المستقبل العربي

١١٤

٨ / ١٩٨٨

● الاقتصاد السياسي والاجتماعي للتنمية العربية / يوسف صايغ

● العقل العربي والثقافة / زكي محمود

● الاطار المرجعي للمثقف والسلطة
غالي شكري

● ماذا يحدث بالاتحاد السوفياتي
سمير أمين

● في نقد اليسار العربي / حسين معلوم

● القوى العاملة في الخليج / القصيفي

● الحرب والتهجير في لبنان / علي فاعور

● ندوة الفكر والفن والأدب لدعم الثورة الشعبية في فلسطين

● كتب ● مؤتمرات ● يوميات ● ببليوغرافيا

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: مرعربي ـ بيروت ـ تلكس Marabi 23114LE. فاكسيميلي ٨٠٢٢٣٣.

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية: ٩٠ دولاراً أمريكياً.

ـ **الأفراد: في أقطار الوطن العربي ٥٠ دولاراً أمريكياً.**

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أمريكياً.

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً.

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل الى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص.ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس: Becoba 21457 LE.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية عشرة | العدد مائة واربعة عشر | آب (اغسطس) ١٩٨٨

المحتويات

□ في الاقتصاد السياسي والاجتماعي
لإدارة التنمية العربية ..... د. يوسف صايغ ٤
□ إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة ..... د. غالي شكري ٢٢
□ ماذا يحدث في الاتحاد السوفياتي؟ ..... د. سمير أمين ٤٩
□ نحو سياسة لتنمية القوى العاملة
المواطنة في مجلس التعاون الخليجي ..... د. جورج القصيفي ٦١
□ الحرب والتهجير السكاني في لبنان ..... د. علي فاعور ٩٥

مقابلة

□ حول «العقل العربي والثقافة العربية»
حوار مع د. زكي نجيب محمود ..... د. صلاح قنصوه ١٢١

آراء ومناقشات

□ قراءات في نقد اليسار العربي:
التجربة الحزبية العربية
من الكائن... إلى ما يجب أن تكون ..... حسين محمد محمود معلوم ١٣٤

كتب

□ التعريب والقومية العربية في المغرب العربي
(نازلي معوض) ..... د. عفيف البوني ١٥٣

□ ولادة اسرائيل: أساطير وحقائق
(سمحا فلابان) ..... عباس شبلاق ١٥٦

مؤتمرات

□ ندوة الفكر والفن والأدب
لدعم الثورة الشعبية في فلسطين ١٦٣

□ المؤتمر العربي الأول لتنسيق سياسات
الزراعة والتجارة الخارجية وقواعد البيانات ..... رضا هلال ١٧٠

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧٨
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨٦

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

في الاقتصاد السياسي والاجتماعي
لادارة التنمية العربية(*)

د. يوسف صايغ

مستشار اقتصادي ـ بيروت.

مقدمة

تحتل «ادارة الاقتصاد» التي يدور البحث في هذه الورقة حولها، موقعاً مركزياً في عملية التنمية. فإدارة الاقتصاد في السياق التنموي ليست مرادفاً لمصطلح الادارة في حقل الأعمال، إذ تقع عملية ادارة الاقتصاد في نطاق الاقتصاد الكليّ الذي يقع بدوره في نطاق النشاط المجتمعي الواسع بمختلف أوجهه ويتفاعل مع هذه الأوجه. أما إدارة الأعمال فتقع في نطاق الاقتصاد الجزئي الذي يقتصر على نشاط المنشآت أو الصناعات بالمعنى الضيق حيث يضم مفهوم الصناعة مجموعة من المنشآت التي يجمعها معاً النشاط المحدد الذي تقوم به الصناعة المعنية.

ويحتم منطق التعريف الذي أعتمده لمفهوم ادارة الاقتصاد، بخاصة بالنسبة إلى دور الحاكم لهذه الادارة في عملية التنمية، أن يتسع المفهوم ليشمل مواصفات ومحددات ثقافية واجتماعية وسياسية، إلى جانب نظيرتها الاقتصادية. وتتصل جملة هذه المواصفات والمحددات بهوية وطبيعة القوى والفئات الاجتماعية والمؤسسات ذات العلاقة من سياسية واجتماعية ونقابية، في مختلف أوجه نشاطها وسياساتها وآلياتها وأساليب عملها، منفردة وبالتفاعل فيما بينها، ضمن التكوين أو التشكيل الاجتماعي المعني من جهة، وبالنسبة إلى موقع هذا التكوين في شبكة العلاقات العربية القومية من جهة ثانية، وفي شبكة العلاقات الاقليمية والدولية من جهة ثالثة.

أسارع إلى التأكيد أن اعتماد تعريف وتوصيف بهذا القدر من الاتساع ليس ناتج رغبة في التكلف والتنميق، ولا هو نتيجة نزوع إلى التعميم غير المنضبط، ولا هو ترف فكري. إنه ناتج الضرورة الاجتماعية. فإدارة الاقتصاد كما يجب أن تفهم وأن تمارس في الانطلاق بعملية التنمية لا بد لها ان تتضمن موجبات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وأخرى أمنية، في توليفة

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: الجمعية الاقتصادية الكويتية، المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، «المشاكل الاقتصادية ومستقبل التنمية العربية»، الكويت، ٦ ـ ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٨.

محكمة، ما دامت التنمية تعني في محصلة الأمر تعاظم قدرات المواطنين التكنولوجية والابداعية، وارتفاع مستوى ادائهم، وازدهار اقتصادهم، واثراء حضارة مجتمعهم، وانطلاق حركية فاعلة في هذا المجتمع تتحرك حول خط بياني من الاستقرار الطوعي، وضمان أمن المجتمع والوطن. فباعتماد مضمون كهذا لعملية التنمية لا بد أن يتسع مفهوم ادارة الاقتصاد على النحو الذي بينته. من هنا فإن البحث الذي سأقدمه في صلب ورقتي هذه يعكس الموقف الفكري الذي ينطلق من التعريف والتوصيف المعتمدين في هذه المقدمة.

بقي أن أضيف في تقديمي للبحث أنني سأتناول في الجزئين التاليين مضامين ودلالات الاقتصاد السياسي والاجتماعي كما تنعكس **أولاً**، في نوعية ومواصفات التنمية الواجب استهدافها إذا كان لها أن تكون جديرة بالآمال المعقودة عليها والادوار المنتظرة لها، وفي الاشتراطات الحيوية الحرجة من أجل الانطلاق بتنمية كهذه. **وثانياً**، في إدارة اقتصاد التنمية العربية المنشودة، بديناميتها وآليتها. ومن الواضح أنه لن يكون بمقدوري في تناولي لهذين الجزئين أن أقدم الأمثلة والأسانيد القطرية التفصيلية لما سأتقدم به من أحكام وتصورات، مكتفياً بتقديم رؤية واستنتاجات عامة على المستوى العربي ـ القومي. وآمل أن يشفع لي في هذا المنهج من التدليل ثلث قرن كامل من الدراسة والبحوث المكثفة، من نظرية وميدانية، حول التنمية العربية، اتسعت زاوية الرؤية فيها لتشمل الجوانب اللااقتصادية والاقتصادية معاً في ترابطها وتفاعلها، كما اتسعت جغرافياً لتمتد من الخليج إلى المحيط بفضل زيارات درس وبحث متعددة جداً ومطولة جداً استغرقت سنوات طويلة.

أولاً: محتوى ودلالات الاقتصاد السياسي والاجتماعي للتنمية العربية

١ ـ مبررات التنمية وتوجهاتها وأهدافها

أدخل صلب الموضوع في الجزء الأول من البحث بطرح السؤال: «لماذا التنمية؟» غير أن التساؤل لا يشكل تعبيراً عن الانشداد نحو التأثير الخطابي، ولا هو عودة إلى البديهيات. فكثيراً ما يُظن أن القول بالحاجة إلى التنمية ما هو إلا محاولة لنقل أفكار تدور في عقول الاقتصاديين إلى عقول صانعي القرار السياسي وإلى سياساتهم، وإلى خطاب صانعي الرأي العام وموجهيه، ومن ثم إلى وعي الجماهير الشعبية. وكذلك كثيراً ما يظن أن القول بالحاجة إلى التنمية ما هو إلا محاولة للّحاق بمجتمعات يعتقد أنها بلغت درجة أرقى في سلّم التنمية، كائنة ما كانت مواصفات التنمية وتعريف درجاتها. بل إن التساؤل يصح فيما إذا كانت الجماهير ـ وهي المستهدفة من عملية التنمية كما تعلن القيادات السياسية والمعنيون بالفكر والشأن الاجتماعي والاقتصاديون ـ تسعى إلى التنمية بشكل صريح، على الرغم مما يرافق عملية التنمية من تجريد نظري واختلاف في المفاهيم. فهل سمع أحد أن التظاهرات سارت خلف يافطات وشعارات التنمية، أو تمّت تعبئتها من أجل خطة انمائية بدل أخرى، أو تجندت للدفاع عن معدل وسطي للنمو أعلى من معدل آخر؟

إن زرع الشكوك عبر تساؤلات كهذه يستدرج الرد بـ"نفي كما هو مخطط له. لكن تبقى الحقيقة في أن الشعوب تسعى وتضغط، وتتظاهر وتمشي في مسيرات أو تعتصم، وأحياناً كثيرة تنتفض في انفجارات عنيفة، من أجل مطالب تشكل عناصر أساسية في محتوى التنمية ومادتها.

فالشعوب تتحرك وتناضل وتضحّي من أجل فرص العمل وجني الدخل، من أجل الطعام والمسكن، والرعاية الصحية، من أجل الملبس وخدمات النقل الرخيص، من أجل مدارس أفضل وأكثر عدداً، من أجل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والمستقبل الافضل للبنين، من أجل الحقّ في التنظيم النقابي وبالتالي امتلاك القدرة على التأثير في مجابهة القضايا الحيوية الشديدة الصلة بحياة هذه الشعوب وتطلعاتها من أجلها هي نفسها ومن أجل أجيالها الصاعدة.

ولئن كانت المطالب الملموسة والمحددة لا التعابير الغامضة أو المغرقة في التجريد، هي موضوع التحرك العفوي والطبيعي للجماهير، ووقعت جميعها ضمن ما يعبر عنه بمصطلح «الحاجات الانسانية الأساسية»، فإن ذلك لا يعني أنها مطالب متواضعة أو ثانوية ومحدودة جداً، وبالتالي فإن قصر مفهوم التنمية عليها لا يقزّم هذا المفهوم ويجعله غير جدير بالنشدان والنضال والتضحية. ذلك أولاً، لأن الحاجات الانسانية الأساسية تشمل أيضاً مطالب تتصل فيما تتصل بالإصرار على الحرية وحقوق الانسان، والمشاركة السياسية. وثانياً، لأن مفهوم الحاجات الانسانية الأساسية ينبغي أن ينظر إليه ضمن سياق حركي لا سكوني. ذلك أن تحقيق جيل من الحاجات يفتح الطريق ويرفع مستوى الاستعداد للضغط من أجل جيل آخر متقدم يشمل اكتساب المزيد من المعرفة والعلم والقدرة التكنولوجية كماً ونوعاً، والحصول على مواد المطالعة الأكثر عمقاً، وبرامج التلفزة المتطورة، والحفلات الموسيقية والمسرحيات بأسعار ميّسرة، وإمكانات السفر، والانتقال من مستوى من الطعام والملبس والمسكن إلى مستوى أرفع، وممارسة المزيد من الحقوق ومن الديمقراطية.

ينقلنا هذا كله إلى سؤال ثانٍ لعل الاجابة عنه صارت واضحة من خلال الإجابة عن السؤال الأول. السؤال الثاني هو: «لمصلحة من في الأساس ينبغي أن تُوَجَّه التنمية؟» لأول وهلة يبدو الجواب بديهياً، وهو: «لمصلحة الشعب بأكمله». وهذه الإجابة سليمة، غير أنها بحاجة لاستدراك جوهري. فالتنمية ينبغي أن تستهدف في الأساس الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً والتي يكاد يستحيل عليها أن تلبي حاجاتها الأساسية باستخدام دخلها المحدود، أو أن تبعث بابنائها إلى المدارس الجيدة المستوى والمرتفعة الأقساط، أو أن تضمن ذاتياً مستقبلها الاقتصادي في حالات الشيخوخة والمرض والبطالة، أو أن تطمئن إلى استمرار وجود فرص العمل وجني الدخل المجزي.

اذاً فنقطة التركيز في عملية التنمية ينبغي أن تكون الفئات المحرومة، ذات الوزن والتأثير السياسي الخفيفين والضعيفين جداً والموارد الاقتصادية الشحيحة جداً، والتي تقل مواردها بكثير عن كلفة حاجاتها السلعية والخدمية، ويبدو مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستقبل أبنائها مظلمين لا يسمحان بالاطمئنان. ففي محصلة الحساب تقل حصة هذه الشرائح من الناتج القومي كثيراً عن مساهمتها في انتاج هذا الناتج القومي. ويترتب بالتالي أن يحمل القطاع العام مسؤولية مركزية في توفير الحاجات الأساسية لهذه الشرائح في صيغ مختلفة، أذكر منها كمثال وليس على سبيل الحصر التعليم الرسمي المجاني، ووسائل النقل العام ذات الكلفة المنخفضة، والأغذية الأساسية ذات السعر المدعوم مالياً، وكذلك انتاج كثير من حاجات هذه الشرائح كالادوات المنزلية وكتب المدارس والأقمشة والملبوسات والأدوية المصنعة محلياً والمعتدلة الأسعار.

هذا التشديد على التوجه الأساسي للتنمية صوب القطاعات السكانية الأقل دخلاً والأكبر حجماً لا يعني اطلاقاً قصر الفائدة على هذه القطاعات، أو عدم تطوير وتوسيع الأنشطة الانتاجية والبنى التحتية التي تقدم سلعاً وخدمات لجميع القطاعات السكانية، أو إقامة قاعدة هندسية

وبحثية وصناعية واسعة، أو تطوير خدمات السياحة والترفيه، أو إتاحة الفرص للقطاع الخاص لينهض بدوره في إنتاج أو استيراد الملابس الأنيقة والمأكولات الفاخرة والمنازل الكبيرة، إلى جانب قيام القطاع العام و/أو الخاص بانتاج الملابس والأغذية والمعدات المدرسية والادوات الصحية الأساسية، والدراجات والمساكن الشعبية. إن التشديد المشار إليه إنما يعني اعتماد سلّم للأولويات يوجه القوى العاملة والموارد المالية والعينية والجهود الانمائية، أولاً، صوب تلبية الحاجات الانسانية الاساسية للقطاعات السكانية الأقل دخلاً، على أن يوجه ما يفيض من مدخلات أو مستلزمات الانتاج بعد تلبية الحاجات الأساسية صوب سلع وخدمات في موقع تالٍ من سلّم الأولويات.

لا يحتاج المبدأ الأخلاقي والموقف الاجتماعي السياسي اللذان يقوم عليهما هذا النمط من ترتيب الأولويات إلى مزيد من التحديد، فهوّيتهما ومحتواهما واضحان. غير أنهما يقوداننا إلى التمييز بين دور **الحاجة** ودور **الرغبة** في توليد ما نعبّر عنه في علم الاقتصاد بمصطلح «الطلب الفعّال». فالحاجة إلى سلع وخدمات ضرورية هي التي تشكل أساس الطلب لدى القطاعات السكانية الكبرى عددياً والأقل دخلاً، في حين أن ما يحرك القطاعات الميسورة الأصغر حجماً بكثير من الأولى كثيراً ما يكون الرغبة في اقتناء أو استهلاك سلع وخدمات كمالية أو ترفيهية لا تكمن وراء الحصول عليها حاجة ضاغطة، وإنما رغبة في الظهور والتباهي وتقليد أنماط البذخ الاستهلاكي الذي يمارسه نظراء أغنياء بلدان العالم الثالث من مواطني البلدان الصناعية المتقدمة الثريّة. وكثيراً ما يمتد حب الظهور والتباهي إلى مجال الاستثمار كذلك، مما نشاهده في إقامة المشروعات الباهظة الكلفة من مجمّعات سياحية فخمة ومدن رياضية عملاقة ومنشآت صناعية لا تبررها دراسات الجدوى الاقتصادية على المستوى القطري أو القومي، وتهدد مصدّراتها السياساتُ الحمائية الأجنبية. كل هذا ناهيك عن نظم الأسلحة التي ما إن يصبح بمقدور الجيوش الوطنية استيعابها وصيانتها حتى يسبقها التقادم التكنولوجي فيصبح من الضروري استبدالها بنظم أكثر حداثة وأغلى ثمناً وأصعب استيعاباً، وبالتالي أقل احتمالاً للاستخدام حيث وحين ينبغي استخدامها، في وضع تتوافر فيه أدوات النضال أكثر بكثير مما تتوافر فيه إرادة النضال.

بعبارة أخرى فإن المبدأ والموقف اللذين انطلق منهما يقولان بوجوب إيلاء الحاجات الأولوية العليا قبل تحويل الموارد والقدرات صوب الرغبات. وبالطبع فإن مفهوم الحاجة كما أستخدمه يشمل الحاجة للأمن الوطني كإحدى الحاجات المجتمعية الأساسية، شريطة أن تُلبّى هذه الحاجة بشكل عقلاني رشيد لا يخضع لضغوط تجار الأسلحة والوسطاء النافذين الساعين وراء العمولات السمينة، وان تُلبّى من ضمن قدرات القوى البشرية واحتمالات تطويرها، بعد اجراء تحديد مسؤول لهوية من ينبغي أن تستخدم نظم الدفاع في وجههم، وكذلك أن يصار في تلبية حاجة الأمن الوطني إلى التحرك الفعّال في إطار قومي وضمن شبكة من العلاقات الدولية التي تحدد خيوطها المصالحُ الحقيقية من قطرية وقومية.

هنا يأتي دور سؤال ثالث في سياق البحث في محتوى نوعية التنمية الواجب استهدافها ودلالات الاقتصاد السياسي والاجتماعي لادارة تنمية كهذه. هذا السؤال هو: «أي تنمية ينبغي أن تُستهدف؟ أو ما هي مواصفات التنمية الجديرة بالنشدان؟ وما هي الاشتراطات الحيوية من أجل قيامها؟».

غير أن الاجابة المستفيضة عن هذا السؤال تتطلب حيّزاً من البحث لا أستطيع أن أخصصه لها، ذلك لأن هناك رؤى وأنماطاً متعددة للتنمية، ينطلق كل منها من أساس قيمي ونظري، ومن نظام اقتصادي اجتماعي، واطار مؤسسي خاص به. ويكفيني أن أشير بشكل سريع إلى الرؤى والأنماط الثلاثة التالية:

أولاً، التنمية في المنظور النيوكلاسيكي، وهو منظور أصفه بـ«الاقتصادوي» الذي لا يأخذ بالاعتبارات السياسية والاجتماعية وينطلق من قاعدة تحرك الاقتصاد بفعل عوامل السوق التي تحركها قوى العرض والطلب، فيلبي متطلبات الربحية في تقرير حجم وتنوع الانتاج بالنسبة إلى العرض، وتوجه القدرة الشرائية بالنسبة الى الطلب، معتمداً بشكل شبه كلي على آليات السوق في القطاع الخاص، غير آبه بموجبات معيارية. ويقول هذا المنظور بحتمية التنمية إذا توافر قدر وافٍ من الاستثمار والعمالة والمعرفة بفنون الانتاج، وبمسيرة التنمية في مراحل ضمن مسار خطي واحد تتحرك فيه سائر الاقتصادات في صف متصل ليصل كل منها بدوره، عاجلاً أم آجلاً، إلى هدفه، عبوراً بمراحل أشبه ما تكون بتلك التي اشتهرت من خلال كتاب والت روستو **مراحل النمو**.

المنظور الثاني، هو المنظور الماركسي وهو أيضاً يقول بحتمية التنمية ما إن تعبر المجتمعات من نظام الاقطاع أو ما قبل الرأسمالية فتحقق التحول الرأسمالي أولاً، إلى أن تنتقل إلى الاشتراكية في النهاية. كل ذلك بشكل حتمي بفضل جدلية الصراع الطبقي وبوحي من طبيعة العلاقات فيما بينها. ومع ان هذا المنظور لا يهمل الاعتبارات السياسية والاجتماعية وهو بالتالي ليس «اقتصادوي» التوجه مثل المنظور النيوكلاسيكي، إلا أنه يتخذ موقفاً ضاغطاً من المشاركة السياسية والحريات الأساسية مما يجعله يتنافى مع أحد الاشتراطات الحيوية الواجب ارضاؤها في سياق السعي إلى التنمية المقصودة في هذه الورقة. وكذلك فإن المنظور الماركسي «النقي» لا يعطي القطاع الخاص حيّزاً يذكر في النشاط الاقتصادي فيخسر بذلك مزايا حيوية هذا القطاع وقدراته ومبادراته.

أما **المنظور الثالث** فهو ما يشار إليه في الأدبيات المختصة بـ«التنمية البديلة»، التي تركز في صيغتها الأكثر شيوعاً على تلبية الحاجات الانسانية الأساسية، وبالتالي فهي ذات توجه داخلي في المقام الأول، وتتبنى استراتيجية الاعتماد على النفس إلى أبعد مدى ممكن بدءاً بالسعي لاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، ومروراً بالحد التدريجي من التبعية الفكرية، والسلوكية، والتكنولوجية، والاقتصادية بخاصة في مجالي الانتاج والاستثمار. ويمكن أن يتجسد هذا المنظور الثالث في اطار قومي تقدمي ذي نظام يفسح المجال للقطاع العام ليأخذ حيّزاً واسعاً في النشاط الاقتصادي دون أن يحتكر هذا النشاط، فيستبقي مجالاً رحباً للقطاع الخاص من أجل الاستفادة من مزاياه التي أشرت إليها قبل قليل. ومن ناحية أخرى تتضمن مواصفات هذا النظام ارضاء الاشتراطات التي سبقت الاشارة إليها مما سأعود إليه لاحقاً. ويمكن أن يوصف هذا النظام القومي التقدمي الذي يسعى إلى توسيع قاعدة الملكية وتوسيع قاعدة اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي بأنه ذو نكهة اشتراكية ـ شعبية (Populist) إذا جاز التعبير.

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن مفهوم التنمية المعتمدة على النفس لم يحظ بعد بما يستحقه من بحث ودراسات. فعدد الكتب التي تتناوله قليل جداً، وعدد البحوث في المجلات المتخصصة أكبر قليلاً، لكنه لا يتعدى العشرات، ذلك ما وجدته بعد مراجعة دقيقة لمحتويات المكتبات الضخمة في جامعة أكسفورد حيث قضيت عام ١٩٨٤/١٩٨٥ بأكمله كباحث زائر ملحق بكلية «سانت انتوني»

وبمعهد اكسفورد لدراسات الطاقة. هذا مع أن الأدبيات المتصلة بالتبعية تعد بالمئات وتلك المتصلة بكل من النموذجين الكلاسيكي والنيوكلاسيكي من جهة والماركسي والاشتراكي من جهة أخرى تعد بالآلاف. لكن على الرغم من شحة المراجع حول التنمية المعتمدة على النفس التي أرى أنها تمثل النموذج الصالح لأوضاع الوطن العربي، فإنني لن اتوسع أكثر في بحث مضمونها، على أن انتقل الآن إلى تعيين هوية عدد من المعايير التي يمكن بفضل درجة وفايتها ان نزن قدرة الوطن العربي على الانطلاق في مسيرة التنمية المعتمدة على النفس.

٢ ـ المعايير والاشتراطات الحرجة لتقويم امكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس

اتسمّ بحثي حتى الآن بالتعميم النظري، فيما عدا اشارات قليلة عيّنت نطاق البحث على أنه الوطن العربي. وسيأخذ البحث منذ الآن منحى آخر بحيث يلتصق بوثوق بأوضاع الوطن العربي وبتقويم قدرته على الانطلاق بتنمية تتخذ الاعتماد على النفس استراتيجية مركزية لها، لأصل بالتالي إلى الاشكالية التي تحتل قلب التحليل وهي دور ادارة الاقتصاد في التنمية العربية الجديرة بالنشدان، وتحديداً دينامية هذه التنمية وآليتها.

سأعمد الى تقويم قدرة الوطن العربي على الانطلاق المشار اليه باستخدام سبعة معايير للتقويم أسميتها «معايير الوفاية» بالقدرة (Criteria of Adequacy)، فأقدم المعايير، وأقوّم درجة وفاية كل منها كما أراه بالنسبة إلى الاقطار العربية منفردة، ثم في مجموعات، ثم كمنطقة واحدة، وذلك بفضل استخدام مصفوفة (Matrix) وضعتها لهذه الغاية. وقد تم توزيع نسخ المصفوفة على المشاركين في هذه الندوة كملحق لهذه الورقة.

وسأخرج في النهاية بمجموعة من الاستنتاجات بفضل ما تكشف عنه المصفوفة التي سأقدم عدداً من الملاحظات التوضيحية حولها. وبعد ذلك سأعدد الاشتراطات التي أرى أنها واجبة الاستيفاء لكي يتاح للاقطار العربية، في مجموعاتها أو في كليتها معاً، ان تبلور الادارة الاقتصادية التي هي عنصر أو عامل الحرج (The Critical Factor) في عملية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس.

ابدأ بتقديم المعايير، وهي كما يلي منسوبة لكل من الاقطار:

- حجم السوق الداخلية.
- اتجاهات وتركيب التجارة الخارجية.
- قاعدة الموارد الطبيعية.
- توافر القدرة التكنولوجية الملائمة والمهارات لدى قوة العمل.
- توافر قدرة ريادية بقدر مقبول.
- توافر الموارد الذاتية للتكوين الرأسمالي.
- توافر قيادة ذات توجه انمائي واستعداد للسعي صوب الاعتماد على النفس. وعند تقديم الملاحظات الايضاحية واستخلاص الاستنتاجات يرجى من الأخوة المشاركين بالندوة ان يتابعوا معي بالاستعانة بنسخ المصفوفة التي وزعت عليهم.

أودّ أولاً وقبل توضيح محتوى المصفوفة أن أبيّن أنني أعددتها واستخدمتها في أحد فصول

كتاب جديد لي قيد الطبع حالياً باللغة الانكليزية، يدور حول الانتقال من حالة التبعية إلى التنمية باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس. وستصدر الصيغة العربية للكتاب بعد بضعة أشهر. وارجو عدم استعمال المصفوفة في أي نتاج فكري ذي صلة بالموضوع قبل صدور كتابي، خصوصاً لأنني قد أدخل بعض الملاحظات واستخلص بعض الاستنتاجات غير الواردة في كلمتي قبل صدور الكتاب. أما الايضاحات فهي التالية:

ـ لقد وضعت سلّماً لتقويم درجة الوفاية بالنسبة إلى كل من المعايير السبعة المستخدمة وبالنسبة الى كل من الاقطار العربية الواحد والعشرين. ويتكوّن هذا السلّم من خمس مراتب هي: منخفضة ـ منخفضة إلى متوسطة ـ متوسطة ـ متوسطة إلى مرتفعة ـ مرتفعة. وأود القول فوراً أن تقويمي للمراتب في السلّم يقوم على أساس دراساتي وبحوثي ومن تجربتي وملاحظتي الشخصيتين بفضل عشرات الزيارات الميدانية الطويلة للاقطار العربية منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن. أما السبب في عدم اعطاء تقويم رقمي فهو أولاً لاستحالة وضع الدرجات أو تعيين المراتب بالأرقام بحيث تكون عملية وموثوقة إلا بالنسبة الى بعض المعايير المختارة، خصوصاً بسبب الصعوبة القصوى في التكمية في السياق الحالي. ثم انني شديد الخشية مما يعبر عنه بمصطلح «الدقة الزائدة في غير موقعها»، أو (Misplaced Concreteness) بالانكليزية.

ـ وضعت الاقطار في مجموعات على أساس التقسيم المعتمد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٦ (الذي يصدر بالاشتراك عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول). إلا أنني في الواقع خرجت من تحليل مخرجات المصفوفة بالاستنتاج بأن تقويم وفاية المعايير (من أجل استكشاف قدرة الاقطار العربية على الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس) يتم بشكل أفضل بواسطة اعتماد تقسيم آخر على أساس الجوار الجغرافي والتمازج بين المجموعات الجغرافية، بحيث أصبح لديّ أربع مجموعات هي: أولاً، المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا). ثانياً، مصر، السودان، الصومال، وجيبوتي. ثالثاً، شبه الجزيرة العربية أي السعودية وبقية أقطار مجلس التعاون، واليمنان. رابعاً، بلدان ما يعرف بالهلال الخصيب أي العراق وسوريا والاردن ولبنان. على أنني وجدت من المناسب والمفيد ان أجمع المجموعتين الاخيرتين معاً وأضم اليهما مصر في تجمع كبير واحد هو المشرق العربي، أي مصر والاقطار العربية الآسيوية وهي أعضاء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA).

ـ إن تقويم درجة وفاية أو توافر المعيار المبيّن عند تقاطع كل قطر بكل معيار، أي عند تقاطع السطور مع الأعمدة في المصفوفة، يقوم على أساس الوضع الراهن أي منذ مطلع السبعينات حتى الآن بالنسبة إلى وفاية المعايير.

ـ إن تقويم حجم السوق الداخلية يظهر أن أحجام الأسواق القطرية منفردة لا يفي أيّ منها بالقدر الكافي من الارضاء للمعيار، ولكنها كلها معاً كسوق قومية داخلية تصبح ذات قدر كافٍ من الارضاء.

ـ إن معيار اتجاهات التجارة الخارجية وتركيبها لا يمكن ارضاؤه حالياً لا على أساس قطري ولا على أساس قومي، لأن المنطقة بأكملها تشكو تبعيّة مفرطة وخطيرة بالنسبة الى تجارتها

الخارجية. غير أن صيرورة هـذا المعيار عـاملاً ايجـابياً يمكن أن تتحقق من خـلال ارادة القيادات للتوجه صوب التنمية المعتمدة على النفس بحيث تتخذ السياسات اللازمة لتبديل اتجاهات التجارة الخارجية ومحتواها.

- إن معيار توافر الموارد الطبيعيـة يشمل مـا هو في بـاطن الارض كخامـات المعادن والنفط والغاز مما يشكل حالياً مورداً قابلاً لـلاستثمار التجـاري المجزي، وكـذلك مـا هو عـلى السطح أي الارض والمياه.

- إن معيار توافر القدرات التكنولوجية وكذلـك معيار تـوافر القـدرة الريـادية الاقتصـادية (Entrepreneurship) يقتصر تقديرهما على المتاح من المواطنين العرب.

- إن معيار توافر الموارد الذاتية للتكوين الرأسمـالي الوطني يشمـل الموارد المـالية العـربية الموظفة والمستثمرة خارج الوطن العربي، إلى جانب الموارد الموجودة داخله.

هذا كله بالنسبة إلى الايضاحات. أما الاستنتاجـات التي خرجت بهـا من دراسة مخـرجات المصفوفة فهي التالية:

- تظهر القراءة الأفقية الموّحدة والسليمة للمصفوفة أن ما من قطر عربي يتمتع بالقدرة على الانطلاق صوب التنمية المعتمدة على النفس بمفرده.

- أما إذا انتقلنا إلى قراءة المصفوفة على أساس المجموعات الاقليمية (أي ما دون القوميـة) كما أعدت تنظيم تكوين المجموعات، لرأينا أن هناك ستة أقطار متجاورة تقع جميعها ضمن تعريف «المشرق العربي»، هي مصر والسعودية والاردن ولبنان وسوريا والعراق، يمكنها أن تشكل معاً مـا أسميـه «نواة الانطـلاق صوب التنميـة المعتمدة عـلى النفس»، شرط قيام تعـاون وتكامـل واسعي النطاق ووثيقين فيما بينها، وذلك لأن هذه الاقطار، كما يظهر في المصفوفة، تمتلك فيما بينها درجـة مقبولة من معايير الوفاية الستة الأولى. وأنا هنا استثني المعيار السابع الذي هو التوجّـه الانمائي لدى القيادة وتبنّي استراتيجية الاعتمـاد على النفس لأنـه غير متـوافر بـدرجة وافيـة في المرحلـة الحالية. على أنني سأعود لاحقاً لبحث المعيار السابع منفرداً نظراً لأهميته القصـوى والحاسمـة. والافتراض الاساسي للحكم بقدرة هذه المجموعة من الاقطار الستة عـلى الانطلاق الانمـائي المشار إليه إذا توافر المعيار السـابع، هـو دخولهـا في اطار سيـاسي/ اقتصادي متمـاسك ومستقـر يتيح التدفق الميّسر لمختلف العناصر والموارد المشمولة بالمعايير فيما بين الاقطـار بحيث يكمل بعضهـا ما ينقص لدى البعض الآخر. وكذلك تتيح الأهمية النسبية لهذه الاقطـار التي تشكل نـواة الانطلاق الانمـائي المعتمد عـلى النفس، أن ينتشر تأثـيرها في محيطهـا أي المشرق العربي ومن ثم في المحيط العربي الأوسع.

- أما قراءة المصفوفة للوطن العربي ككل، أيضاً بالنسبة إلى المعايير السـتة الأولى (أي دون السابع)، فتظهر بمقدار أكبر من الموثوقية، قدرة المنطقة العـربية عـلى الانطلاق في مسـيرة التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس. ولكن الحاجة تظل قائمة لارضاء المعيار السابع الذي هـو التوجـه الانمائي لدى القيادة وتبنّي استراتيجية الاعتماد على النفس - كما رأينا بالنسبـة إلى المجموعـات ما دون القومية. وكذلك فمن الضروري هنا أيضاً التوجه الجاد صوب التعاون والتكـامل الـواسعي النطاق والوثيقين ضمن اطار سياسي/ اقتصادي متماسك ومستقر.

ـ يتضح من الاستنتاجين السابقين ان عنصر القيادة يشكل معياراً حاسماً وحرجاً، عند توافره بدرجة مقبولة تصبح المعايير السبعة معاً شروطاً ضرورية وكافية للانطلاق بمسار التنمية المعتمدة على النفس، على مستوى تجمع المشرق العربي، ولكن بدرجة أقوى وأشد موثوقية وأكثر جدوى على المستوى القومي.

ـ ان الاعتماد الجماعي على النفس، سواء أكان على المستوى ما دون القومي أم القومي، ليس على الاطلاق بديلاً عن الجهود القطرية للاعتماد على النفس في حدود الممكن، شريطة أن تدعم دينامية الجهود القطرية الجهود القومية، وبالعكس، وشريطة أن تخطّط كل من مجموعتي الجهود لتكون متّسقة مع الأخرى وتسمح كل منهما بالتغذية العكسية (أو التأثير الارتدادي) لتجربة الأخرى.

ـ ان التحليل المرافق لتقويم امكانية الانطلاق صوب التنمية المعتمدة على النفس، وهو تحليل أجريته في الكتاب الذي قدمت المصفوفة فيه، وكذلك فإن التمعن بالمصفوفة، أظهرا لي أن قدراً كبيراً من العمل الانمائي ينبغي أن يقوم به القطاع العام إذا كان لنوعية التنمية المنشودة أن تتحقق، وإذا كان لامكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس أن تصبح مرتفعة. وقد اعتبرت ان قطاع العمل العربي المشترك يشكل في معظمه قطاعاً عاماً بالنسبة إلى الوطن العربي ككل. غير أن هذا كله لا يستثني الاحتفاظ بموقع ملموس ومهم للقطاع الخاص كذلك للافادة من حيويته وقدراته ومبادراته.

ـ إن الوطن العربي لا يعاني من نقص ملموس في المنظمات والمؤسسات القومية المتخصصة والمشروعات المشتركة، وإن تكن هناك حاجة لمزيد منها لإثراء نشاط العمل العربي المشترك ودعم مسيرة التنمية المعتمدة على النفس، شريطة أن تُوفَّر لهذه المنظمات والمؤسسات والمشروعات القيادات الفاعلة والموارد الوافية والتوجيهات السليمة والقدر الكافي من حرية العمل.

ـ إن التركيز الواضح في كل ما سبق على العوامل الداخلية لا ينفي وجود دور كبير وخطير للعوامل الخارجية في تعطيل عملية استهداف التنمية المعتمدة على النفس. لكن المجال الحالي ليس المجال الملائم لبحث دور العوامل الخارجية. أما العوامل الداخلية فأبرزها الارادة القطرية والقومية والسعي الجاد لاستقلال القرار الوطني على مستوى ما أسميه «شبكة القيادة» التي تضم داخل كل قطر القيادة السياسية والقيادات الفكرية والتربوية والنقابية والمهنية والاقتصادية والإعلامية، وهي تشكل معاً قيادة طليعية شريطة أن تتميز بحسّ قومي تقدمي فاعل وأن تُعنى بالتنمية على النحو الذي يخدم المصالح الشعبية الحقيقية، وأن يربطها معاً التزام قوي بالتوجه صوب هذه التنمية. أما شبكة القيادة على المستوى القومي فأحددها على أنها تبدأ بمؤتمرات القمة والمجالس الوزارية المتخصصة وقيادات المنظمات والمؤسسات القومية، وكذلك العناصر السياسية والفكرية والتربوية والنقابية والاقتصادية والاعلامية في كل قطر عربي، التي تتميز بتوجّه قومي وبتأثير فاعل على المستوى القومي، وكذلك في منزلة خاصة الأحزاب والحركات ذات التوجه القومي التقدمي في برامجها وممارساتها الفعلية.

ـ تبدو المعايير الستة الأولى في ظاهرها مفرطة في ما أسميه «التوجه الاقتصادوي». لكنها في حقيقتها تتصل بالسياسة والاجتماع والتنظيم المؤسسي، كذلك بالنسبة إلى محتواها وإلى السياسات اللازمة لتجسيدها. وأضيف أن المعيار السابع هو ذو محتوى سياسي وثقافي قبل أن

يكون ذا محتوى اقتصادي. لذلك فإن المصفوفة بأكملها تجيء تعبيراً عن توجه واضح صوب تناول التنمية في سياق الاقتصاد السياسي/ الاجتماعي.

- أخيراً، إن الروحية التي كتبت في وحيها ما أنا بصدده حول معايير واشتراطات التنمية المعتمدة على النفس، تنطلق من التساؤل فيما إذا كان الاقتصاديون وعلماء الاجتماع والسياسة والتاريخ في العالم الثالث لم يقوموا بعد بما يكفي من حفر أو نبش الآثار (Excavation) حول الماضي الاستعماري، وفيما إذا لم يسطّروا بعد عريضة اتهام للتبعية طويلة بدرجة كافية، فلعل الوقت قد حان لنظرة امامية مركزة ومصممة تنصب على المهام والواجبات المستقبلية التي تحتاج اليها عملية التنمية عندما يصار إلى التحرك صوبها باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس. إن النظرة المستقبلية تتضمن ما يكفي من الصعوبات والتحدي لتستوعب وتوظف قدراً كبيراً من الخيال والقدرة والتصميم المجتمعي، مما يوجب توقف أو على الأقل تهميش عملية العودة باستمرار الى «الحسابات القديمة». وحتى مع هذا التوجه المقترح فإن الانطلاق صوب التنمية المعتمدة على النفس، حتى في أفضل الظروف، لا يمكن أن يتحقق الا ببطء مع قدر كبير من المعاناة. وهذا ما يوجب بالدرجة الأولى أن نوجه صوب هذا الانطلاق ما نقدر عليه من رؤيا ومن تركيز وتصميم وجهد وانضباط.

حتى هذه النقطة كنت في معرض الحديث عن معايير الوفاية، وتوصلت الى الاستنتاجات التي أوردتها لتوّي. بقي أن اتناول فيما يتبقى من هذا الجزء من الورقة الاشتراطات الضرورية لتبلور توجه واضح وفاعل صوب تبني استراتيجية الاعتماد على النفس في المسار الانمائي السليم والواعد الذي تنبثق بفضله الاجابة المرضية عن الاسئلة الثلاثة التي طرحتها في مطلع الجزء الحالي من البحث. وأنا اعترف فوراً قبل أن تُوجّه إلي أي انتقادات ذات مبعث «اقتصادوي» بحت في الفكر والتوجه، بأن الاسئلة والاجابات، والموقف العام الذي يلف بحثي بأكمله، تدور كلها في سياق قيمي معياريّ أعتبره حيوياً ولا غنى عنه لأي بحث جاد منطلق من زاوية رؤية واسعة لقضية التنمية.

قبل تقديم الاشتراطات استدرك لأقول انها تشكل عنصراً من مكوّنات موضوع الجزء التالي من البحث حول دينامية وآلية التنمية المستهدفة، كما أنها تشكل عنصراً من موضوع الجزء الأول الحالي - إذ يمكن النظر إلى الاشتراطات من كل من الزاويتين، كما يتضح عند التمعن بهويتها. على أنني سأحاول أن أتناولها الآن بسبب إلحاح الضرورة لتبلور ارادة السعي للنهوض بالتنمية المعتمدة على النفس التي هي محط التركيز في الجزء الأول، على أن أعود فأتناولها ثانية في الجزء اللاحق بصفتها مُدْخَلاً في تبلور دينامية هذه التنمية وصياغة آليتها، مع تحاشي التكرار أو التطابق بين الدورين المميزين مفهومياً وتحليلياً لهذه الاشتراطات.

ثمة أربعة اشتراطات أساسية، وذلك لتبلور الارادة الوطنية حول إقامة قاعدة التنمية المعتمدة على النفس والانطلاق بمسيرتها، أولاً، وإن كان ذلك حكماً بتدرج. ومن أجل الاستمرار بالمسيرة ثانياً. أما الاشتراطات فهي:

- المشاركة السياسية الواسعة وذلك عبر أقنية مباشرة وغير مباشرة، لكي يسهم في صنع القرار العدد الأكبر الممكن من المواطنين. والمشاركة ضرورية من أجل الالتزام بالاعباء كما هي من أجل الحصول العادل على المكاسب الانمائية، ومن أجل الالتزام بالتطلعات كما بمسؤولية السعي

لتحقيقها. ولا بد من تمتع المواطنين بحرياتهم وحقوقهم الاساسية في ظل القانون من أجل قيام مشاركة ذات دلالة. وتكمن أهمية المشاركة في ما يصح توقعه من ضغط شعبي متى اتيحت المشاركة، من أجل التنمية التي تشكل مصلحة شعبية واسعة.

ـ صياغة اطار سياسي واقتصادي قومي قوي ومتماسك تنخرط ضمنه الجهود القطرية في تصور تنموي قومي يتيح للاقتصادات القطرية أن تتكامل عمودياً وأفقياً وأن تكمل مواردُ بعضها البشرية والعينية والمالية موارد بعضها الآخر. وبفضل هذا التكامل تتسع دورة الحياة الاقتصادية ويعظم حجم السوق القومية ويخرج جميع الفرقاء بفائدة صافية.

ـ العمل الجاد والمتصل والرشيد من أجل تحقيق الحد الأقصى الممكن من استقلالية القرار الاقتصادي، وذلك عبر السعي لاستقلالية القرار السياسي بالقدر المستطاع. فدون الاستقلالية تظل الرؤى والنماذج الانمائية المعتمدة مستعارة قد تصلح لمجتمعات ومعطيات تختلف عن مجتمعنا ومعطياتنا، ودونها تظل معايير الوفاية التي تناولتها قبلاً تحظى بدرجة منخفضة من الاستيفاء. وبقدر ما يتحقق التكامل القومي أو ما دون القومي على الأقل، سياسياً واقتصادياً، تقترب المجموعات القطرية ويقترب الوطن العربي بجملته من استقلالية القرار.

ـ العدالة الاجتماعية عبر نمط أكثر تكافؤاً من توزيع الثروة والدخل والفرص للجماعات والافراد، بحيث يضيق التباين بين ذوي النفوذ والسلطة ومن هم محرومون منها. وتعني العدالة الاجتماعية فيما تعني أن ينال حاملو أعباء التنمية نصيبهم العادل من ثمارها، وأن ينال ضعفاء النفوذ والبعيدون عن السلطة في المجتمع العربي المزيد من القدرة على التأثير في صنع القرار السياسي واتخاذه، بحيث ينعكس وزنهم ودورهم الاقتصادي في ميزان القوة. ومن الضروري التشديد على التغذية العكسية أو التأثير الارتدادي لتحسن نمط توزيع الدخل والفرص على عملية التنمية نفسها، فالقوى العاملة التي تشعر بأنها تنال نصيباً عادلاً من ثمار الاقتصاد تكون مستعدة للنهوض بما ترتبه عليها التنمية من جهود واعباء ومسؤوليات.

من الواضح أن كلاً من هذه الاشتراطات الاربعة يدعم المسيرة الانمائية بطريقته وعبر دلالته وآلياته. على أن الاشتراطات تتفاعل فيما بينها كذلك اضافة الى قدرتها على الفعل منفردة، فتزيد بذلك من زخم المسيرة الانمائية وترفع من مردود الجهد الانمائي. ثم ان كلاً من هذه الاشتراطات ضروري لارضاء الاشتراطات الاخرى. فنستطيع بقليل من التمعن ان نرى أن تنمية لا ترافقها مشاركة وحريات وحقوق واسعة النطاق ليست جديرة بآمال الجماهير ولا يمكن أصلاً أن تكون ذات دلالة. وان تنمية تظل سجينة الاطار القطري تبقى محدودة الأفق ضيقة النطاق قليلة الفائدة. وان تنمية لا تنطلق من استقلالية القرار الوطني فالقومي تظل أسيرة شبكة قوى وآليات التبعية الخانقة. وان تنمية لا يرافقها جهد صادق لتضييق فجوة الدخل والفرص تظل تنمية فئوية شديدة التأقطب ويستمر التباين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ظلها، بل ويتسع. باختصار شديد، ان تنمية لا تستوفي الاشتراطات الاربعة لا يمكنها أن تتحرك الا بمعزل عن ارادة الجماهير وبعيداً عن الديمقراطية والحريات الأساسية، ولا يمكنها إلا أن تكون مقزمة بسبب التصاقها بطموحات قطرية صغيرة، وإلا أن تكون تنمية تابعة مشوّهة، وإلا أن تظل قلقة ومهددة بانفكاك حملة اعبائها الحقيقيين عنها ما داموا لا ينالون من خبزها الا الفتات ومن قوتها الا مزيداً من الضعف وانعدام الوزن.

ثانياً: ادارة اقتصاد التنمية ـ ديناميتها و آليتها

هنا يصبح من الضروري أن أحاول الاجابة عن سؤال رابع بعد الاسئلة الثلاثة التي تناولتها في الجزء السابق من كلمتي. السؤال الحالي هو: «من يستطيع أن ينهض بتنمية كالتي قدمت مواصفاتها فيما سبق، والتي قد يبدو أنها تعجيزية لكثرة ما نسبت اليها من مزايا وما وضعت من أجلها من اشتراطات تكاد في جملتها أن تجعل النموذج التنموي المنشود مثالياً وطوباوياً؟ وما هي الدينامية التي تطلق تحرّك آلية النهوض بتنمية كهذه؟».

أعترف فوراً أن أي تنمية تتصدى لها ادارة الاقتصاد العربي المجزأة والمفتتة قطرياً وداخل الاقطار، بتوجهات هذه الادارة وآفاقها وخصائصها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عهدناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولا نزال نعهدها ـ باستثناء ومضات قليلة من الأمل لمعت بشكل خاطف في عدد قليل من الاقطار العربية بين منتصف الخمسينات وأوائل السبعينات ـ لا يمكن أن ترقى (أي التنمية) إلى المستوى والنوعية والمحتوى التي أشرت إلى مواصفاتها الجوهرية. وبالتالي فإن التنمية المنشودة تظل بالفعل في السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي مثالية وطوباوية وبالتالي بعيدة المنال، ويظل الحديث عنها مجرد رياضة فكرية لا يمكن في ظل الظروف الحاكمة أن تتحول الى حقيقة ملموسة.

غير أن الوضع المهترىء والمتآكل السائد حالياً ونحن في نهاية الثمانينات ليس قدراً لا يمكن التفلت من إساره. فهناك امكانات بل احتمالات للتفلت، لعل طبيعتها تتضح من خلال استكشاف دينامية ادارة الاقتصاد وآليتها ضمن ظروف معينة وباستيفاء شروط معينة. يبقى مع ذلك أننا مطالبون بالحذر الشديد من أن يتحول أي توقع للتبدل والتحول العميق في توجه المجتمع وسلوكه ـ قياداتٍ ومؤسساتٍ وجماهير ـ إلى تفاؤل مفرط أو تأكيد غيبي أو استسهال عبثي. وفي جميع الأحوال فلا بد أن نضع في الاعتبار أن أي محاولات للتحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العميق ستجابه حتماً ليس بالمعيقات الداخلية على أنواعها فقط، وهي كثيرة، وانما كذلك بالعراقيل الخارجية القاسية من اقليمية ودولية. على أنني أنطلق من موقف مؤداه ان تبلور ارادة نضالية متماسكة في الوطن العربي كفيل بأن يعبّد الطريق خطوة خطوة، لاجراء التحولات الضرورية في وجه ممانعة العراقيل المختلفة المصادر.

لا أرغب في استباق الحديث عن دينامية التنمية المنشودة وآليتها. غير أنني أرى من الواجب التأكيد بأن أثر التعرف الى الدينامية والآلية لا يقتصر على توضيح كيفية انطلاق المسار الانمائي فحسب، بل يمتد إلى توضيح مسار المجتمع في مجالات أوسع من التنمية بمدلولها الضيق. ذلك أن أي تنمية جديرة بالجهد والنضال لا بد أن تكون جزءاً من حركة مجتمعية حضارية واسعة الأبعاد والآفاق. وبالتالي فإن ما كنت بصدد الاشارة إليه من ضرورة تبلور الارادة المجتمعية من أجل إحداث التحولات العميقة، يشكل بؤرة استقطاب للرؤى والمواقف والسياسات والآليات وسبل التحرك التي لا تعدو دينامية التنمية وآليتها أن تكونا جزءاً عضوياً فيها.

لنبدأ الآن بالسؤال: «ما هو النسق أو النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يصلح كإطار للتنمية المنشودة؟» لعل هذا السؤال يصلح كمدخل للحديث عن الدينامية والآلية المطلوبتين لادارة الاقتصاد في استهداف التنمية. على أنه لا تجوز محاولة الاجابة عن السؤال المطروح بشكل مجرد لا يأخذ بالاعتبار المعطيات الموضوعية للمجتمع المعني، وإن كان لا بد من الاعتراف بأن محاولة

استكشاف النسق الاجتماعي الاقتصادي الملائم ينبغي ألا تكبَّل بشكل استباقي ضمن حدود المعطيات الراهنة، ما دام الاستكشاف يفترض، ضمناً أو صراحة، محاولات اجراء تحولات عميقة لا بد أن تؤدي إلى تبدل في المعطيات نفسها. على أنني في إشارتي إلى المعطيات أخذت بالاعتبار ضرورة الانطلاق منها ثم تجاوزها بشكل جذري. ومن هذا المنطلق وفي ضوء الامكان النظري لتبنّي أي من الأنساق البديلة الممكنة أراني أحبذ نسقاً معيناً سأتناوله بالتحديد بعد لحظات.

أما تحبيذي فيجيء نتيجة لتحليل طبيعة الانساق الاخرى ومحتواها، بأوجه قوتها وضعفها. وإن كان الوقت والمجال لا يسمحان باستعادة هذا التحليل المتصل بالانساق المختلفة المتاحة نظرياً، إلا أنه بالامكان القول بأن ما سأطرحه يمثل نسقاً وسيطاً بين النسقين النقيضين، اللذين يشكل كل منهما في ذاته «نمطاً مثالياً» (Ideal-Type System) حسب مصطلح فيبر، وهما نسق رأسمالية السوق بمواصفاتها الكلاسيكية أو الكلاسيكية المحدثة (أو النيوكلاسيكية) التي تتحرك بنوازع الربحية لدى القطاع الخاص وتتنصل من المحتوى القيمي، ونسق الماركسية أو الاشتراكية «النقية» أي تلك التي تبلورت مواصفاتها قبل بروز المحاولات الأخرى في الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي لاعطاء دور متزايد للقطاع الخاص وتوسيع دوائر المشاركة السياسية وافساح المجال لمزيد من الحريات والحقوق الأساسية. وفي سياق الاشارة إلى الماركسية ينبغي أن نذكر أننا لا نشمل التحليل النيو ـ ماركسي أو الماركسي المحدث لأسباب جوهرية تتصل بالتباين بينهما بالنسبة إلى قضايا التخلف والتنمية والدور المنسوب للرأسمالية لدى كل منهما. فهو دور تراه الماركسية ضرورياً للتنمية على أساس مقولة «استراتيجية المرحلتين» حيث تأتي المرحلة الثانية لتشهد الانتقال إلى الاشتراكية بعد المرور بمرحلة التحول الرأسمالي، وترى النيو ـ ماركسية دور الرأسمالية مسؤولاً عن تخلف بلدان العالم الثالث، كما أنها لا تؤمن بحتمية التنمية كما تفعل الماركسية.

النسق الذي أطرحه هو نسق قومي عربي يحتاج الى استيفاء خمسة شروط ضرورية لكي يستطيع أن يكون الوعاء الصالح للتنمية المعتمدة على النفس بمواصفاتها القيمية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي بينتها أو أشرت إليها قبلاً. هذه الشروط هي:

١ ـ تبنّي فلسفة وتوجه تقدميين وإيمان بوجوب تمتع الشعب بحقوقه وحرياته الأساسية وممارسته لها.

٢ ـ وجود حكومات قطرية قوية وعادلة تمتلك كل منها فهماً سليماً لوظيفتها الجوهرية، وتحاول أن توجه الادارة المدنية وسائر مؤسسات الدولة بكفاءة بشكل يتسق مع هذه الوظيفة في خدمة أهداف المجتمع ومصالحه.

٣ ـ وجود قطاع عام متسع وديناميي إلى جانب القطاع الخاص، حيث يخضع القطاع العام لمعايير الكفاءة في تحركه اثناء اهتمامه الأساسي بالاعتبارات المجتمعية، ويخضع القطاع الخاص بدوره للاعتبارات المجتمعية الحاكمة كإطار يضبط الحدود التي تعيّن نشاطه الى جانب ما يعرف عنه بالاهتمام الشديد بالكفاءة في الأداء.

٤ ـ قيام اطار سياسي واقتصادي متماسك وفاعل تنتظم ضمنه الاقطار العربية أو على الأقل مجموعاتها الرئيسية كمرحلة أولى، بحيث يتاح التكامل والعمل العربي المشترك الجاد والواسع النطاق ضمن هذا الاطار، للتحرك صوب تحقيق قدر مقبول من الانماء والأمن القطريين والقوميين، في انسجام وتفاعل بينهما.

٥ ـ وأخيراً: وضع نظام لتوزيع الدخل والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يؤدي إلى تضييق الفجوة بين الشرائح السكانية ويرفع مستوى الحراك على جميع الصعد، كما يقوّي حوافز العمل والاستعداد للتضحية وحمل المسؤولية.

يحتاج هذا التوصيف للنسق المقترح إلى مزيد من الظلال والتنويعات. إلا أنه بشكله الحاضر يفي بغرض هذا البحث. علينا اذاً ان نسأل الآن: «ما هي دينامية التنمية المعتمدة على النفس في نسق كهذا، أي ما هي الديناميـة التي يصح أن نتوقع منها أن تحرّك المجتمع لكي يسعى لتحقيق التنمية ضمن حدود ضيقة حاكمة على المستوى القطرى، وضمن حدود أرحب وأكثر جدوى بكثير على المستوى القومي؟».

أرى أن الدينامية القادرة على تحريك المجتمع تتكون من عنصرين: **أولهما**، تبلور الوعي لدى المواطنين المسيّسين في قاعدة جماهيرية واسعة، ولدى مختلف القيادات السياسية والتربوية والاعلامية والنقابية والفكرية والاقتصادية ـ وهي ما أسميه «شبكة القيادة» ـ ولدى الاحزاب والحركات ذات التوجه القومي التقدمي؛ تبلور الوعي بخطورة وخطر الوضع العربي الراهن في مختلف جوانبه الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بشكل يجعل المصير بأكمله، قطرياً وقومياً، مهدداً تهديداً حقيقياً مقلقاً إلى أقصى الحدود. العنصر **الثاني** هو تبلور الوعي في الاوساط نفسها التي عددتها لتوّي، عبر عملية تثقيف وتوعية واسعة النطاق تنهض بها القيادات والمؤسسات القيادية، بالحاح ضرورة التبدل المجتمعي على الجهات المختلفة ليس من أجل تحاشي الوقوع في المصير المأساوي الداهم فقط، وإنما كذلك من أجل المكاسب التي يجنيها الوطن العربي من ادارة أزمته المصيرية برشاد، ومن ثم التحكم بهذا المصير بشكل يخدم أهدافه ومصالحه.

وبالنسبة الى موضوعنا الأساسي تحديداً أي التنمية، يتكون العنصر الثاني من الوعي بالدور المركزي للتنمية المعتمدة على النفس، بما يسبقها من توجه صوب استقلالية القرار وتعبئة القوى العربية من معنوية وبشرية ومادية، بفاعلية، ليس بالانطلاق فقط من حافز السعي من أجل وقف الاهتراء والتآكل في الموقف العربي، وانما كذلك بحافز السعي من أجل النهوض بمسؤوليات عملية حضارية واسعة تكون التنمية قاعدتها الاقتصادية، في سبيل التحرك لتحقيق الأمن الوطني والقومي، وتكون في الوقت نفسه القاعدة المادية لضمان مستوى لائق من المعيشة ومن المتطلبات الاجتماعية والثقافية للمواطنين، والمساهمة بجانب من العملية الحضارية نفسها.

ومن أجل مزيد من التحديد أضيف بالنسبة إلى تبلور الوعي بالدور الايجابي للتبدل المجتمعي وما يتوقع له من مزايا، أنه يحق لنا أن نتوقع أن توفر العناصر المكوّنة لمفهوم التنمية المعتمدة على النفس في ذاتها الجزء الأكبر من دينامية السعي نحو هذه التنمية، ما إن تستوعب القوى الفاعلة في المجتمع القيم الممتدة خلف هذه العناصر، استيعاباً داخلياً (أي كعملية Internalization) كجزء حيوي من الوعي الجماعي المشترك. وأجيز لنفسي هنا أن أعيد إلى الأذهان هوية أبرز العناصر المكونة للتنمية المنشودة وهي: استقلالية صنع القرار واتخاذه؛ اعتماد منظور للتنمية وأهدافها متولّد ذاتياً ومتجه داخلياً ومتحرك بقوى ذاتية؛ الاهتمام بتلبية الحاجات الانسانية الأساسية؛ العمل على الاتساق بين البيئة والمجتمع ضمن إطار حركي يتم فيه تطوير البيئة مع مراعاة الاتساق؛ وتعبئة القوى والموارد الذاتية في المجتمع والاقتصاد من بشرية ومادية ومالية وتكنولوجية.

وعلى الرغم من أنني قدمت العنصرين المكونين لدينامية التنمية بشكل مكثّف ومقتضب، إلا أن هذا التقديم يكشف عن التصاق الدينامية بالآلية اللازمة للتحرك صوب هذه التنمية، أي آلية ادارة الاقتصاد التنموي. ذلك أنه لا مجال للتحدث عن الدينامية دون استكشاف هوية القوى التي تتجسد الدينامية في رؤاها ومواقفها وتوجهاتها وتنظيمها ودوافعها، وأخيراً لا آخراً في ممارساتها. ما هي اذاً القوى الاجتماعية في **الاطار القطري** المعنية في الدرجة الأولى بما تعد به التنمية المعتمدة على النفس بدلالاتها الواسعة، والحريصة على أن تترجم عناصر مفهوم التنمية في نتاج هذه التنمية وآثارها على كل من المواطنين كافراد، وعلى المجتمع والدولة، وأرض الوطن؟

في تعيين هوية المجموعات والقوى التي أرى أنها تستطيع ويتوجب عليها أن تنهض بالمسؤوليات والمهام التي تتطلبها عملية التنمية على المستوى الوطني، لا أتخذ موقفاً نخبوياً نرجسياً يقصر المهمة على نخبة قيادية معينة، سواء أكانت سياسية أم ثقافية، ولا موقفاً «اقتصادوياً» يقصر المهمة على من يمكن أن ندعوهم «محترفي التنمية» أي وزراء الاقتصاد والتخطيط والأجهزة المختصة بالتنمية في القطاع العام حيث يمكن أن تكون الخطط والبرامج الانمائية ملزمة، وانما اتخذ موقفاً يقول بمشاركة واسعة في النهوض بالمسؤوليات والمهام، إذ حيث لا تتم التعبئة والمشاركة لا يقوم التزام حقيقي فاعل. هذا الموقف ينعكس في تحديد للمجموعات والقوى المعنية، وهي التالية: **أولاً**، القيادات في الجوانب البارزة في هيكلية المجتمع وحياته، أي في السياسة والتربية، وصنع الرأي العام والاعلام،والعمل والنقابات، وتجمعات رجال الاعمال وبشكل خاص الشريحة الريادية بينهم، والثقافة والفكر. هذه القيادات تنتظم في الواقع إن لم يكن رسمياً ومؤسسياً في «شبكة القيادة» التي أشرت اليها قبلاً حيث نشهد حلقات تضيق أو تتسع لكنها تتصل بالتداخل فتتكامل. وتضم الشبكة على المستوى السياسي فيما تضم من رجال حكم ومسؤولية، قياديّي الاحزاب والحركات الشعبية. **ثانياً**، تضم القوى المعنية، المثقفين والمفكرين الملتزمين قومياً وتقدمياً، وهم يحتلون موقعاً مهماً في هيكلية المجتمع في العالم النامي، كما سأوضح بعد لحظات، سواء أكانوا ينشطون كأفراد عبر وسائل التخاطب المختلفة والتأليف والمحاضرات، أم كمنتسبين لمؤسسات وحركات وتنظيمات وأحزاب، أو كأصحاب مبادرات نشطة في التنظيم الشعبي في مختلف صوره ومجالاته. وللمثقفين المتخصصين بشؤون الادارة والاقتصاد موقع متميز حين يصبحون مستشارين أو معاونين لمن هم في الحلقات العليا في القيادة السياسية. **ثالثاً**، تضم القوى المعنية، شريحة المواطنين المسيّسين خارج الفئتين الأولى والثانية، كما تضم المواطنين المهيئين نفسياً وتوجهاً لأن يتم تسييسهم وتجري تعبئتهم من أجل المشاركة النشطة، خصوصاً إذا أصبح الاهتمام بحل المشكلات الاجتماعية ومنحى العمل البنّاء الايجابي قيمة يستوعبونها في شخصيتهم فتلهمهم في ممارسة نشاطهم المجتمعي. وينبغي الا تفوتنا في هذا السياق أهمية الملايين من الشباب والشابات العرب الذين حصلوا في عهود الاستقلال على قدر ذي شأن من التعليم والتثقيف، واصبح الكثيرون منهم مسيّسين ومهيئين لحمل الرسالة القومية التقدمية متى اتضحت طبيعتها ومضامينها لهم وأُحْسِنَ إبراز خطر تجاهلها من جهة، وفائدة العمل من أجل استيعاب دلالاتها من جهة أخرى.

أعود إلى المثقفين بشكل خاص، وهم يضمون عناصر كثيرة من مجموعات صنع الرأي والاعلام والتربويين وذوي المهن الحرة. فهؤلاء مرشحون بحق لأن يكونوا مفتاح عملية التثقيف ومفتاح عملية التحرك. وإضافة فإنه يطلب منهم أن يشكلوا جسراً بين القياديين في حقل السياسة، وشريحة الجمهور المسيّسة. فهذان الفريقان لا يقوم اتصال يذكر بينهما، إذ قلما تحمل

القيادة السياسية الى الجماهير رؤاها وأهدافها وسياساتها واستراتيجياتها، موضحة وبشكل خاص طالبة استكشاف الموقف الجماهيري والتفاعل معه أخذاً وعطاءً. وكذلك قلما تستطيع الجماهير أن تنقل للقيادات السياسية رؤاها وأولوياتها ومطالبها إلا عندما يشتد إهمال هذه الرؤى والاولويات والمطالب ليصل إلى حالة التفجر والعنف. ويصح هذا القول بالنسبة إلى الاهمال أكثر ما يصح على جماهير الريف، إذ تعاني هذه من إنعدام الوزن السياسي بشكل يكاد يكون كاملاً. ولا ريب في أن من يسعون للقيام بجهد انمائيَ سليم عليهم أن يتعلموا الكثير من القاعدة الشعبية وهناك الكثير مما يمكن أن يتعلموه، بدل أن تكون رؤاهم وخططهم الانمائية فوقية تماماً كما يتم الآن في معظم الحالات، إذ إنهم كثيراً ما يخططون كما في فراغ، فلا يعتمدون خط تفاعل في اتجاهين بينهم وبين من يفترض أنهم المستهدفون بعملية التنمية ومردودها في المقام الأول.

إذا كانت هذه القوى والمجموعات في زمرها الثلاث مرشحة لأن تشكل مجموعة ادارة اقتصاد التنمية السليم، أي أن تشكل في علاقاتها المشتركة كما في تفاعلها المتبادل الآلية الطبيعية لهذه الادارة، فإنها حتماً لا تتكون بناء على فلسفة نخبوية، لأن حجم القوى والمجموعات المعنية أكبر بكثير من أن يقتصر على نخبة صغيرة الحجم تحتكر السلطة والنفوذ والوزن الاقتصادي، وبالتأكيد أوسع بكثير من آلية التنمية التقليدية التي عهدناها. إنها على عكس النخبة قاعدة طليعية واسعة، ومن شأن ثراء الفكر التنموي ما إن يتزايد بفضل الممارسة، وثراء الممارسة ما إن يتزايد بفضل مساهمة الفكر، وتفاعل الفكر والممارسة (بالعملية التي يعبر عنها بمصطلح Praxis)، من شأن كل هذا أن يوسع هذه القاعدة ويضمن صيرورتها أكثر فاعلية وأفضل اداء. وأضيف أن الزمر الثلاث، في فعلها وتفاعلها، تعيّن مسار التنمية المعتمدة على النفس على المستويات المحلية، وما بين المحلية والقطرية، والقطرية، وذلك بفضل قدرتها على التأثير في تكوين عناصر صنع القرار، وصنعه، واتخاذه، مباشرة أو عبر المشاركة السياسية ضمن صيغ تمثيلية ديمقراطية تمثل المجالس النيابية واحدة فقط منها. كما أن وقع تحرك هذه الزمر الثلاث ونشاطها يمتد الى القطاعين العام والخاص، وإلى القطاع المشترك عبرهما.

أما **على المستوى القومي** فتتكون الآلية، كما سبقت الاشارة في هذه الورقة، من مؤتمرات القمة العربية أولاً، تليها المجالس الوزارية المتخصصة ثم الامانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، فالمنظمات والاتحادات وسائر المؤسسات القومية الأخرى. ويشكل قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك جزءاً مهماً من هذه الآلية. على أنه ينبغي أن نضيف أولئك القياديين في مختلف مجالات الأطر القطرية الذين يتمتعون بصوت مسموع على المستوى القومي يسمح بأن تمتد رسالتهم عبر الحدود القطرية الى المجال القومي. وللأحزاب والحركات ذات التوجه القومي التقدمي موقع مهم ومتميز في هذا الصدد إذا كانت تتمتع بمصداقية عبر الممارسة الفعلية وثبات الموقف.

يبقى من الضروري أن أشدد على ثلاثة أمور: **الأول**، أن تجسيد هذه الرؤية لا يتم دون تحويلها إلى هيكلية فاعلة وملتزمة ومتصلة النشاط. وهذا بدوره لا يتم دون القيام بقدر كبير من التثقيف السياسي والاجتماعي والانمائي على مستوى كل من الاقطار العربية، وكذلك على المستوى القومي بفضل شبكة القيادة والمثقفين والشريحة الجماهيرية المسيّسة والاحزاب والحركات، كل منها في مجال تحركه وتأثيره في النطاقين القطري والقومي. وأضيف هنا الأجزاء القومية (المتعدية للقطرية) من الآلية التي أشرت اليها في الفقرة السابقة. أما الأمر **الثاني** فهو أن تجسيد الرؤية

بتحويلها الى هيكلية فاعلة يكون أكثر يسراً وجدوى كلما جاء الجهد من أجله منضبطاً عبر أقنية تنظيمية مؤسسية، كالأحزاب والحركات والنقابات والاتحادات والتعاونيات والهيئات المهنية. والأمر **الثالث** الذي لا يجدي السكوت عنه هو أن الاصرار على عملية التثقيف، بما له من دلالات بالنسبة إلى التبدلات في التوجهات والمواقف والهيكليات، وفي نمط توزع القوى في المجتمع في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد، لا بد من أن يصطدم بموانع وعراقيل ضخمة وعنيدة، عراقيل تضعها القوى المضادة ذات المصالح الضالعة في إبعاد التحولات الجذرية عن المجتمع. اذاً فلا بد من توقّع الاضطرار الى النضال والتضحية من أجل إيصال الرؤيا الحضارية الجديدة إلى وعي الجماهير بجميع شرائحها، إلى وجدانها وفكرها وعملها، حيث تحتل التنمية المعتمدة على النفس موقعاً مركزياً.

في ضوء النقطة الثالثة التي ذكرتها للتوّ، لا بدّ من توقع ارتدادات ووهن في مسيرة أعداد قليلة أو كثيرة ممن يفترض أن ينهضوا بزخم مسار التحول المجتمعي، ولا بد من توقع نكسات وظهور ديناميات وآليات مضادة لمسار التحول، قد تعطل المسار كله أو تعمل على إبطائه على الأقل. هذا كله وارد. غير أنه لا مفر من إعادة المحاولة بمزيد من التثقيف والالتزام ومزيد من النضال والتضحية. فالجائزة في النهاية عظيمة بحيث لا يجوز التوقف دون الحصول عليها مهما كانت قسوة النكسات. ولكن مهما يكن من أمر تظل طبيعة الدينامية مرتبطة عضوياً بالآلية في زمرها الثلاث، ذلك أن قوة الدينامية تشد من عضد عناصر الآلية، وقوة هذه العناصر تزيد الدينامية حيوية وأثراً بحيث تنشأ تغذية متبادلة ما إن يبدأ التحرك صوب إحداث التحولات المجتمعية التي تقع التنمية المعتمدة على النفس في اطارها.

لقد قدمت تصوري لادارة اقتصاد التنمية المعتمدة على النفس كما أفهم هذه الادارة. فإذا قيل ان هذا الفهم يخالف ما هو متعارف عليه في الفكر التنموي السائد، فعذري أن فهمي لقضية الانطلاق صوب التنمية السليمة القائمة على استخدام استراتيجية الاعتماد على النفس لعله هو أيضاً يخالف ما هو متعارف عليه في الفكر التنموي «الاقتصادويّ» التقليدي، وليد النماذج المستوردة. وهكذا أضع تصوري أمامكم كمحاولة للتأصيل وأدعوكم للتأمل به ولمناقشته من أجل تطويره وبلورته، والمساهمة في الخروج عبره الى فكر تنموي عربي يليق بتطلعاتنا وبقدراتنا الحضارية، ويتسق معها □

مصفوفة تحاول تقويم درجة إرضاء كل من معايير الوفاية كما تبدو حالياً في كل من الاقطار العربية

الاقطار ومجموعات الاقطار / المعايير	حجم السوق الداخلية	اتجاهات وتركيب التجارة الخارجية	قاعدة الموارد الطبيعية	توافر التكنولوجيا الملائمة والمهارت البشرية	توافر القدرات الريادية الاقتصادية	توافر الموارد من اجل التكوين الراسمالي	توافر قيادة ذات توجه انمائي تسعى لتحقيق الاعتماد على النفس
المجموعة (١)							
الامارات العربية المتحدة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة
البحرين	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة/متوسطة	متوسطة	منخفضة
السعودية	متوسطة/مرتفعة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة/متوسطة	منخفضة/متوسطة	مرتفعة	منخفضة/متوسطة
عُمان	منخفضة	منخفضة	متوسطة/مرتفعة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة
قطر	منخفضة	منخفضة	متوسطة/مرتفعة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة
الكويت	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة/متوسطة	منخفضة/متوسطة	مرتفعة	متوسطة
المجموعة (٢)							
الجزائر	متوسطة	منخفضة	مرتفعة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة/مرتفعة
العراق	متوسطة	منخفضة	مرتفعة	متوسطة/مرتبعة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة/مرتفعة
ليبيا	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة/متوسطة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة
المجموعة (٣)							
تونس	منخفضة	منخفضة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	منخفضة/متوسطة	متوسطة/مرتفعة
سوريا	منخفضة	منخفضة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة	متوسطة/مرتفعة
مصر	مرتفعة	منخفضة	متوسطة/مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة	متوسطة
المجموعة (٤)							
الاردن	منخفضة	منخفضة	منخفضة/متوسطة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة/مرتفعة	منخفضة/متوسطة	متوسطة/مرتفعة
لبنان	منخفضة	منخفضة	متوسطة	متوسطة/مرتفعة	مرتفعة	منخفضة/متوسطة	منخفضة/متوسطة
المغرب	منخفضة	منخفضة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة	متوسطة	منخفضة	منخفضة
المجموعة (٥)							
جيبوتي	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	-منخفضة	منخفضة
السودان	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	-منخفضة	منخفضة
الصومال	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
موريتانيا	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
اليمن الديمقراطية	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة/متوسطة
اليمن العربية	منخفضة	منخفضة	منخفضة/متوسطة	منخفضة	منخفضة	منخفضة/متوسطة	منخفضة/متوسطة

إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة

د. غالي شكري

مفكر عربي من مصر.

- ١ -

من الاشكاليات القليلة التي لم تتحول بعد الى احدى خامات الصراع في الثقافة العربية، إشكالية «الإطار المرجعي» للمثقف والسلطة. فالغالبية الساحقة ممن تناولوا هذه الإشكالية، سواء على نحو عارض أم بصورة رئيسية، كان ولا يزال إطارهم المرجعي هو الفكر الغربي. ويكاد يجمع هؤلاء الذين تناولوا الموضوع بطريقة أو بأخرى على موظفين لمصطلح «الانتلجنسيا» هما روسيا في القرن الماضي، وفرنسا «الدريفوسية» - نسبة الى المثقفين الذين تجمعوا دفاعاً عن دريفوس - والمقصود في الحالين، وإن كانت الكلمة ذاتها (الانتلجنسيا) مشتقة أصلاً من جذر سلافي، ان المثقفين هم الذين قاموا بدور «لم يكلفهم به أحد». وسوف نلاحظ أن هذا التعبير الأخير هو لأحد مفكرين أوروبيين اثنين هما أيضاً المرجع المباشر لمثقفينا في تحديد ماهية المثقف ووظيفته.

المفكر الأول الذي مارس نفوذاً طاغياً على الثقافة العربية المعاصرة بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات هو جان بول سارتر. والمفكر التالي له من حيث دائرة النفوذ والانتشار (العربيين) هو الايطالي غرامشي.

والفروق بين الاثنين كثيرة وكبيرة، وفي كل المجالات، ولكنهما احتكرا تقريباً اجتهادات المثقفين العرب المعاصرين في تحديد من يكون المثقف، وماذا تكون السلطة. سارتر كان قد أصبح «شعبياً» في بلادنا، حين ترجمت أعماله كلها على الأرجح في عاصمتين عربيتين على الأقل هما القاهرة وبيروت، حيناً برفقة «الوجودية»، وحيناً آخر برفقة «الالتزام»، وحيناً ثالثاً برفقة الزيارة الشهيرة التي قام بها لمصر وغزة عشية حرب عام ١٩٦٧. وكان انقسام المثقفين العرب إزاء مواقفه من قضية فلسطين والصهيونية أكثر حدة بما لا يقاس من انقسامهم إزاء فلسفته ومراحلها المختلفة (أعني بالإنقسام ما قام به البعض من تمييز بين سارتر الفيلسوف والأديب وسارتر السياسي. وهو تمييز أراه مع البعض الآخر مستحيلاً). ذلك أن الممارسة السياسية التي دفعت

سارتر الى صفوف مقاومة النازي في الحرب العالمية الثانية، ودفعته لأن يقف الى جانب استقلال الجزائر ضد السلطة في بلاده، وأن يقف الى جانب كوبا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يرفض قبول جائزة نوبل التي منحت له، جعلته هذه المواقف في الخيال الثقافي العربي «نموذجاً» لتحقق الوحدة بين الفكر والسلوك في حياة «المثقف»، أي انه هو ذاته كان، بمعنى ما، تعريفاً للمثقف. فكيف يرى بعينيه ويلمس بيديه مأساة فلسطين، ويظل في حياته وكتاباته بعد ذلك «صهيوني القلب والضمير»؟

هذا السؤال الذي ينطوي على مرارة عميقة في قلب المثقف العربي وضميره يعكس «التقدير والتأثير» الكبيرين لسارتر في توصيفه للمثقف. وهو التوصيف الذي يقترن دوماً بمسألة «السلطة» كما شرح بوضوح كافٍ في محاضرته الشهيرة بالقاعة الكبرى لجامعة القاهرة.

كرر سارتر في هذه المحاضرة ما سبق أن قاله في طوكيو، أو العكس، قال لنا ما سيقوله بعدئذ في اليابان، فالحق أن كتابه المعروف **دفاع عن المثقفين** لا يتضمن التواريخ الدقيقة. على أي حال، كان تعريفه الساخر ذا دلالة حاسمة حين قال: «إن المثقف انسان يتدخل ويدس انفه في ما لا يعنيه». وهنا ضرب مثل دريفوس، فالمحاكم وحدها في نظر البعض، هي صاحبة الصلاحية في إدانته أو تبرئته، ولكن الدريفوسيين (أي أنصار هذا الضابط المتهم) يقحمون أنفسهم بالتأكيد سلفاً أنه بريء ويجب اطلاق سراحه[١].

المحكمة من قضاة وادعاء ومحامين هي «التقني» أي علماء القانون. أما المثقف فهو الذي يتجاوز التقنية، حتى ولو كان عالماً في القانون أو الذرة، عالم الذرة بهذا المعنى ليس مثقفاً، إلا إذا أضاف الى عملية صنع القنبلة في المختبر شيئاً آخر هو الحكم على استعمالها، عالم الذرة حينئذ لا يدين أو يؤيد صنع القنبلة لأسباب تقنية، وإنما لأسباب سياسية أو اجتماعية أو لحساب مجموعة من القيم لا علاقة لها بالمختبر. وعندما يخرج هذا العالم من المعمل، أو حين يخرج القاضي من المحكمة، ويبدأ الكلام السياسي أو الاجتماعي أو الأخلاقي، فإنه يواجه السلطة على الفور، كل سلطة. كان في البداية جزءاً من «نظام السلطة»، هو النظام القضائي أو العلمي أو التعليمي الى غير ذلك، أما الآن فقد بدأ يجنّد جزءاً من الرأي العام ضد هذه السلطة أو تلك.

ولأن سارتر، وهو يعالج هذه الإشكالية، كان يتخذ وجهة يسارية عامة (حسب فهمه لليسار)، فقد شنّ هجوماً ضارياً من خلال تعريف المثقف والسلطة ضد البرجوازية. كان يرى أن المثقف البرجوازي الذي كان يناضل الاقطاع قد مات وأصبح برجوازياً فقط لا «مثقفاً برجوازياً»، لم يعد ممكناً الجمع بين نقيضين. كان الانسجام القديم من خلال الدور الذي تمارسه البرجوازية ضد الاقطاع، وقد وقع التناقض في اللحظة التي تخلّفت فيها البرجوازية عن هذا الدور. ومن جانبه أطلق سارتر صفات «عمومية وشمولية» على المثقف، وكأنه المثقف اليساري فقط، بل وكأنه لا علاقة له بالطبقات، أو لم تعد له علاقة بالتكوين الطبقي للمجتمع، هكذا يقول حرفياً إن المثقف «انساني النزعة منذ نعومة أظافره»[٢]. ويصبح التجريد، نتيجة الشمول والتعميم، هو الفكر النظري للمثقف، بينما يبقى دور التقني «النافع والمفيد» هو الدور الذي تتطلبه الطبقة السائدة. وهو بذلك، أي التقني، يظل عبداً للايديولوجيا السائدة.

---

(١) جان بول سارتر، **دفاع عن المثقفين**، الترجمة العربية (بيروت: دار الآداب، ١٩٧٣)، ص ١١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

أما المثقف «فهو ذلك الانسان الذي يدرك ويعي التعارض القائم فيه وفي المجتمع بين البحث عن الحقيقة العملية (مع كل ما يترتب على ذلك من ضوابط ومعايير) وبين الايديولوجيا السائدة (مع منظومتها من القيم التقليدية). وما هذا الوعي سوى كشف للنقاب عن تناقضات المجتمع الجوهرية»[٣]. ومعنى ذلك أن «المعرفة» الثقافية، على عكس المعرفة التقنية، لا تقود الى (الوعي الشقي) ـ حسب مصطلح هيغل ـ بل الى حقائق الصراع الطبقي في المجتمع عموماً، وداخل الطبقة السائدة خصوصاً، بين «المنفعة» التي تصوغها في قوالب من الأساطير والتقاليد والقيم، والذين يصوغونها هم «خونة الثقافة» وإن سموا مثقفين، فالهيمنة الايديولوجية على «كل المجتمع» هي السبيل الوحيد لفرض السلطة.

هنا يصبح «هذا المثقف» مجرد أجير شقي، أدنى نوعياً من «التقني»، أما المثقف ـ عند سارتر ـ فهو «الشاهد على المجتمعات الممزقة التي تنتجه، لأنه يستبطن تمزقها بالذات، وهو بالتالي ناتج تاريخي. وبهذا المعنى لا يسع أي مجتمع أن يتذمر ويتشكى من مثقفيه من دون أن يضع نفسه في قفص الاتهام، لأن مثقفي هذا المجتمع ما هم الا من صنعه ونتاجه»[٤]. ولذلك ينبّه سارتر، الى أن التعميم والشمول وحدهما يوقعان المثقف في التجريد الأعزل من سلاح النقد، سلاح الحقيقة، وإنما جدل العام والخاص، الفكر والتحقق، هو الذي يمنح الثقافة بعدها التاريخي. ويطرح سارتر هنا مثلاً بالغ الدلالة هو ثورة الجزائر، فقد أدان بعض المثقفين الفرنسيين كلاً من القمع الاستعماري الفرنسي و «الهمجية الجزائرية». وكأن هذه المساواة بين الطرفين هي الطريق الأمثل الى «الحقيقة الشاملة»، ولكنها رؤية زائفة، لأن الأصل هو السيطرة الاستعمارية. نقيض «المقاومة الجزائرية» كمقاومة الفرنسيين للغزو الألماني، هل يمكن المساواة بينهما بقصد الحصول على «الحقيقة الشاملة»؟ أم ان هذه الحقيقة هي أن هناك استعماراً وغزواً؟

ويدفع سارتر حواره الى حد القول بأن المثقف عليه أن يواجه هذه المشكلات. انه «هامشي» على صعيد الانتاج، فهو ليس عاملاً يدوياً ولا رأسمالياً. دائرة نفوذه هي «الوعي» الذي لا يعترف بأهميته أحد، وإن كانت الطبقة السائدة تعمل أبداً على تزييف هذا الوعي وإعادة انتاج ايديولوجيتها المهيمنة. والنقطة الثانية هي أنه في الأغلب ينضم الى صفوف طبقة لا تنتج مثقفيها، أي أنه يأخذ جانب التاريخ بالتبني. وهو بذلك يزرع الشكوك في صفوف طبقته والطبقة التي اتخذ جانبها على السواء، ويقول سارتر ان المثقف لا ينضم الى الطبقة العاملة بقوله: «أنا لم أعد برجوازياً صغيراً» وإنما حين يقول: «انني برجوازي صغير» انحزت الى العمال والفلاحين في محاولة مني لحل تناقضي الذاتي». ولا حل لهذا التناقض بغير «المشاركة العينية بلا تحفظ في عمل الجماهير المحرومة»[٥].

ومن الغريب أن سارتر، المفكر النظري لدرجة أن وصفه الشائع هو «الفيلسوف»، هو نفسه الذي وضع البرنامج التالي «لدور المثقف».

١ ـ العمل ضد الايديولوجية السائدة في صفوف الطبقات الشعبية، ونسف أساطيرها الخاصة كمقولات البطل الايجابي وعبادة الشخصية وتأليه البروليتاريا.

٢ ـ توظيف الثروة المعرفية القادمة من التاريخ الطبقي للمجتمع في ترسيخ وإبداع ثقافة جديدة للشعب.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

٣ ـ تأهيل أصحاب المعرفة العملية من التقنيين بتخليصهم من «الوعي الشقي» (وضمهم الى الصفوف المنحازة للطبقة العاملة).

٤ ـ الحرص الدائم على اعتبار «شمولية المعرفة وحرية الفكر والحقيقة»، غاية واقعية يلامسها المثقف في معترك الكفاح الفعلي، أي أنها مشروع حياة عملي يظل نسبياً أبداً وناقصاً دائماً طالما يستهدف «مستقبل الانسان».

٥ ـ تجذير العمل العام بإيضاح الأهداف البعيدة من وراء الأهداف المباشرة، أي تحويل العمال والفلاحين الى طبقات شمولية باعتبار أن ذلك هو غاية التاريخ.

٦ ـ أن يجعل نفسه ضد كل سلطة، بما في ذلك السلطة السياسية التي تتمثل في الأحزاب الجماهيرية، وفي جهاز الطبقة العاملة حارس الغايات التاريخية التي تنشدها الجماهير. ولما كانت الغاية تتحدد، بالفعل، بأنها وحدة الوسائل. فعليه أن يتفحص هذه الوسائل ويمحصها بدلالة المبدأ القائل: إن جميع الوسائل صالحة حين تكون ناجعة في ما عدا تلك التي تشوّه وتزوّر الغاية المنشودة[٦].

هذه المبادىء الستة تحولت عند المثقف العربي الى «جدول أعمال» مسكوت عنه، فقد ذاعت بنود سارتر في تلك الفترة الحرجة من فترات أزمة الضمير العربي المعاصر، أعني فكرة الهزيمة عشية عام ١٩٦٧ وغداتها.

وبالطبع، فإن سارتر لم يكن يفكر في المثقف العربي حين صاغ أفكاره حول المثقف والسلطة، وإنما كان يحيا أجواء الانتفاضة الطلابية عام ١٩٦٨ وهي الأجواء التي جعلته أكثر راديكالية. وسنلاحظ بيسر أنه تجنب الحديث عن «التنظيم السياسي»، واكتفى بالقول ان «الحزب ليس حلاً». وسنلاحظ أيضاً أنه حدد هدف المواجهة لكل مثقف بأنه «كل سلطة».

هاتان الملاحظتان تبررهما انتفاضة عام ١٩٦٨ بجدارة، فهي انتفاضة لاحزبية، وهي ضد كل سلطة وكل مؤسسة: الجامعة ـ العائلة ـ الحزب، وطبعاً «الدولة».

وقد تركت الانتفاضة هواجسها في ضمائر الغرب الكبرى. وكان أثرها واضحاً في عقل سارتر الذي جنح الى التطرف بشيء من الفوضوية على نحو مختلف كلياً عن تفاعل الحركة مع أحد منظّريها هربرت ماركيوز أو مع أحد ضحاياها روجيه غارودي.

هذا «التطرف» وتلك «الفوضوية» التي استدرجت سارتر الى مواقع راديكالية ليست بالضرورة تطوراً طبيعياً لفكره وسلوكه و «مشروع حياته»، ولكنهما ـ هاتان الصفتان تحديداً ـ هما اللتان تركتا أعمق الأثر في «المثقف العربي» طيلة الستينات القلقة والمقلقة في دلالاتها: تناقض الشكل والمضمون في المؤسسة السياسية، الرهان الخاسر على الديمقراطية الاجتماعية، مصرع التحالف الوطني بالقمع ثم بالاستسلام، فقدان المثقف لذاته (كماهية) ولدوره (كهوية).

من الطبيعي لسارتر أن يزرع مصطلحه في أرض الغرب، لأن بذرة المصطلح غربية، حتى وهو يخاطب طلاب جامعة طوكيو. عندما يتكلم عن التقنية والتقنيين، إنما يتكلم عن مستوى فكري

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

وتكنولوجي بلغة الحضارة الغربية. وهو ليس مستوى الكم الموضوعي، بل مستوى الكيف (النوعي المركّب).

ولكن هذا المصطلح الغربي في مقدماته وسياقه ونتائجه، عثر على استجابة هائلة من «المثقف العربي»، الذي تختلف نشأته وتطوره وتاريخه وبيئته اختلافات حاسمة عن المثقف الغربي. هذا لا ينفي ما وقع، وما يقع هو التاريخ. تلبس قطاع واسع من المثقفين العرب (قادة التنمية المهزومة ـ فرسان الأحلام القتيلة ـ أصحاب السلطة أحياناً) مسوح المثقف السارتري، تريحهم من عناء الأرض المذبوحة والكرامة الشهيدة، لا يهم أنها مسوح كرنفالية، فالأهم أنها تلبي نزوعاً لم يطمح سارتر أصلاً الى تصوره. وهكذا أصبح اطاراً مرجعياً لتعريفنا (العربي) لإشكالية المثقف والسلطة.

لقد تعلم سارتر من بعض أفكار انطونيو غرامشي الذي سبقه بعشرات من السنين، ولكن غرامشي لم يصل الى ثقافتنا الا منذ وقت قصير نسبياً، وفي حدود دائرة أضيق بكثير من تلك التي تحرك فيها سارتر.

وسارتر الى جانب غرامشي يبدو صحفياً، حين يتركز الكلام على المثقف والسلطة، ولكن المثقف العربي لم يلتقط أفكار غرامشي إلا متأخراً، وغالباً عن طريق الترجمة من الفرنسية. أما الذين أطلعوا على فكره في الفرنسية والانكليزية فهم، كانوا وما زالوا، قلة قليلة. ومع ذلك استطاع هذا السجين الإيطالي المعتق أن يحتل حيزاً مرجعياً في قطاع محدود من المثقفين العرب. وهو محدود، ولكنه مهم. ولكن كيف يسبق غرامشي سارتر، ومع ذلك يتخلف عنه في ثقافتنا؟

لدى الناشر العربي حاسة شم قوية، ولو أنه أحس بأي أهمية تجارية لغرامشي لأغرق الأسواق بالرسائل و «الدفاتر». ولكن الذي حدث هو أن «صدمة الستينات» في حياة المثقف العربي كانت أكثر استجابة للمثقف السارتري لا لكل تنظيم، لا لكل سلطة. أما غرامشي فلم يكن هذا زمنه.

كان هذا المناضل الإيطالي قد أنكر في وقت مبكر التفرقة الحادة بين «اليدوي» و «الذهني»، في محاولة توصيف المثقف بأنه ذهني، أما العامل فهو يدوي. فالعمل اليدوي لا يخلو من الفكر، والعمل الذهني لا يخلو من اليدوي. كذلك فالمثقف ليس مجرد أحد عناصر البنية الفوقية، وإنما يجب البحث عنه في مجمل العلاقات الاجتماعية، علاقات الانتاج. ولم يستطع سارتر أن يجد مكاناً للمثقف ضمن هذه العلاقات. أما غرامشي فقال إن المثقفين هم أولاً «منظمو الوظيفة الاقتصادية للطبقة التي يرتبطون بها عضوياً»؛ وهم ثانياً «حملة وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة السائدة في المجتمع المدني»؛ وهم ثالثاً «منظمو الاكراه الذي تمارسه الطبقة السائدة على سائر الطبقات بواسطة الدولة»[٧]. ذلك أن المثقفين عموماً تخلقهم الطبقات الاجتماعية أثناء تطورها، وبالتالي، فإن البحث عنهم يجب أن يكون بحثاً في إطار الوظيفة، التي تمارسها هذه الطبقة أو تلك «بحكم المكانة التي تحتلها في نمط الانتاج». وهو البحث الذي لم يقم به سارتر، أو أنه الفضاء الذي لم يكتشفه.

إن تنظيم الوظيفة الاقتصادية للطبقة، التي يرتبط بها المثقف، هي الشريحة التكنوقراطية

---

(٧) الاقتباسات مأخوذة عن: جان مارك بيوتي، **فكر غرامشي السياسي**، الترجمة العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ١٨ ـ ١٩.

السياسية، أما الهيمنة فيقوم بها العاملون في مجالات النشر والإعلام والسينما والأحزاب. وأما تنظيم الإكراه، فإنه يتم بواسطة الوزراء والنواب وكوادر الجهاز الاداري والسياسي والقضائي والعسكري. في تلك «الأمكنة» نبحث عن المثقف، وفي «وظائفه» نستكمل البحث. من هذه الوظائف أن المثقف هو الذي يقنع الطبقة المرتبط بها عضوياً أنها «طبقة»، وأن مصالح أفرادها «واحدة»، وأن لهذه الطبقة «تصوراً للعالم متجانساً ومستقلاً بذاته». هذا التصور يجد تعبيره الأوفى في «وظيفة تتجسد تاريخياً وفي وضع محدد».

إن «تصور العالم» هو في الحقيقة مزيج موروث ومكتسب من ينابيع عدة متنافرة، وعلى المثقف أن يحقق لها، رغم ذلك، الانسجام والتجانس، بحيث يتطابق هذا التصور مع الوظيفة الموضوعية للطبقة في وضع تاريخي محدد. أو أنه ـ أي المثقف ـ يقوم بتطهير هذا «التصور» من كل ما هو أجنبي عنه. «ليس المثقف اذن انعكاس الطبقة الاجتماعية، إنما هو يلعب دوراً إيجابياً في تحقيق التجانس لتصورها للعالم» كما يقول غرامشي[٨]. ولا تستطيع أي طبقة في واقع الأمر أن تخلق هذا «المثقف العضوي»، فالطبقات الهامشية أو الفرعية أو التابعة لا تطمح لقيادة المجتمع، ومن ثم فهي لا تنتج سوى مثقفين على المستوى الاقتصادي ـ الحرفي «وسيكون وعيها للعالم ملفقاً من عناصر شديدة التباين»[٩]. وقد يبدو، على حد تعبير جان مارك بيوتي في كتابه **فكر غرامشي السياسي**، أن العلاقة بين المثقف وطبقته تدور في نطاق جبرية غرامشية جديدة، وتبدو من ثم أن مكانة الطبقة ووظيفتها في نمط الانتاج تحددان أوصاف المثقف. ولكن الحقيقة أن المكانة والوظيفة الطبقية هما مجرد إطار يتفاعل معه المثقفون، وأحياناً يغيرونه. هناك جدل دائم بين ضرورة الاطار وحرية المثقف.

والمثقفون عند غرامشي يرتبطون أصلاً بالطبقات الاجتماعية كافة، ولكنهم يحققون وجودهم ـ أي يجسدون دورهم ـ في ارتباطهم العضوي بالطبقة عن طريق تنظيمها السياسي، وهو«الحزب»، ويطلق غرامشي على الحزب مصطلح «المثقف الجماعي»، ولكن هذا الارتباط العضوي بالطبقة الاجتماعية لا ينفي «الاستقلالية النسبية» للمثقف حيال هذه الطبقة. ومن شأن الارتباط ـ ليكون عضوياً حقاً ـ أن يظل المثقف دائماً بمثابة «الوعي الذاتي النقدي» للطبقة التي ارتبط بها. هذه الوظيفة النقدية هي بوصلته في الاتجاه الصحيح لإنجاز مهمته. فالمثقف العضوي ينفصل ليتصل بالطبقة اتصال البنية الفوقية بالبنية الاقتصادية (الاتصال والتمايز).

يبقى لغرامشي حديثه المهم عن المثقف التقليدي. حيث لم يكن هذا النوع نموذجاً مرجعياً للمثقف العربي، بل كان وما زال نموذجاً مضاداً للثقافة، ولكننا غبنا عن وعيه وعن الوعي به.

بدأت مفاهيم ومصطلحات غرامشي تحتل حيزاً نسبياً في تفكير المثقفين العرب بدءاً من السبعينات على وجه التقريب. بدأت حينذاك مرحلة قصيرة، ولكنها مشحونة بالوعود، لإعادة النظر في «المسلمات»، ومن بينها الجنوح الى الفردية المتطرفة والفوضوية التي كادت تصل الى تخوم العدمية. سقطت مراجع عديدة من بينها سارتر، وبدا غرامشي كأنه البديل: العودة الى المجتمع، العودة الى الحزب. وبالفعل بدأت حركة راديكالية جدية، ولكن في الاتجاه المضاد كلياً لمضمون غرامشي في «المثقف العضوي» و «المثقف الجماعي». لم نكن وعينا درسه العميق والشديد الثراء عن «المثقف التقليدي».

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٤.

كان غرامشي يخاطب اليسار أساساً، ولكنه في اللاوعي اليساري العربي كان مشبوهاً، لايطاليته بالذات، منذ توليياتي إلى بولنغوير، والحزب الشيوعي الايطالي لا يتمتع بسمعة ايديولوجية حسنة عند الستالينيين العرب. ولذلك ضاعت أثمن حلقات الوعي بمكانة المثقف من السلطة، في غمار اللهاث وراء التحديدات الدوغمائية المبسطة.

ومن المفارقات أن الأرض كانت خصبة لاستقبال مفاهيم غرامشي الأساسية، لولا ذلك «الرأي العام المبهم» الذي احتجبت بصيرته عن التقاط مغزاه الأعمق. كان غرامشي يتكلم كثيراً عن الخصوصية الايطالية دون أن يسميها ودون أن يرفعها شعاراً قومياً، بل دأب على ضرب الأمثلة من العالم كله، ومن ايطاليا وجنوبها على وجه الخصوص. وهو حين يضرب المثل كان يستضيف جديداً من الوعي، ولم يكن مطالباً بدعوتنا إلى استكشاف التعريف الخاص بطبقاتنا ومثقفيها. كان علينا أن نضيف مثلاً «البعد القومي» لاشكالية تساهم في صياغة معنى المثقف العربي ودوره. فغرامشي لم يقدم لنا مثقفاً في «المطلق»، لأنه ظل حريصاً دوماً على «الوضع التاريخي». وقد انعكست «الرجعية الغرامشية» لدى مثقفينا في أفكارهم أكثر مما انعكست في ممارستهم. وهذه هي ذروة الوعي السلبي بهذا الينبوع.

لم يؤثر غرامشي، ربما أكثر من خمس سنوات، هي النصف الأول من السبعينات، على تكوين مجموعة ضيقة ممن يسميهم بالمثقفين العضويين. ولكن الحقيقة الاجتماعية ـ الثقافية التي تحتاج إلى تأمل عميق، هي أن مفهومه حول المثقف التقليدي قد عثر على استجابة غير محدودة خارج وعي المثقفين العرب، أي في قلب الحركة الاجتماعية، حيث كانت المفاجأة ـ المأزق، بانتظار المثقف العربي على باب بيته، وقرب مدخل مكتبه، وعلى بعد خطوات من المنتدى الذي يقضي فيه لحظات «الترف العقلي». يقول غرامشي حرفياً: «ان تكوين المثقفين التقليديين هو المشكلة التاريخية الأكثر اثارة للاهتمام»[١٠]. وهي كلمات جديرة باهتمامنا نحن الذين نعايش عن كثب الظاهرة «السلفية» في الفكر والحياة العربية المعاصرة، وكأنها ظاهرة سياسية أو نفسية أو اجتماعية معزولة عن سياق الثقافة والسلطة، بينما هي من التجليات الأهم لاشكالية المثقف العربي والسلطة. يقول غرامشي أيضاً ان كل طبقة اجتماعية أساسية، «عامت في احدى اللحظات على سطح التاريخ» ولكنها جاءت من بنية اقتصادية سابقة، عرفت باستمرار «زمراً من المثقفين كانوا موجودين قبلها وكانوا يظهرون، فضلاً عن ذلك، بمظهر ممثلي استمرارية تاريخية لم يحدث فيها انقطاع حتى بنتيجة أعقد التغيرات وأكثرها جذرية في الأشكال الاجتماعية والسياسية». وكأنه يتكلم عن «المثقف السلفي المعاصر» في الثقافة العربية[١١].

ما أكثر الدراسات عن الحركة السلفية، كمجموعة من الأحداث أو الشخصيات أو النصوص، دون محاولة سبر غور الظاهرة في عمقها العميق، أي في كشف العلاقة بين بنيتها الاقتصادية و«مثقفيها التقليديين».

هل يسترد غرامشي حضوره العربي بطريقة أخرى؟ أم أن الاشكالية لا تتعلق بسارتر ولا بغرامشي، بقدر ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهومنا للاطار المرجعي ذاته، أي اننا درسنا بمختلف أنواع البصائر والضمائر «تراثنا بين الأصالة والمعاصرة»، ونسينا أن التعريف والمصطلح هما

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

تـاريخ: من يكـون المثقف في تاريخنـا القومي، والسلطـة ماذا تكـون؟ ما هي التحـديات الكـامنـة الموصولة في التاريخ، كيف ظهر «المثقفـون العرب»، من أي بنى ومن أي ثقـافات ومن أي طبقـات، وماذا كانت مواقفهم من السلطة، كل سلطة؟

- ٢ -

يولد المصطلح من رحم التاريخ. عرفت بلادنا، وبعضها لا يزال يعـرف بعض «الحالات» ولا نقول الخصائص أو الصفات: حالة الأمية التي تبلغ نسبة عالية في الكثير من أقطارنا، حالة التديّن التي تتمثل في الغالبية العظمى من جماهيرنا، حالة التجـزئة التي آلت إليهـا رقعة الأرض العـربية من المحيط إلى الخليج، حالة التعدديـة الطائفيـة والمذهبيـة والعرقيـة، حالـة التبعية الاقتصـادية ومضاعفاتها السياسية والاجتماعية ـ الثقافية، حالة التاريخ الحضاري المتنوع والمتراكم من عصور البابليين والفينيقيين والفراعنة والبربـر إلى العصر المسيحي وعصور الإسـلام المتعاقبـة والغزوات الأجنبية المتتالية. هذه الحالات ـ وغيرها كثير ـ تتفاعل مع بعضها البعض، وتثمر في النهاية تركيبة عربية متميزة الخصائص «التاريخية».

إن المثقف العربي المعاصر، أياً كان انتماؤه الطبقي، لا يفلت من هذه الخصائص وتـأثيراتهـا وانعكاساتها وتفاعلاتها، وهي نفسها في عمق الأعماق خصائص اجتماعية، تختلف بتعريف المثقف العـربي قليلاً وكثيـراً عن هذا أو ذاك من المصطلحـات الغربيـة. وقد تستخـدم بعضها في معـانٍ مغايرة للمعاني الأصلية التي نحتت من أجلهـا. وعندمـا يشيع أحـد هذه المصطلحـات في حياتنـا الثقافية، فإن ذلك يعني أن هناك ركائز موضوعية حملت وتحملت عناء ولادة هذا المصطلح. والأمر ذاته ينطبق على مقولات السلطة واطروحاتها والموقف منها وموقفها من الثقافة والمثقف عضوياً كان أم تقليدياً.

كـان المثقف في الريف العـربي حتى وقت قـريب هـو «الـذي يفـك الخط» أو «المتعلم». وفي الحاضرة العربية كان إلى وقت قريب هو «الذي يقرأ كثيراً»، ثم أصبح التحديد «القـاطع» في بعض الأوقات أن المثقف هو الكاتب والأديب والمفكر، وبالكاد أستاذ الجامعة.

هذه تعريفات درجت ولا يزال بعضهـا دارجاً في الجـو العام للتفكـير العربي، وكلهـا تعكس بدرجات متفاوتة نسبة «الأمية» العالية، بحيث ان كل من يشذ عنها هو «مثقف» بمعنى ما وبدرجة أو أخرى.

ولقد كان الفقهاء في عصور ازدهار الحضارة العربية ـ الإسلامية، كما كان المشايخ في مراحل من «النهضة» العربية الحديثة هم «المثقفون». وما أكبر الفرق بين رجال الكهنوت المسيحي وعلمـاء اللاهوت في العصور الوسطى من جهـة، وبين علمـاء الدين الإسـلامي من جهة أخـرى. فقد كـان الاكليروس الغربي «يملك» الأرض ومن عليها كـالملوك والنبـلاء تماماً، كما كـانت الكنيسة مؤسسـة اقطاعية تشارك في الحكم، وكان الكهنة والرهبان والمطارنة هم «المثقفون» الـذين يقومـون بالتـربية والتعليم والاعلام.

فالمثقف العربي المعاصر، أياً كان دينه، يحمل في تكوينه تراث الحضارة الاسلامية، وما كان يعنيـه «المثقف» في ذلك التـراث، حيث لم يكن هناك كهنـوت اقطاعي بكـل ما يتضمنـه من دلالات ثقافية ـ سلطوية. المثقف العـربي، أياً كـانت طائفتـه أو مذهبـه، يصبح عضـوياً حـين ينتمي إلى جذوره تلك، لا إلى انحطاط السلطنة العثمانية. لأن بـلاده مجزّأة سـواء بسبب التراث القـديم أم

الوسيط أم الحديث، فإنه لن يكون مثقفاً عضوياً إذا ارتبط بالطبقة الاجتماعية المحلية وحدها، وإنما هو لا بد أن يرتبط «بالأمة» ارتباطاً عضوياً لا ينفصم لدى المثقف القومي عن الارتباط الطبقي. وهو لا يستطيع، مهما كانت النيات الايديولوجية الحسنة، أن يكون مثقفاً قومياً ـ طبقياً، إلّا إذا مارس النضال ضد التبعية في مختلف أشكالها. وهو هنا سوف يصطدم (ولا يصطدم) بالسلطة التي نشأت وتطورت (ولم تتطور) في ظل الأوضاع السابق ذكرها، فالأمية والتجزئة والتبعية والتاريخ الحضاري والتراث الديني، ذلك كله ساهم في صياغة السلطة العربية الراهنة التي تشكلت في رحم التاريخ ذاته «تاريخ المثقف»، وهذه أول نقطة «لقاء» بين الطرفين، وهو لقاء يميزها عن لقاء المثقف الغربي بالسلطة الامبراطورية والكنيسة ـ الاقطاعية، ثم السلطة القومية ـ البرجوازية، فالسلطة الغازية للعالم.

ولكن اللقاء بين المثقف العربي والسلطة العربية يعني أساساً، أن القوام الاجتماعي (أو المجتمع) العربي يختلف في تطوره شكلاً ومضموناً عن المجتمعات الأخرى التي قد يتشابه مع بعضها في «التخلف». لذلك، نستخدم مصطلح «الطبقة» استخداماً مجازياً وغامضاً في أغلب الأحيان. وهذا أحد أسباب تعثر «علومنا» الاجتماعية. البادية والصحراء والرعي والقبيلة والزراعة والعشيرة والتجارة والأنهر والنفط، صاغت «مجتمعات» من التبسيط الاقتصار ـ على الأقل ـ على وصفها طبقية فقط. بعضنا يتكلم عن الاقطاع في بلد لم يعرف الزارعة أصلاً، وعن البرجوازية في بلد يخلو من مصنع. وأحياناً يقال «الاقطاع النفطي» أو «الاقطاع المالي»، وكلها تعريفات أهميتها الوحيدة أنها تدل على العجز. ولذلك، فإن الحلقة الرئيسية في مساجلات المثقفين العرب حول السلطة تبقى شبه مفقودة، لأن الوعي قد تركز حول اشكالية الديمقراطية دون الوصول قبل ذلك إلى الحد الأدنى المنسجم من تعريف السلطة والمجتمع في بلادنا، ما هو قوام كل منهما، ما هي آلياته، لماذا أخفقت كل أشكال الحكم من «ليبرالية» و«دكتاتورية» و«حزبية» و«لا حزبية»، ومن «دينية» و«علمانية»، ولماذا توحّدت رغم هذا الفشل في السمات الجوهرية الخاصة بعلاقة الحاكم بالمحكوم، ومن ثم في علاقة السلطة بالمثقف؟ وهل صحيح أن لدينا، كما في الغرب، مثقف ليبرالي وآخر ماركسي وثالث اشتراكي ـ ديمقراطي ورابع نازي أو فاشي؟ أم ان هذه المصطلحات لا علاقة لها بالحقيقة الاجتماعية ـ الثقافية للمثقف؟ كما هو شأن اللاتطابق بين المصطلح الاجتماعي في الغرب (والشمال والجنوب باعتبار أن الغرب ليس هو العالم، ولكنه الاطار المرجعي لمثقفينا حتى «السلفيين» منهم الذين يرددون المقولات الغربية عن الاسلام).

وقبل أن نتحول إلى مساجلات المثقفين العرب حول الموقف من السلطة، يجب أن نقرأ بدقة لأحد «كبارهم» ممن عرفوا بكتاباتهم «القومية» الزاخرة بالحماس، هذه (النصائح) التي قدمها صاحبها في مستهل ندوة «النظم العربية والديمقراطية»، المنعقدة في طرابلس (ليبيا) بين ٢٠ و١٩٨٥/٧/٢٢، يقول المحاضر:

١ ـ «مقياس نجاح التجربة الثورية ليس تحقيق المثل، بل الاندفاع نحوه وخلق نظام جديد يجعل شرعيته ليس في تجسيد المثل بل في الغاء النظام القديم وتجاوزه. إن كانت التجربة الثورية قادرة على هذا، وجب اعتبارها ناجحة وفعالة رغم كل ما قد يترتب عليها من عنف جماعي ومن قمع للحقوق والحريات»[١٢].

---

(١٢) أنظر: نديم البيطار، «النظم العربية والديمقراطية: الديمقراطية بين المثال والواقع»، **الوحدة**، السنة ١، العدد ١٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١٢.

٢ ـ «السلطة الثورية... تعني سلطة أوتوقراطية تمارس العنف الثوري». و «كل ثورة تحتاج إلى سلطة مركزة، إلى دكتاتورية ثورية» «وطالما أن النضال العربي الوحدوي يرمي إلى إقامة دولة الوحدة... فإن هذا النضال يحتاج إلى دكتاتورية وحدوية ثورية تدفع نحو هذه الغاية» (١٣).

٣ ـ «النقد الديموقراطي الشائع بيننا ينشغل عادة بالناحية الشكلية في الديموقراطية كحرية الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي المستقل... عندئذ يجب أن يمارس العنف الثوري دون رحمة أو شفقة، دون تردد أو مهادنة ضد الاتجاهات التي تقول بهذا النقد» (١٤).

صاحب هذه (النصائح) ليس ضابطاً في حركة انقلاب عسكري، وإنما هو «المفكر الوحدوي الكبير» د. نديم البيطار. وقد لا يأخذ كل الحكام بكل نصائحه، ولكن حين يصل تبرير القمع إلى هذه الدرجة، إلى أي مدى يمكن لصاحبه أن يكون «مثقفاً»؟ والمسألة هنا تتجاوز شخص د. نديم البيطار، لأن السلطة التي تحتاج وقد لا تحتاج إلى تبريره للقمع، لها آلياتها الخاصة التي تجعل من قمة الهرم الاجتماعي «دكتاتوراً ثورياً».

إذا كان د. نديم البيطار قد دعا السلطان (الثوري) إلى استخدام أقصى درجات العنف مع المثقف المهتم (بالشكليات) الديمقراطية، وبالتالي، فهو يدعو ضمناً إلى توسيع الهوة بين الطرفين، فإن المفاجأة الحقيقية في ندوة الاجتماع السنوي الأول لمنتدى الفكر العربي المنعقد في عمّان (الأردن، نيسان/ابريل ١٩٨٤)، كانت محاضرة عالم الاجتماع د. سعد الدين ابراهيم، وقد نشرتها بعدئذ مجلة **المستقبل العربي** (١٥).

وقد بدأت المفاجأة من العنوان «تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي» وأوجزته ادارة التحرير على الغلاف في هذا العنوان الدّال «المثقف والأمير». والمعروف أن ولي عهد الأردن الأمير حسن هو صاحب المبادرة إلى تأسيس المنتدى المذكور.

في البداية اختار المحاضر «تعريفاً توفيقياً» على حد تعبيره لكلمة «المفكر» يتضمن العناصر التالية: المعرفة العامة والمتخصصة، الاهتمام بأمور الثقافة، الاهتمام بالمسائل العامة لمجتمعه خارج نطاق تخصصه، التعبير عن هذه الاهتمامات العامة بقصد التأثير على المجتمع والسلطة (١٦). أما «صانع القرار»، فهو على الصعيد العربي «الآمر بالقرار»، ذلك أن المصطلح الغربي الأصل له دلالة مغايرة، وهو أقرب لأن يكون «صُنّاع القرارات»، أما السلطة العربية فلديها «أمر بالقرار».

يرى د. سعد الدين ابراهيم أن الفجوة بين المفكر والأمير هي أولاً فجوة بين صناعتين، بين فن الممكن وفن ما ينبغي أن يكون (١٧). وهذا التبسيط المتطرف أو النقاوة بلغة ماكس فيبر، يقصد بها التركيز على أغلب صفات كل منهما. الأمير يتعامل مع النسبيات والملموسات، والمفكر يتعامل مع المثال والمجرد والمطلق. هل يمكن «تجسير الفجوة» بينهما؟ هذا هو السؤال المركزي للمحاضر.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٥) سعد الدين ابراهيم، «تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤).

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨.

ولكنه في الطرح الاجرائي يتفرع إلى ثلاثة أسئلة: هل هذا التجسير أمر مرغوب فيه، ثم هل ممكن، وأخيراً كيف؟

السؤال الأول يجيب بنعم كبيرة وواضحة، فهناك أرضية ثالثة تصلح لأن تكون «الجسر» بينهما وهي المجتمع، أي أن الوضع يتحول ليصبح مثلثاً متشابك الأضلاع، (لنلاحظ الدقة في استخدام كلمة متشابك بلا متساوي): الأمير ـ المجتمع ـ المفكر، حسب الترتيب الذي أورده المحاضر[١٨]. وعن السؤال التالي أجاب أيضاً بنعم، وشاهده على امكانية نجاح «التجسير» ثلاثة: اليابان «التي قامت نهضتها الحديثة على تعاون كامل بين النخبة المثقفة والنخبة الحاكمة»[١٩]. والشاهد الثاني هو بريطانيا عندما «استطاعت الجمعية الفابية في خلال جيل واحد أن تحدث من التغيير والتحويل في المجتمع الانكليزي ما يحتاج عادة إلى ثورة دموية هائلة»[٢٠]. والشاهد الثالث هو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انطوى الرعيل الأول من بناة الاستقلال «على تعاون وتحالف بين رجال الفكر ورجال السياسة»[٢١]، ويلاحظ د. سعد الدين إبراهيم أن الشواهد الثلاثة كلها من بلدان رأسمالية، تحالف مفكروها وحكامها في لحظة نمو وانطلاق، أو في لحظة وقاية من أزمة مقبلة أو انقاذ من أزمة أقبلت.

أما بالنسبة إلى البلاد الاشتراكية، فهو يرى أن التعاون بين الطرفين كان وثيقاً قبل الثورة، ومتوتراً بعدها، وفي العالم الثالث لا يختلف الأمر كثيراً، وقد انتهى التوتر إلى قطيعة ثم إلى صراع «بين النخبتين».

في الوطن العربي يقوم تحليله التاريخي ـ الاجتماعي للمثقف على أساس مسلمة تقول ان ثمة «اختراقاً غربياً» بدأ في القرن الماضي ولا يزال، هو الذي أثمر سلسلة الازدواجيات التي لا تنتهي: اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، ومن هنا كان «الانفصام» داخل المثقف الواحد، وبين المثقفين (أو المفكرين) وبعضهم البعض: هذا ليبرالي وذاك أصولي والثالث اشتراكي والرابع قومي، وهكذا[٢٢]. وإذا كان هؤلاء جميعاً قد اتحدوا مع السياسيين من نظرائهم في حركة النضال من أجل الاستقلال، فقد انفكت عرى التفاهم غداة الاستقلال، وتشرذم المفكرون قبائل وعشائر وبطون. وما كان «للبداوة الفكرية» حسب تعبيره، إلا لتفرز «بداوة سياسية». لقد انشغل المفكرون العرب بـ «الآخر»: معه وضده، ونسوا مجتمعهم. وكان هذا الانفصام بدوره تجسيماً، ونتيجة لتشوهات المجتمع، لذلك، ندر ظهور المفكر العضوي الذي تحدث عنه غرامشي، لأن التكوينات الاجتماعية كانت هلامية التركيب والوظائف والمصالح، وكانت متداخلة مع بعضها البعض في فوضى شرقية، فإن المفكرين الذين حاولوا التعبير عن أي منها كانوا بالقدر نفسه من الهلامية والتلفيقية في فكرهم وتوجهاتهم. وفي معظم الأحيان انتهى الأمر بالعديد منهم إلى التخاطب مع بعضهم البعض داخل اطار يحكمه نوع من البداوة الفكرية، فعن وعي أو غير وعي، نظر كل مفكر إلى غيره من المفكرين كما لو كانوا مقسّمين إلى قبائل، وكل قبيلة مقسّمة إلى عشائر، وكل عشيرة إلى بطون وكل بطن إلى أفخاذ. وكان المفكر يشعر بالدفء والإلفة حينما يتخاطب مع مفكرين من

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١١.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١١.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

فخذه، وتتدرج الإلفة متناقضة إلى مستوى القبيلة، ثم تتحول إلى تجاهل أو توتر أو عداء عند حدود القبيلة في مواجهة قبائل أخرى[٢٣].

في الجهة المقابلة، هناك الحكم العربي بشرعياته الثلاث: التقليدية والليبرالية الحديثة والثورية الحديثة. ومنذ هزيمة عام ١٩٦٧، تبلورت أزمة الحكم في «أزمته مع المجتمع الذي عجز عن حل مشكلاته الداخلية والخارجية، وفي نفس الوقت لم يسمح لمكونات هذا المجتمع أن تشارك مشاركة فعلية في التصدي لهذه المشكلات، لقد عجز الأمير عن ضبط اطار الحركة بين مجتمع يتغير بسرعة، وهيكل سياسي يتلكأ أو يتخبط في حركته؛ وأزمته مع المفكر الذي كان يمكن أن يعبر عن هذا المجتمع، حتى وهو ينقده، وأن يعبر عن الأمير حتى وهو ينقده، وأن يشاركهما في ضبط ايقاع الحركة بين المجتمع والدولة»[٢٤].

يحدد د. سعد الدين ابراهيم أنماط العلاقة بين المفكر والأمير خلال العقدين الأخيرين فيقول: إن هذا الأخير كان يستخدم نمطين: الأول هو «العميل» أو «الداعية» أو «الدعائي» الذي يبرر الشرعية لدرجة التلفيق؛ والنمط الثاني هو «الخبير» الذي يدّعي الحيادية، وهو صاحب المعرفة التقنية المتخصصة. ومن نتيجة ذلك أن سقطت السياسات التي بررها العميل، ولم تنجح التكنولوجيا التي تمسّك بها الخبير. وهو يسوق الأمثلة والشواهد على «سوء الحال» الذي يتمثل في هجرة العديد من المفكرين إلى السجون أو المنفى أو «الصحافة المهاجرة» (المصطلح للدكتور سعد الدين ابراهيم) أو الصمت. أما المفكر ـ الخبير فقد مني بالحبوط لتفضيل الخبير الأجنبي عليه ولم يبق في الساحة سوى «العملاء» من المبررين لشرعية تآكلت. هل بعد ذلك كله يمكن إقامة جسر بين المثقف والأمير؟ يجيب د. سعد الدين ابراهيم. بل هناك «جسر ذهبي» وآخر فضي وثالث خشبي. يتطلب الأمر أولاً إصلاح الخلل بين الأمير والمجتمع بإحكام التوازي بين هيكل المجتمع والهيكل السياسي للدولة، بتمكين كل القوى الاجتماعية من تنظيم نفسها كما تريد والتعبير باستقلال والمشاركة في السلطة. أما اصلاح الخلل بين الأمير والمفكر، فإنه يتطلب وقف كل أنواع القهر، وتدعيم فرص خلق المؤسسات والروابط الفكرية، وتشجيع المفكرين على «تقديم خلاصة فكرهم واجتهاداتهم للأمير»، من خلال منابر مستقلة عنه كالصحف والكتب والمجالس، وعلى الأمير «ان يأخذ (...) ما يقدمه المفكرون مأخذ الجد»[٢٥].

ويتطلب اصلاح الخلل بين المفكر والمجتمع أن «ينزل إلى أرض الواقع المجتمعي العربي لوصفه وتحليله وفهمه». وان «يتصالح مع المفكرين الآخرين من خلال الحوار والتفاعل». وأن يعمل على «احترام مقدسات الجماهير حتى ولو كان متحفظاً عليها ناقداً لها». ثم هناك «تشييد مشروع حضاري قومي كتتويج لعلم المفكر».

وقد رصد الباحث ستة هموم كبرى انشغل بها المفكرون منذ رفاعة رافع الطهطاوي، وهي: الأصالة والديمقراطية والتنمية والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية والاستقلال. وليس على المفكر، أياً كان تخصصه، إلا أن يولي بقية الهموم حقها في التأمل والمعايشة، وربط ذلك بالحياة الواقعية.

وبالنسبة إلى الخلل بين المفكر والأمير، ينصح د. سعد الدين ابراهيم المفكر بأن يدرك أن

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

السلطة ضرورة وأن الأمير بشر، وان الحوار بينهما يتطلب قدراً من الاحترام والتهذيب والحلول العملية بالنسبة إلى الأمير[٢٦].

وكعمل اجرائي، فإن الجسر الفضي والجسر الخشبي كلاهما تنازل في نقطة أو أكثر على جانبي الفجوة، حتى يصبح الحد الأدنى هو امتناع الأمير عن قهر المفكر، وفي المقابل على المفكر «أن يساعد الأمير بفكره وخبرته كلما طلب منه الأمير ذلك». أما النقد غير البنّاء «فليرسله إلى الأمير من خلال قنوات خاصة حتى لا يثير الجماهير على الأمير... المهم ألا يقطع شعرة معاوية»[٢٧].

بعد شهرين فقط من نشر محاضرة د. سعد الدين ابراهيم، نشرت مجلة **المستقبل العربي** رداً مطولاً عليه تحت عنوان «مثقف الأمير أم مثقف الجماهير؟ للدكتور نادر فرجاني[٢٨]، الذي بادر إلى رفض الدعوة بسبب «لا تاريخيتها»، فالأمير «واحد» لا يتغير مع الزمان، وكذلك «المفكر». والتعميم هنا لا يفضي بنا إلى جملة الحقائق الخاصة بالوضع العربي. لا تاريخيّة الدعوة تؤدي إلى لاتاريخيّة الجسور الذهبية والفضية والخشبية، فضلاً عن أن الصدام والحوار والاتفاق بين المثقف والأمير ترتبط بموقع كل منهما من الحركة الاجتماعية، فقد يقفان معاً إلى جانب اتجاه التاريخ، وقد يتضادان أو يتوازيان أو يتقاطعان، حسب المصالح التي يعبّر عنها كلاهما. وفي النهاية، يقول د. نادر فرجاني «ليس لمثقف الجماهير من مكان على كل هذه الجسور المعروضة، وبالتالي فليس في «تجسير الفجوة» اي امكانية لتجاوز الواقع الراهن في الوطن العربي»[٢٩]. ان الوطن العربي، يضيف الكاتب، يجتاز لحظة تاريخية «لا تقبل التوفيق»[٣٠] وهو يستبدل مثلث د. سعد الدين ابراهيم «الأمير ـ المجتمع ـ المفكر» بمعادلتين، الأولى هي الغرب والأمير ومثقف الأمير، والأخرى هي الشعب ومفكر الجماهير. وإذاً فالدعوة إلى «تجسير الفجوة» بين المثقف والأمير تعني عملياً، تحويل المثقف لأن يكون «جسراً للأمير يطأه لتحقيق أغراضه»[٣١] أي دوام للتخلف والتبعية والتجزئة. فالجسر هو تدعيم «القائم فعلاً» وتبريره وتسويغه واضفاء الشرعية عليه. «أما منظور تجاوز الواقع العربي المر فيتطلب أن يكون المثقفون حراباً تهتك أستار العفن الكثيفة التي تغلف الوجود العربي في الحقبة الراهنة، توقاً إلى بديل انساني أرقى للشعب العربي. وهذا دور طليعة المثقفين: مثقفو الجماهير»[٣٢].

ولا ريب في أن رد د. نادر فرجاني، يحتوي العناصر الأساسية لأي تصور تاريخي لقضية المثقف والسلطة من جهة، ولأي وجهة نظر منحازة إلى «الجماهير» من جهة أخرى. ولكن وجهة النظر هذه، وذاك التصور، يقعان بدورهما في اطار التعميم الذي بلغ منتهاه عند د. سعد الدين ابراهيم دعماً لفكرته عن «تجسير الفجوة». غير أن التعميم النسبي في رد د. فرجاني، لا يفيد فكرته في شيء، ويبدو أن «المشترك» بين الباحثين هو التعريف العام للمثقف والتعريف العام للسلطة، وهما تعريفان مضمران أحياناً ومعلنان أحياناً أخرى.

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٢٨) نادر فرجاني، «مثقف الامير ام مثقف الجماهير؟» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤).
(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢٦.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٦.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

ولكن حركة المثقف في المجتمع من ناحية، وحركة السلطة من ناحية ثانية، لا تستبين في خريطة واضحة عند أيٍّ منهما، وبخاصة عند صاحب الدعوة إلى التاريخ والجماهير... فالتشكّل البنيوي للسلطة سواء أكانت العائلة أم القبيلة أم المدرسة أم المؤسسة أم «الدولة»، له دوره في تكوين المثقف نفسه، ويحدد له سلفاً بعض عناصر الولاء وبعض عناصر التمرد. ولكن التراتبية ـ جوهر كل سلطة ـ لا تجعل هناك مثقفاً، بل مثقفين مختلفي الانتماءات إلى الشرائح والفئات والقوى (الطبقات؟) الاجتماعية المختلفة، وفي فلك هذه القوى يدور «المثقف» قريباً من السلطة أو بعيداً عنها حسب موقع الفئة الاجتماعية التي ارتبط بها، وحسب موقع السلطة من هذه الفئة وبقية الشرائح و(الطبقات) الاجتماعية، والقمع إذاً أو المهادنة أو المكافأة ليست واحدة من جانب السلطة، كما أن معارضتها أو الصدام معها أو الحوار أو التبرير ليست واحدة من جانب المثقف. إن اضطهاد طبقة أو فئة يواكب قهر مثقفيها وقمع ثقافتها، والعكس أيضاً صحيح.

يستكمل د. هشام شرابي في كتابه **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** ما بدأه في مساهمته الشهيرة «المثقفون العرب والغرب»، فيؤكد أن ما يميز المثقف هو الوعي الاجتماعي والدور الذي يمكن أن يلعبه بواسطة هذا الوعي. ثم يقسم المثقفين إلى أربع فئات: الملتزمون الذين يتطابق لديهم الفكر والممارسة، ثم أهل القلم ممن ينشرون الوعي في الرأي العام، فالعاملون في حقل التعليم، وأخيراً المهنيون، «ولعل الفئتين الأكثر تأثيراً في حياة المجتمع هما الفئتان الأكثر تناقضاً: الفئة الأولى المتميزة بالتزامها الايديولوجي وممارستها السياسية، والفئة الرابعة المتميزة ببعدها عن الايديولوجيات والتزامها المهني».

وينعي د. شرابي الحال الذي أصبح عليه المثقف العربي في الوقت الراهن قياساً إلى ما كان عليه الوضع في مطلع القرن حين «كان المثقفون أقرب إلى مراكز الفكر والسلطة السياسية». أما الآن، فالمثقف لا يفوز بالمكانة «اللائقة به» في المجتمعات المتخلفة، ويجد نفسه أمام أحد خيارين: التكيف مع الوضع القائم فيصبح رقيباً على نفسه، أو أنه يرفض الوضع ويعمل ضده ولو بالهجرة. ويشير الباحث إلى أن المثقف العربي ينتمي إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى الصغيرة، و «في تركيب شخصيته قيم هاتين الطبقتين ودوافعهما». ولذلك كان المؤشر الأقوى في حياته هو الجانب المادي، وليس المبادىء، وقلما يستطيع الارتفاع على انتمائه الاجتماعي. فالكبت الفكري والكبت المادي معاً يدفعان المثقف إلى الهجرة ، ولكن الكبت المادي هو الحافز الأول. ومن صفات المثقف الأساسية عند د. شرابي «التذبذب الفكري» مما يدفع به أحياناً إلى السبل الانتهازية والمساومة. «وفي مجتمعنا العربي لا أمان للمثقف ولا مستقبل له إلاّ إذا ساير وساوم، ففي المجتمع العربي لا راي عام يلجأ إليه إذا قرر أن يتمسك بموقفه. وهو إذا رفض المساومة ليس أمامه إلاّ الصمت (أن يقبل بالنفي الفكري) أو الثورة (أن يلجأ إلى العنف). وهو يخشى «الأغنياء وذوي السلطان»، رغم احتقاره المعلن للمال وأصحاب المراكز «ويحاول أن يكسب رضاهم»، وإذا كان على درجة عالية من الوعي، فإنه يشعر بتناقض لا حلّ له «إلاّ بالتراجع عن المواقع المبدئية والأخذ بالتبريرات اللفظية، وهو بذلك يشارك في عملية الخصي الفكري الذي يريد النظام القائم فرضه عليه»».

ولكن د. هشام شرابي يتفاءل بالمستقبل، حيث ستتسع قاعدة المثقفين ويزيد عدد الملتزمين منهم. أما الكتاب والأدباء والمعلمون والمهنيون والمختصون، فإنهم «يمارسون عملهم من ضمن النظام الاجتماعي القائم لا ضده، وحين يعملون على تغييره يعملون على تطويره من الداخل لا على إسقاطه عن طريق الثورة والعنف». ولذلك، فليس أمام الجيل الجديد من المثقفين العرب سوى «رفض الرشوة» و «الوقوف الى

جانب جماهير الشعب»[٣٣].

على هذا النحو، فإن د. هشام شرابي يجمع منهج الاختبار العيني السوسيولوجي والتعميم، انه يرصد مجموعة من الظواهر الجزئية ولا يربط بينها في سياق تحليلي يقود الى التعميم، وإنما هو يبقي على الجزئيات الظاهرة في حالة عزلة وانفصال عن الجذور وعن بعضها البعض، بحيث أصبح التعميم أقرب الى لغة الشعار منه الى الاستخلاص المنهجي.

وعلى غير هذا النحو كتب د. محمد عبد الباقي الهرماسي بحثه «المثقف والفقيه»[٣٤] فيقول، إن المثقف هو صاحب المساهمات الابداعية و «فتح آفاق المجتمع بتأثير الفكر والكلمة»[٣٥]، ولأن الفكر لا يمارس بطريقة مجردة، «فإنه لا يمكن أن يصدر فكر خارج السلطة»[٣٦]. ومن هنا، فالمثقف عند د. الهرماسي مرتبط بالسلطة ومستقل عنها. وهو يشير الى نمطين أحدهما «ينصهر» في السلطة، والآخر يبتعد عنها، وكلاهما يؤدي الى تكريس الواقع. ومن ثم، فإن التحدي الأكبر للمثقف هو أن يقيم التوازن بين الارتباط والاستقلال.

وينظر د. الهرماسي في التراث فيكتشف أن الفقيه كان أقوى من المثقف الحالي، ولكن الفقهاء عملوا من أجل الحفاظ على وحدة الكلمة والابتعاد عن الفتن وطاعة أولي الأمر، وظلوا يعتبرون أن السلطة الشرعية الوحيدة هي سلطة الخلافة. ولذلك انصهر الفقهاء في السلطة، وابتعدوا عنها في الوقت نفسه، «فحافظوا على الطابع الاسلامي للمجتمع واستمراريته»، أي أن الفقهاء نجحوا في إقامة التوازن بين السلطة والمجتمع «وحافظوا من حيث لا يشعرون على ثقافة سياسية سلبية. ومن هنا تركز عندنا اليوم موروث اسلامي سلبي تجاه الدولة»[٣٧]. ومن ثم نجحوا في إشاعة الولاء للأمة على حساب العلاقة مع السياسة، مع السلطة السياسية بتعبير أدق.

المثقف العربي المعاصر، عند د. الهرماسي، هو مزيج من سلبيات الماضي والدولة الاستعمارية. وبالتالي فهو يعاني من الانفصام، ولا يحدد الأنظمة التي يقول انها تحترم المثقف المستقل «حين يقوم بعمله بوعي مركزاً على المصلحة العامة». ويرى أنه يمكن لمثقف اليوم أن يرث عن الفقهاء دفاعهم عن الأصالة، وأن يتخلى عن عقليتهم التي ازدهرت بسبب ضعف مؤسسة الدول حينذاك، على الرغم من سلطوية النظام العربي و «كان الخطاب الديني قادراً على احتواء جميع الصراعات والاختلافات»[٣٨]. فالفقهاء غلّبوا الشكل على المحتوى، وأهملوا المهمة التطويرية للمجتمع «فاختاروا التضامن على تكييف المجتمع العربي ـ الاسلامي، وقدموا المحافظة على الهوية عوض المبادرة، بتعصير المجتمع طبق المعطيات الجديدة والتغيرات الدولية»[٣٩]. ولم يعن الفقهاء «بالحرية الفعلية»، ويستبعد الباحث أن يتم التكيف مع الغرب على حساب الهوية، لأن المسلم «ليس فقط تعبيراً عن عقيدة، إنما هو انتماء وثقافة»، ولذلك، فإن الفكر الديني المستنير هو «ضرورة حيوية» لتحديث مجتمعاتنا.

---

(٣٣) الاقتباسات كلها من مقدمة كتاب: هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط ٣ (بيروت، ١٩٨٠).

(٣٤) محمد عبد الباقي الهرماسي، «المثقف والفقيه،» **مجلة ١٥ ـ ٢١** (تونس)، العدد ٨ (١٩٨٤).

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٦.

وهنا «تبرز مسؤولية أخرى للمثقف العربي المعاصر»، ويضيع خيط المثقف والسلطة من د. الهرماسي، على الرغم من أن طموحه في ما يبدو، كان «التأصيل» لاشكالية المثقف والسلطة: الجانب الموروث والجوانب المكتسبة. ولكن أي مثقف وأي سلطة؟ المثقف ـ الفقيه، والسلطة العربية ـ الاسلامية يندرجان في باب التراث الحي جزئياً والنسبي والمحتمل، والتوفيق بين ما كان وما هو كائن لا يقودنا الى ما سيكون، لأن ما هو كائن ليس واضحاً تماماً، وليس ملموساً تماماً.

وتبقى ملاحظة جديرة بالتأمل، وهي أن أربعة من المثقفين المتحاورين عن بعد وعن قرب، قد تعلموا وعلّموا في الولايات المتحدة الأمريكية، أحدهم مصري (د. سعد الدين ابراهيم) والآخر فلسطيني (د. هشام شرابي) والثالث لبناني (د. نديم البيطار) والرابع تونسي (د. محمد عبد الباقي الهرماسي). وهم ينتمون الى ثلاثة أجيال بحكم السن، ولكن حصيلتهم من الرؤى تختلف بدءاً من تحريض السلطة الوحدوية (أين هي؟) على المثقف الديمقراطي (كما يذهب د. البيطار)، وتحريض المثقف على تشييد الجسر أو الجسور مع السلطة (كما يذهب د. ابراهيم)، أو مع الجماهير (كما يذهب د. فرجاني)، أو إقامة التوازن بين حلم المثقف وواقع السلطة (كما يذهب د. شرابي ود. الهرماسي من طريقين مختلفين).

وباستثناء د. فرجاني، فقد عاش الأربعة الآخرون في الولايات المتحدة، لفترات تصل أحياناً الى حدّ الاقامة الدائمة (د. البيطار ود. شرابي)، وأحياناً أخرى يعود البعض الى الوطن (د. ابراهيم ود. الهرماسي)، ولكن هذه الفترات من البعد عن الوطن وآلام الصدام أو الحوار بين المثقف والمجتمع والسلطة على اختلاف أنماطها، قد انعكست في المفاهيم والتصورات والتعريفات والتحليلات التي قدمها الأساتذة الأربعة على الرغم من اختلاف اتجاهاتهم. تتوحد لديهم تقريباً، بشكل مضمر غالباً، معاني المثقف والسلطة والطبقات، حتى حين يتكلم بعضهم عن التراث القومي والديني، وجميعهم ينتهون الى درجات متفاوتة من صياغات جزئية معزولة أو تجريدية أو تعميمية دون سياق داخلي أو اطار خارجي. لذلك اختلفت اجتهاداتهم عن اجتهادات زملائهم داخل الوطن العربي.

ـ ٣ ـ

لا بد من الانتقال المستمر من العام الى الخاص الى الأكثر خصوصية، فالتحديد والتفصيل هما الإطار الأكثر واقعية لبلورة المفاهيم والمصطلحات. وكل تعريف حي وملموس هذه اللحظة، يتحول مع الزمن الى خبرة عامة أقرب الى تجريدات الماضي، ويحتاج الأمر معها الى ابداع التعريف الأكثر التصاقاً بالواقع المشخّص الوحيد.

المثقف مثلاً هو تعريف عام. المثقف العربي تعريف محدد ولكنه أصبح عاماً. المثقف العربي المعاصر هو تعريف أكثر تحديداً، ولكنه أصبح عاماً. مثقف الطبقة السائدة هو تعريف ملموس، ولكنه أصبح عاماً، وهكذا... لا بد من البحث عن «المثقف» في حياتنا المتغيرة دوماً، بحثاً معمقاً عن الوسائل والغايات. فالتعريف بحد ذاته يرتبط بوجهة نظر مضمرة في صياغته، ومن ثم، فهو ليس مصطلحاً جامداً، بل هو فاعل ضمن معطيات أخرى ووفقاً لآليات الحركة الثقافية ـ الاجتماعية في هذه المرحلة التاريخية دون تلك، لقد أصبح في الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي على السواء ما يسمى بعلم اجتماع المثقفين الثوريين. وكتاب مايكل لولي (Michael Lowly) عن جورج لوكاتش

هو نموذج تطبيقي لهذا العلم الوليد[٤٠]. يدرس الكتاب من زاوية جديدة مجمل العلاقات بين لوكاتش وماكس فيبر وارنست بلوخ وكارل مانهايم وتوماس مان، مستخدماً في ذلك وثائق (هي رسائل ومخطوطات) كُشف الغطاء عنها مؤخراً في الأرشيف الخاص للوكاتش في بوخارست. ويجيب الكاتب بطريقة جديدة عن السؤال المثير للجدل، وهو تحديد العلاقة بين لوكاتش وشخصية المسيحي الشيوعي ليون نافتا في رواية توماس مان **الجبل السحري**، والمحور الأساسي هو انتقال لوكاتش المعقد المتناقض من رؤية مأساوية للعالم الى رؤية بولشفية، وجملة الأسباب التي جعلته ينضم عام ١٩١٨ الى الحركة العمالية والحزب الشيوعي.

وينتهي الكتاب بطرح بعض الفروض السوسيولوجية عن راديكالية المثقفين اليوم، فهو من هذه الزاوية، بين المساهمات الرائدة لبناء علم اجتماع المثقفين الثوريين، وهو لا يذكر السلطة كافتراض تجريدي، وإنما كمؤسسة مشخصة، يبادلها المثقف الفعل ورد الفعل حسب الحركة الاجتماعية ـ التاريخية التي ينتمي اليها.

السلطة إذاً، هي الأخرى، ليست أطروحة من فرضيات، بل هي جزء محدد من البنية المؤسسية للمجتمع بوظائفها الشديدة التعميم، والتي قد تبدو معها وكأنها «سلطة فوق الجميع»، أو بوظائفها البالغة التخصيص في تجسيد المصالح الاقتصادية ـ السياسية لاحدى الفئات أو الشرائح أو الطبقات، والسلطة في مرحلة، ليست هي هي في مرحلة أخرى، حتى ولو تقنّعت بالوجوه ذاتها أو الشعارات، إنها خاضعة بشكل أو بآخر لمتغيرات المد والجزر في البنية الاجتماعية. وهذا هو لب لباب «سوسيولوجيا السلطة»، بعد أن اقتصر علم الاجتماع السياسي زمناً طويلاً على رصد واحصاء مؤسسات وآليات الدولة[٤١]. هذه السلطة لها ديناميتها الايديولوجية سواء من خلال المثقفين أم التقنيين أم الإعلاميين أم رجال الدين. وليست هناك سلطة «غير مهتمة» بالمثقف والثقافة، حتى وهي تقهر المثقفين وتغلق أبواب الثقافة. وعندما قال غوبلز وزير الدعاية الالماني النازي أنه كلما سمع كلمة ثقافة يضع يده على مسدسه، وحين جمع أهرامات من الكتاب المقدس **التوراة والانجيل** وأمر بإحراقها، فقد كان يمارس ايديولوجية محددة، وهو نفسه كان وزير «الدعاية» وهي وظيفة فكرية.

من التعميم الى التخصيص إذاً، كان لا بد من إعادة نظر دورية في المفاهيم والمصطلحات، والانتقال باستمرار من التنظير الى التطبيق أو تلمس الواقع على أقل تقدير.

في ضوء ذلك تثور أسئلة عديدة حول موقف المثقف من الثقافة ذاتها، هل هو صاحب الثقافة (الثورية) وحدها، أم هو الذي يجمع بين الفكر والفعل؟ وهل هناك يمين ويسار في حياتنا السياسية أصلاً حتى تصبح هناك مشروعية لتصنيف المثقفين الى يمين ويسار، أم ان القوام الهلامي للمجتمعات العربية لم يسمح بتشكيلات طبقية تسمح بدورها للمثقف أن يكون يمينياً ويسارياً ووسطياً وغير ذلك؟ هذه الأسئلة وغيرها، حاولت ندوتان عربيتان الإجابة عنها من منطلقات «متشابكة» بالتقاطع والتطابق والتوازي.

---

(٤٠) Michael Lowly, *Pour une sociologie des intellectuels révolutionnaires* (Paris: Presses universitaires de France, 1976).

(٤١) Pierre Cabannie, *Le Pouvoir culturel* (Paris: Oliver Orban, 1981).
يتناول هذا الكتاب مسألة «السلطة الثقافية» في ظل الجمهورية الخامسة في فرنسا.

الندوة الأولى كان عنوانها «المثقف والسلطة في الوطن العربي»[٤٢]، وسوف نلتقي في هذه الندوة كما في غيرها بالأطر المرجعية الأساسية: سارتر وغرامشي، سواء في تضاعيف الحوار، أم بالاستشهاد المباشر. وفي الوقت ذاته سوف نلتقي بالدعوة الى «سياق عربي» يخلق مصطلحاته الخاصة التي تستنير بها، بدلاً من مصطلحات البيئات والأزمنة التي لا ننتمي اليها أو لم نعد ننتمي اليها، كبعض عصور الحضارة العربية ـ الاسلامية.

وفي هذه الندوة يتفق أطرافها على أن دور المثقف العربي اليوم هو: انتاج المعرفة المعمقة لوصف الواقع وتفسيره، وتعيين الرؤية الصافية لطريق النهوض أساساً نظرياً للتغيير، ونشر الوعي بالمعرفة والرؤية، مساهمة في التغيير، وضرورة وجود هذا المثقف من خلال ممارسة معينة، وسلطة التقاليد الموروثة كشكل من أشكال القهر بالسلطة كقانون العشيرة والمؤسسة الدينية والاجتماعية. هذا «الاتفاق» التقريبي على التعريف يقترن بمجموعة من الأسئلة هي: ما هو موقف المثقف العربي من السلطة بعد الاستقلال، وبخاصة خلال الحقبة النفطية؟ ثم ما هو الموقف من السلطة، لخدمة النهوض؟ هل هو حتمية المعارضة، أم أن هناك فرصة للتعاون ومتى يكون ذلك وارداً، فإذا كان هذا التعاون ممكناً، فكيف يكون الاستقلال في الوقت نفسه؟

د. محمد برادة (أستاذ الأدب بجامعة محمد الخامس في المغرب) يقول، إن الكثير من الاتجاهات الثقافية يتلاشى بسرعة، لأن أصحابها لم يصدروا عن مزاوجة بين الفعل والتفكير. ويلاحظ أن الأسئلة تركز على السلطة بمعناها التنفيذي والسياسي المباشر. ويوافقه د. أبو بكر السقاف (أستاذ الأدب بجامعة صنعاء) قائلاً إن السلطة الاجتماعية التي «تدمج الفرد في الجماعة (....) لا سيما تلك الأقسام من المجتمع العربي التي ترث بشكل مباشر وقوي كل الأشكال السابقة على الرأسمالية» من أبشع ما يواجهه المثقف العربي الذي يعيش في مجتمع ليس مدنياً بأي حال.

ويشير د. الطاهر لبيب (أستاذ الاجتماع بالجامعة التونسية) الى أنه في بعض الحالات، يتعرض المثقف والسلطة معاً لمواجهة سلطة أخرى (أجنبية). ويرى أن انغماس بعض المثقفين في العمل السياسي المباشر قد أضر بأعمالهم الثقافية المتخصصة. يختلف معه في هذه النقطة المحورية د. أبو بكر السقاف ود. محمد برادة، يقول السقاف ان «الالتزام امر تفرضه حدة الظرف الذي نعيش. هذا الظرف يعطي أولوية للإقتران بين العمل الفكري والعمل التنظيمي». أما د. محمد برادة فيركز على مفهوم غرامشي للمثقف الجماعي (أي الحزب)، وأن لا جدوى من ممارسة المثقف خارج التنظيم القادر على مواجهة السلطة، فالمعارضة الجماعية المنظمة وحدها هي المعارضة الفاعلة، ويقسم د. برادة مراحل العلاقة بين المثقفين العرب والسلطة على هذا النحو، قبل الاستقلال أتيح لهم أن يفعلوا الكثير من خلال انتمائهم الى هيئات وتنظيمات، وبعد الاستقلال جنحت السلطة الى ابعادهم أو اسكاتهم واستعاضت عنهم بالخبراء التقنيين، وفي الحقبة النفطية نجحت في شراء بعضهم. ويرى د. برادة أن الثقافة البديلة المعاصرة هي الأكثر فاعلية على الرغم من قمعها، فأنظمة السلطة القائمة «لا تستطيع أن تفرض هيمنة ايديولوجية قائمة على الاقناع. ولذلك فإن عطاء المثقفين، حتى في زمن الانتكاس، تظل له قيمة أساسية». لا يوافقه على ذلك د. نادر فرجاني الذي يقول: «إن سيطرة أجهزة الاعلام الرسمي، وإن كانت لا تأتي عن طريق الاقناع العقلي، فهي أقوى بكثير من الجيوب الصغيرة، التي تنفذ اليها الثقافة الجادة والتقدمية».

---

(٤٢) «ندوة **المستقبل العربي**: المثقف والسلطة في الوطن العربي،» أدار الندوة نادر فرجاني، **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٥).

ويضيف د. فرجاني أن الشريحة الأكبر من المثقفين «هي التي تعاونت مع السلطة» ربما بحسن نية أو عن تَبَنٍّ لهذه السلطة، ويطلب الجواب عن السؤال حول ما إذا كان هذا التعاون مُبَرَّراً أو مفيداً، وهو السؤال الذي يفجر مسألة «تجسير الفجوة» بين المثقف والحاكم التي قال بها د. سعد الدين ابراهيم.

يلاحظ د. الطاهر لبيب في البداية «ان التمايز الاجتماعي في المجتمع العربي لم يفرز في كثير من الأقطار العربية أصنافاً من المثقفين تنتمي ارتباطاتهم، وبالتالي مواقفهم انتماء عضوياً الى الفئات الاجتماعية المختلفة (...) التي جعلت من السهل تحويل مواقع المثقفين». ومن ثم فهو يرى أن الانتهازية أو التلفيقية أو الارتداد أو التقنُّع، كلها حصيلة غياب الارتباط العضوي بطبقات واضحة. وهكذا لم يدرك اليسار، خصوصاً الماركسي ـ كما يرى د. الطاهر لبيب ـ ضرورة الصراع في المجتمع المدني وأهميته، كما لم يستطع اليمين «صياغة فكر وايديولوجية متماسكة»، على الرغم من حاجة الفكر النقدي الى فكر يميني متماسك «حتى يكون هناك صراع فكري وجدل على مستوى رفيع».

يعود د. أبو بكر السقاف الى غرامشي أيضاً ليفرّق بين رؤيته للشرق ورؤيته للغرب، ويدافع من ثم عن الفكر اليساري الذي لم تتح له منابر الحوار «وكان دائماً يدفع للنضال السري». وعندما أتيحت له أحياناً فترات قصيرة من الحرية أعطى الشيء الكثير. ويوضّح د. الطاهر لبيب فكرته بأن التقدميين العرب لم يعنوا بفكرة «السلطة الثقافية» ودورها في المجتمع، إذ اهتموا بالمؤسسة السياسية أكثر من اهتمامهم بالمؤسسات الثقافية. ويضرب مثلاً بصحافة المعارضة العربية وكيف أنها تفتقر في الأغلب «لأرضية نظرية». د. السقاف يجيب بأن سبب «الفقر النظري» عند اليمين واليسار على السواء هو أننا «لم ننقد تراثنا»، ويستحيل على المثقف العربي في رأيه أن يدعو لقضايا حديثة وهو لم يتعرض للموروث بالنقد حتى تحول الى مقدسات لا تمس.

ويستطرد د. السقاف الى أن السبعينات من هذا القرن شهدت انسحاباً للمثقفين من العمل السياسي الى التخصصات التقنية (أي أن الدولة استوعبتهم)، وأصبح المثقف «يبرر احياناً كثيرة موقفه المتعاون والمتخاذل، واحياناً يقوم بدور الجلاد ايضاً».

الأستاذ جميل مطر (الباحث والدبلوماسي) يحدد عام ١٩٦٧، بأنه بداية فشل المشروع القومي وسقطت الدولة فأصبح المثقف مواجهاً بالنظام، اي بجهاز أمن ورئيس، والعلاقة لم تصبح بين السلطة والمثقف، ولكن بين النظام والمثقف. كذلك تدخلت عوامل أخرى منها النفط الذي أدى الى ارتزاق المثقف، ومنها أيضاً الهيمنة الغربية التي استثمرت ضعف المثقف ويأسه.

هكذا نعود الى مسألة الجسور، فالدكتور الطاهر لبيب يقول انه لا حاجة بنا الى بنائها لأنها موجودة طول الوقت، ولكنها «جسور بلّورية، بمعنى انها جسور للمرور عليها، ولكنها لا تُرى»، فالمطلوب ليس بناء الجديد من الجسور بل التقليل من عددها. الثقافة موقف نقدي، كما قال د. برادة، فالمثقف لا يستحق صفته الا إذا اتخذ هذا الموقف النقدي. وهو لا يستطيع ذلك الا بتجسيد المصطلح الذي صكه غرامشي، فالتنظيم هو «الذات الجماعية» التي لا يملك المثقف أن يكون فاعلاً خارجها. وهذه المعارضة الجماعية هي التي «تحميه من التهميش والابتلاع».

يتفق د. السقاف مع د. برادة مضيفاً أن الاستقلال عن السلطة «يجب أن يكون كاملاً غير مشروط». ولكن د. نادر فرجاني يتحفظ بأن العمل السياسي المباشر «ليس حكماً للمثقف» فهو واجب جميع المواطنين، وما يميز المثقف هو «إمكانية الإضافة في مجالات يمكن ان تساهم في مجالات العمل السياسي بدون الانغماس الفعلي فيه».

وقرب الخاتمة يحذر د. الطاهر لبيب من ازدواجية الكثير من الأنماط التي تجعل من الديمقراطية خطابها، ومن الدكتاتورية سلوكها الفعلي، ومن المبدئية شعارها، ومن الانتهازية حقيقتها العملية، ومن القومية نظريتها، وفي الواقع هناك السمسرة مع المصالح الأجنبية[٤٣].

هل أجابت هذه الشريحة من المثقفين، عن أهم الأسئلة المطروحة؟ وهل كانت الأجوبة مشتركة أم أن الاختلافات هي الأكثر رجحاناً؟ وهل تعكس هذه الاختلافات مواقع وانتماءات ودرجات من الوعي والخبرة وانساق ثقافية؟

فلننظر في أجوبة مجموعة أخرى من المثقفين حتى نستطيع الامساك برؤية أقرب الى الشمول.

- ٤ -

«المثقف القومي» ليس مقولة عربية فقط، وليس نموذجاً عربياً فحسب. في أكثر أنحاء العالم، وخلال حقب تاريخية مختلفة، كانت هناك المقولة والنموذج[٤٤]. واللغة العربية كريمة في التفريق بين ما هو وطني وما هو قومي، وإن كانت بعض الأقطار العربية تستخدم المصطلح القومي كمرادف للفظ «الوطني». هذا الاستخدام ليس عفوياً ولا نتيجة الجهل بالشيء. وإنما هو في الأغلب تجسيد لتيار فكري وسياسي سابق على الاستقلال وتالٍ له، وهو أحياناً ايديولوجية شائعة في الفضاء الاجتماعي للشعب بأكمله نتيجة طول العهد بالتجزئة القطرية، وأحياناً أخرى اقرار دستوري بالأمر الواقع حتى إذا كانت الدولة ترفع شعارات قومية.

إن أقطار المغرب العربي تحرص على اعتبار كياناتها «أمماً» وإن كانت الجزائر ترى نفسها رسمياً «جزءاً من الأمة العربية». فتونس تستخدم كلمة «القومي» للدلالة على ما هو محلي، تونسي، وطني. منذ ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ أو بعدها بقليل، لم يعد شائعاً القول بأن هناك «أمة مصرية»، حتى بعد الارتداد على الحقبة الناصرية والوصول الى معاهدة صلح مع الكيان الصهيوني، ظل الاقرار الدستوري والشائع على السواء أن مصر العربية جزء من «أمة»، ولا تشكل بحد ذاتها كياناً قومياً. هناك تيارات اسلامية وأخرى ليبرالية لا تعترف أصلاً «بالقومية العربية»، وترى أن مصر «وطن» يراه الفريق الأول جزءاً من «الأمة الإسلامية»، ويراه الفريق الثاني متمتعاً بكل خصائص القومية، ولكن الفريقين معاً لا يشكلان الوجدان العام أو العقل الجمعي عند المصريين. هناك ملاحظات وتحفظات تتسم بالمرارة عند الكثيرين ممن عملوا في بلاد عربية، ولكنها ليست «مرارة ايديولوجية» إن جاز التعبير. التفرقة بين المصطلحين القومي والوطني، تجد تجسيدها الأوفى في مصر التي يرتاح أغلب مثقفيها الى هذا المصطلح التوفيقي «الوطنية المصرية والقومية العربية».

في لبنان هناك من دعا ويدعو الى «أمة لبنانية» تعبّر عنها «قومية لبنانية». والحزب «السوري القومي الاجتماعي» الذي كان يقول منذ تأسيسه بـ «أمة سورية» هي سوريا الكبرى أو سوريا الطبيعية، لم تعد أدبياته تردد هذا التفصيل، وتكتفي بالمواقف «العربية» دون إفصاح ايديولوجي

---

(٤٣) جميع الاقتباسات المذكورة مأخوذة من: المصدر نفسه.

(٤٤) يمكن التعرف على نماذج عديدة في: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، **التنمية الثقافية: تجارب اقليمية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣).

متكامل، بيانات مشتركة أو بلاغات عامة توحي به «العروبة»، ولكنها ليست ثقافة حزبية.

ليبيا وسوريا والعراق، جميعها تنص في وثائقها الدستورية على أن كلاً منها جزء من الأمة العربية. بلدان الخليج لم تصادفها المشكلة أصلاً، فقد توحّد بعضها في احدى المراحل (دولة الامارات العربية المتحدة)، ثم ولد مجلس التعاون الذي يوحِّد بعض المصالح الاقتصادية والسياسية للمجموعة الخليجية. أما السودان، فهناك تيار يقول بـ «القومية السودانية» كرد مباشر على محاولات انفصال الجنوب، وغير مباشر على «مخاوف تاريخية» من شمال البلاد، أي مصر، ومخاوف معاصرة من غربها، أي ليبيا.

اليمنان تعترفان بانتمائهما القومي الى الأمة العربية، ولكنهما يمنان إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب. حركة القوميين العرب التي انبثقت عنها: «الجبهة القومية» تركت بصمتها على عروبة الجنوب، والناصرية التي تدخلت عسكرياً لدعم النظام الجمهوري تركت بصمتها في الشمال، ليس هناك من ينادي بقومية يمنية أو أمة يمنية، بل شعب يمني.

الفلسطينيون الذين لم يعرفوا الدولة القطرية في زمن الاستقلالات العربية، حريصون على تأكيد «الهوية الوطنية الفلسطينية» بمواجهة الاحتلال الصهيوني والرأي العام العالمي، دون القول بأمة فلسطينية أو قومية فلسطينية، وإنما هم يجدون في مصطلح «الذات» وغالباً «الهوية» ضالتهم التكتيكية المنشودة.

يجب التنبه الى المحتوى التاريخي ـ الاجتماعي للمصطلح قبل «إسباغه» على هذا التيار أو ذاك الحكم أو تلك المجموعة. الاسلام مثلاً والعروبة، لا يتمايزان في التكوين الوطني لشعوب المغرب العربي. الاستعمار لذلك لم يكن رومانياً أو فرنسياً أو ايطالياً فقط، وإنما كان «مسيحياً» أيضاً. المفارقة أن «الأثر المسيحي» للاستعمار الغربي في بلاد المغرب لا يكاد يذكر بالنسبة الى أثره الحقيقي والواقعي في بعض بلاد المشرق، ومع هذا فقد أكسب المغاربة الاستعمار لوناً دينياً في وقت واحد مع «الوطنية ـ الدينية» التي اصطبغ بها وجدانهم الجمعي. لذلك، فإن أي تصور «قومي» للمثقف المغربي، سوف يضع في اعتباره هذا الجانب البالغ لأهمية، سواء وهو في حوار مع السلطة أم في صدام معها، وسواء أكانت هذه السلطة ملكية ـ ثيوقراطية أم أوتوقراطية ـ جمهورية، وسواء أكانت تابعة مباشرة للغرب الرأسمالي، أم كانت حريصة على الانعتاق من التبعية، وسواء أكانت متعددة الأحزاب أم ذات حزب واحد حاكم، وسواء أكانت شديدة (الاتصال) بالرموز الدينية العميقة في الوجدان الشعبي، أم كانت شديدة «الالتصاق» بالعلمانية الغربية دون جوهرها الديمقراطي.

إن التكوين الاجتماعي للسلطة والمثقف عموماً في الديار المغربية، غداة الاستقلال، له دوره المؤكد في تحديد مسيرة الحوار أو الصدام، السلبية أو الإيجابية لدى المثقف والسلطة جميعاً، أي أن السؤال المحوري هنا: من أين نبت المثقف المغربي، وكيف ولدت سلطة الاستقلال؟ تراث محمد الخامس وعلّال الفاسي مثلاً، ما نصيبه في زراعة السلطة الراهنة والمثقف المعاصر، دون أن تنسى الريف وعبد الكريم الخطابي؟ جمعية العلماء في الجزائر، وتراث الأمير عبد القادر وبن باديس، ما علاقة ذلك كله بصياغة جبهة التحرير، وضمناً المثقف الجزائري الحالي، وكيف تحددت مسيرة هذا المثقف والسلطة في الجزائر المعاصرة؟ وما العلاقة بين نظام البايات في تونس، ونشأة الحركة الاستقلالية في إطار حزب الثعالبي ثم حزب بورقيبة، والحركة النقابية من فرحات حشاد الى

الحبيب بن عاشور؟ جامع الزيتونة والصادقية، ما علاقتهما بالمكونات الأساسية للشارع الشعبي والسلطة والمثقفين التونسيين؟

وهل يمكن الحديث عن «المثقف القومي» في المغرب العربي تجاه السلطة القطرية، دون الاشارة المتأنية الى الدور الثقافي للاستعمار الفرنسي في إشاعة المفاهيم وتربية المصالح، والاشارة الأخرى التي لا تقل أهمية الى تنوع الأصول التاريخية من بربر وعرب؟ وكلها تشارك في صياغة الإشكالية المطروحة للبحث: من هو المثقف القومي في المغرب العربي، وماذا تكون السلطة في أقطاره؟[٤٥].

في المشرق، وبقية أجزاء الوطن العربي يختلف وضع الاشكالية، ولكنها تبقى هي ذاتها، كثيرون في المغرب العربي لم يطلعوا على أطروحات انطون سعادة، ولكن «المغرب العربي الكبير» هو حلم أكثر المغاربة وحدوية، حتى في إطار «الأمة العربية الواحدة». وسعادة هو صاحب التقسيم المشهور: الجزيرة العربية، سوريا الكبرى، وادي النيل، المغرب العربي. ولكن مرور حوالى أربعة عقود على «الاستقلالات» العربية المعاصرة لم يسمح حتى لحلم سعادة بالتحقق، بل على العكس، وقعت مجموعة من الحروب العربية ـ العربية، والعربية ـ الصهيونية، والعربية ـ الايرانية، والحروب الداخلية (اليمن، لبنان، السودان، الصحراء الغربية) كانت وما زالت تهدد «الوطن العربي» بالانقسام القطري الى دويلات، أي الانتقال من مرحلة التجزئة الإقليمية الى مرحلة التجزئة الطائفية والمذهبية والعرقية.

هذا الواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي، يواكب «بقاء» الشعارات والنصوص وأحياناً التنظيمات والأحزاب «القومية العربية» في أغلب أقطار المشرق. تصادفنا بين الحين والآخر سمات نوعية ومفارقات: اللاحزبية مثلاً في «جماهيرية» ترفع شعارات قومية واجتماعية راديكالية، وهي ليبيا الواقعة جغرافياً بين أقطار المغرب العربي دون اطلاق التسمية السياسية عليها، و «مملكة» في شبه الجزيرة تتخذ من القرآن الكريم دستوراً لها، هي العربية السعودية. ليست هناك حزبية في كلا البلدين، ويشتركان في النفط، ولكن السعودية لا ترفع الشعارات القومية والراديكالية، إضافة الى فرق آخر هو أن العسكرية الليبية هي التي تحكم. ومن ثم، فالمثقف (القومي) هنا وهناك، له سمات خاصة يختلف بها عن سمات زميله في بلد حزبي ولا يضخّ النفط، ولكنهما يختلفان عن بعضهما كذلك.

الجزائر واليمن الديمقراطية من أقطار الحزب «التقدمي» الواحد، ولكن الفقر اليمني وانقسام الشطرين والقبلية المستقرة انتصرت على الرايات الماركسية ـ اللينينية أكثر من مرة: تصفيات دموية رئاسية متكررة، حرب أهلية مدمرة. عنصر الانتماء القبلي كان حاسماً في الحرب الأخيرة. لم يظهر الانتماء «للوطن القطري الموحد»، ولا للوطن العربي الكبير، ولا للأممية البروليتارية. وإنما كان الانتماء للقبيلة، لا «للحزب الواحد»، ولا للعقيدة الدينية أو الولاء المذهبي.

النفط كان ولا يزال نعمة كبيرة على التنمية وتفاعل الأيدي والعقول العربية، ولكنه لم يكن كذلك في جميع الأحوال على صعيد التكوين القومي (العربي) العام، حتى والسلطة النفطية ترفع

---

(٤٥) انظر المثل المأساوي الصارخ لهذا العامل الجزائري ـ الفرنسي في:
Jean Belkher. *Les Intellectuels et le pouvoir* (Paris, 1981).

عقيرتها بالشعارات القومية وأحياناً «التقدمية». نتيجة لذلك، أصبح هناك «مثقف نفطي» ليس هو المثقف الوحيد، ولكنه الأكثر بروزاً بالمعنيين السلبي والايجابي. المقصود بالإيجابية هنا أنه المثقف القادم من بلد منتج للنفط، أما السلبية فتعني المثقف القادم من البلاد الأخرى. هذا التوصيف لا يرادف الفقر والغنى، فلربما كان المثقف من بلد منتج فقيراً، وربما كان المثقف من بلد فقير غنياً، وإنما المقصود هو الأثر السوسيولوجي على موقف المثقف من السلطة القطرية في عصر النفط، حتى ولو كان مثقفاً (قومياً).

لا ينفرد الاسلام في المشرق، كما هو الحال في المغرب. فالقومية التي نادى بها في أواخر القرن الماضي مسيحيون لبنانيون وسوريون الى جانب المسلمين. الاستقلال عن السلطنة العثمانية من جهة، والاحتلال الأوروبي من جهة أخرى، يعني «فصل الدين عن الدولة». هكذا دخلت العلمانية في صميم الفكرة القومية، كان المثقف (القومي) المشرقي مناضلاً من أجل الاستقلال عن تركيا وفرنسا أو بريطانيا، فلم ير الاستعمار متديناً، ولا القومية بالتالي. ارتبطت القومية بالأرض والسياسة أكثر من ارتباطها بالدين، كان الوجود المسيحي المشرقي ولا يزال خصوصية لها وزنها في صياغة «الأمة» و «القومية»، اللتين لم تركزا في البداية على «المغرب العربي» كجزء لا يتجزأ من الخيال القومي. كان المشرق هو المعني بالنداء، ثم تطورت الأمور مع «الاستقلالات» التي أورثتنا الدولة القطرية، بحيث أصبحت هناك عدة ينابيع للمثقف القومي: البعث، والناصرية، وحركة القوميين العرب، والجمهورية العربية المتحدة، ووصول حزب البعث الى الحكم، ووصول بعض العسكريين كذلك (القذافي، النميري).

وفي السبعينات، حيث انحسرت التيارات القومية وحوصرت، أصبح هناك تيار قوي لا يفصل ـ بدرجات متفاوتة ـ بين العروبة والاسلام، وتيار آخر يدمج الاشتراكية بالقومية، وتيار ثالث لا يزال يرى «العِرْق» أساس الأمة العربية، وتيار رابع يرى العلمانية توأم القومية.

فالمثقف كان له دوره الرئيسي في تبني أو رفض أو صنع هذه التيارات، حسب الأصل الاجتماعي أو الانتماء الاجتماعي، وحسب موقف السلطة مع أو ضد هذا التيار أو ذاك، ولكن هذا المثقف بتنويعاته المختلفة، كان أمام مجموعة من الحقائق القاسية، أولاها انفصام عرى الوحدة المصرية ـ السورية، وثانيتها تناقض الشكل السياسي مع المضمون في الدول ذات الرايات القومية، وثالثتها النمو المتعاظم للحركة السلفية المعاصرة.

من نتائج ذلك وقعت مجموعة من «المطابقات» بين المثقف القومي والسلطة (القومية) القطرية:

ـ أولها الازدواجية بين الفكر والسلوك، وهو الذي يسمى بالانتهازية عند المثقف، والفرق بين الاستراتيجية والتكنيك عند السلطة.

ـ هناك (مثقفون) قوميون، وليس «مثقفاً قومياً» واحداً، بدءاً من النمط القائل بأن الأمة العربية موجودة من قبل الإسلام، إلى النمط القائل بأن الاسلام هو الذي كَوّنَها، إلى النمط القائل بأنها لم تظهر أصلاً إلا في العصر الحديث. وبدءاً من النمط القائل بأنها مجموعة من الشعوب إلى النمط القائل بأنها شعب واحد. هناك القومي الذي تحول إلى الماركسية، والماركسي الذي استحضر البعد القومي في تصوراته وتحليلاته. وكلاهما يختلفان عن القومي في السلطة والقومي في المعارضة.

ـ تحولت «القومية» ذاتها من هوية وانتماء أمـة، إلى عقيدة سياسية، فارتبطت حيناً بالعداء للاشتراكية، وحيناً آخر بالمضمون الاجتماعي (التقـدمي). وأصبحت القوميـة في مرتبـة «الايمان» و«الدعوة»، وغدت واقعياً أكثر من ايمان واحد وأكثر من دعوة واحدة، أي عـدة «قوميـات عربيـة» متعارضة في الشكل والمضمون.

ـ القومي الليبرالي هو أقل المثقفين القوميـين حظاً وعـدداً، فالقـومي الراديكـالي (عرقيـاً أو اجتماعياً أو ايديولوجياً) ظل صاحب الحظ الأكبر، وهو نفسه غالباً الذي يصـل إلى السلطة بـرفقة العسكر أو من دونهم. وسواء وصل أم لم يصل، فهو «يتطابق» مع السلطة (القـومية) القطـرية في القمع، ولكنه ينـادي بالـديمقراطيـة وهو في الظـل. وينساهـا حتى كشعار حـين يعرف «الضـوء» السلطوي.

ـ يختلف التكوين الاجتماعي للمثقفين القوميين من مرحلة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر، ولكنهم في أغلب الأحوال كمن النسيج نفسه الذي ينتج المثقفين العرب عامة، غايـة ما هنـالك، أن بعضهم من ذوي الأصول البرجوازية كان يرى في «الوحدة» نفيـاً للطبقات الاجتمـاعية أو «صهـراً» لها في بـوتقة الأمـة، بينما يـرى البعض الآخر من ذوي الأصـول الشعبيـة (أبنـاء المـوظفـين والعمـال والفلاحين والعسكريين وصغار التجار) أن نجاح الوحدة أو اخفاقها، مرتبط حكمـاً بنوع الطبقـات الصانعة لهـا، وأن أصحاب المصلحـة الحقيقية في الـوحدة لم يصلـوا إلى السلطة العـربية في أي وقت، أي الطبقات الشعبية.

في حلقة دراسية أقيمت في الرباط بين ٤ و ٥ أيار/مايو ١٩٨٥، تحت عنوان «المثقف العربي ـ ودوره. وعلاقته بالسلطة والمجتمع»، قدمت لنا تساؤلات (ومساجلات) مجموعة أخـرى من المثقفين العرب، تتميز بالمشاركة المغربية المكثفة.

ورقة العمل الأساسية في هذه الحلقة أعـدها د. الطـاهر لبيب ـ من تـونس ـ وقدم فيهـا ما يشبه النقد الذاتي للمثقفين العرب، وأطروحته تعتمد أساساً عـلى اطار مـرجعي في تعريف المثقف يعتمد على سارتر وغرامشي. ثم تعتمد على تأكيـد هلاميـة القوام الطبقي للمجتمعـات العربيـة مما أتاح فرصة كبيرة لتغيير مواقع المثقف تجاه السلطة.

وهـو يبدأ من أن «الحنـين» إلى المراحـل السابقـة على الاستقـلال يطبع حـديث المثقف عن أزمته، فالسلطة الوطنية لم تعد تحتاج إلى «وساطة المثقفين في نشر هيمنتها الايديولوجية»[٤٦]. سلطة مـا بعد الاستقـلال تحتاج إلى «الـدعايـة» من جهة، و«الخبـرة التقنية» من جهـة أخرى، في ظـل الانفراد بصنع القرار. أما الرؤية النقدية التي تعني المشاركة، فليست مطلـوبة، والـرؤية النقـدية هي الرؤية الثقافية، أو أنها رؤية المثقف العضوي.

ويشرع د. الطاهر لبيب في تحديد مجموعة من النقاط، أولاها «أن يكون العام العـربي هروبـاً من الخاص»، أي أن مفردات الرؤية القومية تصبح: المجتمع العـربي، الدولـة العربيـة، هكذا في المطلق دون تخصيص أو تعيين، فلا يضطر المثقف القومي حينذاك لدفع الثمن سواء لسلطة بلاده أم أي سلطـة أخرى، ويبـدو للمحيط العربي وكـأنه «المعـارض الجـذري». النمـوذج الثـاني هـو تعميم

---

(٤٦) نقلاً عن: **المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمـع**، أعمال الحلقـة الدراسيـة التي عقدت في الرباط، ٤ ـ ٥ أيار/مايو ١٩٨٥ (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

الشعارات (القومية) للدولة القطرية التي ينتمي إليها المثقف، فهو حينئذ (وطني) في الداخل و (قومي) في الخارج، طالما يردد شعارات السلطة المحلية في بلاده.

ويطلق الباحث على هذين النموذجين توصيف «العروبة الذرائعية».

عن الأغلبية القصوى يضيف أن المثقفين العرب يولدون ويعيشون ويموتون في مؤسسات السلطة، فهم فكرياًوايديولوجياً «في» ثقافةالسلطة يمارسون سلطة ثقافية. ويشير إلى أن المثقف في العادة يقدم نفسه على أنه «ضحية» للسلطة، ولكن الحقيقة هي أنه: «... قلما يتنازل (المثقف) عما تمنحه له السلطة من امتيازات. انه يطمح إلى اكتمال سلطته، إلى أن يكون سلطة: إن لم يكن ذلك في صلب السلطة القائمة أو في هوامشها، فخارجها»[٤٧]. «... تجارب صعود المثقفين بَيَّنَتْ أنهم يتنكرون للمبادىء التي دافعوا عنها ويستعملون وسائل السلطة التي طالما نددوا بها. هذا إذا لم يستعملوها قبل وصولهم إلى السلطة. القمع والمحاكمات والمخابرات معهودة بين فئات المثقفين أنفسهم»[٤٨]. من هذه الزاوية فهو يرى ضرورة التمييز بين العربي والقومي، فالشمولية يمكن تلمسها في الخصوصية المحلية أكثر كثيراً من العموميات القومية.

وهنا يرجّح د. الطاهر لبيب أن «الجسور» التي دعا إلى بنائها د. سعد الدين ابراهيم «كانت ولا تزال قائمة»، والفجوة التي يتصور وجودها هي من تصوير السلطة لتحذير من هم بداخلها لا من تراهم هامشيين خارجها. إنها تحذر من بداخلها حتى يستبعدوا عقدة الاحساس بالذنب أو الخجل من الرأي العام. هذا الطرح التساؤلي من جانب د. الطاهر لبيب، وجد «الصدى» من جانب زملائه في الحلقة الدراسية، على هيئة تساؤلات أخرى.

مصطفى القباج (من المغرب) قال حرفياً: «انني اتحدى أي مثقف أن يقف متكلماً أمام خمسين الفاً من الجمهور بعد مباراة لكرة القدم ليستحوذ على ذهن الناس ومشاعرهم ولو لفترة خمس دقائق»[٤٩]. ودعا إلى التعامل (باحتراس) مع الاطر المرجعية «حتى نحقق التحرر والاستقلال الضروري لطرح قضايانا كمثقفين عرب». ويستخلص أنه من الصعب على هؤلاء المثقفين اختراق الجسم الاجتماعي أو جسم السلطة حسب المفاهيم التي استعملها د. الطاهر لبيب.

محمد أحمد خلف الله (من مصر) وجد الأمر أكثر بساطة، فالمثقف (يجب) أن يكون مع الشعب لا مع السلطة، «فإذا كان مع السلطة يكون قد خرج عن وضعه الطبيعي وعن وظيفته»، والثقافة العربية هي «مجموعة القيم التي يمارس بها المجتمع العربي حياته سواء كانت دينية أو اقتصادية»[٥٠]. والمثقف العربي هو «الواعي بالقيم» أي حارسها من انحراف السلطة.

حافظ الجمالي (من سوريا) أضاف، ان السلطة ليست حاصل جمع القرارات الجزئية، وإنما هي صاحبة القرارات المصيرية «وبالتالي يكون المثقف مثقفاً لأنه يتخذ موقفاً من هذه السلطة العليا»[٥١].

علي مصطفى المصراتي (من ليبيا) يطرح ويبلور السؤال: كيف يستطيع المثقف أن يصنع وعياً للجماهير، فلا يصدمها بمواقفه ولا توجد لديه الازدواجية؟ ويحاول الجواب «... فالمثقف قد يكون

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٤١.

متطوراً وعلمانياً لكن يضطر من اجل معيشته ان يوجد في وضع غير تقدمي»[٥٢] وهو ينفي أن المثقفين العرب شريحتان، بل يقول إنهم ثلاثة: الأولى يجب انصافها، فقد عرفت السجن والاعتقال والتشريد والتجويع والنفي والمصادرة، وأخرى واكبت السلطة، والثالثة سلبية لا هي مع ولا هي ضد.

ويضيف المصراتي أن الثقافة الجديدة بهذا الوصف لا بد وأن ترتبط بالتغيير «... فكل ثقافة تريد الحفاظ على ما هو قائم هي ثقافة مضادة»، ويرى أن جيله في المشرق والمغرب العربيين هو «جيل الخروج من السلطة القائمة»[٥٣].

ناجي علوش (فلسطين) يؤكد أن المثقف (الحقيقي) هو الذي يستطيع أن يتحدى، ويوافق على أن بعض المثقفين رفعوا ثمن التحدي، ولكن محاولاتهم كانت «فردية ومعزولة». والسلطة غالباً أخضعت المثقف، والمثقف قَبِل الخضوع «قبل أن يكون خبيراً، موظفاً في دائرة، داعية للسلطة»، والخضوع هو الظاهرة العامة، والمثقفون مهمشون «على هامش الأنظمة وعلى هامش الاحزاب». والاشكالية كما يصوغها علوش: «لا يستطيع المثقف وحده أن ينهض بها.. لأن المثقف بحاجة لأن يكون جزءاً من قوة المجتمع لها مصالحها التي يدافع عنها، وإذا حاول غير ذلك فهو مهزوم سلفاً»[٥٤]. وهو يقترب بذلك من مفهوم المثقف الجماعي (أي الحزب) عند غرامشي.

سعيد بنسعيد (المغرب) يرى أن اعتياد التفكير العربي على ثنائيات اليمين واليسار «إحدى المهام التي يجب أن يتصدى لها المثقف العربي»[٥٥]. يوافقه هشام بوقمرة (تونس) على «أن مقياس الالتزام هو الذي يحدد وجود المثقف العربي أو عدم وجوده بقطع النظر عن كون هذا المثقف يمينياً أو رجعياً»[٥٦].

فهمية شرف الدين (لبنان) تكرر أن هناك ثقافة سلطة وثقافة مواجهة، وأنه ليس هناك مثقف مطلق بل مثقفون والمهم هو بم يلتزم المثقف؟ عم يدافع؟ ما هو دوره؟

محمد جسوس (المغرب) يؤكد أن المثقفين لا يشكلون طبقة ولا فئة اجتماعية تتسم بالحد الأدنى من الانسجام والتماسك والوحدة. وهو يختلف مع التعريف المضمر في جملة المساجلات: المثقفون هم الأدباء أو المهتمون بالعلوم الانسانية على أكثر تقدير، بينما ينطوي هذا التعريف «على تكريس مطلق للانضمام بين المعرفة العامة والمعرفة الدقيقة»، ويجمع جسوس سمات المثقف في مقولة التجاوز النقدي والنظرة الشمولية والبعد عن النظام والطبقة السائدة، والالتزام بضوابط مرجعية. وفي ضوء ذلك يطرح الباحث المغربي للتساؤل اشكاليتين:

- الأولى هي «الأجوبة النهائية» التي تحظى بالاجتهاد دون مساس بالأصول «لماذا كل هذا الخجل في الدفاع عن القيم العقلانية؟ لماذا كل هذا التباري بين المثقفين، خاصة التقدميين، والمبايعة المستمرة للتراث؟».

- الثانية هي «السلطة الشرعية المفتقدة»، فعندما يكون هناك بحث عن سلطات شرعية جديدة، يأتي دور المنتج الايديولوجي ويصبح دور المثقفين مهماً «وهنا يحصل شبه تداخل بين الصراع

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.

الطبقي من جهة وبين الصراع الثقافي من جهة أخرى»[٥٧].

أغلب الدارسين في «حلقة البحث» هذه ينتمون الى علم الاجتماع والفلسفة، وأقليتهم الى الأدب. أغلبيتهم أيضاً من المغرب وتونس، وأقليتهم من مصر وليبيا ولبنان. وإذاً فالمغرب الأكاديمي هو الممثل الأكبر على منصة هذه «المحاكمة» التي بدأت وانتهت كمجموعة من المونولوغات أكثر منها حواراً بين أطراف مختلفة.

وسنلاحظ أن تعريف المثقف والسلطة، لا يحظى بالإجماع ولا بتحديدات عامة غالبة، وإنما يتضمن «وجهة نظر» صاحبه في مختلف المسائل. بعضهم يفترض داخل التعريف أن المثقف بالضرورة سياسي، وأنه سياسي ثوري، وإذا انتفت السياسة والثورة فقد انتفى المثقف. والبعض يرى العكس تماماً، ويفترض إطاراً مرجعياً خاصاً بنا لا يتجاوز حيناً «قيم المجتمع العربي»، ويكتفي حيناً آخر بالإصرار على التحرر والاستقلال، وحيناً ثالثاً برفض التصنيف الى يمين ويسار.

هذه التعريفات المضمر في صياغتها كل «المواقف» من الاشكاليات الأخرى، كالدور والوظيفة والفعالية، تقابلها تعريفات أخرى للسلطة والنظام والدولة لا تقل غموضاً باتساعها لكل شيء ولا شيء على الاطلاق. فليس من كلام محدد عن القبيلة أو الأب أو العائلة أو الذَّكَر أو الرأي العام أو العقيدة الشائعة. وباستثناء ما جاء في ورقة عمل د. الطاهر لبيب، غابت أي اضافات أو تطويرات للإشكالية المحددة التي طرحها حول التمايز بين العربي والقومي، وبين الخصوصية المحلية والشمولية القومية، والجدل بين ما هو عام وما هو خاص، بين الرؤية والرئى، والتطابق (الذهني) بين الداخل والخارج، لم يحدث أي تعميق أو تفصيل بالرفض أو القبول، لهذه الفرضيات التي تضمنتها ورقة العمل الرئيسية. ومن ثم غابت الندوة المفتوحة ليحل مكانها المونولوغات المغلقة.

لذلك نلاحظ أن ارتباط المثقف بالسياسة، حسب سارتر أو غرامشي أو خارجهما بالرفض السلبي، هو محور الاهتمام المشترك بين الغالبية التي استخدمت مفردات «الدور»، «الموقف»، «المسؤولية»، «الوظيفة»، حين أرادت أن تصف المثقف. وبدا واضحاً أن المقصود بالسلطة هو السلطة السياسية المباشرة، اختلفت الاجتهادات في تشخيص العلاقة بين المثقف والسياسة، ولكنها اجتمعت في هذا الاصطلاح.

الهروب الى التبسيط المخل أغلب الأحيان كالهروب من التحديد الملموس: أي مثقف؟ وفي أي وقت؟ وتجاه أي سلطة؟ لماذا يزداد عدد المستقلين من المثقفين، عن الأحزاب (الحاكمة والمعارضة على السواء)؟ لماذا يتراجع اليسار الشرعي وغير الشرعي؟ ولماذا يصعد المثقف السلفي الآن؟ وما علاقة هذه «الحالات» و «النماذج» بحالات السلطة القطرية العربية ونماذجها الطائفية والقبلية، ولماذا لا توجد دراسة واحدة عن «مثقف في السلطة» تاريخه وحاضره، انجازاته وأزماته واحباطاته وسلبياته؟

لم تصل المساجلات الى الحدود الأكاديمية القصوى، ولم تكسر الحواجز التي تفصلها عن الجماهير□

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٥٨.

ماذا يحدث في الاتحاد السوفياتي؟

د. سمير أمين

مدير برنامج بحوث
استراتيجية مستقبل افريقيا ـ
دكار ـ جمهورية السنغال.

أثار صدور الكتاب الذي أوضح فيه غرباتشوف سياسته الداخلية القائمة على مقولتي، اعادة البناء (Perestroika) والشفافية (Glasnost) ونظرته للقضايا المطروحة عالمياً، أثار قلقاً في الوطن العربي والعالم الثالث بشكل عام. فلاحظ المعقبون أن الكتاب قد امتنع عن أي إشارة الى قضايا العالم الثالث. من هنا التساؤل ـ وهو في محله ـ عما إذا تخلت القيادة السوفياتية الجديدة عن مساندتها للحركات والقوى المعادية للامبريالية، في مقابل تخفيف عبء سباق التسلّح والتقارب مع الغرب.

إذاً، تتضافر في هذه المعضلة عوامل خاصة ببرنامج الاصلاح الداخلي للمجتمع السوفياتي، وعوامل خاصة بسياسته الخارجية. الأمر الذي يتطلب العودة الى ماهية هذه المشاكل التي يواجهها المجتمع السوفياتي منذ نشأته، وكيف تعامل معها في المراحل السابقة قبل التساؤل عما تمثله التطورات الجديدة في هذه الشؤون.

ـ ١ ـ

١ ـ كان كارل ماركس قد تصور أن التوسع الرأسمالي من شأنه أن يغزو العالم في فترة تاريخية قصيرة نسبياً، وبالتالي، أنه سوف يحقق نوعاً من التجانس الاجتماعي والاقتصادي على صعيد عالمي. من هنا، تصوره للثورة الاشتراكية العالمية المعتمدة على الطبقات العمالية وعلى نزعتها الأممية.

اختلف التوسع الرأسمالي الحقيقي عن هذه الصورة اختلافاً جوهرياً. فلم يؤدِ الى التجانس المأمول بل الى عكسه تماماً، أي الى استقطاب في داخل المنظومة الرأسمالية، وتبلور عدد محدود من الدول المركزية الامبريالية المسيطرة من جانب، وتخلّف مناطق شاسعة في الأطراف من جانب آخر. الأمر الذي آل بدوره الى تفكك النزعة المعادية للرأسمالية في الطبقات العاملة المتقدمة للمراكز من جهة، وإلى ظهور قوى ثورية من طابع آخر في الأطراف من جهة أخرى. أقصد قوى ذات

مضمون طبقي متنوع، تثور ضد الرأسمالية الحقيقية التي تعانيها الجماهير الشعبية الواسعة في أطراف المنظومة. ولم يدرك فلاديمير لينين مغزى هذه الظاهرة التي كانت تفترض مراجعة نظرية النقلة إلى الاشتراكية إلّا جزئياً. فإذا كان لينين قد تقدّم فعلاً بأطروحة جديدة مفادها أن الثورة تبدأ من «الحلقات الضعيفة» للمنظومة الرأسمالية، إلّا أنه تصور أيضاً أن ثورات عمالية في أوروبا المتقدمة سوف تلي فوراً اشعال الحريق في روسيا المتخلفة. وهذا لم يحدث.

ومن هذا التاريخ يواجه المجتمع السوفياتي (وكذلك المجتمعات الأخرى التي قامت فيما بعد في أعقاب ثورات مماثلة)، وضعاً جديداً يمكن تلخيص سماته في النقاط الثلاث الآتية:

أ ـ إن بناء مجتمع جديد يجمع بين تقدم قوى الانتاج، بحيث يحقق «اللحاق» بالمستوى الفني والتكنولوجي المتوصل اليه في المراكز المتقدمة، وبين إقامة علاقات إنتاجية واجتماعية ذات طابع اشتراكي، إنما هو عملية لا يمكن أن تتم في فترة قصيرة، بل تتطلب عقوداً عديدة. بدليل أن المجتمع السوفياتي لم يصل الى هذه النتيجة بعد مرور حوالى سبعين عاماً على ثورة عام ١٩١٧. مع أن النظرية السوفياتية لم تعترف بضرورة هذه المسيرة الطويلة بل لم تستدرج منها الاستنتاجات التي كان يفترض استدارجها. فتقدمت هذه النظرية بأطروحة «بناء الاشتراكية في بلد واحد» مفادها، ان إقامة جوهر العلاقات الاشتراكية أمر ممكن على الرغم من تخلّف قوى الانتاج. وقد أثبت التاريخ اختلاف الواقع عن هذه الصورة المبسطة[1].

ب ـ إن المجتمع السوفياتي واجه طوال تاريخه معاداة العالم الرأسمالي، ولو أن حدة هذه المعاداة قد اختلفت حسب المراحل والظروف (أي توحيد جبهة الرأسمالية أو انقسامها بين أطراف متنافسة للتوصل الى الهيمنة العامة). وترجع هذه المعاداة العنيدة الى أن النظام السوفياتي يرفض تماماً «التكيف» لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي، فيخضع علاقاته الخارجية (التجارية والتكنولوجية والثقافية والسياسية) لمقتضيات مشروعه الوطني الخاص المستقل. وهذا بالتحديد ما يستحيل أن تقبله الرأسمالية.

ج ـ يضاف الى هذه السمات الرئيسية العامة سمات أخرى تخص الاتحاد السوفياتي، وهو كيان متعدد القوميات ورث الامبراطورية القيصرية السابقة. الأمر الذي يتمظهر في استمرار فعل نزعة أولوية القومية الروسية، ان لم تكن هيمنتها على القوميات الأخرى المستعمرة سابقاً.

٢ ـ كيف تعامل نظام الحكم في عصر ستالين مع هذه المعضلة؟ أرى أن هذا النظام قد قام على أربعة مبادىء هي الآتية:

أ ـ اعطى النظام الأولوية في خياراته الى تعجيل التصنيع من خلال الغاء سيادة الملكية الريفية الصغيرة التي اقامتها ثورة عام ١٩١٧، وتجميع الفلاحين في شكل معيّن من الجمعيات التعاونية (الكولخوز). وقد أدُعي أن هذا التحويل رمى الى التخلص من أغنياء الفلاحين (الكولاك)، وبالتالي، انه تم بتأييد متحمس من قبل جماهير الفلاحين الفقراء والمتوسطين الذين كانوا يمثلون عندئذ أغلبية سكان القطر. حقيقة الأمر مختلفة، فالعملية رمت الى ابتزاز فائض اقتصادي بالغ لمصلحة التصنيع، من خلال فرض أسعار منخفضة على منتوجات الزراعة، الأمر

---

(١) تناولت أوجهاً مختلفة لهذه الاشكالية في: سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، بخاصة الفصل الرابع.

الذي أدى بدوره الى معارضة عنيفة شملت جميع فئات المجتمع الريفي. ولما كان منفذ الانتاج الصناعي للسلع الاستهلاكية محدوداً نتيجة انخفاض مداخيل كل من المزارعين والعمال، فإن عملية التصنيع دارت في حلقة مفرغة من خلال التركيز على انتاج سلع إنتاجية، وجدت منفذها في إعادة الاستثمار في الصناعة نفسها.

ب ـ الغى النظام الحياة الديمقراطية الشعبية التي ميّزت عقد العشرينات، وأقام بدلها دولة بيروقراطية استبدادية. فكانت هذه الردة حاصل إقامة الجمعيات التعاونية الريفية بالشكل الذي تمت به، والذي قضى على التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الريف، ذلك التحالف الذي كان قد انتج ثورة عام ١٩١٧. يضاف أن كون الدولة قد صارت غير ديمقراطية، أصبح بدوره عاملاً فعالاً شجّع تبلور «الطبقة الجديدة» البيرو ـ تكنوقراطية التي انفردت في صنع القرار. الأمر الذي اعطى لتحكم الدولة درجة مرتفعة من الاستقلالية الذاتية في مواجهة جدلية الصراع بين الميول الاشتراكية للجماهير، والنزعة الرأسمالية التي أشرنا اليها اعلاه[٢].

ج ـ قام النظام بترويج صورة مبتذلة للماركسية مفادها، أن الدولة السوفياتية قد انجزت فعلاً أهداف الاشتراكية، بل وحققتها بشكل مثالي وكامل، ومنع التعبير عن أي تحفظ إزاء هذه الصورة الايديولوجية الرخيصة.

د ـ انطوى الاتحاد السوفياتي في معزل نسبي عن باقي العالم، سواء أكان من حيث العلاقات الاقتصادية أم من حيث المشاركة في السياسة الدولية. قطعاً هناك أكثر من سبب يفسّر بل ويعلّل هذا الانعزال، منها الحصار الذي فرضه النظام الامبريالي. يضاف أن ميزان القوى العسكرية قد تطور في غير مصلحة الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ـ لمدة ـ انفردت الولايات المتحدة الامريكية بالسلاح النووي، ولم تتوصل القوات السوفياتية العسكرية الى الحد المطلوب لمواجهة الخطر الأمريكي قبل أواخر الخمسينات. وفي هذه الظروف اتسمت الدبلوماسية السوفياتية بسمة دفاعية بحتة، فاكتفت باستغلال التناقضات بين الدول الاستعمارية في الفترة ما بين الحربين، حتى تضمن لنفسها مهلة سلام. أما بالنسبة الى حركات التحرر الوطني في المستعمرات وشبه المستعمرات، فقد اكتفى الاتحاد السوفياتي بإعلان تضامنه الأخلاقي معها دون أن يكون قادراً على مدّ المعونة اليها. يضاف أن النظرية السوفياتية في هذا الشأن كانت أن الحركات التي تقودها الأحزاب الشيوعية فقط (وكان هذا الشأن في الصين وفي منطقة جنوب شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية)، هي الوحيدة الكفيلة بإنجاز التحرر الوطني، نظراً «للخيانة» التاريخية النهائية للبرجوازيات الوطنية.

لسنا هنا بصدد النقاش عما إذا كانت هناك إمكانات أخرى لمواجهة المعضلة، أم إذا كانت الظروف الموضوعية قد ألغت أي احتمال آخر. ولنكتفي إذاً بتقويم النتائج وإظهار الظروف التي أدت الى مراجعة هذا الخط العام.

هنا بلا شك جوانب إيجابية للمرحلة التي خطت خطوات واسعة ـ وفي فترة قصيرة ـ في سبيل انجاز المرحلة الأولى للتصنيع. ونقصد مرحلة التراكم التوسعي الذي يقتصر على تقليد نماذج الصناعات التي أقامتها الرأسمالية في البلدان المتقدمة. فتم تحقيق أهداف المرحلة من

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٤٦.

خلال اقتداء التكنولوجيات المعروفة، وتعبئة فائض قوى العمل المتراكم في الريف المتخلف، وتمويل العملية بواسطة فرض تبادل غير متكافىء بين الصناعة والزراعة المحلية.

إلاّ أنه ـ ابتداء من أوائل الستينات ـ أخذ الاقتصاد السوفياتي يواجه عقبات متزايدة في تجاوز هذا الحد، والانتقال الى التراكم الكثيف الذي يتطلب مزيداً من المبادرة والابداع. كما أن انتصار الجيوش السوفياتية في الحرب العالمية الثانية، واتفاقات يالطا المترتبة عليه قد خففا من شدة الحصار، فأقيمت في شرق أوروبا منظومة دول تابعة للاتحاد السوفياتي. يضاف الى ذلك انتصار الثورة الصينية عام ١٩٤٩ التي ضمنت حدود الاتحاد السوفياتي الآسيوية الطويلة.

ـ ٢ ـ

١ ـ على كل حال اخذت الظروف العامة تتطور لتفتح أفاقاً جديدة ابتداء من منتصف الخمسينات. فقد دخل النظام الرأسمالي العالمي في فترة رواج استمر حوالى عشرين عاماً. وقام هذا الرواج على أسس سياسية متينة:

أولها، إعادة بناء أوروبا الغربية، وبالتالي، استبعاد شبح «الخطر الشيوعي». وثانيها، تثبيت الاستعمار الجديد من خلال الاعتراف باستقلال دول آسيا وافريقيا المستعمرة سابقاً، وضمان هيمنة البرجوازيات المحلية على نظم حكمها وعزل القوى اليسارية وضربها في جنوب شرق آسيا عدا فيتنام.

وفي هذا الاطار الجديد، بدا أن الاتحاد السوفياتي لم يمثل بعد خطراً على المنظومة الرأسمالية. وكان من نفاذ بصر خروتشوف إدراكه مغزى الظروف وقيامه بمبادرة جريئة يمكن تلخيصها في المبادىء الأربعة الآتية:

أ ـ الرغبة في القيام بإصلاحات في ميدان إدارة الاقتصاد. فكانت الظروف قد بدأت تسمح بإيجاد حل «للمشكلة الزراعية» الناتجة عما سبق وصفه أعلاه. إذ إن تقدّم التصنيع نفسه قد أدى فعلاً الى انقلاب النسب بين سكان الحضر والريف. وبالتالي، أصبح ممكناً تحديد منظومة جديدة للأسعار، تضمن نوعاً من المساواة بين مداخيل الريف والحضر، بحيث تلغي العقبة التي قامت في سبيل تحديث الانتاج الزراعي.

هذا، ويجدر بالذكر أن الاصلاحات التي قام بها خروتشوف لم تمس نظام الدولة غير الديمقراطي. فأقصى ما ذهب اليه خروتشوف في هذا المجال لم يتجاوز حدود «الليبرالية»، أي القضاء على الارهاب البوليسي وتحكّم أجهزة الأمن، دون أن يتطلع الى تغيرات تضمن مشاركة القوى الاجتماعية الأساسية في اتخاذ القرار. كأن هذه الاصلاحات أجابت فقط لمطالب الطبقة التكنوقراطية الجديدة في مزيد من الاشتراك في الحكم.

ب ـ تحقيق المساواة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تمت فعلاً ابتداء من الستينات.

ج ـ تصور خروتشوف أن الاصلاحات التي قام بها من شأنها أن تحل معضلة التراكم الكثيف. وبالتالي، تصور أن الاتحاد السوفياتي على وشك «اللحاق» بمستوى الغرب المتقدم في مجال فعالية الانتاج المدني كما حققت تلك المساواة العسكرية. إلاّ أن التجربة اثبتت أن الدواء لم

يكن على المستوى المطلوب لعلاج الداء. فكانت خيبة الآمال في هذا الشأن قد لعبت دوراً حاسماً في انهاء تجربة خروتشوف.

د ـ اتخاذ مبادرات في مجالات السياسة الدولية تتفق مع كون الاتحاد السوفياتي قد أصبح فعلاً القوى العظمى الثانية ـ من الناحية العسكرية على الأقل ـ فرأى خروتشوف أنه من الممكن الخروج من «الانطواء الدفاعي» السابق. ومن هنا فعلاً بدأ الاتحاد السوفياتي يلعب دوراً ايجابياً على صعيد عالمي.

إن الباب الذي دخل الاتحاد السوفياتي منه في شبكة العلاقات الدولية هو باب علاقاته مع العالم الثالث. فعلى الرغم من نجاح الغرب في عملية الانتقال السياسي من نظام الاستعمار القديم الى اشكاله الجديدة، إلاّ أن التناقضات بين منطق التوسع الرأسمالي العالمي من جانب، واحتياجات تنمية وطنية مستقلة في العالم الثالث من جانب آخر، لم تُحلّ ولا يمكن أن تجد حلاً لها في إطار الرأسمالية. وبالتالي، أخذت بعض نظم الحكم الجديدة ـ تلك التي نتجت عن حركات تحرر راديكالية على الأقل ـ تصطدم مع الغرب. ويمثل مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ تاريخاً حاسماً من هذه الزاوية. فرأى الاتحاد السوفياتي إمكانية استخدام هذه التناقضات من أجل فرض اعتراف وجوده كقوى عظمى لها مصلحة وقول في الشؤون العالمية.

٢ ـ ليس من الغريب أن منطقة الشرق الأوسط قد احتلت مكانة الصدارة في هذه السياسة السوفياتية الجديدة. يرجع ذلك الى خصوصيات تميز استراتيجياً الغرب ازاء الوطن العربي. فمنذ عهد محمد علي، أدرك الغرب خطورة نهضة مصر، وبالتالي احتمال انجاز وحدة عربية من شأنها أن تخلق قوى كبرى مجاورة على طول الشاطىء الجنوبي للمتوسط من المحيط الى الخليج. ومنذ ذلك التاريخ الباكر بذل الغرب كل مجهوده لمنع هذه النهضة. هكذا قرر الغرب إقامة استعمار استيطاني صهيوني في قلب الوطن العربي، واستخدامه وسيلة أساسية في إحباط أي مشروع تنموي مصري جدير بهذه التسمية، وأي مشروع وحدوي عربي. فأدرك الاتحاد السوفياتي، اذاً، أن هناك مجالاً للتحالف الاستراتيجي بينه وبين ميول العرب للتحرر والوحدة. هكذا بدأت القصة بصفقة الأسلحة عام ١٩٥٥، ثم تدخل الاتحاد السوفياتي لإسقاط المشروع الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي عام ١٩٥٦، وهي حوادث حاسمة مهّدت الطريق الى ما يمكن أن ننظر له الآن على أنه كان العهد العسلي في العلاقات العربية ـ السوفياتية امتدت الى هزيمة عام ١٩٦٧. والملاحظ أن هذه السياسة استمرت بعد ابعاد خروتشوف خلال الحكم «المحافظ» لبرجنيف. ويثير تحليل مغزى هذه السياسة السؤالين الآتيين:

أولهما: مع من تحالف الاتحاد السوفياتي؟ لم تكن النظم العربية الوطنية ـ الناصرية والبعثية ونظام الجزائر ـ قد تبلورت من خلال ثورات اجتماعية معادية للاستعمار والرأسمالية معاً، على غرار ما حدث في الصين وفيتنام وكوبا، بل كانت حاصل مجرد اصطدام الميول الوطنية العربية مع خطة الاستعمار المشار إليها، من هنا طابعها الملتبس والمتردد. على أن التحالف معها تطلّب مراجعة النظرية التي رأينا انها كانت تقوم على فرضية «خيانة» البرجوازيات المحلية في العالم الثالث. على كل حال اعتقدت القيادة السوفياتية أنها لا تستطيع أن تعلّل هذا التحالف دون تلك المراجعة. فتمت هذه المراجعة وخُلقت مقولة «الطريق غير الرأسمالي» بالتحديد من أجل تبرير التحالف مع هذه النظم، على الرغم من رفض هذه النظم الايديولوجيا الماركسية، وفي كثير من الأحيان رفضها التعامل مع القوى الشعبية والتقدمية بله الشيوعية المحلية. لسنا هنا بصدد

تقويم مختلف الاحتمالات التي كانت واردة فيما يخص مستقبل هذه النظم، ولا نستبعد احتمال تطورها وتجاوزها الحدود الناتجة عن ظروف نشأتها. إلّا أن هذا التطور لم يحدث.

ثانيهما: ما هي أهداف هذا التحالف؟ يقول البعض ان الاتحاد السوفياتي كان يرمي الى التوسع، أي في نهاية الأمر إقامة دول تابعة له على غرار ما هو عليه في شرق أوروبا. ويقول البعض الآخر ان الاتحاد السوفياتي بكونه مجتمعاً اشتراكياً لا يرمي الى مثل هذا الهدف وهو ذو طابع استعماري خاص فقط بمنطق احتياجات التوسع الرأسمالي. أرى أن هذين الرأيين لهما طابع ايديولوجي محض لا يمت لحقيقة الموضوع بصلة.

لا أريد أن أخوض هنا في هذا النقاش الذي تناولته في مكان آخر. وذلك لأن النظر الى الخطوط العامة للاستراتيجيا السوفياتية وميزان القوى يغنينا عن هذا النقاش، ولو أنه شرعي في حد ذاته. فلم يخرج الاتحاد السوفياتي عن حدود استراتيجيا دفاعية تهدف الى تخفيف ضغط العالم الرأسمالي عليه وضمان حفظ السلام، فـ «التعايش السلمي» إنما هو مبدأ دائم حقيقة في السياسة السوفياتية. إلّا أن هناك وسائل مختلفة لتحقيق أهداف استراتيجيا دفاعية؛ فالتدخل الايجابي في مجالات السياسة الدولية، ومدّ المعونة لحركات التحرر الوطني ودول العالم الثالث التي تصطدم مع الامبريالية، إنما هي الأخرى وسائل يمكنها أيضاً أن تخدم هذا الهدف. فهي أوراق في أيدي السوفيات يمكن المساومة بها والتنازل عنها مقابل تخفيف ضغط سباق التسلّح مثلاً، أو التخلي عن اللهجة العدوانية «المعادية للشيوعية» التي تستخدم أداة في تعبئة الرأي العام الغربي، ليقبل فكرة احتمال الاصطدام المباشر مع السوفيات.

لم يكن الشرق الأوسط الميدان الوحيد الذي شهد مبادرات سوفياتية من هذا القبيل. فيبدو لي أن تدخلات السوفيات في القرن الافريقي وانغولا وموزمبيق وامريكا الوسطى ـ نيكاراغوا ـ تنتمي الى الاستراتيجيا نفسها.

ـ ٣ ـ

١ ـ استمرت السمات الموصوفة أعلاه تميّز أوضاع الاتحاد السوفياتي الى أوائل الثمانينات، أي طوال عهد برجنيف.

أ ـ لم تحدث مراجعة جوهرية في خط الاستراتيجيا الدولية الموصوفة، وهي استراتيجيا دفاعية إيجابية، تعتمد على التحالف مع القوى المعادية للامبريالية في العالم الثالث من أجل تخفيف ضغط الغرب المباشر. على أن هزيمة العرب عام ١٩٦٧، قد فتحت فصلاً جديداً أدى بالتدريج الى المراجعة التي تقدم غرباتشوف بها حديثاً في مجال السياسة الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية ـ السوفياتية طبعاً.

ب ـ لم تأت الاصلاحات الجزئية التي حاول خروتشوف إدخالها بالنتائج المأمولة. فكان الخيار إذاً، إما أن يتقدم الحكم الى الأمام بخطوات أكثر جذرية، أو يتراجع ويتخلى عن أي مشروع اصلاحي صحيح. ويبدو أن ميزان القوى الاجتماعية وانعكاسه في داخل نظام الحكم السياسي، قد أديا في مرحلة برجنيف الى الحل الثاني. وقد ترتب على هذا الخيار المحافظ استمرار نوع من الركود الاقتصادي النسبي، وعدم التقدم نحو حل مشكلة الانتقال الى التراكم الكثيف. هذا لم يمنع أن الاتحاد السوفياتي قد نجح خلال هذه المرحلة في الحفاظ على فعالية عسكرية ضمنت له استمرار المساواة مع الغرب في هذا المجال الحيوي.

ج ـ ظهرت في المجتمع السوفياتي مجموعة ظواهر جديدة تشير الى القلق وعدم الرضا، سواء أكان من حيث الانجازات الاقتصادية، أم من حيث تواصل الممارسات السياسية غير الديمقراطية من قبل الحكم. ولم يعد الحكم قادراً على قمع هذه الحركات التي أخذت في التزايد المستمر، حتى اضطر (أي الحكم) أن يعترف بوجودها والتعامل معها بأساليب أخرى.

د ـ اشتدت كذلك الميول الاستقلالية في الدول الاشتراكية الأخرى. وهذه الميول ليست ظاهرة جديدة تماماً. فقد انفصلت يوغسلافيا عن «معسكر موسكو» منذ عام ١٩٤٨، كما أن الصين قررت أن تسير مسيرتها المستقلة منذ عام ١٩٥٧. ولكن الاتحاد السوفياتي نجح في إبقاء دول شرق اوروبا في اطار التبعية السياسية له، بواسطة استخدام وسائل القمع إن لزم الأمر، والدليل على ذلك، تدخلاته في المجر عام ١٩٥٦ ثم تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. بيد أن تدهور الأوضاع بأشكال مختلفة في بولندا ورومانيا يجعل استمرار تبعية هذه المنطقة موضع تساؤل. وقد أدرك السوفيات خطورة الموقف، بخاصة وأن بعض الأوساط في الغرب الامبريالي، أخذت تتطلع الى استخدام القلق هذا من أجل فصل شرق أوروبا عن موسكو، وضمها الى الكتلة الغربية، الأمر الذي ينظر السوفيات اليه على أنه عملية ذات طابع عدواني، تلغي نتائج يالطا، وتغيّر ميزان القوى تغيّراً كيفياً.

٢ ـ كونت معضلة العوامل المشار اليها وضعاً ينذر بخطر الانفجار. ونعود هنا الى مسألة «التوسعية» السوفياتية المزعومة. سبق ورفضنا النظرتين الايديولوجيتين في هذا المجال. أولاهما تدّعي ان الاتحاد السوفياتي «توسعي» في ذات طابعه... وهي النظرة الرجعية المعادية للشيوعية مبدئياً، وثانيتهما انه غير توسعي من حيث المبدأ لكونه مجتمعاً اشتراكياً.. وهي النظرة السوفياتية الرسمية بطبيعة الأمر. بقي أن ننظر الى المجتمع السوفياتي على أنه مجتمع كالمجتمعات الأخرى، يعاني من تناقضات وعليه أن يحل هذه التناقضات بوسيلة أو بأخرى، فإذا فشل نظام الحكم في إيجاد حل لهذه التناقضات في إطار يضمن بقاءه، لأصبح من الوارد الانزلاق في مغامرات خطيرة. وتمثل التوسعية المعتمدة على القوة العسكرية نوعاً من أنواع تلك المغامرات.

ليس هذا الكلام نظرية بحتة، فقد اتجه النظام السوفياتي فعلاً في هذا الاتجاه إزاء الصين خلال الستينات، فبذل أقصى جهوده لمحاصرة بكين، وقام بمؤامرات تهدف الى ضم اقليم سين كيانغ (التركستان الصيني) الى منطقة نفوذه على نمط ما فعل مع منغوليا. كما أن تحالف السوفيات مع فيتنام وتشجيع اجتياح كامبوديا يقعان في إطار هذا الانزلاق الخطير. وكذلك بالنسبة الى التدخل العسكري في افغانستان عام ١٩٨٠. إلّا أن تدخل السوفيات في الشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا الوسطى، لا ينتمي على الاطلاق الى عمليات «توسعية» ذات الطابع المغامري، بل الى مجرد تنفيذ مبدأ استراتيجيا دفاعية إيجابية.

هذا، وجدير بالذكر أن النظام السوفياتي لم يتخذ قراراً واضحاً يدل على اختياره للخيار المغامري بتماسك وعناد. بل على عكس ذلك، ظل متردداً في هذا الشأن، ثم أخذ يتراجع في السنوات الأخيرة كما سوف نرى.

٣ ـ علينا هنا التوقف لحظة عند عام ١٩٦٧. فهو تاريخ حاسم ليس بالنسبة الينا كعرب فقط، بل بالنسبة الى السياسة الدولية بشكل عام.

لقد اثبتت كارثة هزيمتنا خطأ نظرية «الطريق غير الرأسمالي»، وضعف أسس التحالف بين

الاتحاد السوفياتي ونظم حكم وطنية غير شعبية، عاجزة في نهاية الأمر عن مواجهة العدو الامبريالي، ومستعدة دائماً الى أن تنقلب وترجع الى حظيرة المعسكر الغربي. فهذا هو بالتحديد ما حدث في أعقاب هزيمتنا عام ١٩٦٧. فلم تقم نظم الحكم العربية الوطنية بالنقد الذاتي المطلوب والتقدم نحو تصحيح نواقصها. بل على عكس ذلك، أخذت تتجه نحو الولايات المتحدة، وتروج الخرافة القائلة أن «٩٩ بالمائة من الأوراق في أيدي أمريكا!» كما قيل مراراً، أي بتعبير آخر، ان التحالف السوفياتي هو المسؤول عن الكارثة، وان التقارب من الغرب هو «الحل»!!

هكذا بدأت قصة «الانفتاح»، أي بتعبير أدق قصة إعادة كمبرادورية الاقتصاد العربي، وخضوع نظم الحكم لأوامر أمريكا. ولم يقم «انتصار» مجموعة الدول المنتجة للنفط (الأوبيك) عام ١٩٧٣، في أعقاب حرب تشرين الأول/اكتوبر، عقبة في سبيل هذا التطور السلبي. بل على عكس ذلك، كان عاملاً حاسماً في تكريسه، إذ إنه ساعد على انتقال مركز الثقل في الوطن العربي الى منطقة الخليج ونظمها المحافظة.

كانت للهزيمة أبعاد سلبية متعددة. منها تسليم كمية من أحدث الأسلحة لعدو الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي ـ لا شك ـ ساعد هذا العدو على تحسين معرفته بأسرار هذه الأسلحة وتحديد نقاط ضعفها. منها أيضاً أنها لعبت دوراً قاطعاً في إنعاش النزعة الصهيونية في وسط يهود الاتحاد السوفياتي.

قامت الايديولوجيا الماركسية دائماً على تقدير سليم لمغزى الصهيونية الرجعي، ويرجع هذا الموقف الى عهد بعيد. فقبل ثورة عام ١٩١٧، قاوم لينين والحزب البلشفي هذه النزعة. وكان من نتائج هذه المواقف المبدئية، أن الصهيونية لم تجد صدى يذكر في أوساط يهود الاتحاد السوفياتي، الى أن أتى عام ١٩٦٧. فما ظهر للرأي العام السوفياتي على أنه نوع من «الخيانة» من قبل العرب، قد أعطى للصهيونية فرصتها التاريخية في هذه الأوساط. هذا الأمر معروف لدى أجهزة الأمن والتجسس الأمريكية، التي ذهبت فوراً تستغل هذه الظروف المواتية[٣].

بيد أن التطورات السلبية المذكورة لم تقتصر على الوطن العربي، فتكررت تطورات مماثلة في أقاليم أخرى عديدة من العالم الثالث. وهنا، لا بد من الاشارة الى انقلاب الوضع الاقتصادي العام الذي ظهرت بوادره منذ أوائل السبعينات، الى أن أخذ ركود اقتصادي عام يحلّ محلّ الرواج السابق. وصارت الأزمة مناسبة ملائمة للهجوم على التجارب الاستقلالية في عديد من أقطار العالم الثالث، تلك التجارب والمحاولات التي ميّزت ما أسمته «عهد باندونغ» من عام ١٩٥٥ الى منتصف السبعينات[٤]. فكانت هذه المحاولات قد قامت على وهم برجوازي وطني مفاده، استكمال الاستقلال السياسي بالتخلص من التبعية الاقتصادية دون فك الروابط مع المنظومة الرأسمالية العالمية، ودون الاعتماد على استراتيجيا شعبية. أوضحت ظروف الأزمة هشاشة الانجازات الجزئية المحققة في هذا الاطار، فاسترجع الغرب المبادرة، وفرض تدريجياً إعادة الكمبرادورية من خلال استخدام مختلف أدوات الضغط التي في متناوله مثل الديون الخارجية، والأزمة الغذائية، الى جانب المؤامرات السياسية. هكذا تفككت السياسات البرجوازية الوطنية

---

(٣) انظر: Arthur Hertzberg, «Glasnost and the Jews,» *The New York Review* (22 October 1987).

(٤) سمير امين، «في الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونغ: مضاعفات إخفاق «ايديولوجيا التنمية»،» **الوحدة**، السنة ٢، العددان ٢٢ ـ ٢٣ (تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٨٦).

حتى عدنا الى نقطة الانطلاق، فتأكدت صحة المقولة المبدئية ان البرجوازية الوطنية في العالم الثالث، عاجزة عن القيام بالواجب التحرري التاريخي المطلوب. فكان لا بد أن يستدرج الاتحاد السوفياتي خلاصة هذه التطورات، وأن يتطلع الى مراجعة خطه العام.

٤ ـ هذه هي الظروف التي مهدت الطريق الى تبلور خط جديد اتى به غرباتشوف. الملاحظ أن هذا الخط الجديد شامل، بمعنى أنه يواجه جميع التناقضات المذكورة أعلاه وليس فقط مجال العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والعالم الثالث. ويمكن تلخيص هذا الخط في النقاط الأربع الآتية:

أ ـ البدء بإصلاحات داخلية جريئة في مجالي الادارة الاقتصادية والممارسة السياسية. ولا شك أن هذا القرار المبدئي، يمثل أساس الخط الجديد وعموده الفقري. فالتغيرات في السياسة الخارجية هي، في واقع الأمر، مجرد تكيفات لاحتياجات ضمان نجاح هذه الاصلاحات الداخلية وليس العكس.

قطعاً لا تزال التجربة في مرحلتها الأولى. فلم تظهر بعد تفاصيل هذه الاصلاحات، وبالتالي يعسر الحكم على مغزاها الحقيقي وعلى احتمال أن تكون على مستوى التحدي. فلا يزال الخطاب مبدئياً، يركّز على مقولتين هما: «إعادة البناء» و «الشفافية». على أن هناك ملامح تدل على أن النية بعيدة البصر، وأن غرباتشوف قد تعلّم من المحاولات السابقة بخاصة تجربة خروتشوف، وتوصل الى انها باءت بالفشل، لأنها لم تجرؤ على التقدم بالقدر المطلوب. ومن المعروف أيضاً أن ملاحظة التطورات التي طرأت على الصين قد ساعدت على انضاج هذا الوعي الجديد.

نعود هنا الى المعضلة الأساسية التي انطلقنا منها، وهي أن ظروف التوسع العالمي غير المتكافىء للرأسمالية ـ التي فرضت على الثورة أن تتحقق في الأطراف المتخلفة للمنظومة العالمية ـ تمنع «بناء الاشتراكية»، بل تفرض المرور عبر مرحلة انتقالية تاريخية طويلة لم يخرج منها الاتحاد السوفياتي بعد. ومن سمات هذه المرحلة، استمرار تفاعل نزعات متناقضة لها جذور موضوعية في داخل المجتمع، وهي النزعات الاشتراكية والرأسمالية والدولنية. وهناك ـ أمام هذا الوضع ـ بديلان لا ثالث لهما: اما أن ينكر الحكم هذه الحقيقة الموضوعية فيقوم بمحاولة كبت ظواهرها، الأمر الذي يؤدي بالضرورة الى هيمنة النزعة الدولنية، وهي السبب الرئيسي للركود، واما أن يعترف بها ويخلق جواً يسمح بجدالية القوى الاجتماعية في اطار ديمقراطي، وهو البديل الانسب من حيث تقوية النزعة الاشتراكية في الأجل الطويل. ويبدو لي أن منهج غرباتشوف يميل الى هذا البديل الثاني.

علينا أن نقف لحظة هنا أمام ما يقال بأن الاتحاد السوفياتي ـ بعد الصين ـ آخذ هو الآخر بمبدأ «الانفتاح»، بمعنى العودة الى الانتماء الى المنظومة الاقتصادية الرأسمالية العالمية. شتان بين ما قد يترتب من نتائج على توثيق علاقات التبادل الاقتصادي بين الاتحاد السوفياتي والصين والعالم الرأسمالي من جانب، وبين نتائج «الانفتاح» في العالم الثالث من جانب آخر. فالانفتاح في هذه الحالة الأخيرة يعني اعادة الكمبرادورية واستمرار التبعية والتخلف. هذا، بينما المجتمع السوفياتي (وكذلك الصيني)، قد حقق أهم الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسمح له بالاستفادة من توثيق علاقاته مع الغرب، في اطار استراتيجيا تضمن سيطرته على هذه العلاقات واخضاعها لمقتضيات تواصله في تنمية وطنية شعبية. وهذا هو ما ينقص تماماً في حالة

العالم الثالث الرأسمالي. علماً بأن أي مبادرة ـ مهما كانت ـ تحوي «مخاطر» معينة، هي الثمن الذي لا بد من دفعه للاستفادة من جوانبها الايجابية المحتملة. فلا أنكر أن توثيق العلاقات مع الغرب، من شأنه أن يؤثر في العلاقات الاجتماعية الداخلية، إلّا أن لهذا التأثير نفسه جوانب إيجابية وسلبية. ويفترض منطق الاعتراف بالنزاع الداخلي بين الاتجاهات الاشتراكية والاتجاهات المعادية لها في المجتمع السوفياتي، اعترافاً مناظراً في ضرورة مواجهة توثيق العلاقات مع الخارج.

ب ـ التركيز في مجال الاستراتيجيا الدولية على هدف تخفيف التوتر والحد من سباق التسلّح.

فقد تزامن وصول رونالد ريغان الى رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ مع خيار استراتيجي أمريكي إجمالي مفاده، تنفيذ برنامج عسكري لا مثيل له في التاريخ من حيث الحجم ـ ونقصد هنا برنامج «حرب النجوم» ـ يرمي الى عدة أهداف بعضها اقتصادي (دوران عجلة الاقتصاد في مرحلة أزمة عميقة) والآخر سياسي. فالحساب الكامن وراء هذا الخيار هو أن الاتحاد السوفياتي عاجز عن الخوض في هذا السباق، إلّا إذا ضحّى تماماً بالتنمية المدنية والاصلاحات المرتبطة بها. يضاف أن هذه الاستراتيجيا رمت الى ضرب الميول الاستقلالية في أوروبا واليابان. فهي إذاً نوع من الهجوم المعاكس قامت به الولايات المتحدة من أجل فرض استمرار قبول هيمنتها المهددة، نتيجة تقدم منافسيها الاقتصادي. وذلك من خلال خلق جو دولي متوتر، وتخويف أوروبا واليابان المضطرة أن تقبل في هذه الظروف «المظلة النووية» الأمريكية.

لا شك أن هذه الاستراتيجيا أتت بثمارها(٥). فالمجموعة الأوروبية التي كانت قد وضعت مسافة بينها وبين الولايات المتحدة في مرحلة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠(وقد بلغ هذا الاتجاه ذروته عام ١٩٨٠ بمناسبة القمة الاوروبية المنعقدة في مدينة البندقية، حيث ظهرت ملامح موقف أوروبي مستقل في قضية فلسطين)، تراجعت في السنوات الخمس التالية حتى انحازت اوروبا تماماً وراء واشنطن في «الهجوم العام»، بخاصة من أجل إعادة كمبرادورية العالم الثالث. على أنه من الوارد عدم استمرار هذه الجبهة التي تفرض على أوروبا التضحية بمصالحها، بل وتضعها رهينة المواجهة الأمريكية ـ السوفياتية. وكذلك، فإن التناقضات أخذت تنمو من جديد داخل الطبقة الحاكمة الأمريكية، نتيجة فشل الانفاق العسكري على إنعاش القدرة التنافسية للاقتصاد الامريكي.

انتهز غرباتشوف هذه الظروف المواتية لاطلاق مبادرته السلمية. ووجّه عروضه بهذا الشأن الى كل من أوروبا والولايات المتحدة. علماً بأنها عروض لا بد أن تجد صدى ايجابياً في الأوساط الأوروبية، التي لا تنظر بعين الرضا الى تزايد الانشاءات النووية على أراضيها. وعلماً بأنه اذا لم يجد هذا النداء قبولاً ايجابياً ـ أو بالأدق الى أن يتبلور هذا القبول ـ فإن الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يواصل مفاوضاته مع الولايات المتحدة متجاهلاً مؤقتاً أوروباً المشلولة الصامتة.

وجدير بالذكر هنا، أن الصهيونية لها مصلحة مشتركة مع الولايات المتحدة في إفشال مشروع غرباتشوف. فكان الكيان الاسرائيلي دائماً، هو المستفيد من التوتر الدولي الذي يستخدمه

---

(٥) انظر: سمير أمين، **ازمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصل الثالث: «الأزمة العالمية الراهنة ومستقبل العالم الثالث».

علة يعلّل بها مشروعه التوسعي الخاص. وانخراط هذا المشروع في الخطة الاستعمارية الأكثر عدوانية إزاء الوطن العربي خاصة وشعوب العالم الثالث عامة، إنما هو من المبادىء الدائمة للصهيونية. من هنا المجهود المبذول من أجل تعبئة الرأي العام الغربي في موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي. أن النظرية التي تقول ان «٩٩ بالمائة من الأوراق في قضية فلسطين في أيدي أمريكا» تتجاهل هذه الحقيقة البسيطة.

ج ـ التخلص من خطر الانزلاق المغامري واعادة العلاقات الودية مع جميع الدول الاشتراكية، معترفاً بذلك بحقها في أن تتبع هذه الدول طرقاً مستقلة لا في مجال التنمية الاقتصادية فحسب، بل أيضاً في مجال السياسة الخارجية.

لقد رأينا أن هذا الانزلاق لم يكن أمراً مستحيلاً تماماً، بل هو خطر حقيقي يتفاقم كلما فشلت الاصلاحات بالوصول الى النتائج المأمولة. وثمة ملامح عديدة تدل على أن غرباتشوف يريد أن يستبعد تماماً شبح هذا الخطر. هذا هو السبب الذي يفسر ـ في رأيي ـ قرار الانسحاب من افغانستان، وكذلك الضغط على فيتنام لكي تنسحب هي الأخرى من كامبوديا. وهما ـ كما هو معروف ـ الشرطان اللذان تحددهما الصين من أجل العودة الى علاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي. يضاف الى ذلك، أن الخوض في مغامرة افغانستان كان الى حد ما هروباً الى الأمام في مواجهة المشكلة القومية الخاصة للاتحاد السوفياتي. ونقصد هنا أن اجتياح افغانستان، كان رد فعل لتزايد مطالب الجمهوريات غير الروسية وبخاصة الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى. ويبدو أن غرباتشوف يريد أيضاً في هذا المجال، أن يواجه المشكلة بوسائل أخرى، أكثر تناسباً مع خط الاصلاحات الديمقراطية.

د ـ الانسحاب من التورط في مشاكل العالم الثالث؟ يذهب البعض الى أن سياسة غرباتشوف قد تقدمت بتنازل لمصلحة الغرب في هذا الشأن، مقابل تخفيف التوتر النووي. هذه النظرة غير مقنعة، إذ إن الغرب لم يقبل بعد ـ بالقدر المطلوب ـ عروض الاتحاد السوفياتي في مجال سباق التسلّح. فإذا كانت تدخلات السوفيات في العالم الثالث ترمي الى الضغط على الغرب، فإن المنطق يؤول الى استمرار استخدام هذه الوسيلة الى أن تُقبل مواقف الاتحاد السوفياتي في مشكلة سباق التسلّح.

إن الأمر أبسط ـ للأسف ـ ويتلخص في أن مجتمعات العالم الثالث أذعنت لمشروع كمبرادوريتها. وتفككت القوى الوطنية والتقدمية التي قام عليها التحالف السابق المعادي للاستعمار. وعلى كل حال، ليس هذا التحالف مطروحاً حالياً طالما أن نظم الحكم أخذت تتوجه نحو الغرب!

أقول إذاً إن الكرة في معسكرنا، بمعنى أن عبء التخلص من الاذعان للكمبرادورية يقع على عاتق شعوب العالم الثالث.

٥ ـ أيجب اعتبار خطة غرباتشوف العامة على أنها ردة تضحي بمصالح شعوب العالم الثالث؟ أم يجب اعتبارها خطة سليمة تتفق مع هذه المصالح؟ أميل الى الرأي الثاني وذلك للأسباب الأربعة التالية:

أ ـ ليس لشعوب العالم الثالث إلاّ عدو واحد وهو الاستعمار، وبالتالي، فإن كل تقدم ينجزه مجتمع لا ينتمي الى المنظومة الرأسمالية العالمية، إنما هو في نهاية الأمر كسب للقوى الحليفة لنا.

ويجب أن نعترف بأن تواصل تقدم المجتمع السوفياتي يتطلب اصلاحات عميقة في المجالين الاقتصادي والسياسي. ومن هذه الزاوية الجوهرية في الأجل الطويل، ينبغي أن نرحّب بالإصلاح الجريء الذي يتطلع اليه غرباتشوف.

ب ـ ليس الحدّ من التوتر الدولي ومن سباق التسلّح عاملين يناهضان مصلحتنا. بل على عكس ذلك، هما عاملان يدفعان النظام العالمي في اتجاه القطبية المتعددة، الذي يمثل بالنسبة الينا نموذجاً أفضل من العلاقات الدولية. ذلك لأن انهاء القطبية الثنائية (التي تمثل الحد الأقصى من ضغط الغرب علينا)، من شأنه أن يفسح في المجال للتحرك المستقل. هل نحن ـ العرب ـ مهيأون حالياً للاستفادة من التطور المحتمل نحو عالم متعدد القطبية؟ يفترض ذلك خروجنا من المأزق الايديولوجي الذي انغلقنا فيه. اقصد ذلك الحنين الماضوي السلفي، وهو في واقع أمره هروب من مواجهة التحدي، ودعوة الى العودة الى عصور الانحطاط، وبالتالي، تكريس العيوب المسؤولة عن ضعفنا التاريخي، وفي نهاية الأمر عن استسلامنا أمام العدو الاستعماري.

ج ـ إن الاعتراف الصريح بأن طرق الاشتراكية متعددة، يمثل كسباً مهماً في مصلحة القوى التقدمية. قطعاً لم تنكر الايديولوجيا السوفياتية هذا المبدأ ـ ظاهرياً ـ إلّا أن الممارسة السوفياتية لم تعمل له حساباً صحيحاً. ولا أقصد من وراء قبولي مبدأ تعدد الطرق نحو الاشتراكية، قبول ذلك التضخم من «الاشتراكيات» الرخيصة التي شاهدناها في العالم الثالث. بل أرى أن مسؤولية رفض هذا التزييف تقع على عاتق القوى التقدمية والاشتراكية المحلية، لا على عاتق «باباوات» الاشتراكية. وقد أثبت التاريخ أن الحالة الوحيدة التي ذهب الاتحاد السوفياتي فيها الى اعتراف «تنوع الطرق للاشتراكية»، لم تستحق الوصف المتفائل الذي عُلّق عليها. فلم يتطلب تحالف السوفيات مع نظمنا الوطنية هذا النوع من التبرير المضل. فقد كانت ذيلية القوى الاشتراكية في علاقتها مع الاتحاد السوفياتي من أخطر قصورها، وبالتالي ينبغي أن نرحّب بالظروف الجديدة التي تدعو الى التحرر التام من هذا العيب.

د ـ إن النضال من أجل التحرر من الاستعمار لا يمكن أن يقوم إلّا على مبدأ «الاعتماد على الذات». فليست الأوراق في أيدي أمريكا ولا في أيدي الاتحاد السوفياتي. إن الأوراق في أيدينا، في أيدي الشعوب. ألم تثبت انتفاضة الشعب الفلسطيني الأخيرة صحة هذه المقولة المبدئية مرة أخرى؟ ألم تبدأ هذه الانتفاضة تحقق في بضعة أشهر ما لم تحققه ثلاثين عاماً من الاعتماد على الغير، سواء أكان من خلال التحالف السوفياتي أم من خلال التقارب مع الغرب؟□

نحو سياسة لتنمية القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون الخليجي(*)

د. جورج القصيفي(**)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

أولاً: في مكونات التنمية العربية

تركّز النقاش الفكري العربي مؤخراً حول مفهوم التنمية العربية ومكوناتها، ولقد تم عقد بعض الندوات ونشر عدة مقالات حول هذا الموضوع بخاصة منذ أواسط السبعينات. ويمكن القول اليوم إننا أصبحنا نملك حصيلة فكرية قيِّمة كما أننا، وهذا هو الأهم، وضعنا جانباً المفهوم الخاطىء القائل بقياس حصيلة التنمية من خلال الاقتصار على تقويم جانبها المادي،والاكتفاء ضمن هذا الجانب بمؤشر واحد فقط هو نمو الناتج المحلي الاجمالي(١).

ان المفهوم النظري للتنمية العربية قد أضحى يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك الجانب الروحي وان بشكل أقل بروزاً. وهناك شبه إجماع لاعتبار المكونات الخمسة التالية عناصر رئيسية في مفهوم التنمية، على الرغم من انها لم تفصّل جميعها بشكل كافٍ، كما انه لم يتم الاتفاق على أهميتها النسبية.

(*) تستند هذه الورقة إلى دراسة كانت قد أعدتها شعبة التنمية الاجتماعية والسكان في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعنوان: «القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، حيث تم التعرض بالتفصيل الى السمات الاساسية للقوى العاملة المواطنة في الخليج، من خلال بيانات المسوحات والاحصاءات الرسمية المتاحة، وبالتالي، فإن مصداقية البيانات الواردة هنا، فيما عدا الجدولين (١) و (٢) والتي قمنا بتقديرها، هي من مصداقية الاحصاءات والمسوحات الرسمية التي أضحت مقبولة في منطقة الخليج.

(**) ان الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(١) لقد قام مركز دراسات الوحدة العربية بدور فكري رائد في مجال بلورة الافكار حول مضمون التنمية العربية. فإضافة الى المقالات التي نشرت في مجلة **المستقبل العربي**، تم عقد ندوتين فكريتين تناولتا هذا الموضوع بشكل مباشر وهما: «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي» و«التنمية المستقلة في الوطن العربي». كذلك تجدر الاشارة الى كتاب: **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة**، الذي أعدته الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية.

هناك أولاً مسألة التراث وعلاقته بالتنمية. ويبدو ان هذه النقطة هي من أكثر النقاط مدعاة للجدال. فالتراثيون يعتبرون ان الوقوف على ارض التراث العربي ـ الاسلامي يشكل حجر الزاوية في عملية بلورة نظرية التنمية العربية الشاملة، وان الوقوف على الارض الغربية بشقيها الغربي (الرأسمالي) والشرقي (الاشتراكي) لم يساعد على تنمية الوطن العربي، بل ساعد على التجزئة والتبعية والتخلف. اما أهل الحداثة فيعتبرون ان الحضارة الانسانية هي ملك البشرية جميعاً، وانه ليس هنالك من غضاضة في النهل من الحضارة الاوروبية (الشرقية والغربية) طالما ان هذه العملية تؤدي، اذا ما أحسن تطبيقها، الى تحديث الوطن العربي. ويضيفون ان التراث العربي ـ الاسلامي، وان ساهم مساهمة فعّالة في الماضي البعيد في إثراء الحضارة الانسانية، الا انه لا يستطيع ان يواجه تحديات التنمية المعاصرة.

ثم هناك مسألتا الطابع القومي والطابع المستقل اللتان تعتبران من المكونات الرئيسية للتنمية العربية، وان اختلف وزنهما النسبي من كاتب الى آخر. فالطابع القومي يعني استحالة تنمية قطر عربي مهما كبرت موارده البشرية أو الطبيعية بمعزل عن بقية اجزاء الوطن العربي، وذلك ليس للاعتبارات الوحدوية كالدين والثقافة واللغة والتاريخ فقط، بل ولاعتبارات محض اقتصادية، اذ تتكامل الموارد البشرية والطبيعية على مستوى الوطن العربي ككل، وتشكل الاقطار العربية اسواقاً لبعضها البعض، وكذلك لاعتبارات سياسية وعسكرية، اذ إنه من الأسهل، في ظل اقتسام النفوذ الحالي بين الدولتين الأعظم، ابتلاع قطر مجزأ، كما حدث في فلسطين، من ابتلاع الوطن العربي برمته. وهكذا يتداخل الطابعان «القومي» و«المستقل» للتنمية العربية، بحيث يعزز كل منهما الآخر.

ولقد تم التأكيد على الاعتماد على النفس والمشاركة الجماهيرية الفعالة في صنع التنمية. فالتنمية اساساً هي قرار داخلي لا يتأتى من الخارج مهما كان هذا الخارج، كما أنها تتطلب مشاركة جماهيرية فعالة غير صورية، وبالتالي فإنها تتطلب حرية وديمقراطية.

أخيراً لا بد من توجيه ثمار التنمية الى أوسع الفئات الجماهيرية وتأمين حاجاتها الأساسية من مأكل ومشرب وتعليم وتطبيب وعمل. ويبدو ان هذا المكون الى جانب مكون الحرية والديمقراطية قد لقيا أوسع اجماع حولهما في الفكر التنموي العربي.

هذه هي المكونات الرئيسية للتنمية العربية الشاملة كما يراها المفكرون العرب حالياً، ومن الأهمية بمكان متابعة النقاش حولها لبلورتها بشكل أكثر تفصيلاً ولتحديد أهميتها النسبية لمعرفة نقطة الانطلاق. ضمن هذا السياق لا بد من التأكيد على أهمية الوقوف على ارض التراث العربي ـ الاسلامي لبلورة نظرية متكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية الشاملة. كذلك لا بد من التأكيد على ان الوقوف على ارض التراث، وان كان يشكل هدفاً بحد ذاته، الا انه ليس خاتمة المطاف بقدر ما هو بداية الطريق. فالتحديات التنموية مطروحة على أهل التراث وعلى غيرهم من العاملين بصدق في مجال التنمية العربية مهما اختلفت مشاربهم، والفوز سيكون الى جانب التيار الذي سيحمل لواء النهضة، فيجدد للأمة العربية عزتها ويعيد لها كرامتها وارادتها ووحدتها لتساهم في تعزيز مسيرة الحضارة الانسانية.

وهكذا يمكننا ان نوجز المكونات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية الشاملة بالقول إنها «مشروع حضاري ينطلق من تراثه الاسلامي وأرضه العربية ويرتكز بشكل رئيسي على قواه الذاتية

موجها ثمار جهده لأوسع الفئات الجماهيرية ومنتهجا نهجا استقلاليا أصيلاً، منفتحا على غيره من المشاريع الحضارية بشكل متكافىء ليساهم معها في تطوير الحضارة الانسانية»[٢].

ثانياً: السمات الاساسية للقوى العاملة المواطنة وأوجه القصور الرئيسية

لا شك ان ضعف القاعدة البشرية في الخليج ومحدودية حجم القوى العاملة المواطنة هناك يشكلان نقطة الاختناق الأولى في مسيرة التنمية. فحجم المواطنين وقد بلغ ١١,١٨٢ مليونا في منتصف عام ١٩٨٥ في دول مجلس التعاون لم يتعد ثلثي مجموع السكان في ذلك العام (٦١,٨ في المائة)، كما ان المواطنين شكلوا أقلية في ثلاثة أقطار تراوحت من (٤٠ في المائة) في الكويت الى (٢٥ في المائة) في الامارات العربية المتحدة مروراً بـ(٢٧ في المائة) في قطر في ذلك العام (الجدول رقم (١)).

ويتضح ضعف القاعدة البشرية أكثر وأكثر عند التطرق الى حجم القوى العاملة المواطنة الذي كان دون ثلث مجموع العاملين في الخليج في منتصف الثمانينات (٣١,٤ في المائة)، علما بأن القوى العاملة غير المواطنة قد شكلت أكثرية في كل دول المجلس في تلك الفترة، تراوحت من (٩١,٢ في المائة) في الامارات العربية المتحدة الى(٥٦,٤ في المائة) في البحرين مروراً بـ (٦٢,٧ في المائة) في العربية السعودية (الجدول رقم (٢)).

ويمثل انخفاض معدلات نشاط القوى العاملة المواطنة نقطة الاختناق الثانية، فمعدلات النشاط الخام تراوحت في بداية الثمانينات من (١٨,٦ في المائة) في الكويت في عام ١٩٨٥، الى (٢٧,١ في المائة) في البحرين في عام ١٩٨١. واذا كان يمكن تفسير هذا الانخفاض الكبير جزئيا في ضوء التركيبة العمرية الشابة للمواطنين، الا ان هناك سببين رئيسيين يفسران هذا الانخفاض ايضا ويعكسان هدر الموارد البشرية المتاحة، وهما الابتعاد شبه التام للمرأة عن سوق العمل والانسحاب المبكر للرجل نفسه من هذا السوق. ففي البحرين (١٩٨١) والكويت (١٩٨٥)، حيث يفوق معدل النشاط الاقتصادي للمرأة مثيله في بقية دول مجلس التعاون، إذ بلغ معدل نشاطها الخام (١٠,٣ و٧,٢ في المائة) على التوالي. ويوفر احصاء الكويت الأخير بيانات واضحة عن الانسحاب المبكر للرجل من سوق العمل حيث انخفض بشكل حاد معدل النشاط بحسب العمر بعد سن الأربعين.

وتعكس معدلات التسرب ومعدلات التعطل المرتفعة في الفئات العمرية دون العشرين، وجهاً آخر لهدر الموارد البشرية المواطنة المتاحة. فلقد تراوح معدل التعطل في الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ عاما في بداية الثمانينات، من العشر الى الخمس في دول مجلس التعاون، كما أن نسبة التسرب خلال النصف الاول من الثمانينات بلغت (٢٥ في المائة) في المرحلة الابتدائية في السعودية وضعف ذلك في المرحلة الثانوية[٣].

---

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، سلسلة الدراسات الفنية حول القوى العاملة، ١ (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٣.

(٣) «أصبح معدل التسرب من سنوات الدراسة الاولية مرتفعاً بشكل غير معقول. وتبين الاحصاءات ان نسبة =

وبالطبع تبقى ظاهرة التعطل المستتر وتكدس المواطنين من الناشطين في الخليج في الدوائر الحكومية وانخفاض انتاجيتهم، من أهم أوجه الهدر للقوى العاملة المواطنة هناك[٤].

نستعرض فيما يلي حجم ومعدلات نمو السكان والقوى العاملة في الخليج، والتي تبين بوضوح ضعف القاعدة البشرية المواطنة، ومجالات هدر المتوافر منها.

١ ـ حجم ومعدلات نمو السكان والقوى العاملة[٥]

أ ـ حجم ومعدلات نمو السكان: ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

بلغ حجم المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي الست في منتصف عام ١٩٨٥، ما يناهز ١٨ مليون نسمة (١٨٠٨٩ ألفا)، وكان هذا الحجم قد ناهز العشرة ملايين في منتصف عام ١٩٧٥ (٩٧٢٢ ألفا) مرورا بحوالى ١٣ مليونا ونصف المليون (١٣٥٠٨ آلاف) في منتصف عام ١٩٨٠. ويشمل هذا الحجم المواطنين وغير المواطنين على السواء، علما بأن نسبة المواطنين كانت قد انخفضت من ما ينوف عن ثلاثة ارباع اجمالي السكان (٧٩,١ في المائة) في منتصف السبعينات، الى ما دون ثلثي هذا المجموع (٦١,٨ في المائة) في منتصف الثمانينات (الجدول رقم (١)).

وإذا نظرنا الى معدلات نمو السكان خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ لاتضح ان هنالك مرحلتين متميزتين، الأولى وكانت قد أعقبت تصحيح اسعار النفط مباشرة في عام ١٩٧٣، وعكست فورة النمو الاقتصادية ومرحلة ارساء وتكملة البنى التحتية في دول الخليج، وقد تميزت بارتفاع النمو السكاني (٦,٥ في المائة)، والثانية عكست هبوط اسعار النفط وتدني الانتاج والتوقف أو الحد من المشاريع «الطموحة»، وتميزت بانخفاض معدل النمو السكاني الى (٥,٨ في المائة)، خلال النصف الاول من الثمانينات. ولعل انخفاض معدل نمو غير المواطنين خلال المرحلتين من (١٤,٩ في المائة) خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ الى (٩,٣ في المائة) خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، يعبّر بوضوح أكثر عن هذا الانتقال الكمي في مسيرة النمو الاقتصادي في الخليج. وسنرى لاحقا كيف انه من المرجح ان يتابع هذا المعدل انخفاضه ليصل الى (٤,٥ في المائة) خلال النصف الثاني من الثمانينات.

كيف توزع السكان بحسب بلد الاقامة؟ لقد تركز أكثر من ثلثي المقيمين في دول مجلس التعاون في عام ١٩٨٥ في السعودية لوحدها (٦٩,٩ في المائة)، إذ أقام في هذا البلد حوالى ١٢٦٤٢ ألفا، كما تركز دون العشرة في المائة بقليل (٩,٤ في المائة) في الكويت، وما دون ذلك ايضا (٨,٥ في المائة) و(٧,٩ في المائة) في كل من الامارات العربية المتحدة وعُمان على التوالي. هذا ولم يتعد

=٢٥ في المائة من اجمالي الطلاب المسجلين في السنة الاولى الابتدائية يتركون الدراسة قبل اتمام المرحلة الابتدائية، وتتضاعف هذه النسبة قبل اتمام المرحلة الثانوية». انظر: السعودية، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الرابعة، ١٤٠٥ ـ ١٤١٠ هـ** (الرياض: الوزارة، ١٤١٠ هـ)، ص ٨٤.

(٤) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة المهمة يمكن مراجعة: علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٩ ـ ٨٤، وابراهيم سعدالدين ومحمود عبدالفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٥٨ ـ ١٦٠.

(٥) لقد اقتبسنا باسهاب هنا من دراسة: الاسكوا، **القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص ٧ ـ ١٤، وبعد تعديل بعض البيانات في ضوء توافر احصاءات جديدة منذ ذلك الحين.

اجمالي حجم المقيمين في البلدين المتبقيين في ذلك العام النصف مليون في البحرين (٤٣٥ الفا) والثلث مليون في قطر (٣٤٧ الفا).

ولقد بلغت نسبة غير المواطنين الى اجمالي السكان ارقاما خيالية بات معها المواطنون اقلية في ثلاث دول (الامارات العربية المتحدة، والكويت وقطر) في منتصف الثمانينات، وأكثرية لم تتجاوز الثلاثة ارباع في الدول الثلاث المتبقية. وهكذا يشكل ضعف حجم الموارد البشرية السمة الأساسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي كافة، وتقف هذه السمة كعقبة كأداء في طريق تنمية بلدان المجلس منفردة، مما يضفي على التكامل الاقتصادي العربي، بما فيه انتقال البشر والقوى العاملة أهمية خاصة.

ما هو الحجم المتوقع للسكان في نهاية الثمانينات؟ تشير التقديرات الى ان اجمالي سكان مجلس التعاون سيتراوح من حوالى ٢٠ مليونا ونصف المليون (٢٠٥٣٨ الفا) الى حوالى ٢٢ مليونا وربع المليون (٢٢٢٦٣ الفا) في منتصف عام ١٩٩٠[٦]. كما ان نسبة المواطنين لن تربو عن الثلثين وان كان من المرجح ان تبقى في حدود الـ(٦١ في المائة) الجدول رقم (١)، كذلك فإن المواطنين سيبقون أقلية في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت.

واذا ما نظرنا الى معدلات نمو السكان غير المواطنين خلال النصف الثاني من الثمانينات، فمن المرجح ان تتابع انخفاضها في دول مجلس التعاون، لتصل الى حوالى نصف ما كانت عليه (٤,٥ في المائة) في بداية العقد، وسيطال هذا الانخفاض جميع دول المجلس بما فيها عُمان.

وهنا يُطرح السؤال عن حجم الهجرة العائدة من مجلس التعاون في الثمانينات. لقد بينت التقديرات ان معدل نمو غير المواطنين انخفض من معدل مرتفع بلغ (١٤,٩ في المائة) خلال ١٩٧٥ـ ١٩٨٠ الى حوالى ثلثي هذا الرقم (٩,٣ في المائة) خلال فترة الخمس سنوات اللاحقة، كما أنه من المتوقع ان يصل الى نصف هذا الرقم الاخير (٤,٥ في المائة) خلال النصف الثاني من الثمانينات، وهو معدل ما زال أعلى من معدل غير المواطنين خلال الفترة نفسها (٤,٠ في المائة) والذين سيتزايدون من جراء التزايد الطبيعي اساسا. وعليه يمكن القول إن دول مجلس التعاون لن تشهد خلال الثمانينات هجرة عائدة، بمعنى ان يصل حجم غير المواطنين في نهاية العقد دون المستوى الذي كان عليه في بدايته، جلّ ما هناك انخفاض لمعدلات نمو غير المواطنين الى مستوى اعلى من معدل نمو المواطنين. وعليه، فإن ضعف القاعدة البشرية المواطنة في الخليج سيبقى ظاهراً حتى نهاية الثمانينات وحتى بعد ذلك بكثير.

ب ـ حجم ومعدلات نمو القوى العاملة ١٩٧٥ـ ١٩٩٠

بلغ الحجم الاجمالي للقوى العاملة المقيمة في دول مجلس التعاون في منتصف الثمانينات ما ينوف عن الستة ملايين والنصف (٦٦٩٤ الفا)، شكل المواطنون من بينهم أقل من الثلث (٢١٠٤

---

(٦) تم اسقاط المواطنين باستخدام المعادلة الأسية وبافتراض ثبات معدلات نموهم، المرتفعة اصلاً، خلال الفترتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ و١٩٨٥ ـ ١٩٩٠؛ كما تم اعتماد افتراضين لمعدلات نمو غير المواطنين. الاول اعتبر ان حجمهم في عام ١٩٩٠ سيبقى ثابتا (معدل نمو صفر) على ما كان عليه في عام ١٩٨٥، وهذا ما توحي به اجمالاً خطط التنمية في الخليج للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠. والثاني افترض معدلات للنمو بلغت ٤,٥ في المائة في كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وقطر، و٧,٠ في المائة في عمان، و٣,٠ في المائة في الكويت، في ضوء تخفيض معدل نموهم في الفترة السابقة. ونعتقد بأن هذا الافتراض الاخير هو الأقرب الى الواقع.

آلاف)، في حين شكلت القوى العاملة الوافدة أكثر من الثلثين (٤٥٩٠ الفاً). هذا وقد بلغ معدل النمو الاجمالي للقوى العاملة (٨,٤ في المائة) خلال مرحلة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، إذ بلغ حجمها في بداية الفترة ٣٨٩١ ألفاً، علماً بأن نسبة المواطنين كانت دون الثلثين في ذلك العام (٦١,٩ في المائة)، الجدول رقم (٢).

ويعكس معدل النمو الاجمالي هذا حصيلة نمو معدلين، الأول مرتفع بلغ (٩,٩ في المائة) خلال الفترة الأولى ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، وآخر دون ذلك بلغ (٦,٨ في المائة) في الفترة اللاحقة١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، ويتطابق هذا التغير مع ما كنا قد أشرنا اليه بالنسبة الى معدل النمو الاجمالي للسكان، مع الملاحظة ان تغير معدل نمو القوى العاملة هو أكثر حدة وبروزاً. وكذلك يعكس معدل النمو الاجمالي حصيلة نمو معدلي المواطنين وغير المواطنين. ويبدو ان معدل نمو القوى العاملة المواطنة قد بقي على انخفاضه وثباته خلال المرحلة المذكورة (١,٦ في المائة)، في حين انخفض معدل نمو القوى العاملة الوافدة من مستوى مرتفع (١٨,٨ في المائة) خلال فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ الى حوالى نصف ذلك (٩,٥ في المائة) خلال الفترة اللاحقة، وبالطبع ترتبط جميع هذه التغيرات مع مسيرة النمو الاقتصادية في دول الخليج المشار اليها آنفاً. وسنرى لاحقاً كيف ان معدل نمو القوى العاملة غير المواطنة سيتابع انخفاضه ليصل الى (٤,٦ في المائة) في نهاية الثمانينات.

واذا ما نظرنا الى التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في منتصف الثمانينات لوجدنا انها تتركز أساساً في السعودية، حيث يوجد حوالى ثلثي الحجم الاجمالي، في حين توزع الثلث الباقي في كل من الامارات العربية المتحدة (١٢,٢ في المائة) والكويت (١٠,١ في المائة) وما دون ذلك (٧ في المائة) في عُمان وحوالى (٣ في المائة) في كل من البحرين وقطر (٣,٥ في المائة و٢,٦ في المائة على التوالي).

إن ما يلفت النظر في هذا التوزيع، هو صغر حجم القوى العاملة في كل بلد أولاً، وارتفاع نسبة القوى العاملة غير المواطنة الى المجموع ثانياً، إذ شكلت هذه الأخيرة أكثرية في جميع بلدان المجلس تراوحت من (٥٦ في المائة) في البحرين الى (٩١ في المائة) في الامارات العربية المتحدة مروراً بـ (٦٣ في المائة) في السعودية. إن «هيمنة» السكان غير المواطنين في منتصف الثمانينات المشار اليها آنفاً في دول مجلس التعاون الخليجي، هي أكثر بروزاً في حالة القوى العاملة غير المواطنة هناك، إذ شكّل هؤلاء أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي القوى العاملة في ثلاث دول (الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة).

إن الدارس لمعدلات نمو القوى العاملة بحسب بلد الاقامة يستوقفه أمران: الأول ويتعلق بمعدلات نمو القوى العاملة المواطنة التي تتراوح من معدلات مرتفعة (البحرين)، الى معدلات تتوافق ومعدلات النمو السكاني (الكويت والامارات العربية المتحدة)، الى معدلات جد منخفضة (السعودية وعُمان). واذا كان يمكن ارجاع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة المواطنة في البحرين الى ازدياد معدلات مساهمة المرأة البحرانية في النشاط الاقتصادي، فإن انخفاض معدلات النمو في السعودية وعُمان يعود أساساً الى ازدياد الالتحاق في التعليم أولاً، مما «يحرم» القوى العاملة من أعداد كبيرة بخاصة في فئات الاعمار ١٠ ـ ٢٤ عاماً، وكذلك الى انخفاض المساهمة الاقتصادية للمرأة هناك. وما يلفت النظر ايضاً هو ازدياد معدلات نمو القوى العاملة المواطنة مع الزمن في الكويت والامارات العربية المتحدة، مما يمكن أن يعزى الى ازدياد مساهمة المرأة الكويتية، وان كان ذلك يتم بأقل مما هو عليه الحال في البحرين، وإلى عمليات التجنيس في الامارات العربية المتحدة التي تطال الناشطين نسبياً أكثر من غيرهم.

ما هو الحجم المتوقع للقوى العاملة في نهاية الثمانينات؟

تشير التقديرات الى أن هذا الحجم سيتراوح من ما دون السبعة ملايين (٦٨٩٠ ألفا) الى ما ينوف عن الثمانية ملايين (٨٠٨٦ ألفا) في منتصف عام ١٩٩٠، وذلك باختلاف تقديرات القوى العاملة غير المواطنة. ومن الملفت للنظر ان هذه القوى ستحتفظ «بهيمنة» لن تقل عن ثلثي مجموع الناشطين، كما أنه من المحتمل أن تحافظ على أغلبيتها في جميع أقطار مجلس التعاون، حيث إن نسبتها الى اجمالي الناشطين ستتراوح من (٥٣,٠ في المائة) في البحرين الى (٩٠,٧ في المائة) في الامارات العربية مروراً بـ (٦٦,٣ في المائة) في السعودية.

وهكذا، فإن ضعف القاعدة البشرية المواطنة في الخليج، وما يترتب عنه من قصور فادح للقوى العاملة المواطنة هناك سيسم بقية القرن الحالي ومطلع القرن القادم.

ج ـ معدلات النشاط الاقتصادي

(١) معدلات النشاط الاجمالية

يتضح من الجدول رقم (٣) ان معدلات النشاط الخام لمواطني دول مجلس التعاون منخفضة جداً، فهنالك في بداية الثمانينات أقل من خمس السكان المواطنين ممن يقومون بنشاط اقتصادي (فيما عدا البحرين) وتعتبر هذه المعدلات أكثر انخفاضاً من تلك المشاهدة في بقية الوطن العربي أو بقية دول العالم الثالث[٧]. ونعتقد ان هنالك عدة عوامل تفسر هذه الظاهرة: العامل الأول هو فتوة التركيب العمري لمواطني دول المجلس، حيث إن نسبة من هم دون الخامسة عشرة تتراوح من (٤١ الى ٥١ في المائة) من هذه الدول. العامل الثاني يرتبط بتدني مشاركة المرأة الخليجية في النشاط الاقتصادي والخروج المبكر للرجل الخليجي من سوق العمل كما سنرى لاحقاً. وأخيراً يرتبط العامل الثالث بتسارع معدلات الالتحاق بالتعليم التي تطال فئات الأعمار ما دون العشرين والتي هي أصلاً ذات حجم سكاني مرتفع.

إلا أن معدل النشاط الخام غير دقيق، كما يدل عليه اسمه، لقياس النشاط الاقتصادي كونه يتأثر جداً بالتركيب العمري. فإذا ما تطلعنا الى معدل النشاط المصحح[٨] لوجدنا انه يتراوح من (٣٣ الى ٣٩ في المائة)، علماً بأنه وصل الى حد أقصى في البحرين حيث بلغ (٤٦ في المائة) في عام ١٩٨١. ويبدو ان عمليات التجنيس تقف وراء الارتفاع الزمني لهذا المعدل في الامارات العربية المتحدة خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، بينما يعود ارتفاعه في البحرين خلال ١٩٧١ ـ ١٩٨١ الى تزايد التحاق المرأة البحرانية بالعمل نتيجة تحسن مستواها التعليمي. وقد يكون ارتفاع هذا المعدل في الكويت خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ عائداً الى التجنيس اساساً، كما يعود انخفاضه لاحقاً الى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم لمن هم دون العشرين، وكذلك للخروج المبكر للرجل الكويتي من سوق العمل بعد الخامسة والأربعين وهو الاتجاه الملاحظ بعد منتصف السبعينات.

---

(٧) معدل النشاط الخام هو حصيلة قسمة مجموع الناشطين على مجموع السكان. ولقد بلغ هذا المعدل على سبيل المثال ٣٣ في المائة في الجزائر عام ١٩٧٥، ٢٨ في المائة في تونس عام ١٩٨٠، ٢٧ في المائة في مصر عام ١٩٨٢، ٢٣ في المائة في الاردن عام ١٩٨٢، ٢٨ في المائة في الارجنتين عام ١٩٨٠ و٢٧ في المائة في المكسيك. انظر:
International Labour Organization (ILO), 1982, table (1).

(٨) معدل النشاط المصحح هو حاصل قسمة مجموع الناشطين الذين تجاوزوا سناً معينة على مجموع السكان الذين تجاوزوا هذا السن (يتم احتسابه عادة للسكان ١٥ عاما فأكثر).

(٢) معدلات نشاط الذكور بحسب العمر

من الأهمية بمكان تفحص معدلات النشاط بحسب العمر لكون هذه المعدلات لا تتأثر بالتركيب العمري للسكان. ويبين الجدول رقم (٤) انه يمكن تمييز ثلاث مجموعات عمرية: المجموعة الأولى وهي دون الخامسة والعشرين حيث يبدو واضحا تأثير الالتحاق بالتعليم، وحيث تراوح معدل نشاط الذكور في بداية الثمانينات في الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ عاما، وهي الأكثر تأثرا بالتعليم، من (٩ في المائة) للسعوديين المستقرين الى (٤٤ في المائة) للعمانيين مرورا بـ(٢٧ في المائة) للبحرانيين، في حين تراوح هذا المعدل في الفئة التالية ٢٠ ـ ٢٤ عاما، من (٦٣ في المائة) الى (٩٤ في المائة) الى (٨٢ في المائة) على التوالي. ويبدو واضحا هنا انخفاض معدل النشاط في الفئة العمرية الأولى مع الزمن إذ انخفض من ما ينوف عن الثلث الى حوالى الربع في كل من الامارات العربية المتحدة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) والبحرين (١٩٧١ ـ ١٩٨١)، ومن حوالى الخمس الى (١٤,١ في المائة) في الكويت ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥. وكذلك يلاحظ انخفاضه في السعودية من (١٠ في المائة) في عام ١٩٨١ الى (٩ في المائة) في عام ١٩٨٣. ويمكن القول إن انخفاض هذا المعدل وبالتالي ارتفاع معدل الانتساب للتعليم في هذه الفئة العمرية، يؤدي في المدى القريب الى تقليص الحجم الاجمالي للقوى العاملة المواطنة، كما يؤدي لاحقا الى زيادة هذا الحجم عقب استقرار الفورة التعليمية.

اما المجموعة الثانية فتشمل الفئات ٢٥ ـ ٢٩ الى ٤٥ ـ ٤٩ عاما وهي تتميز بارتفاع معدلاتها في حدود الـ(٩٥ في المائة) متشابهة بذلك مع بقية دول العالم. أخيرا تتميز المجموعة الثالثة، ٥٠ عاما فأكثر، بالانسحاب المبكر من سوق العمل، حيث تراوح معدل النشاط في الفئة العمرية ٥٠ ـ ٥٤ عاما من (٤٩ في المائة) في الكويت ١٩٨٥ الى (٩٢ في المائة) في البحرين عام ١٩٨١ مرورا بـ (٨٤ في المائة) في الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨٠، في حين بلغ هذا المعدل (٩٤ و٩٧ و٩٢ في المائة) على التوالي في كل من سورية (١٩٧٩)، ومصر (١٩٧٦) وتونس (١٩٨٠). وتبدو الظاهرة نفسها واضحة ايضا في بقية الفئات العمرية لهذه المجموعة. ان هذا الانسحاب المبكر للذكور الخليجيين من سوق العمل يساعد على تفسير انخفاض معدل النشاط الخام والمصحح كما أشرنا سابقا. وتوفر بيانات الاحصاء الكويتي الاخير الدلائل على ان هذا الانسحاب المبكر قد طال ايضا الذكور دون الخمسين من العمر، إذ بلغ معدل النشاط في الفئتين ٤٠ ـ ٤٤ و٤٥ ـ ٤٩ عاما حوالى (٨٢ و٦٢ في المائة) على التوالي، وهي معدلات جد منخفضة حتى بالمقارنة مع بقية المعدلات الخليجية.

(٣) معدلات نشاط الاناث بحسب العمر

كنا قد أشرنا الى التدني الملحوظ لمعدلات النشاط النسوية في الخليج، ويتضح هذا التدني جليا في الجدول رقم (٥) الذي يبين ان معدل النشاط النسوي الخام تراوح من (١ الى ١٠ بالمائة) خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥، كما ان معدل النشاط المصحح تراوح من (٢ الى ١٧ في المائة) خلال الفترة نفسها. ويتضح هذا التدني من خلال المعدلات بحسب العمر التي لم تتعد ربع أي فئة عمرية باستثناء بعض البيانات العائدة للبحرين عام ١٩٨١ والكويت عام ١٩٨٥. ويعود هذا التدني الواضح الى سببين رئيسيين: الأول ويرتبط بالمفهوم الخاطىء والشائع حول تحريم الاسلام لعمل المرأة، واعتقادنا انه ليس هناك ما يحرم عمل المرأة في الإسلام بل هناك محددات وضوابط لعملها. ويعود السبب الرئيسي الثاني، والمرتبط أيضا بالسبب الأول الى حد ما، الى تدني المستويات التعليمية للمرأة الخليجية.

على كل يجدر بنا التوقف هنا حول ظاهرتين: الأولى تعود الى الارتفاع النسبي لمعدلات مشاركة البحرانيات والى حد ما الكويتيات والى ارتفاع هذه المعدلات مع الزمن. فلقد ارتفع معدل النشاط المصحح للبحرانيات من ٣,٨ في عام ١٩٧١ ليصل الى ١٧,٥ في عام ١٩٨١، وهو من أعلى المعدلات العربية، وكذلك ارتفع هذا المعدل للكويتيات من ١,٨ في عام ١٩٦٥ الى ١٣,٨ في عام ١٩٨٥. ولقد كانت المعدلات الأكثر ارتفاعا في الفئات ٢٠ ـ ٢٤ الى ٣٠ ـ ٣٤ عاما، أي الفئات التي تعقب مرحلة التعليم الجامعي، مع ملاحظة ارتفاع معدل فئة ١٥ ـ ١٩ عاما في البحرين أيضا، أي فئة الثانويات. وسنرى لاحقا كيف ان هذا الارتفاع الزمني قد ترافق مع ارتفاع المستويات التعليمية للبحرانيات والكويتيات. ونعتقد هنا بجدوى الدراسة المعمقة للتجربة البحرانية إذ انها قد تمثل النموذج الذي سيتبع في بقية الدول الخليجية. أما الظاهرة الثانية الملفتة للنظر فهي التدني المطلق والنسبي لمعدلات مشاركة السعوديات ومواطنات الامارات العربية المتحدة والتي تعود الى ما ذكرناه من شيوع المفهوم الخاطىء حول عمل المرأة والى انخفاض مستواها التعليمي هناك.

(٤) معدلات التعطل

كان لا بد، وقد شهدت الدول الخليجية نموا اقتصاديا مرتفعا خلال السبعينات وبخاصة في النصف الثاني منها، من ان تكون معدلات تعطل الخليجيين في حدودها الدنيا حيث لم يتجاوز معدل التعطل[٩] الاجمالي الـ (٥ في المائة) في بداية الثمانينات[١٠]. وإذا ما نظرنا الى هذه المعدلات بحسب العمر لوجدناها الأكثر ارتفاعا في فئة ١٥ ـ ١٩ عاما أولاً، إذ تراوحت من (٩ الى ٣٥ في المائة) مع استبعاد البحرين عام ١٩٨١، وفي الفئة ٢٠ ـ ٢٤ عاما ثانيا، أي أن الفئات التي تشهد الانتقال من التعليم والدخول في سوق العمل. بمعنى آخر إن ارتفاع هذه المعدلات يعكس التسرب من التعليم وعدم المباشرة في النشاط الاقتصادي. ويؤكد هذا الاستنتاج التوزيع النسبي للمتعطلين بحسب حالة التعطل، إذ شكل المتعطلون الجدد اكثر من (٧٨ في المائة) في كل الاحصاءات الكويتية وما ينوف عن نصف اجمالي المتعطلين في البحرين عام ١٩٨١، على كل يجب ان لا يغرب عن بالنا اننا بصدد التعطل الظاهر الذي توفره بيانات الاحصاءات والمسوحات، وليس بصدد التعطل الجزئي أو المقنع الذي كثيراً ما يتزايد ذكره عند التطرق الى القوى العاملة المواطنة في الخليج[١١].

٢ ـ الخصائص التعليمية

أ ـ الحالة التعليمية للناشطين[١٢]

(١) الحالة التعليمية لمجموع الناشطين

تراوح متوسط سنوات دراسة[١٣] القوى العاملة المواطنة الخليجية في بداية الثمانينات من

---

(٩) مجموع المتعطلين مقسوما على مجموع الناشطين.

(١٠) الاسكوا، **القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الجدول رقم (٨).

(١١) المصدر نفسه، الجدول رقم (٩).

(١٢) لقد اقتبسنا باسهاب هنا من: المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٧، وبعد تعديل بعض البيانات في ضوء توافر احصاءات جديدة منذ ذلك الحين.

(١٣) تم احتساب هذا المتوسط على الاساس التالي: صفر للأميين، ٣ سنوات لفئة يقرأ ويكتب، ٦ سنوات =

حد أدنى بلغ الأربع سنوات في كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية الى حد أقصى بلـغ من سبع الى عشر سنوات في كل من البحرين، قطر والكويت. ولقد تزايـد هذا المتـوسط مع الـزمن، إذ إنه كان قد ناهز السنتين في منتصف الستينات في كل من البحرين والكويت، وكـذلك في الامـارات العـربية المتحـدة في منتصف السبعينـات (الجـدول رقم (٦)). وهكـذا يتضـح انـه يمكن تمييـز مجموعتين ضمن الدول الخليجية بحسب الحالة التعليمية للقوى العـاملة، الأولى وتضم الامـارات العربية المتحدة والسعودية[١٤] وتتميز بمستـوى تعليمي منخفض، والثانيـة وتضم البحرين وقطـر والكويت وتتميز بمستوى تعليمي مرتفع نسبيا.

وإذا ما نظرنا الى الحالة التعليمية بالتفصيل، لوجدنا ان الأمّيين مازالوا يشكلـون في بدايـة الثمانينات، نسبا مرتفعة تراوحت من (٢٣ في المائة) في قطر الى (٤٤ في المائة) في الامارات العربية المتحدة باستثناء الكويت عام ١٩٨٥، حيث بلغت (١٤ في المائة). ولقد تـراوحت نسب من هم دون الابتـدائي (أمّي ويقرأ ويكتب) من (٤٠ في المـائة) الى (٧٠ في المـائة) من اجمـالي القوى العـاملة الخليجية، في حين تراوحت هذه النسبة للحاصلين على الشهـادة الاعداديـة من الخمس الى الثلث، كما تراوحت نسبة الحاصلين على شهادة «ثانـوية فـأعلى» من العُشر الى الثُلث. وتـدل مجمل هـذه البيانات على انخفاض المستوى التعليمي للقوى العاملة الخليجية عامـة، مع مـا يستتبع ذلـك من عقبات تحول دون تنميتها وحسن تدريبها المهني بشكل فعال.

(٢) الحالة التعليمية للذكور الناشطين

يبين الجدول رقم (٦) ان متوسط سنوات دراسة الذكور الناشطين في بدايـة الثمانينـات هو أكثر انخفاضـا من متوسط مجمـوع الناشطـين، إذ تراوح من ٣,٧ في الامـارات العربيـة المتحدة (١٩٨٠) الى ٨,٦ في الكـويت (١٩٨٥) مروراً بـ(٦,٧ و٦,٨) في كـل من البحرين وقطـر (١٩٨١) على التوالي. وكما رأينا، فإن هذا المتوسط قد ارتفع مع الزمن، إذ إنه كان قد ناهز السنتـين في كل من البحـرين والكويت في منتصف الستينـات، وكذلـك في الامارات العـربيـة المتحـدة في منتصف السبعينات.

من ناحية اخرى، وعلى الرغم من انخفاض نسبة من هم «دون الابتدائية» مع الزمن، إلا أن هذه النسبة بقيت مرتفعة في الثمـانينات، إذ تـراوحت من حوالى نصف الـذكور النـاشطين الى مـا يناهز ثلاثة أرباعهم، وبالمقابل كانت نسبة «الثانويين فأعـلى» بينهم منخفضة وتـراوحت من العُشر الى ربع مجموعهم.

(٣) الحالة التعليمية للناشطات

ان ما يلفت النظر هنا هو الارتفاع النسبي لمتوسط دراسة الناشطات الذي تجاوز، في بدايـة

=للحاصلين على المرحلة الابتدائية، ١٠ سنوات للحاصلين على الاعدادية، ١٥ سنة للحاصلين عـلى الثانـوية و١٨ سنـة للجامعيين فما فوق.

(١٤) يقل متوسط سنـوات الدراسـة لمجمل السعـوديين عمـا ورد في الجدول رقم (٦)، وذلـك لأن بيانـات هذا الجدول تشمل السعوديين المستقرين أي باستثناء البدو. ومن المعلوم ان هذه الفئة الاخيرة من السكان أقل تعلما من غيرها.

الثمانينات، العشر سنوات في معظم الأقطار. وحتى في الامارات العربيةالمتحدة، التي تماثلت مع السعودية في انخفاض الحالة التعليمية لمجموع ناشطيها، بلغ هذا المتوسط تسع سنوات، ولم يشذ عن هذه الملاحظة سوى السعودية، حيث لم يتجاوز هذا المتوسط الأربع سنوات، بخاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحالة التعليمية للنشاطات من البدو.

وإذا ما حاولنا ان نربط بين متوسط سنوات دراسة الناشطات بمتوسط دراسة الخليجيات من السكان عامة (١٠ سنوات فأكثر)، لاتضح لنا أهمية عنصر التعليم في دخول المرأة لسوق العمل. فلقد بلغ هذا المتوسط الاخير ٢,٦ و٤,٤ و٤,١ في كل من الامارات العربية المتحدة (١٩٨٠)، والبحرين (١٩٨١) والكويت (١٩٨٠) على التوالي مقارنة بـ(٩,١ و١٠,٨ و١٢,٩) للناشطات هناك. ان هذا التفاوت الكبير بين متوسط دراسة الخليجيات من السكان مقارنة بمتوسط دراسة الناشطات منهن، يبين بوضوح أهمية التعليم في دخول المرأة لسوق العمل.

ومن الملفت للنظر أيضا تدني نسبة الأمّيات بين الناشطات، اذ تراوحت في بداية الثمانينات من أقل من الثلث في الامارات العربية المتحدة الى (٢ في المائة) فقط في الكويت، مروراً بـ(١٨ في المائة) في البحرين و (١٠ في المائة) في قطر. وبالمقابل فلقد شكلت الناشطات ممن يحملن شهادة ثانوية فأعلى نسباً مرتفعة تراوحت من حوالى نصفهن الى ثلاثة أرباعهن، علماً بأن هذه النسبة بلغت حدها الأدنى (١٥ في المائة) في السعودية.

ب ـ الحالة التعليمية للمتعطلين

تراوح متوسط سنوات دراسة المتعطلين في بداية الثمانينات من (٢,٩) في الامارات العربيةالمتحدة (٤,٣) في الكويت (١٩٨٠) وصولاً الى (٨,٢) في هذا البلد عام ١٩٨٣ ومروراً بـ(٦,٠) في البحرين عام ١٩٨١. ويتبين ان هذا المتوسط هو أقل ارتفاعاً من متوسط جملة الناشطين الذي تراوح، كما رأينا من ٤ سنوات في الامارات العربية المتحدة الى عشر سنوات في الكويت ١٩٨٥[١٥].

واذا ما نظرنا الى التوزيع النسبي للمتعطلين بحسب الحالة التعليمية لاتضح لنا الارتفاع النسبي لحملة «الثانوية فأعلى» بينهم، إذ تراوحت هذه النسبة في بداية الثمانينات، من عُشر المتعطلين في الامارات العربية المتحدة الى ما يناهز ثلثهم في كل من البحرين والكويت (١٩٨٣) ولقد كانت هذه النسبة أكثر ارتفاعاً بالنسبة الى المتعطلات في كل الحالات منها بالنسبة الى المتعطلين الذكور.

ان جميع هذه البيانات انما تدل على أزمة خريجين بدأت تظهر في دول مجلس التعاون منذ بداية الثمانينات بشكل خاص، وهي تطال الجنسين على حد سواء، وان كانت الخريجات أقل حظاً في دخول سوق العمل من الخريجين الذكور[١٦]. وهكذا وعلى الرغم من التدني الواضح في حجم القوى العاملة المواطنة في الخليج وارتفاع نسبة القوى العاملة الوافدة مقارنة بالقوى المواطنة،

---

(١٥) الاسكوا، المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٦) بلغت نسبة المتعطلات الحاملات شهادة «ثانوية فأعلى» في مطلع الثمانينات ٦٠ في المائة في الامارات العربية المتحدة، ٢٦ في المائة في البحرين و٨٣ في المائة في الكويت عام ١٩٨٣، مقارنة بـ٢٠,٧ في المائة و١٥ في المائة للمتعطلين الذكور على التوالي.

نجد ان هنالك هدرا في توظيف حملة الشهادة «الثانوية فأعلى». ان ظاهرتي أزمة الخريجين والتسرب جديرتان بأن تدرسا بعناية في دول تتسم قاعدتها البشرية بصغر حجمها،وذلك بهدف تنمية الموارد البشرية الخليجية. كما يتوجب القاء الضوء أيضا على مضمون التعليم لدراسة مدى مواءمته لمتطلبات التنمية الفعلية هناك.

٣ ـ الخصائص الاقتصادية

ان ضعف القاعدة البشرية الخليجية وهدر الامكانات التعليمية المتوافرة، قد انعكسا سلبا على الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة المواطنة. فهذه القوى كما رأينا شكلت اقلية لم تتعد ثلث اجمالي الناشطين في منتصف الثمانينات في مجلس التعاون ومن غير المحتمل ان ترتفع هذه النسبة في نهاية العقد المذكور.

ولقد ترافق هذا الضعف الكمي مع الضعف النوعي بحيث ابتعدت القوى العاملة المواطنة عن القطاعات الاقتصادية الحاكمة وتكدست في قطاع «الخدمات الاجتماعية والشخصية»، كما انها ابتعدت عن المهن الحاكمة عالية التأهيل وتلك التي تتطلب إعداداً مهنياً وتقنياً مرتفعاً، لتمارس في معظمها وعلى ندرتها، مهنا محدودة المهارة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لـ «تخليج»الوظائف الادارية وللرفع من المستوى التعليمي للقوى العاملة المواطنة، إلا أن هذه الجهود ما زالت دون المستوى المنشود لتحقيق الـ«هيمنة» النوعية لهذه القوى، ناهيك عن الـ«هيمنة» الكمية، على القطاعات والمهن الحاكمة. وبالطبع ليس هناك ما يعيب من «تخليج» القطاع العام واناطة الوظائف القيادية بأبناء الخليج، وهذه سياسة صحيحة ومستهدفة، غير أن هنالك الكثير من الخطأ في عدم الربط بين متطلبات الوظيفة والكفاءة الشخصية، بين تعيين المواطنين بحسب كفاءتهم أو بحسب ولائهم، بين اعتبار الأجر مثيلاً للجهد أو مثيلاً للمواطنة... الخ، ولقد كان من جراء هذا الخلل النوعي في نظام التوظيف ونظام الحوافز، ان تدنت انتاجية المواطنين الى أدنى المستويات، كما بتّ ترى «مهنيين وفنيين» و«مدراء» شبه أميين.

نستعرض فيما يلي التوزيع القطاعي والمهني للمواطنين الناشطين بشيء من التفصيل[١٧].

أ ـ التوزيع حسب النشاط الاقتصادي

(١) أقسام النشاط الاقتصادي

استقطب قطاع «الخدمات الاجتماعية والشخصية»القسم الأكبر من الناشطين الخليجيين، إذ تراوحت نسبة العاملين في هذا القطاع، في بداية الثمانينات، من ما ينوف عن ثلث اجمالي الناشطين البحرانيين الى حوالى ثلاثة أرباع الكويتيين مرورا بحوالى ثلثي اجمالي الناشطين القطريين وناشطي الامارات العربية المتحدة. هذا ولقد تركز الناشطون الخليجيون ايضا في قطاعي «تجارة الجملة والتجزئة والفنادق» و«النقل والتخزين والمواصلات»، اذ تراوحت نسبتهم

(١٧) لقد اقتبسنا باسهاب هنا من: المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ٣٢، وبعد تعديل بعض البيانات في ضوء توافر حصاءات جديدة منذ ذلك الحين.

من (٤ في المائة) من إجمالي الناشطين الكويتيين الى (١٠ في المائة) من اجمالي البحرانيين ومن (٤ في المائة) من اجمالي القطريين الى (١٥ في المائة) من اجمالي البحرانيين في هذين القطاعين على التوالي. ولا بد هنا من الاشارة الى تركز الناشطين السعوديين والعُمانيين في قطاع الزراعة ايضا، علما بأن نصف الناشطين السعوديين كان يعمل في هذا القطاع في منتصف السبعينات، ويقدر ان حوالى خمس اجمالي الناشطين في السعودية (سعوديون وغير سعوديين) كان يعمل في هذا القطاع في نهاية الثمانينات (الجدول رقم (٧)). كذلك تجدر الاشارة الى تميز البحرين بتوزيع اكثر تناسقاً لناشطيها بحسب القطاعات الاقتصادية من بقية البلدان الخليجية، إذ توزعوا على جميع القطاعات بنسب ملحوظة، مع التركيز المشار اليه آنفاً في قطاع «الخدمات الاجتماعية والشخصية».

كيف تطور التوزيع القطاعي للناشطين الخليجيين مع الزمن في دول مجلس التعاون الخليجي؟ يمكن القول إنه كان هنالك تناقص في نسبة العاملين في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية مقابل ارتفاع كبير في نسبة العاملين منهم في القطاع الثالث. ويستفاد من بعض البيانات المتاحة[١٨]، انه يمكن تمييز فئتين من القطاعات بحسب معدلات نمو الناشطين خلال السبعينات: الفئة الأولى «تمثل القطاعات ذات المعدلات المنخفضة والسلبية التي تعكس عملية احلال غير المواطنين مكان المواطنين في هذه القطاعات، والفئة الثانية تمثل القطاعات ذات المعدلات المرتفعة نسبياً. ضمن الفئة الأولى (قطاعات الزراعة والصيد، المناجم والمحاجر، الصناعات التحويلية، الكهرباء والغاز والمياه، التشييد والبناء والتجارة والمطاعم والفنادق) يمكن الاشارة بشكل خاص الى معدلات النمو السلبية في قطاعات «الزراعة»، «الصناعات التحويلية» و«التشييد والبناء». وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدلات النمو الايجابية والمرتفعة لمجمل العاملين في هذه القطاعات خلال السبعينات لاتضح لنا جلياً عملية إحلال غير المواطنين مكان المواطنين في هذه القطاعات المحددة. أما ضمن الفئة الثانية التي تضم قطاعات «النقل والتخزين والمواصلات»، «التمويل والتأمين وخدمات الأعمال» و«الخدمات الاجتماعية والشخصية»، فتجدر الاشارة بشكل خاص الى ارتفاع المعدلات في هذا القطاع الأخير حيث تركز أكثر الناشطين، بمعنى ان قطاع «الخدمات الاجتماعية والشخصية» كان الأكثر استقطاباً للناشطين، كما انه كان الأسرع نمواً.

كيف توزع الناشطون الخليجيون بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنسية؟ يمكن تمييز فئتين من القطاعات بحسب نسبة المواطنين الناشطين الى اجمالي العاملين في القطاع. الفئة الأولى حيث سيطر غير المواطنين سيطرة شبه تامة على القطاعات وتشمل: «التشييد والبناء»، «التجارة، المطاعم والفنادق» و«الصناعات التحويلية». فعلى سبيل المثال لم تتعد نسبة المواطنين العاملين في القطاع الاول المذكور في بداية الثمانينات (واحداً في المائة) في كل من الامارات العربية المتحدة والكويت، كما انها لم تتجاوز (١٣ في المائة) في البحرين. كما ان هذه النسبة تراوحت في القطاع الثاني من (٥ في المائة) الى (٨ في المائة) الى (٣١ في المائة) على التوالي. أخيراً شكل مواطنو الامارات العربية المتحدة العاملون في قطاع «الصناعات التحويلية» نسبة لم تتعد (٢ في المائة) من اجمالي العاملين في هذا القطاع، في حين شكل الكويتيون نسبة (٧ في المائة) والبحرانيون (٣٤ في المائة)[١٩].

---

(١٨) المصدر نفسه، الجدول رقم (١٩).

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠.

اما الفئة الثانية من القطاعات فتشمل قطاعي «الزراعة» و«الخدمات الاجتماعية والشخصية»، حيث شكل المواطنون الناشطون نسبة لا بأس بها من اجمالي العاملين لا بل وشكلوا اكثرية في حالة البحرين. ولقد تراوحت نسبة المواطنين العاملين في القطاع الاول المذكور من (١٨ في المائة) في الامارات العربية المتحدة الى (٦٦ في المائة) في البحرين مروراً بـ(٤٣ في المائة) في الكويت في حين تراوحت هذه النسبة من (٢٠ في المائة) الى (٤٧ في المائة)مروراً بـ (٣٤ في المائة) على التوالي في قطاع «الخدمات الاجتماعية والشخصية».

(٢) أقسام النشاط الاقتصادي والحالة التعليمية

ترتبط الحالة التعليمية للناشطين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بانتاجية هذه القطاعات، فمن المعلوم انه كلما ارتفعت الحالة التعليمية للناشطين في قطاع معين زادت انتاجية هذا القطاع والعكس صحيح. ويستفاد من بعض البيانات المتاحة[٢٠] ان متوسط سنوات دراسة المواطنين الناشطين في بداية الثمانينات بلغ حده الأدنى في قطاع الزراعة، اذ لم يتجاوز نصف السنة في الامارات العربية المتحدة والسنة والنصف في البحرين، كما انه وصل حده الاقصى في قطاع «التمويل والتأمين وخدمات الاعمال»، اذ بلغ ست سنوات واثنتي عشرة سنة على التوالي. وتعكس هذه الارقام المتدنية الصعوبات التي تواجه تنمية القوى العاملة المواطنة الخليجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ إن تدني المستويات التعليمية لا بد وان ينعكس سلباً على فرص التدريب والتأهيل المهني. اخيراً تجدر الاشارة الى ارتفاع المستوى التعليمي للناشطين الخليجيين مع الزمن وقد انعكس ذلك بارتفاع متوسط سنوات دراسة الناشطين في كل القطاعات دون استثناء.

وهكذا يعكس التوزيع القطاعي للناشطين من المواطنين في الخليج محدودية وجودهم الكمي في مختلف القطاعات الاقتصادية أولاً، وعزوفهم عن القطاعات الحاكمة ثانياً، وتدني انتاجيتهم ثالثاً. وبالطبع فإن هذا الواقع يحتم اللجوء الى القوى العاملة غير المواطنة الى أمد ليس بقصير.

ب ـ التوزيع حسب المهنة

(١) أقسام المهنة

تركز ناشطو دول مجلس التعاون الخليجي في أربع مهن رئيسية في بداية الثمانينات، وهي: «المهنيون والفنيون»، «الكتبة»، «العاملون بالخدمات» و«عمال الانتاج والفعلة»، مشكلين بذلك أكثر من (٧٠ في المائة) من اجمالي الناشطين. هذا ويتوجب اضافة «العاملين في الزراعة» في حالتي السعودية وعُمان. وبالواقع تراوحت نسبة «المهنيين والفنيين» من (٦ في المائة) في الامارات العربية المتحدة الى (٢١ في المائة) في الكويت عام ١٩٨٥ مروراً بـ(١٤ في المائة) في البحرين. كما تراوحت نسبة «الكتبة» من ما يناهز خمس السعوديين الناشطين المستقرين، الى ما ينوف عن ربع الناشطين الكويتيين، وتراوحت نسب «العاملين بالخدمات» و«عمال الانتاج والفعلة» من (١٥ في المائة) الى ثلث الناشطين، ومن عشرهم الى ثلثهم على التوالي. اما «العاملون بالزراعة» في السعودية فقد بلغت نسبتهم (١٤ في المائة) من الناشطين المستقرين، علماً بأن هذه النسبة تصل الى ما

---

(٢٠) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢١).

يناهز ثلث اجمالي الناشطين السعوديين، بعد اضافة الناشطين البدو. ونخال ان العاملين بالزراعة في عُمان يشكلون ايضا نسبة مرتفعة من اجمالي الناشطين هناك (الجدول رقم (٨)).

ويبدو أن نسب «المهنيين والفنيين» و«الكتبة» وكذلك «العاملين بالخدمات» الى حد ما، كانت في ارتفاع مستمر مع الزمن، في حين انخفضت نسب «عمال الانتاج والفعلة». فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة «المهنيين والفنيين» الكويتيين من (٤ الى ٢١ في المائة) خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥، وكذلك ارتفعت هذه النسبة من (٨ الى ١٤ في المائة) في البحرين خلال ١٩٧١ ـ ١٩٨١ ومن (٤ الى ٦ في المائة) في الامارات العربية المتحدة خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، وبالمقابل انخفضت نسبة «عمال الانتاج والفعلة» من (٢٤ الى ٨ في المائة) في الكويت ومن (٤٥ الى ٣٣ في المائة) في البحرين ومن (٢٦ الى ١٩ في المائة) في الامارات العربية المتحدة. ويبدو أيضا ان نسبة العاملين في الزراعة كانت في تناقص مستمر في السعودية، وكذلك في عُمان، إذ أنخفضت نسبة هذه الفئة من الناشطين من ما ينوف عن نصف اجمالي الناشطين السعوديين الى حوالى ثلثهم خلال أقل من عقد من الزمن ١٩٧٤ ـ ١٩٨١[٢١]. إن هذا التغيير البنيوي في التركيب المهني للناشطين الخليجيين يعكس حصيلة النمو الاقتصادي المتبع هناك، كما يعكس ايضا الارتفاع المستمر لمستواهم التعليمي كما أشرنا سابقا.

(٢) ابواب المهنة

انه لمن الأهمية بمكان التطلع الى ابواب المهن التي يمارسها الناشطون في دول الخليج، لما في ذلك من أهمية لفهم التركيب المهني هناك. لقد سبق وأشرنا إلى الارتفاع النسبي للعاملين في المهن «الفنية والعلمية» في الثمانينات، ويبدو ان هذه الظاهرة تعود أساسا الى ارتفاع نسبة «المدرسين» من العاملين في هذه الفئة، والتي تراوحت من (١,٨ في المائة) من اجمالي الناشطين في الامارات العربية المتحدة، الى (٧,٤ بالمائة) في الكويت مرورا بـ(٦,٦ بالمائة) في البحرين. وتعتبر هذه الارقام الاكثر ارتفاعا عند استعراض توزيع الناشطين حسب أبواب المهنة[٢٢]. ولقد كان هناك وجود ملحوظ للمهندسين والمساحين الكويتيين كذلك (٢,٨ بالمائة).

ولقد تميز «كتبة الحسابات والصرافون» في قسم الكتبة، اذ تراوحت نسبتهم من (٢,٣ بالمائة) في الامارات العربية المتحدة الى (٣,٠ بالمائة) في الكويت مرورا بـ(٢,٣ بالمائة) في البحرين، كما تميز في هذا البلد ايضا المختزلون والطباعون بنسبة (٢,٠ بالمائة). كذلك تميز ضمن قسم العاملين «مديرو وأصحاب اعمال التجارة» بشكل خاص في البيع، إذ تراوحت نسبة مزاولي هذه المهنة في بداية الثمانينات من (٣,١ في المائة) من اجمالي الناشطين في الكويت الى (٥,٣ في المائة)

---

(٢١) «اذا تتبعنا التاريخ الوظيفي للذكور السعوديين الناشطين للاحاطة بتركيبهم المهني خلال المرحلة السابقة لفترة الاسناد الزمني للمسح، لاتضح لنا انه كان هنالك زيادة ملموسة في نسب الناشطين الذين يتطلبهم النمو الاقتصادي (الفنيون، المدراء والكتبة)، كما كان هناك زيادة أقل ارتفاعا في نسب العاملين بالخدمات والانتاج، وشبه ثبات في نسب العاملين بالبيع والبناء، في حين كان هنالك انخفاض ملحوظ في نسب العاملين بالزراعة». انظر: السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، **القوى العاملة في المملكة العربية السعودية (احصاءات القوى العاملة)**، (بيانات من المسح المتعدد الاغراض، ١٩٨١)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٢) لقد تم اجمالاً الاشارة الى كل ابواب المهنة حيث ناهزت النسبة الاثنين في المائة من اجمالي الناشطين، أو من اجمالي الجنس موضع الدراسة.

في كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين. كما تميزت أيضاً، ضمن قسم العاملين بالخدمات، فئة «العاملين برعاية المباني» وذلك بالنسبة الى الجنسين على السواء، علما بأن هذه المهنة تعتبر من المهن الأكثر مزاولة من ضمن النشاطات بعد مهنة التدريس.

اما بالنسبة الى قسم العاملين بالزراعة، فتجدر الاشارة الى الارتفاع النسبي للعمال الزراعيين في كل من الكويت والامارات العربية المتحدة و«صيادي السمك» في هذا البلد الاخير والبحرين، كما تميز ايضا في البحرين «الكهربائيون والبناؤون» في حين تميز «مركبو الاجهزة الدقيقة» في الكويت[٢٣].

كيف توزعت ابواب المهن بحسب جنسية الناشطين؟ ان الاجابة عن هذا السؤال مهمة جدا، إذ إنها تعكس صدى تلبية القوى العاملة المواطنة لمتطلبات مسيرة النمو الاقتصادي في الخليج، ومدى الاعتماد على القوى العاملة غير المواطنة. ولقد كنا قد أشرنا الى ان القوى العاملة المواطنة قد شكلت أقلية لم تتعد ثلث اجمالي الناشطين في دول مجلس التعاون الخليجي في منتصف الثمانينات. ويتضح المضمون الحقيقي لهذه «الأقلية» عند التطلع الى ما شكله المواطنون من اجمالي العاملين في أبواب المهن الحاكمة، أي تلك التي تتطلب تأهيلاً علمياً عالياً أو تدريباً مهنياً.

يمكن تمييز ثلاث مجموعات لأبواب المهن بحسب جنسية الناشطين في بداية الثمانينات. المجموعة الأولى وتضم معظم ابواب «العلميين والفنيين» (القوى العاملة الفنية عالية التأهيل) وابواب «العمال والفعلة» (القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة)، حيث شكل المواطنون اقلية لم تتعد ربع العاملين وحتى عشرهم في معظم الابواب. فعلى سبيل المثال تراوحت نسبة «المهندسين والمساحين» من (١ في المائة) في الامارات العربية المتحدة الى (٢٥ في المائة) في البحرين مروراً بـ(١٤ في المائة و٩ في المائة) في كل من الكويت والسعودية على التوالي، ولقد شذ عن هذه الملاحظة، من ضمن «العلميين والفنيين»، العاملون بالتدريس الذين تراوحت نسبتهم من ثلاثة ارباع اجمالي المدرسين في البحرين الى ما دون عشرهم في الامارات العربية المتحدة. وتظهر ندرة المواطنين بشكل خاص في ابواب المهن الماهرة وشبه الماهرة، حيث كان هناك انخفاض في الارقام المطلقة للمواطنين المزاولين لبعض المهن خلال السبعينات، علما بأن اجمالي العاملين (مواطنون وغير مواطنين) في هذه المهن كان في ارتفاع، مما يعكس عملية احلال المواطنين بغير المواطنين في هذه المهن. وتنطبق هذه الملاحظة بشكل خاص على ابواب «صانعي المواد الغذائية»، «الخياطين»، «النجارين»، «البنائين»... الخ. إن «هيمنة» غير المواطنين على المهن عالية التأهيل والمهن الماهرة وغير الماهرة، انما تعكس بوضوح حتمية اللجوء المكثف الى القوى العاملة غير المواطنة لمزاولة هذه الاعمال أقله لغاية نهاية هذا القرن، كما انها تتطلب التخطيط للقوى العاملة في الخليج على المستوى العربي لسد هذا العجز، إذ إن التخطيط القطري أو حتى الاقليمي (الخليجي) لن يساعد في سد هذا العجز الكبير، نظرا الى ضعف القاعدة السكانية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، ولتشابه هياكل قواها العاملة.

اما المجموعة الثانية فتضم ابواب «المدراء» و«الكتبة» و«العاملين بالزراعة»، حيث تميز المواطنون بارتفاع نسبتهم الى اجمالي الناشطين في هذه الأبواب. واذا كان يمكن عزو ارتفاع نسبة

---

(٢٣) الاسكوا، **القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الجدول رقم (١٤).

المدراء، التي تراوحت من حوالى الثلث في الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت الى ما ينوف عن النصف في السعودية، الى قرار اناطة المناصب القيادية بالخليجيين كما أشرنا سابقا، فإن ارتفاع نسبة المواطنين في فئة الكتبة، يعود الى الملاحظة العامة القائلة بارتفاع حجم المزاولين لهذه المهن مع نمو قطاعي الصناعة والخدمات. هذا ويبدو ان إحجام غير المواطنين عن العمل بالزراعة هو الذي يفسر ارتفاع نسبة المواطنين في مزاولة ابواب هذا القسم من المهن.

أخيراً توزع المواطنون في أبواب المجموعة الثالثة والتي تضم ابواب «العاملين بالبيع» و«العاملين بالخدمات»، بنسب تراوحت مما يقل عن ثلث مجموع العاملين الى حوالى نصفهم، علما بأنه كان هنالك احلال لغير المواطنين في ابواب مهن «المتعاملين بالعقود والسماسرة»، «الطهاة والعاملين بالمنازل» و«العاملين برعاية المباني»[٢٤].

وتجدر الاشارة هنا الى خصوصية النموذج البحراني الذي تميز بتنوع نسبي لتركيبه المهني وحيث شكل المواطنون الناشطون أكثرية في معظم ابواب المهن التي تتطلب تأهيلاً علميا عاليا ومتوسطا وأقلية كبيرة تراوحت من ربع اجمالي العاملين الى ثلثهم في المهن الماهرة وشبه الماهرة.

ج - أقسام المهنة والحالة التعليمية

سبق وأشرنا الى انخفاض المستوى التعليمي للمواطنين الناشطين في دول الخليج وبخاصة في السعودية والامارات العربية المتحدة، كما أشرنا أيضا الى تحسن هذا المستوى خلال السبعينات. ويستفاد من البيانات التي تبين توزيع الناشطين الخليجيين حسب اقسام المهنة والحالة التعليمية[٢٥]، انه يمكن تمييز ثلاثة أقسام مهنية بحسب المستوى التعليمي: القسم الأول وهم الأكثر تعلما نسبيا يمثلهم «الفنيون والمهنيون» و«المدراء» و«الكتبة»، حيث تراوح متوسط سنوات الدراسة في بداية الثمانينات من ١٠ الى ١٥ عاما. القسم الثاني وهم الأقل تعلما يمثلهم «العاملون بالخدمات» و«العاملون بالزراعة» و«عمال الانتاج والفعلة» حيث لم يتجاوز متوسط سنوات الدراسة الخمس سنوات. اما «العاملون بالبيع» الذين يشكلون القسم الثالث، فلقد تراوح متوسط سنوات دراستهم من ثلاث الى ست سنوات.

ومن المهم التوقف هنا حول نقطتين رئيسيتين، الأولى وهي ارتفاع نسبة «الأميين وشبه الأميين» في اقسام المهن التي تتطلب مستوى تعليميا مرتفعاً. فعلى سبيل المثال تراوحت هذه النسبة من (٤٥ في المائة) الى (١١ و١٥ في المائة) من اجمالي الكتبة في كل من الامارات العربية المتحدة، البحرين والكويت، كما ان هذه النسبة تراوحت من (٣٣ في المائة) الى (٧ و٢ في المائة) من اجمالي «المهنيين والفنيين» في هذه البلدان على التوالي. إن هذا الواقع انما يعكس صعوبة استنتاج المستوى التعليمي، وبالتالي مستوى المهارة، من خلال أقسام المهن في الدول الخليجية. واذا ما صح مثل هذا الترابط في المجتمعات المصنعة، كأن يقال مثلاً ان «المهنيين والفنيين» أو «المدراء» هم من الأيدي العاملة عالية التأهيل، الا انه لا يعكس تماما واقع الحال في المجتمعات النامية والمجتمع الخليجي تحديداً، وذلك لارتفاع نسبة الأميين وشبه الأميين حتى ضمن المزاولين لهذه المهن. اما النقطة الرئيسية الثانية فهي التدني الملحوظ لمتوسط سنوات الدراسة وارتفاع نسبة

---

(٢٤) المصدر نفسه، الجدول رقم (١٦).

(٢٥) المصدر نفسه، الجدول رقم (١٧).

الاميين وشبه الاميين في فئة «عمـال الانتاج والفعلـة» أي العمال المهـرة وشبه المهـرة، مما يعـوق بشكل كبير عمليات تدريب وتأهيل هذه الفئة من الناشطين.

ثالثاً: في متطلبات التنمية

ان عملية رسم سياسة تنموية للقوى العاملة المواطنة في الخليج ليست بالأمـر السهل، فهي تتعدى مجهود باحث أو فريق خبراء أو مؤسسة رسمية أوحتى قطر بحاله، كمـا أنها تتطلب وقتـاً ليس بقصير لتحديد مضمون التنمية المنشودة أولاً، ولـرصد الـواقع بـدقة وتسليط الاضـواء على أوجه القصور الرئيسية ثانياً، ولرسم سياسة صحيحة وتطبيقها في الواقع الملموس ثالثاً.

ويبدو أننا بتنا نملك اليوم حصيلة فكرية قيمة، سواء على مستوى مضمونة التنمية العربيـة المنشودة كما اشرنا سابقا، أو على مستوى رصد الواقع الخليجي وابراز نقاط الاختناق الرئيسيـة لتنمية القوى العاملة[٢٦]. وما المقتـرحات المدونـة لاحقاً سـوى محاولـة لربط المكـونات الـرئيسية الخمسة للتنمية العربية، والتي نعتبرها ثوابت لا بد من الانطـلاق منها في أي تصـور للتنمية عـلى المستوى القطري أو الاقليمي أو القومي العربي، بواقع القوى العاملـة المواطنة في الخليـج، بهدف تنمية هذه القوى تعزيزاً لمسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه الأقطار منفردة ومجتمعة، وتعزيزاً بالتالي لمسيرة التنمية العربية.

ضمن هذا الاطار نود التركيز على مكونين من المكونات الخمسة للتنمية العربية لمـا لهما من ثقل خاص في مسيرة التنمية في الخليج ألا وهما: أهميـة الانطلاق من الارض العربية ـ الاسلامية للتصدي لمشاكل التنمية المعاصرة وكذلك الطابع القومي للتنمية العربية.

لقد بات الوقوف على أرض التراث ضرورة ملحة لتطوير مفهوم «العمل في الاسلام». فتخطيط القوى العاملة مثلاً ليس بفكرة دخيلة على تراثنا، إذ إن الاسلام يدعو الى تعمير الكون ويحض على العمل المشروع والكسب الحلال، كما انه ينهي عن السؤال والبطالة، ويكفل حرية الفرد المبدئية في اختيار عمله المشروطة بوضع الفرد المناسب في المكان المنـاسب، كذلـك يدعـو الى التدخـل الصريح للدولة في الشؤون الاقتصـادية بغيـة المنفعة العـامة. «ويتضـح من كلام ابن تيمية ان على الـدولة ايجابياً وعملياً اعداد الكفاءات من المواطنين للقيام بوظـائفها والنهـوض بالخـدمات العـامة. وهي فكرة لم تسبق اليها الحضارات التي سبقت الحضارة الاسلامية ولم تعرفها الا الحضارة الحديثـة في مرحلة متأخرة وذلك حيثما انشأت دوائر ثم وزارات التخطيط والتصميم». كذلك فنحن مطالبون بالوقوف على أرض التراث لايجاد الصيغ العملية لادخال المرأة الى سوق العمل. فالاسلام لم يحرم عملها إنما وضع له بعض الضوابط العامة التي لا بد من مراعاتها[٢٧].

---

(٢٦) على سبيل المثال لا الحصر نورد المصادر التاليـة: «مشروع الاطار العـام لاستراتيجيـة التنمية والتكـامل لدول مجلس التعاون،» (مشروع مقـدّم للامـانة العـامة لمجلس التعـاون عام ١٤٠٤ هـ)؛ وكـذلك النص الاصـلي لهذا المشروع في: الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملـة: الملامـح العامـة لاستراتيجيـة التنمية في اطـار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية**؛ نادر فرجاني، **الهجرة الى النفط: ابعـاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، ١٩٨٣)، وسعدالدين وعبدالفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**.

(٢٧) «وهكذا مارست المرأة بعض الاعمال في صدر الاسلام كأعمال الطب والتمريض والجهاد (اذا كان لذلـك =

أما بالنسبة الى الطابع القومي للتنمية في الخليج، فيمكن القول إنه هدف اقتصادي بقدر ما هو هدف سياسي. فالاقطار الخليجية تتشابه من حيث ضعف القاعدة البشرية ونمط النمو الاقتصادي وضعف السوق، وبالتالي، فإن الاعتماد على جيش العمالة العربية وتنوع الاقتصاديات واتساع الاسواق العربية يضحى الحل المنطقي للواقع الخليجي «.... أما العنصر المركزي الحرج والحاسم في نطاق العلاقة الخليجية بالوطن العربي الأوسع أي في الاطار القومي فهو ان معطيات التعاني الخليجي لا يمكن ان تتوافر بدرجة وافية ما لم يتكشف التعامل والتفاعل والتكامل بين الخليج بأقطاره من جهة ومعظمها محدود الموارد البشرية والطبيعية، وبقية الاقطار العربية من جهة أخرى التي تتوافر لها موارد بشرية أكبر حجما وأكثر تهيؤا لمهام الاقتصاد الحديث، وكذلك موارد طبيعية اكثر تنوعا تتيح مجالات رحبة ومتنوعة للاستثمار الخليجي[٢٨].

وما يقال عن أهمية الترابط بين الاقتصاديات الخليجية وبنية الاقتصاديات العربية، يقال وبشكل أكثر حرجا بالنسبة الى الاستفادة من العمالة العربية، وسنرى لاحقا كيف أن هذه النقطة تشكل محوراً رئيسياً من محاور سياسة تنمية القوى العاملة المواطنة في الخليج «ان هذا الاطار القومي يفتح امكانات واسعة في تنمية القوى البشرية لا يقدمها مجلس التعاون الخليجي نظرا للطبيعة المتماثلة او التنافسية لأوضاع القوى البشرية في دول المجلس، ونظرا لحتمية الاعتماد على الخارج في القوى العاملة في ضوء النشاط الاجتماعي الاقتصادي السائد في المنطقة. وتظهر أهمية الاعتماد على العرب الوافدين خاصة في مجال تطوير القوى البشرية المواطنة»[٢٩].

وهكذا، فبالانطلاق من الثوابت الخمسة للتنمية العربية وأخذا بعين الاعتبار واقع القوى العاملة المواطنة في الخليج وأوجه قصورها، نقترح النقاط التالية كمحاور رئيسية في سياسة التنمية.

١ ـ التجنيس الانتقائي للعرب الوافدين مقابل ضعف القاعدة البشرية

لقد سبق وأشرنا الى ان ضعف القاعدة البشرية المواطنة في الخليج وما يستتبع ذلك من قصور كمي لحجم القوى العاملة، يشكل نقطة الاختناق الاولى التي ستبقى ماثلة حتى مطلع القرن المقبل. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان معدلات نمو المواطنين من السكان في الخليج هي في أعلى مستوياتها، فهذا يعني ان معالجة هذا الضعف الكمي لن يتأتى من خلال الاعتماد على الذات الخليجية «بل على الذات العربية» حيث تتسع القاعدة البشرية، أي من خلال تجنيس قسم من الوافدين العرب.

=ضرورة) فضلاً عن الاعمال السياسية والعلمية. ومن هنا فلا جناح على المرأة ان تنزل الى ميدان العمل على ان تنتقي العمل المناسب لها والملائم لقدراتها وأوضاعها... انها في الاسلام قبل أي امرأة في التاريخ تتمتع منذ اربعة عشر قرنا بشخصيتها الاقتصادية المستقلة وحريتها الكاملة في التصرف بأموالها...»، انظر: راوية عبدالرحيم ياس، «دور المرأة وامكانية مساهمتها في قوة العمل الوطنية،» ورقة قدّمت الى: مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مكتب المتابعة، ندوة نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، المنامة، ١٩٨٥، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٢٨) يوسف صايغ، «النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج،» **مجلة التعاون**، السنة ١، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٢٦.

(٢٩) فرجاني، **الهجرة الى النفط: ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي**، ص ١٧٥.

إن سياسة التجنيس المطروحة هنا هي من النوع الانتقائي التي يتوجب ان يتوافر لها العنصران التاليان: (أ) الجنسية العربية؛ (ب) المؤهل التعليمي العالي (ماجستير وما فوق).

وبالطبع يرتبط شرط الجنسية العربية بكون اقطار مجلس التعاون تشكل جزءاً من الأمة العربية، وتجنيس العرب يحافظ على الطابع العربي لهذه الاقطار. أما شرط «المؤهل التعليمي العالي» فيرتبط بسياسة «تخليج» القطاعات والمهن الحاكمة كما سنرى لاحقاً.

وبالطبع يطرح هذا الاقتراح[٣٠] الكثير من الجدل، غير ان واقعيته تكمن في انطلاقته من الواقع أولاً، فضعف القاعدة البشرية الخليجية لا يختلف بشأنها اثنان، كما انه يرى في التجارب الدولية، امريكا، أوستراليا، كندا... الخ، ما يشجع على القيام به، فضلاً عن انه يجمع الى جانبه السياسي (الطابع العربي)، الجانب الاقتصادي (السيطرة على القطاعات والمهن الحاكمة).

٢ ـ تعظيم استخدام القوى العاملة المواطنة مقابل هدر المتوافر منها

ان الكم المحدود للقوى العاملة المواطنة يهدر في أكثر من مجال على قلته. فهناك أولاً إحجام عن إدخال المرأة الى سوق العمل وحتى عن تعليمها. ثم هناك ثانياً الخروج المباشر للرجل الخليجي من هذا السوق، وهنالك ثالثاً هدر في المخرجات التعليمية سواء من خلال ارتفاع معدلات التسرب أم من خلال ظاهرة تعطل الخريجين، وهنالك أخيراً تفشي البطالة المقنعة وانخفاض انتاجية المواطنين.

لقد رأينا ان الاجتهاد من على الارض العربية الاسلامية لايجاد الحلول المناسبة لتعليم المرأة أولاً ولادخالها الى سوق العمل في الخليج ثانياً، هو الرد العملي لتعظيم معدلات النشاط النسوية. فليس المطلوب هنا اسقاط الحلول الغربية في اشراك المرأة في النشاط الاقتصادي بل المطلوب الأخذ بعين الاعتبار قيمنا الدينية والاجتماعية، دور المرأة في الأسرة أساساً، لتكثيف عمليةتعليم المرأة أولاً والاستفادة من طاقتها الانتاجية ثانياً.

أما بالنسبة الى بقية أوجه هدر القوى العاملة المواطنة في الخليج، فيمكن القول إنها تعكس غياب المكون الرابع للتنمية أي غياب «الاعتماد على النفس والمشاركة الجماهيرية الفعالة» في مسيرة النمو الاقتصادي الخليجي. وعليه لا بد من اعادة النظر في نظام الحوافز والاجور المعمول به حالياً واعادة الاعتبار للقيم العربية الاسلامية الاصيلة بالنسبة الى الموقف من العمل اليدوي المنتج ومن انماط الاستهلاك، بدل اللهث وراء الربح السريع والمضاربات وتكديس السلع الغربية الفاخرة.

٣ ـ الهيمنة النوعية للمواطنين على القطاعات والمهن الحاكمة مقابل الاختلال البنيوي القطاعي والمهاري

ان القصور الكمي للقوى العاملة المواطنة يمكن ان يجابه بسياستين: الاولى كما رأينا هي

---

(٣٠) «واذا كان التبادل البشري بين البلدان العربية مازال في المقام الاول في حدود المفهوم الضيق له، أي نطاق الهجرة المؤقتة، فإن آفاق التعاون العربي تضم مفهومه الأوسع المؤدي لاعادة توزيع السكان في الوطن العربي بما يدعم وحدته ويعضض فرص تحقيق التنمية القومية الشاملة». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

تجنيس انتقائي للقوى العاملة العربية عالية التأهيل، والثانية هي العمل على تأمين «الهيمنة» النوعية للقوى العاملة المواطنة في القطاعات والمهن الحاكمة، ويجب ان تترافق هاتان السياستان جنباً الى جنب.

والمطلوب هنا تحديد القطاعات الحاكمة أولاً، وتحديد من ثم نسبة الحد الأدنى للمواطنين الناشطين بمن فيهم المتجنسين الذين يجب توافرهم في كل من هذه القطاعات. فهل يعقل مثلاً ان يكون وجود الناشطين من المواطنين رمزياً في قطاعات «انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي» و«صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ»، و«انتاج وتوزيع الكهرباء والمياه» و«المواصلات» و«المؤسسات المالية»... الخ. وعليه فالمطلوب هنا هو توازن في توزيع القوى العاملة المواطنة على القطاعات الحاكمة بالدرجة الأولى، ذلك ان التوازن العام على مستوى جميع القطاعات غير ممكن أصلاً نتيجة ضعف القاعدة البشرية المواطنة، حتى لو تم التطبيق الجاد لسياسة التجنيس.

بعد تحديد نسبة الحد الأدنى لوجود المواطنين الناشطين في القطاعات الحاكمة، يجب اعدادهم لمزاولة المهن الحاكمة ضمن القطاعات المحددة، أي المهن ذات التأهيل العالي من مستوى خريجي كليات المجتمع/المعاهد فأعلى. وهنا أيضاً فالمطلوب هو توازن مهاري معين، توازن في المهارات الحاكمة وليس في جميع المهن والمهارات، توازن يأخذ بعين الاعتبار ضعف القاعدة البشرية الخليجية وتوافر الموارد المالية. وعليه فإن سياسات التعليم والتدريب يجب ان تركز على اعداد المواطنين من ذوي الاختصاصات العالية[٣١]، علماً أنه يمكن استقدام العمالة الماهرة وشبه الماهرة من بقية الأقطار العربية كما سنرى أدناه.

٤ ـ تعظيم الاستفادة من احتياطي القوى العاملة العربية مقابل استقدام العمالة الأجنبية

ان الطابع القومي للتنمية العربية في الخليج يستتبع الاستفادة من احتياطي القوى العاملة في بقية الاقطار العربية ذات الوفرة السكانية. فالانتقال الحالي للقوى العاملة فيما بين الأقطار العربية يتم أساساً خارج أي تنظيم قومي أو حتى ثنائي، وما زال القرار الفردي للعامل المنتقل هو أساس الموقف.

ونظراً الى ضعف القاعدة البشرية الخليجية، ولسياسة توجيه القوى العاملة المواطنة نحو الاختصاصات عالية التأهيل، يصبح من الضروري الاستعانة بالقوى الماهرة وشبه الماهرة من بقية الاقطار العربية، وعليه يمسي دعم مراكز التدريب المهني في الاقطار العربية المرسلة وترشيد

(٣١) «كما انه مهما كانت خطط التدريب والتعليم، فإنه لا يمكن الوصول الى اكتفاء ذاتي وتحقيق عمالة محلية كاملة. ان هذا الهدف، لو وضع، فإنه في رأيي هدف مضلل لأن الكثير كما رأينا من قوة العمل المحلية ـ لاسباب اجتماعية وتاريخية وموضوعية ـ لا ترضى بتعاطي انواع معينة من المهن، فهي سوف تتسرب الى مهن اخرى وتبقى الحاجة قائمة في انواع معينة من المهن. لذلك، فان الاتجاه الامثل هو الاستثمار في الانسان استثماراً متقدماً أي إعداد أكبر قدر ممكن انسانياً ومادياً للحصول على قوة العمل العالية .H.L.M للتحكم في وسائل الانتاج الصناعية والخدمات التي سوف تسيطر على الاعمال في المستقبل». انظر: محمد غانم الرميحي، «رأس المال في الخليج طريق للتنمية المستمرة،» ورقة قدّمت الى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، البحرين، ١٥ ـ ١٨ شباط (فبراير) ١٩٧٥** (الكويت: المعهد، ١٩٧٥)، ص ٩٤.

انتقال الأيدي العاملة الى الاقطـار المستقبلة والحـد من استقدام العمـالة الاجنبيـة، من متطلبات التنمية في الخليج.

وهكذا يمكن القول إن المحاور الرئيسية الأربعة المقتـرحة هنـا، تعالـج أولاً الضعف الكمي للموارد البشرية المتاحة في الخليج وذلك من خلال التجنيس الانتقائي للعرب الوافـدين، كما تعـالج ايضا الضعف النوعي المتمثل بهدر الموارد البشرية المتاحة، وذلك عبر تعظيم المشاركة الاقتصادية للمرأة الخليجية انطلاقا من أرض التراث العربي ـ الاسلامي، وكذلك من على هـذه الأرض أيضا إصلاح نظام الحوافز والأجور المعمول بها حاليـا. وأخيرا، فـإن هذه المقتـرحات تعـالج الاختـلال البنيوي للقوى العاملة المواطنة، من خلال اعادة توازنها في القطاعات والمهارات الحاكمة ومن خلال الاستفادة من القوى العاملة في بقية الأقطار العربية □

جدول رقم (١)

مجلس التعاون الخليجي: السكان المواطنون وغير المواطنين حسب بلد الاقامة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)

(الأرقام المطلقة بالآلاف وهي لمنتصف العام)

بلد الاقامة	١٩٨٠				١٩٨٥			
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين للمجموع (نسبة مئوية)	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين للمجموع (نسبة مئوية)
الامارات العربية المتحدة	٢٨٠,١	٦٩٧,٣	٩٧٧,٤	٧١,٣	٣٨٧,٤	١١٤٥,١	١٥٣٢,٥	٧٤,٧
البحرين	٢٣٣,٢	١٠٣,٤	٣٣٦,٦	٣٠,٧	٢٧٦,١	١٥٨,٦	٤٣٤,٧	٦٣,٥
السعودية	٧٢٠٦,٠	٢٣٨٢,٠	٩٥٨٨,٠	٢٤,٨	٨٧٦٤,٢	٣٨٧٨,٠	١٢٦٤٢,٢	٣٠,٧
عُمان	٨٠٥,٠	١٧٩,٠	٩٨٤,٠	١٨,٢	٩٧٣,٠	٤٤٧,٨	١٤٢٠,٨	٣١,٥
قطر	٧٩,٠	١٦٧,٩	٢٤٦,٩	٦٨,٠	٩٥,٢	٢٥١,٧	٣٤٦,٩	٧٢,٦
الكويت	٥٦٩,٦	٨٠٥,٢	١٣٧٤,٨	٥٨,٦	٦٨٦,١	١٠٢٥,٧	١٧١١,٨	٥٩,٩
المجموع	٩١٧٢,٩	٤٣٣٤,٨	١٣٥٠٧,٧	٣٣,١	١١١٨٣,٠	٦٩٠٦,٩	١٨٠٨٨,٩	٣٨,٣

يتبـع

تابع جدول رقم (١)

بلد الاقامة	١٩٩٠						
	المواطنون	غير المواطنين الافتراض الأول (١)	غير المواطنين الافتراض الثاني (٢)	المجموع (١)	المجموع (٢)	نسبة غير المواطنين للمجموع (نسبة مئوية) (١)	نسبة غير المواطنين للمجموع (نسبة مئوية) (٢)
الامارات العربية المتحدة	٥٣٥,٨	١١٤٥,١	١٤٣٤,٠	١٦٨٠,٩	١٩٦٩,٨	٦٨,١	٧٢,٨
البحرين	٣٢٦,٩	١٥٨,٦	١٩٨,٦	٤٨٥,٥	٥٢٥,٥	٣٢,٧	٣٧,٨
السعودية	١٠٦٥٩,٣	٣٨٧٨,٠	٤٨٥٦,٦	١٤٥٣٧,٣	٥٥١٥,٩	٢٦,٧	٣١,٣
عُمان	١١٧٦,١	٤٤٧,٨	٦٣٥,٤	١٦٢٣,٩	١٨١١,٥	٢٧,٦	٣٥,١
قطر	١١٤,٧	٢٥١,٧	٣١٥,٢	٣٦٦,٤	٤٢٩,٩	٦٨,٧	٧٣,٣
الكويت	٨٢٦,٤	١٠٢٥,٧	١١٩١,٧	١٨٥٢,١	٢٠١٨,١	٥٥,٤	٥٩,١
المجموع	١٣٦٣١,٢	٦٩٠٦,٩	٨٦٣١,٥	٢٠٥٣٨,١	٢٢٢٦٢,٧	٣٣,٦	٣٨,٨

(١) على افتراض ان معدل النمو خلال ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ هو صفر.

(٢) على افتراض ان معدل النمو خلال ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ هو ٤,٥ بالمائة في كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وقطر، و٨٠ بالمائة في عُمان و٣,٠ بالمائة في الكويت.

المصدر: تقديرات الاسكو بالاستناد إلى التعدادات والمسوحات الرسمية.

جدول رقم (٢)

مجلس التعاون الخليجي: القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة حسب بلد الاقامة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)

(الأرقام المطلقة بالآلاف وهي لمنتصف العام)

بلد الاقامة	١٩٨٠			١٩٨٥			
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين للمجموع (نسبة مئوية)	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين للمجموع (نسبة مئوية)
الامارات العربية المتحدة	٥٣,٩	٤٧٠,٨	٥٢٤,٧	٨٩,٨	٧١,٨	٧٤٦,٦	٨١٨,٤	٩١,٢
البحرين	٦١,٦	٧٣,٩	١٣٥,٥	٥٤,٥	٨٨,٦	١١٤,٧	٢٠٣,٣	٥٦,٤
السعودية	١٥١٨,٧	١٦٩٤,٠	٣٢١٢,٧	٥٢,٧	١٦٢١,١	٢٧٢١,٠	٤٣٤٢,١	٦٢,٧
عُمان	١٦٨,٠	١١٢,٠	٢٨٠,٠	٤٠,٠	١٧٨,٠	٣٠٠,٠	٤٧٨,٠	٦٢,٨
قطر	١٤,٧	١٠٦,٣	١٢١,٠	٨٧,٩	١٧,٧	١٥٥,٦	١٧٣,٣	٨٩,٨
الكويت	١٠٨,٥	٣٩٢,٦	٥٠١,١	٧٨,٣	١٢٧,٢	٥٥١,٧	٦٧٨,٩	٨١,٣
المجموع	١٩٢٥,٤	٢٨٤٩,٦	٤٧٧٥,٠	٥٩,٧	٢١٠٤,٤	٤٥٨٩,٦	٦٦٩٤,٠	٦٨,٦

يتبع

تابع جدول رقم (٢)

بلد الاقامة	١٩٩٠						
	المواطنون	غير المواطنين الافتراض الاول (١)	غير المواطنين الافتراض الثاني (٢)	المجموع (١)	المجموع (٢)	نسبة غير المواطنين للمجموع (نسبة مئوية) (١)	نسبة غير المواطنين للمجموع (نسبة مئوية)(٢)
الامارات العربية المتحدة	٩٥,٦	٧٤٦,٦	٩٣٥,٠	٨٤٢,٢	١٠٣٠,٦	٨٨,٧	٩٠,٧
البحرين	١٢٧,٤	١١٤,٧	١٤٣,٦	٢٤٢,١	٢٧١,٠	٤٧,٤	٥٣,٠
السعودية	١٧٣٠,٤	٢٧٢١,٠	٣٤٠٧,٦	٤٤٥١,٤	٥١٣٨,٠	٦١,١	٦٦,٣
عُمان	١٨٨,٦	٣٠٠,٠	٤٤٧,٥	٤٨٨,٦	٦٣٦,١	٦١,٤	٧٠,٤
قطر	٢١,٣	١٥٥,٦	١٩٤,٩	١٧٦,٩	٢١٦,٢	٨٨,٠	٩٠,٢
الكويت	١٤٩,١	٥٥١,٧	٦٥٧,٢	٧٠٠,٨	٨٠٦,٣	٧٨,٧	٨١,٥
المجموع	٢٣٠٠,٤	٤٥٨٩,٦	٥٧٨٥,٨	٦٨٩٠,٠	٨٠٨٦,٢	٦٦,٦	٧١,٦

(١) على افتراض أن معدل النمو خلال ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ هو صفر.

(٢) على افتراض أن معدل النمو خلال ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ هو ٤,٥ بالمائة في كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وقطر، و٨٠ بالمائة في عُمان و٣,٥ بالمائة في الكويت.

المصدر: تقديرات الاسكوا بالاستناد إلى التعدادات والمسوحات الرسمية.

جدول رقم (٣)
مجلس التعاون الخليجي: معدلات النشاط الاجمالي للسكان المواطنين حسب بلد الإقامة
(١٩٦٥ ـ ١٩٨٥)
(المعدلات بالمائة)

بلد الاقامة	معدل النشاط المصحح	معدل النشاط الخام	نسبة الاعالة العمرية(١)	نسبة الاعالة الاقتصادية(٢)
الامارات العربية المتحدة				
١٩٧٥	٣٤,٢	٢٢,٦	٦٣,١	٣٤٢,٩
١٩٨٠	٣٧,٩	١٨,٩	١١٥,٦	٤٢٩,١
البحرين				
١٩٧١	٣٩,١	٢١,٣	٩٤,٥	٣٦٩,٥
١٩٨١	٤٦,٢	٢٧,١	٧٩,٣	٢٦٨,٩
عُمان				
١٩٨١	—	٢٣,٦	—	—
قطر				
١٩٨١	٣٦,٥	٢٠,١	٩٠,١	٣٦٧,٦
الكويت				
١٩٦٥	٣٤,٠	١٩,٥	٨٩,٧	٤١١,٦
١٩٧٠	٣٢,٨	١٨,٨	٨٣,٠	٤٣٠,٧
١٩٧٥	٣٨,٥	١٩,٥	١٠٧,٦	٤١٤,٠
١٩٨٠	٣٧,٥	١٩,١	١٠٦,٠	٤٢٤,٩
١٩٨٥	٣٦,١	١٨,٦	١٠٣,٢	٤٣٨,٩

(١) نسبة الاعالة العمرية هي مجموع السكان ما دون ١٥ عاماً زائد السكان ٦٥ عاماً فأكثر مقسوماً على السكان ١٥ ـ ٦٤ عاماً.

(٢) نسبة الإعالة الاقتصادية هي مجموع غير الناشطين مقسوماً على مجموع الناشطين.

المصدر: ملفات الاسكوا.

ملاحظة: بلغ معدل النشاط المصحح لمجموع السعوديين المستقرين ٣٢,٠ في عام ١٩٨١.

جدول رقم (٤)

مجلس التعاون الخليجي: معدلات النشاط الاقتصادي للسكان المواطنين حسب العمر والجنس (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥) (الذكور) (نسب مئوية)

فئات العمر	الامارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية		عُمان	قطر	الكويت				
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
١٠ ـ ١٤	٧,٠		٩,٠[١]						٢,٨[٢]	١,٦[٢]			
١٥ ـ ١٩	٣٩,٤	٢٦,٣	٣٧,٥	٢٧,٥	١٠,٠[٦]	٩,٠[٦]	٤٤,٣	١٥,٧	٢٠,٧	١٩,٠	٢٤,٢	٢١,٦	١٤,١
٢٠ ـ ٢٤	٨١,٨	٧٠,٤	٨٣,٧	٨٢,٠	٦٥,٠	٦٣,٠	٩٤,١	٦٢,٦	٧١,٥	٧٣,٩	٧٣,٧	٧١,١	٦٧,١
٢٥ ـ ٢٩	٩٥,٣	٩٢,٦	٩٦,١	٩٥,٥			٩٩,٢	٩٤,٢	٩٤,٢	٩٥,١	٩٢,٧	٩٢,٧	٩٢,١
٣٠ ـ ٣٤	٩٦,٩	٩٦,٩	٩٧,٨	٩٨,١			٩٨,٧	٩٨,٥	٩٧,٠	٩٨,٣	٩٦,٢	٩٥,٦	٩٦,٤
٣٥ ـ ٣٩	٩٦,٠	٩٧,٠	٩٧,٦	٩٧,٨	٩٦,٠[٧]	٩٦,٠[٧]	٩٨,١	٩٧,٦	٩٦,٧	٩٨,٢	٩٦,٥	٩٤,٩	٩٥,٠
٤٠ ـ ٤٤	٩٤,٣	٩٥,١	٩٦,١	٩٧,٧			٦٩,٢	٩٣,٧	٩٥,٠	٩٧,٣	٩٤,٠	٩٠,٧	٨١,٨
٤٥ ـ ٤٩	٩١,٤	٩١,٧	٩٥,٢	٩٦,٧			٩٤,٠	٨٧,٥	٩٢,٥	٩٦,٠	٨٨,٤	٨٤,١	٦١,٩
٥٠ ـ ٥٤	٨٣,٥	٨٤,٥	٩٠,٤	٩٢,٣			٨٨,٧	٨٣,٨	٥٧,٨[٣]	٨٨,٣	٨٠,٢	٧٢,٠	٤٨,٨
٥٥ ـ ٥٩	٧٦,٩	٨٠,٢	٨١,٦	٨٦,٥			٨٤,١	٨٩,٣		٨٠,٦	٧٢,٣	٦١,٦	٤٠,٠
٦٠ ـ ٦٤	٦٧,١	٦٦,٥	٦٨,٦	٦٧,٣			٧٣,٦	٦٥,٧		٥٩,١	٤٠,٤[٤]	٣٠,٦[٤]	٣٠,٧
٦٥ فاكثر	٢٦,٢	٢١,٥	٤٧,١	٤٤,٨	٤١,٠	٤٥,٠	٥٤,١	٥١,٧		٢٧,٥			٩,٣
معدل النشاط المصحح	٦٣,٠	٦٩,٨	٧٣,٨	٧٤,٦	٦٠,٣			٦٦,٧	٦٤,٧	٦٢,٩	٧١,٢	٦٦,٨	٥٩,٥
معدل النشاط الخام	٤٢,٢		٤٠,٢	٤٣,٧			٤٤,٣	٣٦,٠	٣٧,٢	٣٦,١	٣٣,٧	٣٣,٣	٣٠,٠

(١) الفئة العمرية ١٤ سنة فقط.
(٢) الفئة العمرية ١٢ ـ ١٤ سنة.
(٣) الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر.
(٤) الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر.
(٥) باستثناء البدو.
(٦) الفئة العمرية ١٢ ـ ١٩ سنة.
(٧) الفئة العمرية ٣٥ ـ ٤٤ سنة.

المصدر: تقديرات الاسكوا بالاستناد الى المسوحات والتعدادات الرسمية.

جدول رقم (٥)

مجلس التعاون الخليجي: معدلات النشاط الاقتصادي للسكان المواطنين حسب العمر والجنس (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥) (الاناث)

(نسبة مئوية)

فئات العمر	الامارات العربية المتحدة		البحرين		عُمان	قطر	الكويت				
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
١٠ ـ ١٤	٠,٢		٠,٢[١]				٠,٣[١]	٠,١[٢]			
١٥ ـ ١٩	١,٨	١,٤	٢,٩	١٨,٣	٣,٨	٠,٦	١,٩	١,٢	١,٦	١,٤	٠,٩
٢٠ ـ ٢٤	٣,٨	٥,٨	١٠,٦	٣٥,٦	٣,٥	١٧,٤	٣,٠	٥,٥	١٣,١	١٥,٥	١٧,٨
٢٥ ـ ٢٩	٢,٣	٣,٦	٤,٨	٢٨,٧	٣,٩	١٨,٨	١,٤	٣,٢	١٣,٧	٢٣,٣	٣٢,٧
٣٠ ـ ٣٤	١,٨	٢,٦	٢,٩	١٦,٨	٦,٧	٦,١	١,٥	١,٧	٦,٤	١٦,٦	٢٥,٥
٣٥ ـ ٣٩	١,٩	٢,٣	٣,٣	٧,٨	٥,٨	٣,٢	١,٥	١,٥	٣,٣	٧,١	١٧,٥
٤٠ ـ ٤٤	٢,٤	٢,٣	٣,٥	٥,٠	٦,٨	٣,٣	٢,٣	١,٨	٢,٦	٣,٩	٦,٩
٤٥ ـ ٤٩	١,٩	٢,٢	٢,٩	٤,٠	٦,٥	٤,٧	٣,٠	١,٦	٢,٣	٢,٨	٤,٠
٥٠ ـ ٥٤	٢,١	٢,١	٢,٦	٢,٩	٥,٧	١,٣	١,٥[٣]	١,٧	١,٨	٢,١	٢,٢
٥٥ ـ ٥٩	١,٦	٢,٠	٢,٨	١,٨	٤,٣			١,٤	١,٦	١,٤	١,٥
٦٠ ـ ٦٤	١,٣	٠,٩	٢,٣	١,٠	٣,٥	٤,٥		١,٥	٠,٩[٤]	٠,٧[٤]	٠,٧
٦٥ فاكثر	٠,٨	٠,٦	١,٤	٠,٦	٢,٨	١,٣		٠,٧			٠,١
معدل النشاط المصحح	١,٨	٢,٧	٣,٨	١٧,٥		٧,٧	١,٨	٢,١	٦,٢	٩,٦	١٣,٨
معدل النشاط الخام	١,٢	١,٣	٢,١	١٠,٣	٢,٦	٤,٣	١,٠	١,٢	٣,٢	٥,٠	٧,٢

(١) الفئة العمرية ١٤ سنة فقط.
(٢) الفئة العمرية ١٢ ـ ٢٤ سنة.
(٣) الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر.
(٤) الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر.

المصدر: تقديرات الاسكوا بالاستناد الى المسوحات والتعدادات الرسمية.

جدول رقم (٦)

مجلس التعاون الخليجي: التوزيع النسبي للقوى العاملة المواطنة حسب الحالة التعليمية والجنس (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥)

الحالة التعليمية والجنس		الامارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية[١]	قطر		الكويت				
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٦٥	١٩٨١	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الذكور	أمي	٥٦,٤	٤٤,٧	٧٤,٨[٢]	٢٧,٣	٣٥,٠		٢٤,٨	٤٩,٢	٤٥,٥	٣٨,٣	٢٨,٤	١٦,٧
	يقرأ ويكتب	٢٧,٨	٢٧,٢		٢١,١	٣٣,٦		٢٢,٧	٤٢,٠	٣٢,٠	٢٥,٣	١٩,٤	١٢,٥
	ابتدائية	٦,٥	١١,٣	١٦,٣	١٤,٤	١٣,٧		١٧,٠	٣,٥	١٠,٣	١٤,٨	١٤,٢	١٥,٢
	اعدادية	٤,٤	٧,٧		١١,٧	٦,٣		١١,٠	٣,٠	٦,٣	١١,١	١٩,٣	٢٦,٠
	ثانوية ودون الجامعية	٣,٨	٦,٥	٦,٩	١٦,٩	٧,٧		١٣,٤	١,٥	٤,١	٧,٤	١٣,٠	١٩,٧
	جامعية فما فوق	١,١	٢,٦	٢,٠[٣]	٨,٦	٣,٧		١١,١	٠,٨	١,٨	٣,١	٥,٧	٩,٨
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	الأرقام المطلقة	٤٤٣٨٩	٥٣٠٣٩			١١٤٩٩٧٢			٤١٩٣٣	٦٣٣١٤	٧٩٦٦٣	٨٩٦٤٥	٩٩١٠٣
	متوسط سنوات الدراسة	٢,٤	٣,٧	٢,٤	٦,٧	٤,٣		٦,٨	٢,١	٣,١	٤,٤	٦,٣	٨,٦
الإناث	أمي	٥٢,٨	٢٩,٥	٦١,٦	١٧,٩	٤٥,٥		١٠,٥	٤٨,٠	٢٤,٠	١٠,١	٥,٤	٣,٤
	يقرأ ويكتب	٦,٠	٦,٨		٨,٧	٣٤,٩		٤,٩	١٧,٨	٦,٧	٣,٢	٣,٠	١,٩
	ابتدائية	٤,٥	٦,٣	١٤,٠	٧,٨	١,٢		٤,٢	٧,٧	٩,١	٧,٩	٥,٢	٤,٥
	اعدادية	٥,٦	٧,٧		٨,٦	٣,٥		٤,٢	٩,٩	١٤,١	٢٠,٢	٢١,٣	٢١,٤
	ثانوية ودون الجامعية	٢٦,٨	٣٩,٩	٢٢,٤	٣٥,٦	١٢,٣		٣٨,٤	١٤,٩	٣٤,٠	٤٤,٧	٤٥,١	٤٥,٠
	جامعية فما فوق	٤,٣	٩,٨	٢,١[٣]	٢١,٤	٢,٦		٣٧,٨	١,٧	١٢,١	١٣,٩	٢٠,٠	٢٤,٧
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	الأرقام المطلقة	٤٥٥٠١	٥٤٩١٥		٥٧١٧٨	١٢١٢٧٦٢			١٠٩٢	٢٠٥٥	٧٣٠٥	١٣٨٢٩	٢٤٤٥٧
	متوسط سنوات الدراسة	٥,٨	٩,١	٤,٦	١٠,٨	٣,٨		١٣,٤	٤,٥	٩,٤	١١,٨	١٢,٩	١٣,٧

يتبع

تابع جدول رقم (٦)

	الحالة التعليمية والجنس	الامارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية	قطر		الكويت				
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٦٥	١٩٨١	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
المجموع	امي	٥٦,٦	٤٤,٢	٧٤,٤	٢٤,٨	٣٥,٥	٦٢,٠[٣]	٢٣,١	٤٩,١	٤٢,١	٣٥,٨	٢٥,٣	١٣,٩
	يقرا ويكتب	٢٧,٠	٢٦,٥	–	١٨,٦	٣٣,٦	–	٢٠,٧	٤١,٤	٣٣,٢	٢٣,٥	١٧,٢	١٠,٤
	ابتدائية	٦,٤	١١,٢	١٦,٣	١٣,٠	١٣,١	٢٦,٦	١٥,٦	٣,٦	١٠,٤	١٤,٢	١٣,٠	١٣,١
	اعدادية	٤,٤	٧,٧	–	١١,٢	٦,٢	–	١٠,٣	٣,٢	٦,٨	١١,٩	١٩,٦	٢٥,١
	ثانوية ودون الجامعية	٤,٣	٧,٦	٧,٤[٣]	٢٧,٥	٨,٠	١٠,٤	١٦,٢	١,٨	٥,٥	١٠,٦	١٧,٣	٢٤,٧
	جامعية فما فوق	١,٢	٢,٨	١,٩	٤,٩	٣,٦	١,٠	١٤,١	٠,٨	٢,٠	٤,٠	٧,٦	١٢,٨
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	الأرقام المطلقة	٤٥٥٠١	٥٤٩١٥		٥٧١٧٨	١٢١٢٧٦٢			٤٣٠٢٥	٦٥٣٦٩	٨٦٩٦٨	١٠٣٤٧٤	١٢٣٥٦٠
	متوسط سنوات الدراسة	٢,٥	٣,٩	٢,٤	٧,٥	٤,٣	٣,٣	٧,٦	٢,٢	٣,٥	٥,١	٧,٢	٩,٦

(١) باستثناء البدو. بلغت نسبة الأمية بين مجموع السعوديين (١٠ سنوات فأكثر) في تعداد ١٩٧٤، ٥٢ بالمائة للذكور و٨١ بالمائة للإناث.

(٢) وردت عبارة «بدون تحصيل دراسي».

(٣) الجامعية وما شابه التعليم المهني.

المصدر: تقديرات الاسكوا بالاستناد الى المسوحات والتعدادات الرسمية.

جدول رقم (٧)

مجلس التعاون الخليجي: التوزيع النسبي للقوى العاملة المواطنة حسب اقسام النشاط الاقتصادي والجنس (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥)

	اقسام النشاط الاقتصادي والجنس	الامارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية	قطر		الكويت				
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٧٤	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الذكور	الزراعة والصيد	١٤,٣	٨,٨	٨,٣	٤,٩	٥٠,١		٠,٣	١,٤	١,٤	٥,٠	٤,٣	٢,٧
	المناجم والمحاجر	٢,٠	١,٨	١٥,٤	٧,١	١,٦		٦,٣	٣,٤	٢,٨	٢,٢	٢,٦	٢,٥
	الصناعات التحويلية	١,٧	١,٣		٧,٥	٢,١		٢,٥	٤,٦	١٠,٦	٢,٨	٣,٥	٤,٦
	الكهرباء والغاز والماء	٣,٦	٢,٩	٤,١	٣,٦	٠,٧		١,٩	٤,٢	٣,٧	٢,٥	٢,٣	١,٥
	البناء والتشييد	٥,١	٢,٨	١٥,٦	٧,٧	٣,٧		٥,٩	٣,٢	٣,٨	٢,٢	٢,٣	١,٤
	التجارة والفنادق	٨,٤	٧,٣	١٣,٢	١١,١	٦,٢		٩,٥	١٣,١	١٢,٦	٧,٩	٥,٠	٦,٠
	النقل والتخزين والمواصلات	٩,٤	٥,٩	١٣,٩	١٦,٠	٥,٧		٤,٦	٦,٧	٤,١	٥,٤	٨,٠	٦,٩
	المال والتامين والأعمال	١,٧	١,٨	١,٩	٣,٨	٠,٦		١,٣			١,٦	٢,٧	٣,٢
	الخدمات الاجتماعية والشخصية	٥١,٥	٦٦,٢	٢٥,٩	٣٤,٥	٢٣,٨		٥٨,٧	٦٢,٨	٦٠,٦	٧٠,٤	٧٠,٣	٧١,١
	غير مبين	٢,٣	١,٢	١,٧	٣,٦	٣,٧			٠,٦	٠,٤			
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	الاعداد المطلقة	٤٣٥٤٥	٥٣٠٣٩	٣٦١٠٢	٤٩٣٠٤	١٢٤٩١٨١			٣٩١٦٣	٥٧٦١٤	٧٩٦٦٦	٨٩٦٤٥	٩٩١٠٣

يتبع

تابع جدول رقم (٧)

أقسام النشاط الاقتصادي والجنس		الامارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية	قطر		الكويت				
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٧٤	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الإنـــاث	الزراعة والصيد	٢,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٧٥,٢			٠,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٣
	المناجم والمحاجر	٠,٣	٠,٩	٢,٤	١,٠	٠,١		٠,٧	١,٢	٢,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢
	الصناعات التحويلية	١,٠	٠,٦		١,٨	٢,٨		١,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٦
	الكهرباء والغاز والماء	٠,١	٠,١	٠,١	١,٠	٠,٢				٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢
	البناء والتشييد		٠,٥	٠,٤	٠,٧				٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١
	التجارة والفنادق	٢,٥	١,٤	٣,٧	٤,٤	١,٢			١,٤	١,٨	٠,٤	٠,٥	٠,٦
	النقل والتخزين والمواصلات	٢,٨	١,٤	٢,٦	٩,٣	٠,٣			٠,٠	٠,٢	٣,٦	٤,٧	٣,٥
	المال والتامين والأعمال	٢,٢	١,٢	٢,٦	١١,٤						١,١	٢,٥	٢,٨
	الخدمات الاجتماعية والشخصية	٨٨,٠	٩١,٤	٨٦,٠	٦٨,٣	١٩,٢		٩٧,٩	٩٤,٦	٩٤,٤	٩٤,٢	٩٠,٩	٩١,٨
	غير مبين	١,٩	٢,٢	٣,٠	١,٩	١,٠			١,٧	٠,٢	٠,٠		
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	الاعداد المطلقة	١٠٨٦	١٨٧٦	١٨٤٨	٧٨٧٤	٧٦٩٠٠			١٠٠٣	٢٠٢٠	٧٣٠٥	١٣٨٢٩	٢٤٤٥٧

يتبع

تابع جدول رقم (٧)

	اقسام النشاط الاقتصادي والجنس	الامارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية	قطر		الكويت				
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٧٤	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
المجموع	الزراعة والصيد	١٤,٠	٨,٥	٧,٩	٤,٢	٥١,٧	١,١[١]	٠,٣	١,٤	١,٣	٤,٦	٣,٨	٢,٣
	المناجم والمحاجر	٢,٠	١,٧	١٤,٨	٦,٣	١,٥	١٥,٤[١]	٥,٦	٣,٤	٢,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٠
	الصناعات التحويلية	١,٧	١,٣		٦,٧	٢,١	٢٢,٣[٢]	٢,٤	٤,٥	١٠,٢	٢,٦	٣,١	٣,٨
	الكهرباء والغاز والماء	٣,٥	٢,٨	٣,٩	٣,٢	٠,٧		٩,٧	٤,١	٣,٦	٢,٣	٢,٠	١,٣
	البناء والتشييد	٥,٠	٢,٧	١٤,٩	٦,٧	٣,٥	٢,٥	٥,٣	٣,١	٣,٧	٢,٠	١,٢	١,٢
	التجارة والفنادق	٨,٣	٧,١	١٢,٨	١٠,٢	٥,٩	١٠,٨	٨,٤	٢,٨	١٢,٢	٧,٣	٤,٤	٤,٩
	النقل والتخزين والمواصلات	٩,٢	٥,٧	١٣,٤	١٥,١	٧,١	٨,٠	٤,١	٦,٥	٤,٠	٥,٣	٧,٦	٦,٢
	المال والتامين والأعمال	١,٧	١,٨	١,٩	٤,٩	٠,٥	٠,١[٣]	١,٢			١,٦	٢,٧	٣,١
	الخدمات الاجتماعية والشخصية	٥٢,٤	٦٧,٢	٢٨,٧	٣٩,١	٢٣,٥	٣٩,٧[٤]	٦٣,٠	٦٣,٦	٦١,٨	٧٢,٣	٧٢,٩	٧٥,٢
	غير مبين	٢,٢	١,٢	١,٧	٣,٦	٣,٥			٠,٦	٠,٤	٠,٠		
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	الاعداد المطلقة	٤٤٦٣١	٥٤٩١٥	٣٧٩٥٠	٥٧١٧٨	١٣٢٦٠٨١			٤٠١٦٦	٥٩٦٣٤	٨٦٩٧١	١٠٣٣٤٧٤	١٢٣٥٦٠

(١) النفط.
(٢) الصناعة التحويلية والمحاجر والمنافع العامة.
(٣) المصارف.
(٤) الحكومة والخدمات الأخرى.

المصدر: تقديرات الاسكوا بالاستناد الى التعدادات والمسوحات.

جدول رقم (٨)

مجلس التعاون الخليجي: التوزيع النسبي للقوى العاملة المواطنة حسب أقسام المهنة والجنس (١٩٦٥ ـ ١٩٨٣)

	الحالة التعليمية والجنس	الامارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية		قطر		الكويت				
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٧٤	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الذكور	المهنيون والفنيون	٣,٠	٤,٣	٥,٤	٩,٤	٤,٨	١١,٠	٥,٦	١٠,٧	٣,١	٤,٦	٧,١	١٠,١	١٣,٠
	المديرون	٤,٧	٦,٧	١,٤	١,٦	٠,٨	٣,٦	٢,٦	٨,٥	٣,٥	١,٠	١,٣	٢,٣	٣,٧
	الكتبة	١٥,٧	٢٢,١	١٠,٤	١٦,٠	٩,٠	١٨,٣	١٥,١	٢٢,٣	١٨,١	١٨,٥	١٩,٨	٢١,٩	٢٤,٢
	العاملون بالبيع	٧,٢	٧,٠	١١,١	٩,٨	٥,٣	١٠,٧	٩,١	٨,٢	١١,٢	١٠,٩	٧,٧	٥,٨	٥,٧
	العاملون بالخدمات	٢٥,٨	٢٠,٠	١١,٣	١٤,٨	٧,٣	١٥,٦	١٤,٨	٢٢,٤	٣٣,٠	٣٨,١	٣٩,٩	٤٠,١	٣٨,٣
	العاملون بالزراعة	١٤,٢	٨,٩	٨,٦	٥,٦	٥٠,٣	١٢,٧	١,٠	٠,٣	١,٨	١,٥	٤,٩	٤,٣	٢,٦
	عمال الانتاج والفعلة	٢٦,٨	١٩,٦	٤٧,٤	٣٧,٩	٢٢,٥	٢٦,٧	٥٠,٩	٢٧,٢	٢٤,٣	٢٢,٣	٢٩,٢	١٥,٥	١٠,١
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠[٥]
	الارقام المطلقة	٤٤٣٨٩	٥٣٠٣٩	٣٦١٠٢	٤٩٧٠٤	١٢٧٨٣٩٤	١١٤٩٩٨٣	٧٨٨٤		٤١٢١١	٥٩٦٦٠	٧٩٦٦٦	٨٩٦٦٩	١٠١٦٠٧
الإنـــاث	المهنيون والفنيون	٣١,٦	٤٧,٩	٥١,٣	٤٣,٠	١١,٦	٤٧,١	١٢,٠	٧٤,٨	٢١,٧	٤٨,٥	٥٥,٦	٥٢,٠	٥١,٤
	المديرون	٠,٧	١,٢	٢,٤	٠,٥	٠,٠	٠,١		٢,٨	٢,٣	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,٩
	الكتبة	٩,٠	١٢,٦	١٠,٢	٢٩,٨	٠,٩	٤,٩	٣١,٣	٧,٧	٢٢,٤	٢٢,١	٢٨,٠	٣٥,١	٣٨,٣
	العاملون بالبيع	٢,٣	١,٣	١,٨	١,٣	٠,٨	٣,١	٢,٥	٠,٠	١,١	٠,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٤
	العاملون بالخدمات	٤٨,٩	٣٣,٣	٢٩,٠	١٠,٨	٦,٧	١٥,٠	٥٣,٢	١٤,٧	٤٠,٩	٢٥,١	١٥,١	١١,١	٧,٠
	العاملون بالزراعة	٣,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٧٤,٨	٢٢,٤		٠,٠	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢
	عمال الانتاج والفعلة	٢,٠	١,١	٣,٠	٢,٩	٥,٠	٦,٩	١,٠	٠,٠	٢,٤	٢,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٥
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠[٥]
	الأرقام المطلقة	١١١٢	١٨٧٦	١٨٤٨	٧٨٧٤	٧٧٣٣٥	٦٢٧٩٠	٢٨٤		١٠٦٧	٢٠٢٢	٧٣٠٥	١٣٨٢٩	٢٤٨٠٣

يتبع

تابع جدول رقم (٨)

المجموع	المهنيون والفنيون	٣,٧	٥,٨	٧,٦	١٤,٠	٥,٢	١٢,٨	٥,٩	١٧,٨	٣,٦	٦,١	١١,٢	١٥,٧	٢٠,٥
	المديرون	٤,٦	٦,٦	١,٤	١,٤	٠,٧	٣,٤	٢,٥	٧,٩	٣,٥	١,٠	١,٢	٢,٠	٣,٢
	الكتبة	١٥,٥	٢١,٨	١٠,٤	١٩,٢	٨,٦	١٧,٦	١٥,٦	٢٠,٧	١٨,٢	١٨,٦	٢٠,٥	٢٣,٦	٢٦,٩
	العاملون بالبيع	٧,١	٦,٨	١٠,٦	٨,٦	٥,٠	١٠,٣	٨,٩	٧,٤	١٠,٩	١٠,٦	٧,١	٥,٥	٤,٧
	العاملون بالخدمات	٢٦,٣	٣٠,١	١٢,١	١٤,٢	٧,٣	١٥,٦	١٦,١	٢١,٦	٣٣,٣	٢٧,٦	٣٧,٨	٣٦,٣	٣٣,١
	العاملون بالزراعة	١٣,٩	٨,٦	٨,٢	٤,٨	٥١,٧	١٤,٢	٠,٩	٠,٣	١,٨	١,٤	٤,٥	٢,٧	٢,١
	عمال الانتاج والفعلة	٢٦,٢	١٩,٠	٤٥,٢	٣٣,١	٢١,٥	٢٥,٧	٤٩,٢	٢٤,٣	٢٣,٨	٢١,٧	١٧,٦	١٣,٥	٨,٢
	المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	(١)١٠٠,٠
	الارقام المطلقة	٤٥٥٠١	٥٤٩١٥	٣٧٩٥٠	٥٧٥٧٨	١٣٥٥٧١٩	٢١٢٧٦٢	٨١٦٨		٤٢٢٧٨	٦١٦٨٢	٨٦٩٧١	١٠٣٤٩٨	١٢٦٤١٠

(١) بمن فيهم «عمال لم يصنفوا حسب المهنة».

المصدر: تقديرات الأسكوا بالاستناد الى المسوحات والتعدادات الرسمية.

الحرب والتهجير السكاني في لبنان

د. علي فاعور

استاذ الجغرافيا في الجامعة اللبنانية.

شهدت أعوام الحرب المستمرة منذ عام ١٩٧٥، أطول النزاعات الداخلية في لبنان وذلك منذ عام ١٨٤٠ وحتى اليوم. ولأول مرة في تاريخ لبنان المعاصر يتم اقتسام الأماكن في الأرياف والمدن عبر خطوط تماس، أحدثت انقطاعاً بين فئات المجتمع اللبناني، حيث برزت كيانات متباعدة تسعى لبناء دويلات صغيرة على أنقاض الوطن، بل لأول مرة أيضاً ومنذ فجر الاستقلال، تكتسب الأماكن الجغرافية أهمية واعترافاً لم تألفهما حتى في أعوام الازدهار الاقتصادي التي عرفتها البلاد قبل بداية الحرب.

وبنتيجة جولات العنف المتنقلة انهارت صيغة التعايش بين اللبنانيين، وبرزت التناقضات الحادة بين الجماعات الطائفية رغم تمسك البعض بإطار الوحدة كشعار، للهروب من مخاطر التقسيم، كما أدى الانقطاع الجغرافي بين المناطق الى تغيرات بارزة تمثلت بعمليات الفرز السكاني التي توسعت على مختلف الجبهات، وشملت معظم الاحياء في المدن، وحتى القرى الصغيرة في الأرياف والمناطق الجبلية، حيث جرى تهديم الأبنية واقتلاع السكان وترحيلهم عبر موجات بشرية ضخمة، لم تتسع لها المناطق اللبنانية في الساحل والجبل والجنوب والبقاع والشمال، مما أدى الى تزايد التدفقات البشرية إلى الخارج في أوسع عملية استنزاف للموارد البشرية وللكفاءات الممتازة.

هكذا خلال أعوام الحرب، تعمقت التناقضات، واستمرت لغة العنف هي السائدة بأشكالها المتنوعة، مما يؤكّد أن البنية الداخلية للدولة لم تكن قد اكتملت، حيث التباين حول محددات الهوية ووحدة الأرض والانتماء الثقافي... وغير ذلك من أوجه الاختلاف التي أثبتت فشل النظام السياسي اللبناني، الذي لم يركّز على تماسك البنية وتدعيم الكيان في وحدة الأرض والمجتمع، وعجز عن تكوين الأطر وبناء الجسور للربط بين الأماكن الجغرافية، وتنظيم العلاقات بين الفئات الاجتماعية على اختلافها.

بل لقد برز التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين المناطق، وذلك على الرغم من امتداد البلاد

في رقعة ضيقة من الأرض. مما يؤكّد الترابط بين الإنماء والانتماء، كركيزة أساسية في عملية التفاعل الاجتماعي، وتأمين التواصل بين الفئات السكانية داخل الوطن.

هذا المدخل ضروري لفهم المسار الذي سلكته الاحداث، وهي اليوم في عامها الثالث عشر، إذ لا يمكن فصل الأزمة اللبنانية وهي في اعوام الحرب الأخيرة، عن جذورها المتعمقة في مرحلة ما قبل الحرب، فالتهجير السكاني الذي يمثل الوجه الرئيسي للأزمة، واخطر حلقاتها، جاء نتيجة النزاعات الداخلية التي سبقت إعلان الاستقلال واستمرت خلاله، وذلك دون أن تتمكن الفئات المتصارعة من إرساء قواعد الدولة، وترسيخ الأسس اللازمة للكيان، ورغم تركيبة الأزمة وحصرها ـ في الشكل ـ في مسألة التعايش بين الطوائف والامتيازات، فإن الفترة السابقة للحرب تبرز وتؤكّد أن الأزمة لها ـ أيضاً ـ وجه آخر، وهو البعد الأساسي فيها، ويتمثل في التمييز بين المناطق والاماكن الجغرافية، مما أحدث اختلالاً كبيراً في التوزيعات السكانية، وأدى الى موجات نزوح كثيفة من الأرياف الى المدن، حيث برز التمايز الاجتماعي ـ الاقتصادي، وتزايد التفكك حتى بداية الحرب.

وسنركز في هذه الدراسة على مسألة التهجير السكاني في مختلف المناطق اللبنانية مع تقديم اقتراحات وحلول لقضايا المهجرين في لبنان.

أولاً: التهجير السكاني خلال أعوام

إن عوائق كثيرة تعترض دراسة التهجير السكاني في لبنان خلال أعوام الحرب، مما يتطلب توضيح المنهجية التي يمكن اعتمادها، وتبيان الأهداف التي يتوقع الوصول إليها وتحقيقها، وذلك أن الموضوع في الشكل الظاهر، قد أشبع درساً، دون التعمق في جوهر المسألة السكانية، كما نشرت عدة إحصاءات حول التحركات القسرية للمهجرين عبر خطوط التماس، لكنها بقيت محصورة ضمن أهداف إعلامية محددة لا تخدم قضايا المهجرين، بل تبرزهم كضحايا الحرب ووقودها، رغم اختلاف المناطق، وتعدد الطوائف والانتماءات.

ولتدارك هذا المنعطف، وتفادي المسالك التي أخذتها بعض الدراسات في الحديث عن مهجري الطوائف، أردنا أن ننهج في بحث الموضوع نهجاً مغايراً، يرتكز على أرضية جغرافية، تتلاءم مع الأوضاع التي شهدتها المناطق اللبنانية خلال أعوام الحرب، وما رافقها من أحداث وتغيرات في المكان والزمان.

يبقى التأكيد أن التهجير يمثل بأبعاده المختلفة، ظاهرة ديمغرافية مشتركة بين جميع السكان المقيمين في لبنان خلال الأحداث وهي حالة جمعت بين اللبنانيين الذين أصابتهم الحرب وفرقتهم النزاعات، بل إن الكلفة الناجمة عن التهجير في مختلف الأماكن، وعلى امتداد الأعوام الماضية، تمثل الأولوية بين سائر الأكلاف في فاتورة الحرب اللبنانية. ورغم الخسارة البشرية الناجمة عن التنقلات القسرية للسكان في مواجهة أخطار الحرب بين المناطق وعبر خطوط التماس، فإن الكلفة الحقيقية للتهجير تتمثل في تفكك البنية الاجتماعية والقضاء على مستقبل آلاف الأسر وتدمير ممتلكاتها وأرزاقها وتشردها، إضافة إلى المخاطر الناجمة عن عمليات الفرز الطائفي بين المناطق، سواء بين الأحياء داخل العاصمة، أم في مناطق الجنوب والبقاع، وجبل لبنان والشمال. وهي خسارة فادحة تحسب في الأساس، على قاعدة وحدة الأرض والشعب، ويحتاج تعويضها الى

زمن طويل، يرتكز في المضمون على طبيعة النهاية التي توقف الحرب وتلغيها.

وسنحاول في هذا البحث التركيز على الوزن الديمغرافي للمهجرين في مختلف المناطق، وفق التوزيعات الجغرافية للجبهات التي نشأت خلال الأحداث، علماً أن أي محاولة، مهما كانت محددة، لا تستطيع في صفحات قليلة، ابراز مختلف مراحل التهجير السكاني. لهذا فقد تم حصر الموضوع في الاطار العام، ثم تحديد المناطق الرئيسية التي كانت مسرح الأحداث سواء في القرى أم في المدن. علماً أن موضوع التهجير يتضمن مستويات متفاوتة، فهناك التهجير المؤقت حيث يتمكن المهجرون من العودة الى ديارهم، والتهجير الدائم الذي يحرم المهجرين من إمكانات العودة في حال استمرار الأزمة، وهناك حالات الاقتلاع النهائي التي تحولت الى مشكلة مستعصية تنتظر نهاية الحرب.

ويتبين من دراسة النزوح السكاني في لبنان (الجامعة اليسوعية في بيروت ١٩٨٧) أن التهجير القسري يمثل ظاهرة ديمغرافية شاملة في لبنان، حيث تبلغ نسبة الأسر المهجرة بشكل دائم حوالى ١٩,٤ بالمائة من إجمالي الأسر المقيمة في مختلف المناطق اللبنانية، كما تبلغ نسبة الأفراد المهجرين قسراً ١٧,٨ بالمائة من إجمالي المقيمين في لبنان (الجدول رقم (١)).

جدول رقم (١)

توزيع الأسر والأفراد المهجرين بشكل دائم إلى مجموع المقيمين في المناطق اللبنانية (نسب مئوية)

المناطق اللبنانية	نسبة الأسر المهجرة بشكل دائم الى مجموع الأسر المقيمة في المنطقة	نسبة الأفراد المهجرين بشكل دائم الى مجموع المقيمين في المنطقة
بيروت	٢٧,٣	٢٧,٦
منطقة بيروت المدينية	٢٢,٢	٢١,٦
جبل لبنان	١٥,٢	١٣,٩
لبنان الشمالي	١١,٣	٩,٨
لبنان الجنوبي	٢٣,٧	١٢,٥
البقاع	١٨,٧	١٥,١
المجموع	١٩,٤	١٧,٨

المصدر: **النزوح السكاني في لبنان** (بيروت: الجامعة اليسوعية، ١٩٨٧)، انظر أيضاً: عبدو قاعي، «الهجرة والتهجير في لبنان»، مداخلة في منتدى الفكر العربي، ندوة إعادة بناء لبنان، عمان، ١٩٨٨.

نستنتج أن مدينة بيروت تضم أعلى نسبة من الأسر المهجرة في لبنان (٢٧,٣ بالمائة) وكذلك من الأفراد المهجرين بشكل دائم (٢٧,٦ بالمائة)، مما يوضح أن العاصمة قد استقبلت المهجرين اللاجئين إليها من مختلف المناطق خصوصاً من مناطق الجبل وجنوب لبنان. ويتبين أن الدراسة تركّز على أماكن إقامة الأسر والأفراد المهجرين، في حين تبدو الأولوية المطلقة لتحديد أماكن الاستنزاف الرئيسية في عمليات التهجير وتبيان مصادر التدفقات البشرية والتحركات السكانية على اختلافها.

وكخطوة أساسية في معالجة الموضوع، فقد قمنا بحصر حالات التهجير وفق المنهجية الآتية:

ـ تحديد الأماكن الرئيسية التي جرت فيها أعمال العنف، بحيث أمكن رسم خريطة جغرافية عامة، تتلاءم مع المسار الذي دارت فيه الأحداث، وتحركت فيه الموجات البشرية.

ـ إعداد جداول القرى والمدن الموجودة في أماكن الصراع والمنتشرة في مناطق المواجهة، ثم تقدير عدد سكانها لتبيان الوزن الديمغرافي للمهجرين وفق حالات التهجير الدائمة والمؤقتة. ولتمثيل الحجم الاجمالي للتهجير فقد جرى توزيع القرى والمدن حسب الأماكن والتقسيمات الادارية.

ـ اما في بيروت الكبرى، فقد تم التركيز على التغيرات الديمغرافية المرافقة للاحداث، وفق المراحل الزمنية التي سلكتها الأزمة، وذلك لابراز مختلف التحركات القسرية للسكان داخل الأحياء المواجهة، وعبر خطوط التماس بين شطري العاصمة.

ـ تعيين أماكن التهجير البعيدة عن خطوط المواجهة، والتي شهدت عمليات ترحيل للمقيمين على أساس طائفي نتيجة ردات الفعل المرافقة للتقاتل، كما حصل في بعض مناطق البقاع والجنوب وبلاد جبيل.

١ ـ في مناطق بيروت الكبرى

بدأت موجات الهجرة الجماعية في بيروت خلال حرب السنتين فبين أيار/ مايو عام ١٩٧٥ وتموز/ يوليو عام ١٩٧٦، حدثت تحركات سكانية كثيفة، حيث انتقلت آلاف الأسر من اللبنانيين والفلسطينيين من بيروت الشرقية الى بيروت الغربية وضواحيها، فقد تم تهجير ٣٥ ألف أسرة تقريباً، قدّر عدد أفرادها ٢٠٠ ألف نسمة[١]، جرى ترحيلهم من المخيمات والاحياء كما يلي:

ـ من برج حمود والنبعة ورأس الدكوانة[٢]، حيث تم تهجير حوالى ١٥٠ ألف ساكن غالبيتهم من الشيعة، الذين انتقلوا الى أقضية صور وبنت جبيل والنبطية ومرجعيون والبقاع الغربي وكذلك نحو الضاحية الجنوبية وأحياء بيروت الغربية.

---

(١) تقدِّر دراسة حول: «الهجرات السكانية في لبنان»، أعدها مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط والمعاصر (CERMOC)، وقدمها مدير المركز أندريه يوجيه، إلى: ندوة التحركات القسرية للسكان في لبنان عام ١٩٨٣، أن عدد المهجرين المسلمين من أحياء بيروت الشرقية خلال العامين الأولين من الحرب (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، قد بلغ ١٧٧ الف لبناني وفلسطيني انتقلوا إلى بيروت الغربية، كما أن حوالى ١٢٠ الف مسيحي غادروا المناطق ذات الأغلبية الإسلامية إلى أحياء بيروت الشرقية أو الجبل، كما انتقل حوالى ٧٥ الفاً داخل المناطق المسيحية لاسباب سياسية، أو لكون منازلهم قد أصبحت عرضة للخطر. وقد ادّت الحرب إلى تجانس طائفي في بعض الاحياء، ففي العام ١٩٧٤ كان المسلمون يمثلون ٤٣ بالمائة من سكان الضاحية الشرقية الكبرى وعددهم ٣٠٠ الف شخص، مقابل ٥ بالمائة عام ١٩٨٣.

(٢) تبيّن دراسة مارلين وسليم نصر للتركيب الاجتماعي في ضاحية بيروت الشرقية، أن عدد سكانها يقدّر بحوالى ٣٠٠ الف نسمة عام ١٩٧٤، بينهم ٩٨٠٠٠ نسمة (أو ٣٢,٦ بالمائة) من الشيعة و١٠٠٠٠ من السنّة و٤٠٠٠ من الدروز، ثم ٧٤٠٠٠ موارنة (٢٤,٦ بالمائة) و٥٥٠٠٠ أرمن (١٨,٣ بالمائة)، لمزيد من التفاصيل أنظر:

Marlène Nasr et Sélim Nasr, «Morphologie sociale de la Banlieue-Est de Beyrouth,» *Maghreb-Machrek,* no.73 (juillet-septembre 1976), pp.78-88.

ـ من الكرنتينا والمسلخ، حيث تم ترحيل جماعي لحوالى ٢٥ ألف ساكن، جرى نقلهم نحو بيروت الغربية، وما زال معظمهم يقيم في مناطق الجناح وخلدة والأوزاعي إضافة إلى احياء العاصمة (الرملة البيضاء والاونسكو...) كما عاد بعضهم الى قرى المنشأ في جنوب لبنان (بليدا ـ ميس الجبل...) والبقاع.

ـ من مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا[٣] حيث تم تهجير حوالى ٢٠ ألف ساكن، غالبيتهم العظمى من الفلسطينيين.

ـ من الضواحي الشرقية في الفنار، سبنيه، حارة الغوارنة، بياقوت... وقد بلغ عدد المهجرين حوالى ١٨٠٠٠ نسمة[٤] من الشيعة العاملين في المصانع، انتقلوا صيف عام ١٩٧٦ الى أحياء الضاحية الجنوبية (برج البراجنة، حارة حريك، المريجة...) ومنطقة وادي أبوجميل والفنادق. وما زالت عدة أسر مهجرة من الفنار تسكن حتى اليوم في فندق كورنا ومنطقة باب ادريس.

ـ من أحياء بيروت الشرقية (حي البرجاوي وحي بيضون...) حيث تم تهجير حوالى ٤٠٠٠ نسمة غالبيتهم من السنة الذين لجأوا إلى أحياء رأس النبع والبسطا في بيروت الغربية.

وبالمقابل حدثت خلال حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، هجرة مسيحية من أحياء رأس بيروت، الحمراء، الرملة البيضاء (حوالى ١٠ آلاف نسمة) اضافة الى تهجير حوالى ١٥٠٠٠ نسمة من المسيحيين[٥] المقيمين في أحياء الضاحية الجنوبية (وخصوصاً في حارة حريك، برج البراجنة...). وتقدّر بعض المصادر[٦] اجمالي عدد المسيحيين المهجرين من أحياء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية بشكل نهائي بحوالى ٧٥٠٠٠ نسمة (بينهم ٤٠ ألف نسمة من الضاحية الجنوبية و٣٥ ألف نسمة من بيروت الغربية).

وتتابعت عمليات التهجير السكاني في بيروت الكبرى بعد حرب السنتين، فقد أدّت حدة الصراعات وما رافقها من جولات عنف في الجنوب والجبل الى ردّات فعل حرّكت عمليات الفرز الطائفي، حيث تزايد عدد المهجرين المسيحيين من بيروت الغربية والضاحية. وبينما كان المسيحيون يمثلون (وفق دراسة المركز الفرنسي للدراسات والبحوث عن الشرق الأوسط والمعاصر) من ٢٥ إلى ٤٠ بالمائة من سكان الضاحية الجنوبية، انخفضت النسبة عام ١٩٨٣ إلى حوالى ١٠ بالمائة فقط، كما تزايدت هجرة المسيحيين اثر الاجتياح الاسرائيلي لمدينة بيروت وحصار الشطر الغربي من العاصمة، وبنتيجة احداث الجبل التي أدت إلى ردات فعل متفاوتة تم تهجير المسيحيين الباقين في بلدة المريجة وحي الليلكي في الضاحية الجنوبية.

---

(٣) بدأ الحصار التمويني لمخيم تل الزعتر في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ واستمر حتى سقوط المخيم في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، حيث تمّ إجلاء حوالى ١٢ ألف نسمة من سكانه الفلسطينيين واللبنانيين، كذلك فقد تم في ٣٠ حزيران/ يونيو أيضاً سقوط مخيم جسر الباشا.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: سليم نصر، «الحرب، الشبكات المدينية وحركات السكان في بيروت الكبرى،» **الواقع**، السنة ٢، العددان ٥ ـ ٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣)، ص ٣٢٧. يتضمن البحث تقديرات مفصلة ودقيقة حول الانتقالات القسرية للسكان إلى بيروت الغربية وبيروت الشرقية حتى عام ١٩٨٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

(٦) انظر دراسة صادرة عن مركز الدراسات والبحوث حول الشرق المسيحي CEROC في:
Plus (CEROC-Liban), no.4 (janvier - septembre 1986), p.61.

ويلاحظ خلال هذه الفترة أن غالبية المهجرين المسيحيين من أحياء بيروت الغربية، خصوصاً رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمؤسسات السياحية والعاملين في المصارف، قد انتقلوا للإقامة في اليونان وقبرص، حيث تبين من دراسة ميدانية أجريناها في نهاية عام ١٩٨٦[٧]، أن نسبة كبيرة من المهجرين المسيحيين هم من الوافدين من أحياء بيروت الغربية، خصوصاً في رأس بيروت والحمراء والروشة والرملة البيضاء. وقد تبين من دراسة بالعينة أجريناها في منطقة الحمراء عام ١٩٨٧ أن نسبة المقيمين من الطوائف المسيحية تبلغ حوالى ٢٤ بالمائة غالبيتهم من الروم الكاثوليك والارثوذكس[٨].

كما استقبل القطاع الغربي من العاصمة والضاحية الجنوبية حوالى ١٤١ ألف شيعي قدموا من الجنوب خلال الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٧٨، و٢٠ ألف مسيحي معارض لأسباب سياسية. كذلك يلاحظ حتى عام ١٩٨٣، استمرار معدل السكان على ما هو عليه في القطاع الشرقي (٤٣٥ ألف نسمة)، بينما بالمقابل تزايد سكان القطاع الغربي (٩٠٠ ألف نسمة) بنحو ٢٣٥٠٠٠ نسمة، ولوحظ أن ظاهرة الانتقال متفشية بين الشيعة والموارنة، إذ يمثل الشيعة ٧٦ بالمائة من الأشخاص الذين هُجّروا الى القطاع الغربي لبيروت، والموارنة ٨٥ بالمائة من النازحين الى القطاع الشرقي[٩].

وخلال عام ١٩٨٢ حصلت تحركات سكانية واسعة في بيروت، خصوصاً اثر الاجتياح الاسرائيلي والاعتداءات البحرية والجوية على بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية (بين ٨ و١٢ آب/ اغسطس عام ١٩٨٢)، مما أدى إلى اجتياح العاصمة. وفي ليل ١٤ ـ ١٥ أيلول/ سبتمبر دخل الجيش الاسرائيلي الشطر الغربي من العاصمة وقد بلغ عدد المهجرين حوالى نصف مليون نسمة، من سكان بيروت الغربية الذين تركوا مساكنهم نحو الجنوب والبقاع[١٠].

---

(٧)لمزيد من التفاصيل، انظر: علي فاعور، «هجرة القوى البشرية اللبنانية: دراسة ميدانية في اليونان وقبرص ١٩٨٦،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العربي حول السياسات السكانية، نظمته جامعة الدول العربية مع جمعية الديمغرافيين العرب، تونس، ١٩٨٧. ونشر موجز لها في مجلة **الأسرة** (جمعية تنظيم الأسرة في لبنان)، (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٣٧ ـ ٤٤.

(٨) شملت الدراسة الميدانية ٢٧٥ أسرة موزعة في أحياء متفرقة من الحمراء بلغ اجمالي عدد أفرادها ١٢٢٠ شخصاً. أما الأسر المهجرة فهي تمثل ٣٨ بالمائة من اجمالي الأسر المقيمة في منطقة الدراسة ويمثل أفرادها ٤٦ بالمائة من اجمالي السكان المقيمين ممن شملتهم الدراسة الميدانية، وتظهر الدراسة أن نسبة المهجرين المسيحيين المقيمين في أحياء الحمراء تبلغ ٨,٥ بالمائة من اجمالي المهجرين بينما تبلغ نسبة المهجرين الشيعة ٤٤ بالمائة... لمزيد من التفاصيل، أنظر: علي فاعور، «تهجير السكان واستنزاف الموارد البشرية،» ورقة قدّمت إلى: **الحق في الذاكرة: وقائع الندوة الدولية الاولى التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم في قبرص، تموز ١٩٨٧ حول «كلفة النزاعات الداخلية في لبنان وبناء الذاكرة الجماعية»** (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، ١٩٨٨)، ص ١٧٣ ـ ١٧٨.

(٩) الأرقام مأخوذة من: نصر، «الحرب، الشبكات المدينية وحركات السكان في بيروت الكبرى،» ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠، حيث يقدر عدد المهجرين الذين استقبلتهم بيروت الغربية وضاحيتها (بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٣) بحوالى ٣٤٠٠٠٠ نسمة، بينما استقبلت بيروت الشرقية خلال هذه الفترة حوالى ١٢٥٠٠٠ نسمة.

(١٠) بلغ العنف أوجه في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٨٢، حيث قامت الطائرات الاسرائيلية ولمدة ١١ ساعة متتالية بغارات جوية على بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية مما أدى إلى سقوط أكثر من ٥٠٠ قتيل وجريح مدني وتدمير حوالى ٨٠٠ منزل. وخلال الاجتياح الاسرائيلي لاحياء بيروت الغربية والذي دام ١٣ يوماً، تم اعتقال أكثر من ١٥٠٠ =

كما تبين خلال عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤، أن حرب الجبل التي اشتعلت بعد انسحاب جيش الاحتلال الاسرائيلي قد أدّت الى تشريد حوالى ١٥٠٠٠٠ شخص غالبيتهم من المسيحيين الذين لجأوا إلى أحياء بيروت الشرقية وبلدات كسروان والمتن. وقد توسعت دائرة التهجير في الجبل لتترافق مع المناطق التي كان يخليها الجيش الاسرائيلي في الشوف والشحار واقليم الخروب.

كذلك إستقبلت بيروت الغربية عام ١٩٨٤ آلاف الأسر المهجرة من ضاحيتها الجنوبية ورأس النبع. وقد بدأت أحداث الضاحية في نهاية عام ١٩٨٣، اثر مواجهة مع الدولة وصدامات مع الجيش، رافقتها هجرة سكانية كثيفة نحو جنوب لبنان والبقاع. وقد استمر حصار الضاحية حتى شباط/ فبراير عام ١٩٨٤، حيث بلغ عدد المهجرين حوالى ٣٠٠ ألف نسمة، غادروا مساكنهم نتيجة الدمار الشامل الذي أصاب أحياء الضاحية، بحيث إن العديد من المباني، خصوصاً في مناطق المواجهة، تحولت الى هياكل فارغة وركام وأصبحت مناطق منكوبة. وقد اتجه المهجرون نحو قرى المنشأ في الجنوب اللبناني والبقاع (حوالى ١٥٠ ألف نسمة)، كما لجأت آلاف الأسر المهجرة إلى أحياء بيروت الغربية (حوالى ١٥٠ ألف مهجر أيضاً)، وسكنت في المدارس ودور السينما وأبنية السفارات والفنادق والمكاتب التجارية. وقد شهدت أحياء بيروت الغربية خلال أحداث الضاحية أضخم موجات التهجير الوافدة اليها بعد حرب السنتين. وقد تبين من خلال دراسة ميدانية[١١] (نيسان/ ابريل عام ١٩٨٤) وشملت ٨٨٥٦ أسرة (بلغ عدد أفرادها ٥١٨٨٨ نسمة)، لجأت خلال المعارك الى أبنية موزعة في أحياء بيروت الغربية بلغ عددها ٤٣٨ بناء، أن ٥٧٩٠ أسرة قد لجأت إلى أبنية سكنية، بينما لجأت ١٠٣٢ أسرة إلى المدارس، ٨٩٣ أسرة الى المكاتب والمراكز التجارية، ٥٢٧ أسرة الى الفنادق، و٢٤٤ أسرة الى أبنية السفارات (١٢ سفارة عربية وأجنبية) إضافة الى المراكز الثقافية والصحية.

كما يلاحظ من خلال توزيع المهجرين حسب مصدر التهجير، أن أكثر من ثلثي المهجرين (٦٨ بالمائة)، قدموا من أحياء الضاحية الجنوبية، تليها نسبة ٢١ بالمائة من رأس النبع وأحياء التماس، ثم ٨ بالمائة تهجروا من منطقة عاليه (قبل عام ١٩٨٤ وخلال حرب الجبل)، و١,٥ بالمائة من منطقة الشوف.

أما بالنسبة إلى منطقة بيروت الكبرى، فقد أظهرت دراسة ديمغرافية اجتماعية اقتصادية، جرت في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو عام ١٩٨٦، أن نسبة المهجرين من منازلهم الأصلية بسبب الحرب التي بدأت عام ١٩٧٥ ولا تزال هي ٢٦,٥ بالمائة[١٢]. وقد جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

= شخص، ولقد قدّرت الاحصاءات الصحفية المستندة الى تقارير الشرطة وسجلات المستشفيات عدد القتلى بحوالى ٥٥١٥ قتيلاً و١١١٣٩ جريحاً في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية. لمزيد من التفاصيل، انظر: لبنان، وزارة الاعلام، مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية، **الجنوب اللبناني، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦: حقائق وارقام** (بيروت: [المديرية]، ١٩٨٦)، ص ٣٤.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي فاعور، «الهجرات القسرية في بيروت سنة ١٩٨٤،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الاقليمي الخامس حول السياسات الحضرية، الحمامات (تونس)، ٢٥ ـ ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤. ونشر ملخص للدراسة الميدانية في جريدة: **النهار**، ١٤/٧/١٩٨٥.

(١٢) أجرت الدراسة مؤسسة الأبحاث الادارية (A.B.C.) وشملت عيّنة من ٣٠٠٠ شخص من البالغين في منطقة بيروت الكبرى، والعيّنة موزعة بالتساوي بين القطاعين الشرقي والغربي في العاصمة. وقد عرضت بعض نتائج =

ـ في المنطقة الغربية من بيروت: انتقل المقيمون فيها منذ ما بعد عام ١٩٧٥ (ويمثلون ٣٥,٢ بالمائة) من الضواحي الشرقية: ٣٠,٩ بالمائة، ثم من الضاحية الجنوبية: ١١,٩ بالمائة، ومن قرب خطوط التماس ٢٢,٩ بالمائة، وقد تبين أن ٦٩,٩ بالمائة قد غيروا مقر سكنهم مرة، و١٤,٦ بالمائة غيروا مرتين ثم ٨,٣ بالمائة غيروا ثلاث مرات.

ـ في المنطقة الشرقية من بيروت: انتقل المقيمون فيها منذ ما بعد عام ١٩٧٥ (ويمثلون ١٧,٨ بالمائة) من قرب خطوط التماس ٢٦,٦ بالمائة، كما تبين أن ٨٦,٥ بالمائة قد غيروا مقر سكنهم مرة واحدة و٥,٩ بالمائة غيروا مرتين و٦,٣ بالمائة غيروا ثلاث مرات.

كذلك يستدل من دراسة ميدانية أجريناها في تشرين الثاني/ نوفمبر ـ وكانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧[١٣]، وشملت ١٩٩٢ أسرة (بلغ عدد أفرادها ١١١١٥ نسمة) موزعة في الأحياء الفقيرة من بيروت الغربية (باب ادريس ـ مينا الحصن، حرش تابت ـ الغبيري، حرش القتيل ـ بئر حسن، الجناح...) حيث توجد الأبنية السكنية المتدهورة إضافة الى مناطق الأكواخ، انه بنتيجة عمليات التهجير والترحيل القسري للسكان، نشأت داخل العاصمة وفي الضواحي بنية جديدة لحزام الفقر، تكونت تدريجاً خلال الحرب، بل لقد أصبحت بيروت حالة فريدة بالنسبة الى النسيج الاجتماعي الذي تكون خلال الأحداث، حيث تشهد اليوم خليطاً من السكان يكاد يكون فريداً في تكوينه وتركيبه وتنوعه، ذلك أن قلة من الأحياء الفخمة ما زالت تحتفظ بغالبية سكانها الذين تتشابه أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، تتخللها جزر بشرية للمهجرين الذين انتشروا في مختلف المناطق، فهناك تجمعات كبرى للمهجرين نشأت عند خطوط التماس وفي الأحياء القديمة المتدهورة وسط العاصمة (باب ادريس مثلاً) وهناك بالمقابل أبنية تجارية وفنادق سياحية تحولت الى أكواخ للبؤس، تبدو هياكلها كمشاهد حية للتحولات التي أحدثتها أعوام الحرب.

وقد أظهرت الدراسة أن ٨٨,٥ بالمائة من إجمالي المقيمين في مناطق الدراسة هم من المهجرين، الذين غيروا أماكن سكنهم لأسباب أمنية. أما توزيع الأسر المهجرة حسب تاريخ التهجير الأول فقد تبين أن موجات التهجير الكبرى قد انطلقت خلال حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) حيث بلغت نسبة الأسر المهجرة ٤٣ بالمائة، كما يلاحظ أن عام ١٩٧٦ يمثل وحده عام التهجير الأكبر خلال الحرب (٢٩,٩ بالمائة)، تليه موجات التهجير القادمة إلى بيروت الغربية وضاحيتها والتي ترافقت مع الاجتياح الاسرائيلي الأول للجنوب اللبناني عام ١٩٧٨ (حيث بلغت النسبة ١٢,٤ بالمائة)، ثم الاجتياح الاسرائيلي الثاني عام ١٩٨٢ (حيث بلغت النسبة ١٨,٩ بالمائة)، بحيث إن المهجرين من جنوب لبنان الى بيروت خلال أعوام الحرب يمثلون حوالى ربع السكان المقيمين في حزام البؤس حول بيروت الغربية وحتى نهاية عام ١٩٨٧[١٤].

=الدراسة تحت عنوان: «أرقام عن الحركة السكانية والتهجير ومشاكل المواطنين في ظروف الحرب اللبنانية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر البرلماني حول التنمية والسكان الذي نظمته جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، ٣٠ ـ ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦.

(١٣) دراسة لمدينة بيروت، أعدها علي فاعور بتكليف من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وذلك في إطار المشروع المشترك مع جامعة الدول العربية ١٩٨٧، حول: «المسح الاقتصادي ـ الاجتماعي لأوضاع السكان في الأحياء التصديرية (الصفيح) في المدن العربية: دراسة لحالة بيروت،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الاقليمي، مراكش (المغرب)، ١٤ ـ ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه.

بعد تحديد الاطار العام للتحركات السكانية القسرية في بيروت، نستنتج أن هذه المدينة، وعلى الرغم من النكبات التي أصابتها خلال أعوام الحرب، ما زالت تمثل مركز الاستقطاب، وملتقى النازحين، والمهجرين المشردين من مختلف المناطق اللبنانية، الباحثين عن المأوى والعمل.

والبارز في هذه التنقلات ان موجات التهجير الدائمة قد أحدثت تحولات اجتماعية ـ اقتصادية بارزة، غيرت ملامح المدينة وطبيعتها، وهي اليوم تبدو بأشكال متفاوتة بين شطري العاصمة. فقد أدت التدفقات البشرية الى بيروت الغربية الى نشوء تجمعات سكنية غير منتظمة، يبلغ عدد سكانها أحياناً عشرات الآلاف، وهي اليوم تنمو في قلب المدينة وتتوسع عند اطرافها، خصوصاً في الضاحية الجنوبية، مكونة حزاماً جديداً للفقر يلف بيروت الغربية، ابتداء من حدود الوسط التجاري في باب ادريس ـ مينا الحصن، مروراً بخندق الغميق (البسطا التحتا) رأس النبع حتى الضاحية الجنوبية التي تبدو اليوم بثقلها الديمغرافي مدينة ثانية تجاور العاصمة، وتشهد خصائصها البشرية قيام تجمعات سكنية بائسة عند أطرافها، ابتداء من العمروسية الليلكي ـ حي الكرامة، مروراً بالرمل العالي فالاوزاعي (مشارف المطار) حتى منطقة الجناح، التي تحولت خلال الأعوام الماضية إلى «كرنتينا جديدة»، حيث استبدلت شاليهات المسابح بأكواخ الصفيح والخشب والكرتون[١٥].

أما في بيروت الشرقية فتبدو الصورة مختلفة إلى حد كبير، فقد تجمع المهجرون المسيحيون في الأحياء الشعبية التي تهجر سكانها، وقد استوعبت النبعة وبرج حمود آلاف الأسر المسيحية المهجرة من بيروت الغربية والدامور، وقرى الشوف، والبقاع واقليم الخروب وشرقي صيدا، بينما أزيلت أكواخ الصفيح من الكرنتينا والمسلخ، ودمّرت بالكامل أحياء الفقر والبؤس في تل الزعتر وجسر الباشا وكرم الزيتون. وهكذا استوعبت بيروت الشرقية المهجرين المسيحيين، بينما تكاد بيروت الغربية تختنق تحت ضغط الوافدين عبر الموجات البشرية التي أدت الى نشوء وولادة قرى بكاملها داخل العاصمة، وحتى في الأحياء الفخمة منها، انها قرى منقولة بكامل ترتيبها وجذورها، لا يميزها عن قرى الأرياف الا افتقارها للأرض وحاجة سكانها للزراعة وتربية الدواجن (مثال على ذلك قرية البرودواي في الحمراء ثم قرية سينما البيكاديلي، وقرية فندق نابولي... الخ)[١٦].

٢ ـ في مناطق الجنوب اللبناني

إن عملية افراغ الجنوب اللبناني من السكان قد بدأت قبل الحرب الأخيرة ثم استكملت لاحقاً. فبعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧، ودخول العمل الفدائي الى مناطق (قرى العرقوب في سفوح جبل حرمون) الجنوب، تكثفت الاعتداءات الاسرائيلية، وبدأت موجات النزوح الكثيفة من المناطق الحدودية في أقضية صور، بنت جبيل، مرجعيون وحاصبيا (خصوصاً من قرى الهبارية، كفرحمام، شبعا، كفرشوبا، في قضاء حاصبيا) نحو المناطق الآمنة في الضاحية الجنوبية

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي فاعور، «قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الإسكان في لبنان،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الوطني الثالث للسياسات السكانية، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، ٣ ـ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨.

(عند مدخل بيروت) حيث يتمركز حزام البؤس[١٧].

ويلاحظ أن عدم استقرار الأوضاع يمثل الدافع الرئيسي للهجرة في الجنوب، بل إن عمليات التهجير الواسعة قد بدأت منذ عام ١٩٦٩، عندما شهدت المنطقة موجات نزوح شامل اثر الاعتداءات الاسرائيلية على القرى الجنوبية. وفي عام ١٩٧٢ حدث اجتياح اسرائيلي للمنطقة الحدودية، حيث تم ولمدة أربعة أيام، احتلال عدة قرى في قضائي مرجعيون وبنت جبيل مما أدّى إلى تهجير سكانها.

وفي عام ١٩٧٧ حصلت هجرة معاكسة من أحياء بيروت بنتيجة حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) المدمرة في العاصمة، وقد شملت هذه الهجرة حوالى ١٦٠ ألف نسمة من الجنوبيين الذين تركوا مساكنهم في بيروت وضواحيها، وعادوا الى القرى الجنوبية، مما أدّى الى تزايد عدد السكان المقيمين وتحسن الوضع الاقتصادي.

لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، ففي ١٤ آذار/ مارس عام ١٩٧٨، اجتاحت اسرائيل الاراضي اللبنانية في الجنوب، واحتلت مساحة تقدر بحوالى ١١٠٠ كلم٢، متضمنة تقريباً قضائي بنت جبيل (٢٥٥,٦ كلم٢)، وكذلك جزءاً من قضاء صور (حوالى ٣٥٠ كلم٢ من أصل ٤١٥,١ كلم٢) وقضاء حاصبيا (١٥٠ كلم٢ من أصل ٢١٨,٨ كلم٢). وفي خلال سبعة أيام من الاعتداءات المتواصلة ليلاً نهاراً، جواً وبراً وبحراً، اجتاحت اسرائيل حوالى ١٥٠ قرية جنوبية، وألحقت أضراراً فادحة بحوالى ٨٢ قرية. وهكذا سيطرت على مساحة واسعة تشمل معظم مناطق جنوب الليطاني، حيث قامت بوصل منطقة مرجعيون، قليا في الشرق، ورميش، عين ابل، دبل في الوسط، ثم علما الشعب في الغرب حتى الناقورة، وذلك ضمن حزام أمني واسع يمتد من سفوح جبل حرمون في الشرق حتى رأس البياضة على البحر المتوسط في الغرب.

وقد بلغ عدد النازحين من جنوب لبنان حوالى ٢٨٥ ألف شخص، بينهم:

ـ ٢٢٠ ألف لبناني حسب الهيئة العليا للاغاثة، تهجروا من أقضية صور، بنت جبيل، مرجعيون، والنبطية، والتي تقدر عام ١٩٧٧ بحوالى ٤٤٥ ألف شخص. وقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتحقيق شمل ١٣٠ منطقة سكنية من بين الأكثر تضرراً، وذلك من أصل ١٧٦ منطقة سكنية تشكل الأقضية الأربعة، فوجدت في ٥ نيسان/ أبريل عام ١٩٧٨، أن ٦٩ ألف شخص فقط لا يزالون فيها.

ـ ٦٥ ألف فلسطيني حسب مصادر وكالة غوث اللاجئين، قدموا من مخيمات الرشيدية والبرج الشمالي والبص.

---

(١٧) أدّت عمليات إفراغ الجنوب من سكانه وتهجيرهم إلى تجمع الرؤساء الروحيين والوزراء والنواب الذين ينتمون إلى منطقة جنوب لبنان لتدارس الوضع العام، وقد صدر بيان بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣ جاء فيه انه: «... بعد ان تعاظمت موجة النزوح عن المناطق الامامية من أقضية بنت جبيل، حاصبيا، صور ومرجعيون تبين أنه حتى تاريخ ١٩٧٠/٥/٢٩ فإن أكثر من نصف عدد سكان هذه الأقضية، أي ٤٩٣٧٩ من أصل ٨٥٢٥١ قد نزحوا...» وقد جاء في البيان: «... الجنوب بلا جنوبيين لقمة سائغة في فم العدو المغتصب الذي يبدو مصمماً على انشاء ما سماه حزام أمان له طول حدودنا المفرغة من السكان... وبطبيعة الحال لا يمكن بل لا يجوز أن يطلب من ابناء الجنوب أن يضعوا حداً لنزوحهم ويرجعوا إلى قراهم ودساكرهم قبل ان نوفر لهم القدر الكافي من الحماية والطمأنينة...» أنظر جريدة: المحرر، ١٩٧٠/٦/٣.

وبالنسبة الى الأضرار فقد قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن ٨٠ بالمائة من القرى والمدن الجنوبية قد تضررت، كما تحدثت هيئة الاغاثة العليا عن تدمير شبه تام لسبع قرى، بينها: الغندورية، العباسية، الخيام وبارين.

وفي حزيران/ يونيو من عام ١٩٧٨، انسحبت اسرائيل من عدة قرى، وأخلت مساحة قدرت بحوالى ٥٥٠ كلم٢، بعد أن أنشأت حزاماً أمنياً يشمل المنطقة الحدودية (ضمن مساحة تتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ كلم٢)، بعرض يتراوح بين ٣ و٥ و١٠ كلم.

وخلال هذه الفترة اعتمدت اسرائيل سياسة الارض المحروقة، لإفراغ المنطقة من سكانها، فدمرت بالكامل جميع مقومات البنية التحتية، وهدمت بعض القرى لتهجير السكان بشكل دائم. ففي أيار/ مايو عام ١٩٧٨ منعت أهالي بعض القرى من العودة اليها (منها: بارين، مارون الراس، مروحين، البستان)، وكما فرضت قانون التجنيد الاجباري مع الميليشيات الحدودية (التي انشأتها قوات سعد حداد)، ويخضع لقانون التجنيد كل مواطن يتراوح عمره بين ١٢ و٦٠ عاماً[١٨]، منعت الأهالي في بعض القرى من زرع حقولهم (مثلاً في قضاء حاصبيا)، واعتقلت العديد من الشباب في القرى الحدودية ونقلتهم الى الاراضي المحتلة لاخضاعهم لدورات عسكرية.

لقد أدّت هذه الممارسات الى تهجير المزيد من السكان خارج قراهم بحيث ارتفعت نسبة التهجير عام ١٩٧٩ الى حوالى ٤٨ بالمائة (حوالى ٣٦٥ الف مهجر)[١٩] من مجمل سكان الجنوب (البالغ عددهم ٧٦٨٩١٠ نسمة عام ١٩٧٩)، هذا مع وجود تفاوت كبير بين القرى والمدن الجنوبية بحسب مواقعها[٢٠]، حيث يزداد التهجير في مناطق جنوب الليطاني.

واثر تطورات أمنية بارزة حدثت عام ١٩٨١، بدأت اسرائيل عملية تمزيق الجنوب اللبناني، وقطع امكانية الاتصال بين مناطقه وقراه. وفي ١٦ تموز/ يوليو عام ١٩٨١، وبعد قصف المدفعية الاسرائيلية لحوالى ٤٦ قرية ومدينة جنوبية، وكمقدمة لاجتياح جديد، دمرت الغارات الجوية الجسور الجنوبية والممرات في الجنوب: جسر الزهراني، جسر القاسمية، جسر حبوش، جسر الوادي الأخضر. وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٨٢ اجتاحت اسرائيل الاراضي اللبنانية، واجتازت منطقة «الحزام الأمني» وعبرت وادي الليطاني، حيث تم احتلال قلعة أرنون ومدينة النبطية، كما تم حصار صيدا، ثم دعوة المدنيين للجلاء عنها، ثم احتلالها. وفي ١١ حزيران/ يونيو كانت اسرائيل قد احتلت حوالى ٢٨٠٠ كلم٢، أي أكثر من ربع مساحة الأراضي اللبنانية، حيث تابعت هجومها باتجاه بيروت.

وقد ترافق الاجتياح الاسرائيلي في البداية مع هجرة كثيفة للسكان من القرى والمدن الجنوبية نحو الداخل. ففي ١٧ حزيران/ يونيو تحدثت بعض المصادر عن وجود ٧٠٠ الف لاجىء، وقدرت لجنة اعادة الاسكان المنبثقة عن اللجنة العليا للاغاثة عدد الجنوبيين النازحين عن

---

(١٨) في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٨، عقدت الميليشيات في عيناتا اجتماعاً للأهالي في جامع البلدة، طالبتهم خلاله بحمل السلاح او الرحيل عن البلدة، وحددت سن التطوع بين ١٨ و٥٠ عاماً ثم قامت بجمع التبرعات بالقوة.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: «الهجرة من جنوب لبنان، مع دراسة ميدانية للتهجير الجماعي،» ص ٣١.

(٢٠) في ١٩٧٩/٨/٢٨ وزّع محافظ الجنوب حليم فياض ارقاماً عن حركة التهجير من القرى الجنوبية من جراء الاعتداءات الاسرائيلية، وقد بلغ عدد النازحين ١٧٠ الفاً، معظمهم من قرى المواجهة في قضاء النبطية حيث تهجر من المدينة ومحيطها حوالى ٤٠ الف نسمة.

مساكنهم بنصف مليون، بينهم أكثر من ١٠٠ ألف لجأوا إلى بيروت الغربية والعدد الباقي توزع في قرى البقاع والشمال.

وبعد حصار بيروت الغربية والضاحية وقطع الكهرباء والمياه عنهما، تم القاء المناشير الاسرائيلية في ٢٧ و٢٨ حزيران/ يونيو داعية السكان إلى الجلاء عن المنطقة، ظهرت الهجرة الجماعية بالاتجاه المعاكس والتي شملت حوالى ٤٥٠ ألف نسمة، غادروا مساكنهم عائدين نحو قرى المنشأ في الجنوب والبقاع[٢١].

ورغم انسحاب الجيش الاسرائيلي من العاصمة، فقد تتابعت الغارات الجوية على بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية، مما أدى إلى تهجير المزيد من السكان وحال دون عودة المهجرين، خصوصاً خلال أحداث الجبل التي شهدت جولات عنف ترافقت مع الانسحاب الاسرائيلي على مراحل، وذلك حتى آب/ اغسطس عام ١٩٨٣ حيث بدأت اسرائيل اعادة قواتها الى مناطق جنوب نهر الأولي، وأعلنت رسمياً انسحابها باتجاه الجنوب والجلاء عن ٦٠٠ كلم^2 من الأراضي اللبنانية، بينما لا يزال الجيش الاسرائيلي يسيطر على مساحة ٢٨٠٠ كلم^2 من الأراضي، وحيث كان يوجد[٢٢] ٥٢٠ ألف نسمة لا يزالون يخضعون للسيطرة العسكرية الاسرائيلية في جنوب لبنان، منهم ٢٧٠ الف شخص من الشيعة و٦٥ ألفاً من المسيحيين و٦٠ ألفاً من السنة و٩٥ ألفاً من الفلسطينيين.

بعد استكمال الانسحاب الاسرائيلي باتجاه جنوب نهر الأولي، أعادت اسرائيل ترتيب الخريطة الأمنية السابقة للاجتياح الواسع عام ١٩٨٢. وبينما أخلت القوات الاسرائيلية معظم القرى في قضائي النبطية وصور، احتفظت لنفسها برقعة واسعة من الأراضي تضم حوالى نصف مساحة الجنوب، وتشمل منطقة المرتفعات الجبلية في سفوح جبل حرمون، ثم المنطقة الجبلية الوسطى الممتدة من حدود قلعة أرنون (الواقعة على ارتفاع ٧١٥ متراً) حتى مرتفعات جزين على ارتفاع يبلغ ١٦٢٥ متراً. هذا اضافة الى منطقة الشريط الحدودي الممتدة في أقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل وصور، وذلك بعرض يتراوح بين ٥ و١٠ كلم.

وهكذا تتحكم اسرائيل والمليشيات المساندة لها اليوم، بمعظم المواقع الاستراتيجية، المطلة والمواجهة بحكم امتدادها الجغرافي، لمعظم الممرات والمناطق السكنية في شرق صيدا والنبطية وحوض الليطاني، والحاصباني والبقاع الغربي. وباستثناء المنطقة الساحلية الممتدة بين صيدا وصور، والتي تشهد على الرغم من الحذر الأمني، حركة اقتصادية ناشطة، تبدو بقية المناطق الداخلية مشلولة ممزقة الأوصال، حيث الانقطاع بين المحاور الرئيسية في مرجعيون والنبطية وحاصبيا وجزين، مما أدى الى استمرار التهجير نتيجة عدم الاستقرار وحالة القلق النفسي عند السكان، الذين فضلوا، مع استمرار الأزمة والمواجهة الدائمة، اللجوء الى أماكن إقامة جديدة في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية وبعض القرى البقاعية.

ويتبين من خلال دراسة مسحية (جرت في ١١٧ قرية ومدينة) للمناطق السكنية في الجنوب

---

(٢١) في ١٦ تموز/ يوليو أكدت مصادر مقربة من منظمة الأمم المتحدة، عودة حوالى ٦٥ ألف ساكن إلى مناطقهم، كما خلت بيروت الغربية والضاحية الجنوبية من حوالى ٥٠ بالمائة من سكانها (البالغ عددهم ٨٠٠ الف شخص تقريباً)، وحسب تقرير للاونروا في ١٧ آب/ اغسطس فإن تدمير المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان ترك حوالى ١٠٠ الف لاجيء دون مأوى.

(٢٢) حسب إعلان مصدر عسكري اسرائيلي في ١٩٨٣/٦/١٤.

اللبناني، شملت معظم القرى والمدن الواقعة داخل الشريط الحدودي المحتل، والبالغ عددها ٧٣ قرية وبلدة، مع بعض القرى والمدن الموجودة في مناطق المواجهة المباشرة، والتي تمثل خطوط التماس الأمامية مع بقية المناطق الجنوبية، وعددها ٤١ قرية ومدينة، أن عدد السكان المسجلين فيها - حسب سجلات المقيمين حتى ١٩٦٥/١/١ - يبلغ ٢٢٩٣٥٩ نسمة، بحيث يمكن تقدير عدد السكان في بداية عام ١٩٨٨ بحوالى ٤٠٣٦٥٦ نسمة (وذلك بزيادة سنوية تبلغ ٢,٥ بالمائة)، (الجدول رقم (٢)).

جدول رقم (٢)
توزيع السكان في المدن والقرى الجنوبية المحتلة والموجودة في خطوط المواجهة

الأقضية	عدد القرى	عدد السكان المسجلين حتى ١٩٦٥/١/١	تقدير عدد السكان حتى ١٩٨٨/١/١	تقدير عدد المهجرين بشكل دائم حتى ١٩٨٨
مرجعيون	٢١	٥٧٤٣٢	١٠١٠٧٦	٦٧٣٨٤
حاصبيا	١٣	٢٧١٣١	٤٧٧٥٠	٣١٨٣٣
النبطية	١٣	٣١٤٢٣	٥٥٣٠٢	٤١٤٧٦
بنت جبيل	٢٨	٦٠٠١٨	١٠٥٦٢٨	٧٠٤١٨
صور	١٦	١٠٣١٦	١٨١٥٦	١٢١٠٤
الزهراني	١١	١٤٤٥٥	٢٥٤٣٩	١٦٩٥٩
جزين	١٦	٣١٩٣٤	٥٦٢٠١	٣٧٤٦٧
المجموع	١١٧	٢٣٢٧٠٩	٤٠٩٥٥٢	٢٧٧٦٤١

المصدر: بالنسبة الى تقدير عدد السكان، اعتمدنا كأساس عدد السكان المسجلين (المدونين في سجلات الأحوال الشخصية) حتى ١٩٦٥/١/١، مع زيادة طبيعية لعدد السكان، تبلغ كحد أقصى ٢,٥ بالمائة. أما في تقدير عدد القرى، فقد تم التركيز على القرى التي تتعرض لنزوح كثيف، وذلك وفق استقصاءات ميدانية شملت معظم المناطق.

نستنتج وحسب تقديرات لعدد السكان المقيمين في بعض القرى، أن التهجير الدائم يشمل اليوم أكثر من ثلثي عدد السكان، وبالتالي فإن عدد المهجرين بشكل دائم من القرى المحددة في الدراسة (وعددها ١١٥ قرية) يبلغ حوالى ٢٧٧٦٤١ نسمة. وبالنسبة الى التوزيعات السكانية حسب الأقضية فإن قضاء بنت جبيل يأتي في المقدمة حيث يبلغ عدد القرى المحتلة والموجودة في خط المواجهة الأمامي ٢٨ قرية، أما عدد المهجرين فيها فيصل إلى ٧٠٤١٨ نسمة تقريباً. أما في قضاء مرجعيون فيلاحظ وجود ٢١ قرية يبلغ عدد المهجرين منها حوالى ٦٧٣٨٤ نسمة، هذا إضافة إلى عدد آخر من المهجرين من أقضية حاصبيا والنبطية وصور والزهراني وجزين (الجدول رقم (٢)).

كما يلاحظ ان عدد المقيمين في القرى المحتلة والقرى الموجودة في خط المواجهة الامامي يبلغ حوالى ١٣٥ الف نسمة، بينهم ٩٠ ألف نسمة تقريباً يقيمون في منطقة الشريط الحدودي المحتلة منذ ما يزيد على عشرة أعوام.

وإذا أضفنا، إلى القرى التي حددناها في حساب عدد المهجرين بشكل دائم (١١٧ قرية)، بعض القرى الجنوبية القريبة من مناطق المواجهة، والتي تعرضت وتتعرض بين حين وآخر للقصف والاعتداءات الاسرائيلية، يرتفع عدد المهجرين من الجنوب اللبناني بشكل دائم، الى حوالى ٣٠٠ الف نسمة يتوزعون في مناطق متفرقة داخل لبنان وخارجه.

٣ ـ في مناطق جبل لبنان

تمثل أعوام الحرب (١٩٧٥ ـ ١٩٨٨) مرحلة حاسمة في تاريخ جبل لبنان، شهدت أضخم موجات الهجرة الجماعية من القرى والمدن الموجودة في رقعة تزيد مساحتها على ١١٠٠ كلم٢، تمتد من حدود نهر الأولي في الجنوب، حتى الحوض الأعلى لنهر الكلب في السفوح الغربية لجبل صنين في الشمال الشرقي، وهي تضم أماكن واسعة تشمل كامل أراضي قضائي الشوف (٤٦٣,٥ كلم٢) وعاليه (٢٧٠,٢ كلم٢) إضافة الى منطقتي المتن العالي (في قضاء بعبدا)، والمتن الشمالي (في قضاء المتن). وهي مناطق بحكم طبيعتها الجبلية ومناخها المعتدل، تحوي مجموعة كبيرة من القرى والمدن يزيد عددها على ٢٣٦ وتضم حوالى نصف مليون نسمة[٢٣].

وخلال حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، بدأت أحداث الجبل كردات فعل على التهجير الجماعي وعمليات الترحيل التي عرفتها العاصمة بيروت، حيث بدأت المواجهة تنتقل الى بقية المناطق اللبنانية نتيجة الخوف المتبادل وتزايد عدد المشردين الذين فقدوا مساكنهم في أحياء بيروت. وبعد احتلال الكرنتينا والمسلخ عام ١٩٧٦، برزت أعمال العنف في اقليم الخروب، رافقتها هجرة مسيحية للعديد من الأسر باتجاه بيروت الشرقية خصوصاً من قرى كترمايا، بعاصير، الزعرورية، حصروت، والمغيرية. ثم توسعت عمليات المواجهة بعد سقوط تل الزعتر وجسر الباشا في بيروت الشرقية، فشملت الدامور والجية التي تم حصارها وتهجير سكانها.

ولم تقتصر الاحداث على ساحل الشوف، بل انتقلت لاحقاً الى مناطق المتن الشمالي، وبعبدا وعاليه. لكن دخول قوات الردع العربية، اعاد الهدوء الى المنطقة، مما شجع بعض المسيحيين على العودة، خصوصاً بعد تخفيف حدة المواجهة في بيروت، بحيث يمكن القول ان تجدد أعمال العنف في العاصمة، كان مؤشراً للفرز السكاني واشعال الفتن في بقية المناطق.

واستناداً الى بعض الدراسات[٢٤] فإن هجرة المسيحيين من الجبل قد استمرت بوتيرة متفاوتة بدأت بين عام ١٩٧٥ (١,٢ بالمائة) وعام ١٩٧٦ (٧,٥ بالمائة) واستمرت حتى عام ١٩٨٦ (٣ بالمائة). لكن عمليات التهجير قد بلغت مداها خلال فترة الانسحاب الاسرائيلي من الجبل عام ١٩٨٣، حيث انتقل حوالى ٥٥ بالمائة من المهجرين خارج قراهم، كذلك شهد عام ١٩٨٢ تهجير ١٣ بالمائة، مقابل ٥,٦ بالمائة عام ١٩٨٤ ثم ٦,٢ بالمائة عام ١٩٨٥.

ولتبيان الكلفة البشرية للحرب على الصعيد السكاني، فقد أجرينا دراسة مسحية شملت معظم القرى والمدن الموجودة في المناطق التي كانت مسرحاً لأعمال العنف، خصوصاً القرى والبلدات المسيحية التي تهجر سكانها بشكل دائم، وذلك لتبيان الثقل الديمغرافي لحالة التهجير

---

(٢٣) *Plus*, no.4 (janvier - septembre 1986), p.56.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٨.

الجماعي في مناطق الجبل، والتي تمثل مأساة حقيقية تضاف الى نكبات الحرب التي تحياها الأسر المهجرة من مساكنها الى أماكن جديدة للاقامة المؤقتة.

وقد شملت الدراسة ١٢٠ قرية ومدينة[٢٥]، موزعة على جبهات القتال وفي الاماكن التي شهدت مواجهات عنيفة أدت الى تدمير القرى وتهديم المدن. فقد تم تصنيف القرى والمدن المتضررة وفق حالة الدمار التي أصابتها ابتداء من التهديم الجزئي (دون ٢٥ بالمائة من الأبنية) حتى الدمار الشامل، كما تم تقدير اجمالي عدد السكان المسجلين (وفق سجلات المقيمين حتى ١٩٦٥/١/١)، مع تزايد طبيعي (كحد أقصى يبلغ ٢,٥ بالمائة) للسكان، بحيث يبلغ هذا العدد الاجمالي في القرى التي شملتها الدراسة الميدانية (١٢٠ قرية) حوالى ٣٥٠٤٤٣ نسمة (بينما كان هذا العدد يبلغ ١٩٩٢١٩ نسمة (وفق سجلات المقيمين حتى ١٩٨٦٥/١/١) (انظر الجدول رقم (٣)).

كما أظهرت الدراسة أن عدد المناطق السكنية المدمرة بشكل تام، والتي تعرضت لتهجير شبه شامل، قد بلغ ٣٧ قرية وبلدة، يقدر عدد سكانها بحوالى ٧٠ الف نسمة (بينها بعض القرى الدرزية، بعورتة مثلاً) غالبيتهم من المسيحيين الذين تهجروا خارج المنطقة. أما القرى المهدمة بنسبة تتراوح بين ٧٥ و٩٥ بالمائة فقد بلغ عددها ٢٤ قرية، ويقدر اجمالي عدد سكانها بحوالى ٦٠ الف نسمة (الجدول المرفق).

أما بالنسبة الى عدد السكان المقيمين، فتشير دراسة مصلحة النشاطات الاقليمية في وزارة التصميم العام، الى أن نسبتهم تبلغ حوالى ٦٧ بالمائة من اجمالي السكان المسجلين[٢٦]، أي أن عدد السكان المقيمين في منطقة الدراسة ـ القرى المحددة وعددها ١٢٠ قرية ـ يبلغ حوالى ٢٣٤٧٩٧ نسمة (تقديرات حتى عام ١٩٨٨). اما تقدير الحجم الاجمالي للمهجرين فهو يختلف حسب حالة القرى والتركيب الطائفي فيها، فالقرى المسيحية المهدمة قد تهجرت بالكامل، أما القرى المختلطة فقد تهجرت منها معظم الأسر المسيحية، باستثناء قرى قليلة ما زالت تحافظ على التركيب السكاني فيها. وبنتيجة هذا التفاوت في التحركات السكانية، وفي ضوء المسح الميداني في القرى التي شملتها الدراسة، يمكن تقدير عدد المهجرين بشكل دائم بحوالى ٢٠٠ الف نسمة، غالبيتهم من المسيحيين[٢٧] الذين انتقل معظمهم الى ضواحي بيروت الشرقية (خصوصاً في أحياء

---

(٢٥) يمكن القول ان الدراسة شاملة الى حد كبير، لكنها لا تمثل بالضرورة مسحاً لجميع القرى الموجودة في مناطق الجبل والتي تعرضت لأعمال عنف. وهي بالتالي تعطي صورة واضحة للتحركات السكانية وعمليات التهجير التي حدثت خلال الحرب.

(٢٦) أنظر احصاء: لبنان، وزارة التصميم العام، مصلحة النشاطات الاقليمية، **السكان المقيمون في لبنان** (بيروت: [الوزارة]، ١٩٦٥). يتبين من البيانات الموجودة ان اجمالي عدد السكان المقيمين في جميع أقضية جبل لبنان كان يبلغ ٢٩٥٤٠٠ نسمة عام ١٩٦٥، بينما قدّر عدد الذين شملتهم حركة الهجرة الداخلية بحوالى ١٤١٤٠٠ نسمة، موزعين حسب الأقضية باستثناء التجمعات السكانية المشمولة ضمن بيروت الكبرى، ويلاحظ من مقارنة اعداد المهجرين إلى اجمالي السكان وجود تفاوت بالنسبة إلى عدد المقيمين في الأقضية، فبينما تبلغ نسبة السكان المقيمين في قضاء عاليه ٦٦,٩ بالمائة تنخفض هذه النسبة إلى ٥٩,٦ بالمائة في قضاء الشوف، بينما تبلغ هذه النسبة ٦٧,٥ بالمائة في قضاء المتن.

(٢٧) قدّرت مصادر اخرى هذا العدد بحوالى ٢٤٠ الف نسمة يمثلون ٣٨,٧ بالمائة من إجمالي المهجرين المسيحيين خلال اعوام الحرب. لمزيد من التفاصيل، انظر: جان مراد، «الهجرة والتهجير»، ورقة قدّمت إلى: ندوة =

برج حمود، النبعة، سن الفيل، عين الرمانة، فرن الشباك، الفنار والمنصورية... الخ) كما هاجر بعضهم الى خارج لبنان.

جدول رقم (٣)
التهجير السكاني في مناطق الجبل حسب الأقضية
وبالنسبة الى الدمار في القرى المتضررة

نسبة الدمار	المتن ـ المتن الشمالي		الشوف		عاليه		بعبدا ـ المتن العالي	
	عدد القرى المتضررة	تقدير عدد السكان	عدد القرى المتضررة	تقدير عدد السكان	عدد القرى المتضررة	تقدير عدد السكان	عدد القرى المتضررة	تقدير عدد السكان
دون ٢٥ بالمائة	٥	٨٦٥٧	١	١٢٤٤٠	٢	٧٤٢٢	٢	١٢٥٢١
بين ٢٥ و٥٠ بالمائة	٥	٢٧٣٦٠	٥	١٨٥٥٧	١٦	٤٥٤١٨	٨	٣٢٧٨٠
بين ٥٠ و٧٥ بالمائة	١	٤٨٤	٤	٨١٦٥	٦	٢٩٤٤١	٥	١٣٢٩٣
بين ٧٥ و٩٥ بالمائة	٤	١٦٧١٧	٥	١٣٩٠٦	١٢	٢٨٧١٧	٢	٢٢٥٥
تدمير شامل	صفر	صفر	١٧	٤١٧٥٧	١٤	٢٥٢١٥	٦	٥٣٣٨
المجموع	١٥	٥٣٢١٨	٣٢	٩٤٨٢٥	٥٠	١٣٦٢١٣	٢٣	٦٦١٨٧
مجموع عدد القرى المتضررة في مناطق الجبل	١٢٠		تقديرات لمجموع السكان المسجلين في القرى حتى ١٩٨٨/١/١					٣٥٠٤٤٣

المصدر: بالنسبة الى عدد السكان عام ١٩٨٨، اعتمدنا في التقديرات على أساس السكان المسجلين لغاية ١٩٦٥/١/١، أما بالنسبة إلى توزيع القرى المتضررة خلال الحرب وتصنيفها، فقد تم ذلك استناداً إلى استقصاءات ميدانية ومصادر متنوعة.

وقد استمرت الأوضاع حذرة في معظم مناطق الجبل، الذي شهد موجات نزوح وتنقلات كثيفة للعديد من الأسر المسيحية والدرزية، التي تركت قراها وانتقلت الى أحياء بيروت، وذلك حتى الاجتياح الاسرائيلي الواسع في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٢، والذي أذكى نار الفتنة بين الميليشيات الدرزية والمسيحية المتصارعة. وخلال فترة الاحتلال الاسرائيلي برز الاستعداد للمجابهة التي اندلعت وتوسعت عبر مذابح جماعية حدثت في بعض القرى، وترافقت مع مراحل الانسحاب الاسرائيلي. وعام ١٩٨٣ عرفت مناطق الشوف وعاليه، أوسع موجات الهجرة الجماعية للمسيحيين من الجبل حيث لجأت آلاف الأسر المشردة إلى بيروت الشرقية ومناطق كسروان والمتنين، وبعض

= الابعاد الاجتماعية والاقتصادية للازمة اللبنانية التي نظمها منتدى الفكر العربي، عمان، ٦ ـ ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٦، ص ٨.

القرى في اقليم الخروب ودير القمر والشحار الغربي، كما شهدت هذه الفترة هجرة درزية كثيفة (حوالى ١٠٠ ألف نسمة) بعيداً عن مسرح القتال، نحو القرى الشوفية في الداخل، وباتجاه بيروت الغربية، حيث ما زالت تسكن في أحياء الحمراء ورأس بيروت والمصيطبة.

وخلال المواجهة، دمرت عدة قرى كانت مسرحاً للنزاع، وتهدمت مدن الاصطياف الجبلية التي اشتهرت كمراكز سياحية مثل عاليه، بحمدون، صوفر وسوق الغرب. كما تتابعت عمليات تهجير المسيحيين من الجبل وعلى فترات متقطعة شملت على التوالي، منطقة الشحار الغربي وساحل الشوف عام ١٩٨٤، ثم اقليم الخروب عام ١٩٨٥، وبعض بلدات المتن الشمالي عام ١٩٨٦.

ويمكن القول أن تتابع الأحداث بين المناطق واستمرارها أديا إلى نشوء خطوط مواجهة تمركزت عندها الجبهات العسكرية التي تفصل بين العديد من القرى والمدن في عيتات ـ سوق الغرب، وعاليه ـ الكحالة، امتداداً حتى جبهة ضهور الشوير ـ بكفيا، وهي تمتد على مسافة طويلة كخطوط تماس تفصل بين المتصارعين، حيث تستمر المواجهة عبر العديد من القرى والمدن في المتنين الشمالي والأعلى.

لقد تسببت حرب الجبل باختلال بارز في التركيب السكاني الذي كان سائداً قبل الحرب، حيث انحسر الوجود المسيحي في معظم القرى الجبلية، باستثناء بعض المراكز (في دير القمر، عين دارة، المختارة، الرميلة، نيحا... الخ) التي ما زالت تبدو كشواهد على إمكانية التعايش بين فئات المجتمع اللبناني.

٤ ـ في مناطق الشمال

أدت المواجهة العنيفة التي حصلت في الشمال إلى تكوين جبهة واسعة وعريضة، تمتد مسافة ٤٠ كلم، ابتداء من منطقة المدفون في الساحل جنوب البترون، عبر خط تماس يتجه شرقاً الى محلة بقوفا، مروراً بعدة قرى موجودة في أقضية جبيل، البترون، الكورة، بشري وزغرتا.

ويلاحظ في هذه المنطقة أن الحواجز الطبيعية هي التي تفصل بين المتقاتلين، حيث تمثل الوديان والتلال خطوط انقطاع في بعض الاماكن، تمتد بين القرى الموجودة، ابتداء من وادي المدفون غرباً وصولاً الى وادي قنوبين في الحوض الأعلى لنهر قاديشا، وذلك على ارتفاع يبلغ ٢٠٠٠ متر.

وكما حدث في المناطق البعيدة عن العاصمة، فقد انتقل الصراع الى منطقة الشمال خلال حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، لكن المواجهة أخذت طابعاً سياسياً لا طائفياً، ففي أوائل تموز/ يوليو عام ١٩٧٦، اشتعل محور منطقتي قضاء الكورة من جهة، وبلدتي شكا وحامات في قضاء البترون من جهة أخرى. لقد كانت الحرب قصيرة في هذه المنطقة، لكنها كانت حاسمة بين الأحزاب المتصارعة بحيث خلفت دماراً واسعاً في القرى المتجاورة، إذ بلغ عدد المهجرين الذين لجأوا الى طرابلس في بداية الأحداث حوالى ٦٩٠٠ شخص حسب الاحصاءات التي قامت بها بلدية طرابلس اثناء الحوادث[٢٨].

---

(٢٨) أبرز القرى التي تهجّر سكانها وتضررت خلال أحداث عام ١٩٧٦، هي: فيع، أميون، بديا، ضهر العين،=

بعد توقف المعارك عاد بعض المهجرين إلى قراهم، لكن النزاعات السياسية بدأت تبرز بحدة في مناطق الفصل، بين المتنازعين في قضائي بشري وزغرتا، واستمرت الحوادث الفردية حتى عام ١٩٧٨[٢٨]، حيث بدأت مواجهة عنيفة بين المليشيات، وتكونت جبهة عسكرية واسعة أضيفت إلى خريطة الحرب في لبنان. وقد ترافقت هذه الأحداث مع نزوح سكاني كثيف شمل العديد من الأسر المسيحية المقيمة في قرى المواجهة، اضافة إلى بعض الأسر الشيعية المقيمة في قرى بحبوش وبنهران وبزيزا، والتي فضلت الرحيل عن أماكن المواجهة في خطوط التماس التي توزعت ميدانياً بين سيطرة «القوات اللبنانية» في الجنوب، والمردة في الشمال. أما جبهات القتال فقد تمركزت خصوصاً في مناطق بزيزا (الكورة) وقنات (بشري)، وكفرحتنا (البترون).

وقد تم تجميد هذه الجبهات منذ دخول قوات الردع العربية عام ١٩٧٨، حيث عاد بعض المهجرين الى قراهم. لكن طبيعة المواجهة والأحداث الأمنية المتقطعة التي تشهدها المنطقة، ما زالت تحول دون عودة العديد من الأسر التي غادرت مساكنها لأسباب سياسية مرتبطة بالصراع القائم بين المتنازعين، هذا إضافة إلى أجواء الحذر وتوتر العلاقات بين القرى الموجودة في خطوط التماس مما يحول دون عودة السكان إليها.

إن دراسة لامتداد خطوط المواجهة في منطقة الشمال تبرز كثافة التهجير خارج القرى والمدن التي كانت مسرحاً للنزاعات. فالخسائر البشرية كانت مرتفعة. كما أدى تتابع الصدامات الى إفراغ بعض القرى من سكانها الذين انتقلوا كغيرهم من المهجرين في الجنوب والجبل، إلى أماكن إقامة مؤقتة وعلى الرغم من الدراسات القليلة عن هذه الجبهة، وندرة الاحصاءات عن عدد السكان في القرى ثم عدد المهجرين منها، فالبارز أن هذه المنطقة قد دفعت بدورها ثمناً باهظاً خلال أعوام الحرب.

وقد تبين بنتيجة دراسة مسحية ـ مماثلة لبقية المناطق ـ شملت معظم القرى والمدن الموجودة في خطوط التماس، أن عدد التجمعات السكنية يبلغ حوالى ٤٩ قرية ومدينة، تعرضت لمواجهات متقطعة وعنيفة أدت الى تهجير العديد من الأسر التي ما زالت كغيرها تنتظر نهاية الأزمة، (الجدول رقم (٤)).

ويلاحظ من خلال التقديرات التي أجريناها لتبيان الوزن الديمغرافي للسكان في خطوط المواجهة، أن عدد السكان المسجلين حتى ١٩٦٥/١/١، كان حوالى ٧٠٣١٤ نسمة، بحيث يمكن تقدير هذا العدد بحوالى ١٢٣٧٥١ نسمة في بداية عام ١٩٨٨، (الجدول رقم (٤)). وتشير بعض الدراسات الميدانية في القرى أن نسبة المهجرين، بشكل دائم تبلغ حوالى ربع السكان بحيث يصل عددهم الى حوالى ٣٠ ألف نسمة، هذا مع وجود تفاوت كبير في توزيعات المهجرين حسب القرى والأقضية بحيث يرتفع معدل التهجير في قرى البترون والكورة، وهي التي شهدت مواجهات عنيفة.

= بكفتين، دار بشمزين، ثم قرى النخلة، دده، برعون، بديهون، كفريا، رأس نحاش، راشكيدا، زغرتا المتاولة، عرب اللقلوق وعرب أنفه. لمزيد من التفاصيل، انظر: ندى ملك، «المهجرون في طرابلس: دراسة بشرية واقتصادية،» (رسالة ماجستير في الجغرافيا، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، ١٩٧٨)، ص ٤٩.

(٢٩) بدأت الحرب في جبهة الشمال يوم ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٨، تاريخ اغتيال النائب طوني فرنجية، مما أحدث انقطاعاً واسعاً بين المتقاتلين.

جدول رقم (٤)
توزيع السكان في القرى المتضررة والموجودة عبر خطوط المواجهة في منطقة الشمال

القضاء	عدد القرى المتضررة	عدد السكان المسجلين حتى ١٩٦٥/١/١	تقدير عدد السكان حتى ١٩٨٨/١/١
البترون	٢٦	٢٢٦٥٣	٣٩٨٦٩
بشري	١٠	٣٧٤١٥	٦٥٨٥٠
الكورة	٩	٧٧١٢	١٣٥٧٣
جبيل	٤	٢٥٣٤	٤٤٥٩
المجموع	٤٩	٧٠٣١٤	١٢٣٧٥١

المصدر: استقصاءات ميدانية متنوعة مع تقديرات لعدد السكان المسجلين.

٥ ـ في مناطق البقاع

تنتشر المدن والقرى البقاعية في منطقة واسعة تمتد بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية وعلى مساحة تبلغ حوالى ٤٢٣٧ كلم٢، وتمثل ٤١ بالمائة تقريباً من مساحة لبنان. وتضم محافظة البقاع ٢٠٦ قرى وبلدات موزعة بين السهل والسفوح الجبلية، يبلغ اجمالي عدد سكانها المسجلين (تقديرات حسب سجلات الأحوال الشخصية) حوالى ٥٧٠ ألف نسمة (حتى عام ١٩٨٨)، يمثلون ما يقارب ١٤,٦ بالمائة من إجمالي عدد سكان لبنان.

جدول رقم (٥)
تقديرات لعدد السكان المسجلين في محافظة البقاع، حسب الأقضية والمساحة حتى ١٩٨٨/١/١

القضاء	المساحة (كلم٢)	عدد السكان المسجلين حتى ١٩٦٥/١/١	تقدير عدد السكان المسجلين حتى ١٩٨٨/١/١
الهرمل	٥٤١,٠٦	٢٣١٨٥	٣٨٧١٩
بعلبك	٢١٥٢,٦٦	١١٧٣٠٨	١٩٥٩٠٤
زحلة	٦٨٠,٠٠	١١٦٦٤١	١٩٤٧٩٠
جب جنين	٤٦٧,٧٦	٥٧٣١٣	٩٥٧١٢
راشيا	٣٩٥,٥٠	٣٢٦٤٥	٥٤٥١٧
المجموع	٤٢٣٦,٩٨	٣٤٧٠٩٢	٥٧٩٦٤٢

المصدر: تقديرات المؤلف لعدد السكان المسجلين، بناء على استقصاءات ميدانية وبالنسبة إلى معدل الزيادة الطبيعية للسكان، على أساس سجلات الأحوال الشخصية المتضمنة عدد المدونين في سجلات احصاء عام ١٩٣٢ لغاية ١٩٦٥/١/١. وذلك حسب المديرية العامة للأحوال الشخصية، دائرة الاحصاء، وزارة الداخلية.

ويتميز البقاع بكونه منطقة سهلية يضم أراضي زراعية خصبة، لجأت اليها واقامت فيها مختلف الطوائف المسيحية والاسلامية التي توزعت في مختلف المحاور، مع بعض التفاوت حسب الأقضية بين زحلة (أكثرية مسيحية) ثم بعلبك والهرمل (أكثرية شيعية)، فراشيا (دروز) وجب جنين في البقاع الغربي (سُنّة).

أما بالنسبة إلى عدد السكان المقيمين، فتشير معظم التقديرات خصوصاً مصلحة النشاطات الاقليمية في وزارة التصميم العام، والعائدة لعام ١٩٦٥[٣٠]، أن نسبة السكان المقيمين تبلغ حوالى ثلاثة أرباع اجمالي عدد السكان في معظم الأقضية، باستثناء قرى قضاء الهرمل (٦٥ بالمائة)، وقضاء بعلبك (٧٠ بالمائة) التي تشهد حركة نزوح كثيفة الى بيروت وبقية المناطق اللبنانية. وبنتيجة الاحداث التي اندلعت في العاصمة خلال حرب السنتين، حصلت حركة نزوح معاكس الى البقاع، حيث تزايد عدد السكان المقيمين الى حوالى ٤٥٠ ألف نسمة، تضاف إليهم آلاف الأسر النازحة من مناطق الجنوب وبيروت وأماكن أخرى.

هكذا تبدو خريطة التوزيعات السكانية في منطقة البقاع، التي لم تنجح في البقاء على حياد، وتفادي النزاعات الداخلية في لبنان. فقد انتقلت الاحداث الدامية الى منطقة زحلة خلال حرب السنتين، حيث كان من المستحيل أن تنحصر الصراعات الداخلية في بيروت، وذلك لطبيعة التركيب السكاني القائم وعمليات الفرز الطائفي التي حدثت بين شطري العاصمة، خصوصاً في بيروت الشرقية، بعد تهجير سكان النبعة وبرج حمود وسن الفيل وتل الزعتر، حيث تزايد عدد المهجرين الذين انتقلوا الى البقاع من أحياء بيروت وبعض القرى في جنوب لبنان، خصوصاً اثر الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٧٨[٣١].

لقد بدأت النزاعات الداخلية في محيط زحلة ومع القرى الموجودة في قضاء بعلبك عام ١٩٧٦، حيث جرى تهجير متبادل للسكان بين زحلة وبعلبك، ثم توسعت ردّات الفعل كانعكاس مباشر للأحداث الجارية في بيروت والجبل. وشمل التهجير عدة قرى مسيحية مثل: عين بورداي ودورس والطيبة وحوش بردى وبيت شاما التي فقدت غالبية سكانها، كما حدثت هجرات كثيفة من قرى القاع ورأس بعلبك وكفرزبد وعيتا الفخار وراشيا[٣٢]. وبالمقابل تهجرت بعض الأسر الشيعية المقيمة في محيط مدينة زحلة، ولا سيما في حزرتا وحوش الامرا والحي الشرقي في المعلقة، إلى قرية اليمونة وبعض القرى في منطقة بعلبك.

كما أدت الأحداث الأمنية وفق بعض الدراسات إلى انخفاض عدد المقيمين في القرى المسيحية إلى معدل يتراوح بين ١٠ و٣٠ بالمائة من إجمالي عدد سكانها خصوصاً قرى: رأس بعلبك، شليفا، تربل، رياق، قب الياس، صغبين وأبلح. حيث تم تقدير هجرة المسيحيين بحوالى

---

(٣٠) بلغ اجمالي عدد السكان المقيمين في محافظة البقاع عام ١٩٦٥ حوالى ٢٥١٤٠٠ نسمة، كما بلغ عدد الافراد النازحين الى مناطق لبنانية ٧٣٤٠٠ نسمة (حوالى ٦٥ بالمائة منهم يقيمون في بيروت). لمزيد من التفاصيل، انظر: لبنان، وزارة التصميم العام، مصلحة النشاطات الاقليمية، **السكان المقيمون في لبنان**.

(٣١) انظر: فاعور، «الهجرة من جنوب لبنان مع دراسة ميدانية للتهجير الجماعي،» خريطة توزيع المهجرين في البقاع، ص ٢٨.

(٣٢) انظر: نبيه كنعان عطاالله، «البقاع نموذج جغرافي لتبدلات سكانية،» **النهار**، ١٩٨٥/٧/١٣، ملف رقم (٤)، وذلك ضمن ملف حول «هجرات داخلية قسرية في تاريخ لبنان».

١٥٠ ألف نسمة، منهم ٤٠ بالمائة نـزحوا إلى زحلـة و١١٠ آلاف نسمة إلى بـيروت[٣٣]. وفي المقابـل استقبل البقاع آلاف الأسر المهجـرة من بيروت والجنـوب خلال الاجتيـاح الاسرائيلي عـام ١٩٨٢، والذي أدى إلى اجتياح العاصمة وضاحيتها الجنوبية بعد حصارها، كما اتجهت أفـواج المهجرين من بيروت إلى البقاع نتيجة أحداث شباط/ فبراير عام ١٩٨٤ وتدمير آلاف المسـاكن في الضاحيـة الجنوبية.

وخـلال الاجتياح الاسرائيـلي عـام ١٩٨٢ واحتـلال معظم أراضي قضـائي راشيـا والبقـاع الغربي، تهجر العديد من السكان المقيمين في قرى: سحمر ويحمر، لبايا، راشيا، قرعون، صغبـين، كفرمشكي مشغرة، حيث دمرت القوات الاسرائيلية العديد من المنازل. لكن معظم المهجـرين عادوا بعد الانسحاب الاسرائيلي، ما عدا سكان المواجهة (سحمـر، يحمر ولبـايا...) التي مـا زالت تمثل خطوط تماس مع مناطق الحزام الأمني، وهي تعيش كغيرها من قرى الجنوب اللبناني، حـالة عـدم استقرار أمني.

وبينما يشهد البقاع اليوم حـركة اقتصـادية نـاشطة، اثـر عودة معظم النـازحين للعمـل في الأرض والزراعة، يلاحظ أن معظم حالات التهجير كانت مؤقتة، حيث عاد السكـان المهجرون بعـد دخول القوات السورية، وبنتيجة ارتفاع أكلاف المعيشة وتفاقم الأزمات الاجتمـاعية في العـاصمة، باستثناء سكان بعض القرى المسيحية، الذين لم يرجعوا بانتظار الحلول النهائية للأزمة.

وإذا كانت مناطق البقاع، قد عـرفت كغيرهـا، موجـات تهجير واسعـة خلال أعـوام الحرب، وتنقل الاحداث الأمنية، فإن تقدير عدد المهجرين اليوم، وبشكل دائم، يبـدو محاولـة صعبة وغـير دقيقة، خصوصاً اثر تـوقف النزاعـات واستقرار الأوضـاع الأمنية في مختلف القـرى، حيث تنعم المنطقة اليوم، بحركة عمرانية مزدهرة، إضافة إلى تـزايد الطلب عـلى الصناعـات المحلية لمـواجهة التضخم الاقتصادي، مما يشجع بعض الأسر البقاعيـة، النازحـة والموجـودة في بيروت للعـودة إلى قـرى المنشأ، ممـا يستوجب تحـرك الدولـة لتشجيع النـزوح المعاكس وانمـاء الأريـاف والقـرى الصغيرة.

ثانياً: اقتراحات وحلول لقضايا المهجرين

ان إيجاد الحلول لمشكلات المهجرين وقضاياهم يرتكز في الأسـاس على المبـادىء التي تضع نهاية للأزمة، إذ لا يمكن ومهما كانت طبيعة التوافق على عودة المهجرين، فصل هـذه المسألـة عن أسبابها المرتبطة بالعوامل التي أدت إلى التقاتل، واشعلت الحرب اللبنانية. وعـلى الرغم من تنـوع مشكلات المهجرين وتعددها، فإن الأولويـة في المعالجـة تبقى لعمليات الاقتـلاع والتهجير الـدائم، خصوصاً ما يتعلق بعودة الأسر التي تم ترحيلها إلى مساكنها وقراها.

لهذا فإن أي محاولة لإيجاد الحلول يجب أن تتناول مسألتين أساسيتين، وهما:

١ ـ ارساء مبادىء جديدة وثابتة لوحدة الأرض والشعب، توحي بالثقة لدى اللبنـانيين، وتعيـد بناء الكيان على أسس متينة تسمح للمهجرين بـاتخاذ قـرار العودة إلى ديـارهم. إذ لا يمكن للذين

---

(٣٣) أنظر: مراد، «الهجرة والتهجير في لبنان،» ص ١٦.

اقتلعوا من أرضهم وفقدوا أرزاقهم ومساكنهم ـ وأحياناً أقرباءهم ـ أن يغامروا في العودة دون ضمانات أكيدة. أما مسألة التسويات المحلية بالنسبة إلى عودة المهجرين إلى بعض المناطق، فهي محاولات قد أثبتت فشلها، بل لقد تبين أنها تكبد المهجرين مزيداً من الخسائر.

٢ ـ ترافق عملية إعادة بناء الكيان السياسي مع خطة انمائية شاملة متكاملة لاعمار لبنان بعد الحرب، تشارك فيها الهيئات الدولية والعربية، تأخذ بالأولوية قضايا المهجرين وترسم الحلول لها في ضوء دراسة معمقة شاملة لمختلف المناطق. أما المحاولات التي لا تقترن بالانماء، فهي على الرغم من نجاحها في بعض الحالات والمناطق وتأمين عودة بعض المهجرين، تبقى بالتأكيد حلولاً جزئية لقضية ديمغرافية تمثل اليوم أكثر من مليون ساكن، يعيشون خارج أماكن اقامتهم، وفي مناطق متفرقة داخل لبنان وخارجه.

ولما كانت نقاط الخلاف حول تطوير الكيان، واعادة بناء الدولة قد اصبحت معروفة ومتداولة، بعد ثلاثة عشر عاماً من التقاتل، وتحتاج إلى توافق سياسي حولها يضع حداً لنهاية الأزمة اللبنانية، فإننا سنحصر موضوع الحلول لقضايا التهجير في الاطار الانمائي الذي حددناه، علماً أنه لا يمكن، وبعد هذه الفترة الزمنية الطويلة، فصل مسألة التهجير، في أبعادها المختلفة عن المسائل الانمائية المتعددة والشاملة في مختلف المناطق، إذ كيف يمكن التفكير بعودة المهجرين مثلاً إلى قرى الشريط الحدودي في جنوب لبنان، بعد أن دمرت الحرب البنية التحتية مما أدى إلى كساد المواسم الزراعية وتصحر الأراضي وانتشار البطالة واشتداد تيار الهجرة إلى الخارج، ثم تحوّل المنطقة عن تصدير الحمضيات والقمح والزيتون، إلى تصدير القوى العاملة، بعد أن تحولت إلى أماكن إقامة للمسنين والعجزة؟

ثم كيف يمكن تأمين موارد الرزق والعمل للذين استأنفوا حياتهم، إذا ما تقرر إعادتهم إلى قراهم، واستعادة الأماكن التي لجأوا اليها واقاموا فيها؟ كذلك الحال بالنسبة الى الذين دمرت قراهم وبيوتهم، فتحولوا إلى مشردين ثم لجأوا إلى احتلال ومصادرة مساكن جديدة، كما لجأ بعضهم إلى بناء المساكن في الأملاك العامة والخاصة.

كلها حالات متشابهة لكنها تبدو الآن مستعصية، وهي مستمرة باستمرار الحرب، على الرغم من الأعوام الطويلة، لكنها تحتاج لحلول يخطط لها قبل نهاية الحرب لتكون جاهزة في مواجهة الأزمات الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي ستعترض الأسر المهجرة مع بداية النهاية. وإذا كان البعض يرى أنه لا يمكن وضع أي حلول في ظل استمرار الحرب، فإن الواقع يؤكّد أن التخطيط لمواجهة قضايا التهجير وبقية الأزمات الناجمة عن الحرب، أصبح أمراً ملحاً لا يحتمل التأجيل، خصوصاً وأن الخريطة الجغرافية للتهجير قد اصبحت واضحة بأبعادها وتفاصيلها، بعد اكتمال عمليات الفرز السكاني وتجميد الجبهات المتقاتلة، مما يستوجب التخطيط على الأرضية الجغرافية نفسها لتحديد أماكن الاستنزاف واعداد خرائط مفصلة لها، ثم رسم الحلول الملائمة لمختلف المناطق.

ولا شك في أن غياب سياسة واضحة لمواجهة انعكاسات الهجرة والتهجير، سيؤدي مع توقف الحرب إلى انفجار الأزمات الاجتماعية والاقتصادية مرة واحدة، ويخشى مع استمرار النزف وعدم توافر الحلول الملائمة، أن تؤدي الأوضاع المتردية في بعض المناطق إلى اعادة تهجير بعض الأسر ـ المهجرة في الأساس ـ من الأماكن التي لجأت اليها.

ان حل قضايا المهجرين في لبنان لا ينفصل عن الاطار الانمائي العام، مما يؤكّد ان العمل على صياغة خطة انمائية شاملة متكاملة قد أصبح حاجة ملحة، ترتكز في الأساس على المبادىء الآتية:

أ ـ العودة إلى الأرض والأرياف والزراعة والانتاج. فقد أثبتت الأحداث أن موارد التجارة والخدمات فقط، غير مضمونة وغير كافية، اذ ان الزراعة تبقى دائماً الضمان الحقيقي لمواجهة خطر المجاعة ووقف الانهيار. وما يسترعي الانتباه في الأرياف أن الأرض قد تحولت خلال الأعوام السابقة عن طبيعتها ووظيفتها المخصصة للزراعة وخيراتها الوافرة، فلم تعد في متناول الفلاح والمزارع، بل أصبحت سلعة للمضاربة العقارية، وأصبحت المقامرة بالأرض هي البديل لتحقيق الربح الأوفر.

ب ـ العودة إلى احياء القرية التي كانت في أساس نهضة المدينة، وتدعيم البنية التحتية فيها، بل لقد جاءت الضائقة الاقتصادية التي قلما عرف لبنان مثلها سابقاً تثبت أن لا مجال للاستغناء عن القرية في أصالتها وخيراتها ومحاصيلها. لهذا فإن حل الأزمة السكنية الناجمة عن التهجير في المدينة، يكمن في انعاش القرية لوقف النزيف البشري منها، ثم تشجيع النزوح المضاد اليها، مما يؤدي الى عودة القرى، مع عودة سكانها، إلى أماكنها، فتستعيد وظيفتها التي تحولت عنها، وتستعيد المدينة طبيعتها السابقة ودورها، إذ لا يمكن وإلى الأبد، أن تستمر المكاتب التجارية والأبنية المصادرة والفنادق السياحية وحدها في تحمل أعباء التهجير، كما لا يمكن للأسر التي اقتلعت من جذورها، أن تقيم طويلاً في بيئة سكنية لا تتكيف معها ولا توفر لها موارد العيش.

وهنا لا بد من الاشارة إلى أن الاكتظاظ الحاد، الموجود في أماكن تجمع المهجرين، والكثافة السكانية المرتفعة في المساكن (حوالى ثلاثة أفراد في الغرفة الواحدة)[٣٤] مع تزايد عدد أفراد الأسرة، هذا الواقع سوف يؤدي بصورة قاطعة الى انتشار روح العدوان، وتبدل السلوك الاجتماعي، وتفكك الأسرة، وتزايد حالات الانهيارات العقلية، وارتفاع حالات الطلاق.

ج ـ وضع برنامج عام للاسكان يتضمن تنفيذ المشاريع واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين بناء الوحدات السكنية لايواء المهجرين، خصوصاً لجهة تشجيع التثميرات في البناء الذي يلائم ذوي الدخل المحدود، على أن يقترن البرنامج بمشروع احصائي، يرتكز على تعداد السكان والمساكن في لبنان، بحيث يمكن بالنتيجة إيجاد الحلول لمعالجة مشكلة سكن المهجرين، وذلك من خلال خطة اعمار شاملة تشارك فيها الهيئات الدولية وذلك بهدف اعادة اعمار القرى والمدن التي دمرتها الحرب وشردت سكانها.

د ـ صياغة سياسة سكانية واضحة ترتكز على قاعدة الارتباط بين التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في لبنان، إذ لا بد لبلد صغير المساحة كلبنان، يعيش أكثر من ثلاثة أرباع سكانه في شريط ساحلي ضيق تقل مساحته عن ١٠ بالمائة من المساحة الاجمالية، من سياسة سكانية محددة تؤمن الحلول لمشكلات المهجرين الذين يزيد عددهم اليوم على مليون نسمة.

وبنتيجة استمرار الحرب وتزايد عدد المهجرين والمشردين، فقد أصبحت الحاجة ماسة

---

(٣٤) أنظر: فاعور، «قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الإسكان في لبنان،» ص ٣١.

لصياغة برامج اسكانية تحول دون تحول لبنان الى «المدينة الدولة»، حيث يتزايد نشوء التجمعات السكنية غير المنتظمة في ضواحي العاصمة، خصوصاً في الضاحية الجنوبية، مما يؤدي في المستقبل الى كارثة اجتماعية، حيث لا تتوافر مجالات العمل، ولا يمكن تأمين الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية في ظروف غير ملائمة.

ويلاحظ اليوم أن التوزيع المكاني للسكان في لبنان، يترافق مع امتداد شبكة النقل المتركزة في الساحل، وهو يتجه مستقبلاً لتكوين «مجمعة مدينية طولية» أو «ميغالوبولتية» تنمو حول مدينة بيروت، وتتوسع شمالاً وجنوباً على طول الطريق الساحلي. وهذا التطور يرتكز في نموه على الكفاءة الاقتصادية للعاصمة وضواحيها، مما يستوجب التخطيط لتطوير شبكة النقل عبر التضاريس الجبلية لتسهيل ربط المناطق فيما بينها، ثم اعتماد اللامركزية لتحويل موجات النزوح البشري عن العاصمة (وبعض المدن الكبرى)، إلى أحواض الأنهار، خصوصاً بمحاذاة نهر الليطاني، وعلى طول الطرق المؤدية للداخل، حيث بالامكان انشاء مجمعات صناعية قادرة على اجتذاب القوى البشرية العاملة في الأرياف.

ثالثاً: خلاصة عامة

بعد العرض الشامل لاحداث التهجير في المكان والزمان وعلى مختلف الجبهات، تتضح لنا خريطة التهجير السكاني بأبعادها وتفاصيلها في جميع المناطق اللبنانية. وإذا كانت الأرقام تبدو أحياناً غير دقيقة أو مبالغا فيها، كونها ترتكز على تقديرات تغاير في بعض الأماكن، تحركات السكان المفاجئة، وتنقلاتهم بين مد وجزر، فالثابت في كل هذا أن خريطة التهجير بأبعادها المختلفة وعلى جميع الجبهات، تبرز بوضوح تام حجم المأساة التي حدثت في لبنان، ثم حقيقة النزيف البشري الذي أصاب القرى اللبنانية التي دفعت، على الرغم من التفاوت في حجم السكان أو التركيب الطائفي، غالياً ثمن النزاعات الداخلية الأخيرة والمستمرة منذ عام ١٩٧٥.

ولا نغالي إذا قلنا، انها كارثة بشرية تفوق في ضخامتها ما أحدثته الزلازل والنكبات الطبيعية في لبنان عبر تاريخه، فماذا ننتظر عندما يهاجر ويتهجر حوالى مليوني لبناني جرى ترحيلهم، أو اقتلاعهم، خلال أعوام الحرب؟ بل ماذا يحدث عندما يدمّر العديد من القرى والمدن، ويختفي سكانها في مجازر جماعية رهيبة حدثت في أكثر من منطقة ومدينة في لبنان؟

وماذا يكون حال المهجرين والمشردين، الذين اقتلعوا من أرضهم وقراهم ومدنهم، وانتقلوا للاقامة بصورة مؤقتة وفي أماكن جديدة لا تتلاءم مع الحاجات الضرورية للانسان، وإذا كان يوجد في العالم اليوم واحد من بين أربعة أشخاص دون مأوى، فإن واحداً من اثنين في لبنان قد فقد مسكنه خلال الحرب، وتهجر إلى مسكن بديل، وأن اثنين من كل ثلاثة لبنانيين لا يتوافر لهما اليوم سكن ملائم، ويواجهان مشاكل الفقر ونقصان التغذية والمجاعة[٣٥].

ثم كيف يكون حال المجتمع الذي فقد خلال اعوام الحرب الكثير من موارده البشرية خصوصاً العناصر الفاعلة والكفاءات الممتازة التي هاجرت للاقامة في وطن بديل، بينما بالمقابل يمثل جيل الحرب أكثر من ثلث السكان، بحيث تشكل فئة صغار السن، ممن تقل أعمارهم عن ١٥

---

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤.

سنة حوالى ٤٠ بالمائة من سكان لبنان؟ ناهيك عن مشكلات الطفولة والأسرة المتزايدة، وقضايا الشباب المتفاقمة، وحتى لا ننسى الفرز الطائفي الذي حول حياة القرى والأحياء في المدن عن طبيعتها المألوفة في التعايش بين السكان.

اقتلعوا من جذورهم من الأرياف والقرى الصغيرة التي أفرغت من مواردها بعد اهمال طويل، وانتقلوا إلى حزام الفقر في الضواحي وعاشوا على هامش المدينة طمعاً بمغرياتها، فكوّنوا أحياءهم، ثم تهجروا من حالة البؤس الى قلب المدينة هرباً من الحرب، فنزلوا الفنادق واحتلوا الأبنية التجارية حيث المكاتب ودور السينما.

وخلال الحرب دخلوا المدينة في موجات بشرية، لاجئين مع أطفالهم، وتوغلوا داخل الأبنية وخلف الجدران لحماية أنفسهم، فأقاموا في الأحياء الفخمة من بيروت، وحولوا المكاتب التجارية وبعض الشقق المفروشة إلى مساكن دائمة أشبه بالعلب، حيث تغطي صناديق الخشب والكرتون الشبابيك والشرفات والمداخل، وهي تذكرنا بأكواخ الصفيح والتنك في ضواحي البؤس.

هكذا أقام المهجرون داخل الأحياء الفخمة ـ الحمراء ورأس بيروت مثلاً ـ فبنوا عالمهم الخاص حيث أكواخهم وحتى أسواقهم، التي تستقبل اليوم العديد من جيرانهم المقيمين في الشقق الفخمة والأبنية المجاورة. وتتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتزايد أعباء المعيشة على كاهل المهجرين وبعض الأسر المنكوبة التي فقدت معيلها اثناء الحرب. وتمر الأعوام وتتكاثر الأسر ويزداد عدد أفرادها، ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج. لقد انقطع الصغار عن المدرسة، وبعضهم لم يدخلها، وتفرغوا للاعمال المتنقلة والجوالة (بيع اليانصيب والعلكة...) وأخيراً يتكدس الأطفال اليوم على مكبات النفايات يفتشون عن علب الكرتون والزجاجات الفارغة وأكياس البلاستيك التي تباع لبعض التجار، والذين لم يجدوا عملاً تفرغوا للتسول، إنهم أطفال الحرب الذين نشأوا في أماكن التهجير الجديدة، ثم وجدوا أنفسهم مضطرين، باكراً وكل يوم، لتحصيل لقمة العيش.

إن قضية المهجرين، بل مأساة المهجرين هي في صميم الحرب اللبنانية والمعادلة الصعبة فيها، ولما كانت هذه تمثل انتقال عائلات بكامل أفرادها، فقد كوّنت بالضرورة مجتمعاً مقتلعاً ومزروعاً في آن واحد، مقتلعاً بفعل أساليب التهجير القسري خلال الحرب، ومزروعاً بحكم الضرورة الانسانية لاستقبال اللاجئين مع عائلاتهم واطفالهم الذين تحولوا مع استمرار الاحداث واستحالة العودة إلى بيوتهم وقراهم، إلى عملية استيطان حقيقي. والنتيجة بين هذا وذاك، هي مجتمع منقول بكامل جذوره وبيئته ومناخه الحضاري والاجتماعي.

إن استمرار الحرب يساوي استمرار الاستنزاف، بحيث يتوزع السكان اليوم في لبنان من مهجرين في الداخل فقدوا أرزقاهم واملاكهم، وتحولوا الى لاجئين في وطنهم، ومهاجرين في الخارج توزعوا في أرجاء العالم الواسع من كندا إلى المانيا الغربية إلى استراليا. أما المقيمون في أرضهم فمعظمهم يفتش عن وطن بديل.

وإذا كان بالامكان إعادة بناء ما تهدم، وحتى تعويض الخسائر المادية والعمرانية الباهظة، فإنه يبدو من المستحيل تعويض الخسائر البشرية التي فقدها لبنان، بل إن خسارة الموارد البشرية تمثل الأولوية بالنسبة إلى أكلاف الحرب، وعلى جميع الأصعدة، مما يحول دون إعادة الاعمار في الداخل.

نستخلص ان المـأساة الانسـانية تجمـع الأسر المهجرة طيلـة أعوام الحـرب، مع اختـلاف الطوائف والأماكن التي تحركت فيها موجات التهجير. كما أن الخـريطة السكـانية، والتي تتضمن توزيعات المهجرين عبر المكان والزمان تعتبر بحق وثيقة اجتماعية يجب أن تدرس بعناية للاستفادة منها، خصوصاً في تحديد أكلاف الحرب على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، بل إنها الوثيقـة الوحيدة التي ترسم مسار الاحداث (١٩٧٥ ـ ١٩٨٨) وأعوام العنف، وتختصر مآسيها وويـلاتها، وحتى لا ننسى أن خريطة التهجير كوثيقة بأبعادها التاريخية، يجب أن تبقى دائماً في الذاكرة حتى لا تتكرر النزاعات الداخلية في لبنان □

صـدر حديثـاً عن

"مركز دراسات الوحدة العربية"

فهـرس

مجلة المستقبل العربي
لعشر سنوات

أيار/ مايو ١٩٧٨ ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٨
(الأعداد ١ ـ ١١٠)

الثمن: ٥ دولارات أو ما يعادلها

يُطلب من المركز مباشرةً

■ مقابلة

حول «العقل العربي والثقافة العربية»
حوار مع د.زكي نجيب محمود

أجرى الحوار: د. صلاح قنصوه

استاذ الفلسفة بجامعة الزقازيق - مصر.

● **د. صلاح قنصوه:** يدور في وطننا العربي منذ زمان حوار ممتد حول ما يسمى بالعقل العربي، ولكم فيه مساهمات رائدة ومؤثرة بالعديد من الكتب والمقالات والمحاضرات. ماذا يعني لديكم العقل العربي؟ هل هو صبغة سائدة لمنتوجات الفكر العربي؟ أم هو أسلوب للتفكير له قواعده الخاصة للاستدلال والاكتشاف؟ إلى أين يتجه بنا هذا العقل اليوم، هل هو بحاجة إلى نقد وتحرير، أم هو جدير بالتدعيم؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** أولاً، لا بد أن نقرر منذ البداية أن العقل الانساني هو العقل الانساني، عربياً كان الانسان أم غير عربي، إلا أننا نستخدم هذا الاستخدام على سبيل التجاوز الذي نقصد به ملامح الفكر كما تركه لنا التاريخ. أي أن هناك موروثاً فكرياً تركه العرب ومهمتنا أن نسأل هذا السؤال الآتي لنجيب عنه وهو: هل نستطيع أن نرى ملامح خاصة تميز هذا الذي نسميه بالفكر العربي؟ وأنا أجيب: بالطبع، فهنالك ملامح لا شك تميز هذا الفكر العربي عن غيره. فما هي تلك الملامح؟ أجدني أسير في الإجابة على خطوات أنتقل منها من الأعم إلى الأخص. فأما الأعم فهو أننا إذا تأملنا تاريخ الثقافات المختلفة كما تركها لنا التاريخ، نستطيع أن نتبين ثلاثة أنماط ثقافية كبرى، لكل منها مميزها الخاص.

فهنالك ثقافة الشرق الأقصى: الهند، الصين، اليابان.

إذا نحن تأملنا ما تركه لهم تاريخهم وجدنا أن أهم موروث هو ما تركته الديانات، في الهندوكية، البوذية، وهكذا. وهذه الديانات هناك، كأي ديانات أخرى، لا ترتكن إلى الحجاج العقلي. فالدين في أي جهة ظهر فيها لا يلجأ إلى عملية الاستدلال العقلي، إنما هو يأتي بالرسالة يحملها رسول، إما موحى له من الله سبحانه وتعالى، أو غير موحى له مثل أنبياء الشرق الأقصى،. فيتقبل الناس فحوى هذه الرسالة، فإذا بها دين وعقيدة. إذاً، هي نبضة قلب، هي حدس بالمصطلح الفلسفي، هي إدراك مباشر، هي إيمان لا يستند إلى برهان ولا يراد له أن يستند إلى برهان، لأن

الانسان لا يريد برهاناً على صدق شعور يشعر به مباشرة في طوية نفسه، إذا كنتُ جائعاً فأشعر بالجوع فلست أريد البرهان من أحد على أني جائع، وإذا كنت أحب فلست أريد البرهان من أحد على أني أحب. هذه الحالات الداخلية كلها إنما يقبلها صاحبها قبولاً مباشراً، لا هو يريد لنفسه أن يبرهن على صدقها ولا هو يتوقع من سواه أن يبرهن له عليها. وهكذا الايمان الديني وطريقته، رسالة، عقيدة تُقال للناس فيشعرون بنبضة قلب إزاء هذا الذي يقال، فإذا به إيمان قائم.

في هذه النظرة أو الرؤية المباشرة التي لا وسيط فيها، هناك طرفان: العقيدة، الفكرة أو الشعور، والمتلقي مباشرة. وهذه لا تقتصر على الدين فقط، إذا كان هناك فرد من الأفراد يغلب عليه مثل هذا التقبل المباشر، أو إذا كان هنالك شعب من الشعوب ـ لأنه لا فرق بين الفرد الواحد والشعب في مجموعه ـ درج على أن تسود فيه تلك الرؤية المباشرة، وجدناه فرداً إذا كان فرداً، شعباً، إذا كان شعباً، ينتج أكثر ما ينتج فناً وأدباً وديناً وتصوفاً، كل هذه الأشياء قائمة على أساس واحد، إذاً فهذا نمط ثقافي شهده التاريخ.

ننتقل إلى النمط المقابل في الطرف الآخر كما هو بين النقيض والنقيض، **اليونان القديمة.** لقد شهدت اليونان القديمة وعاشت نمطاً آخر من الثقافة لا يعتمد على الحدس والرؤية المباشرة في المقام الأول، وإنما هو نمط يعتمد على ركيزة أساسية هي الاستدلال العقلي. أي بطريقة الاستدلال العقلي التي سادت ثقافتهم، وأعني ذلك الجانب من التفكير الذي يستنبط ويستولد فكرة من فكرة، أي أضع مقدمة من المقدمات وأولد منها ما عساه أن ينتج عنها. إذا قلت مثلاً في الرياضة أن ٣ + ٢=٥ عندئذ أقول إذاً ٢ + ٢ + ١= ٥، إذاً ٣ + ٢ = ٤ + ١ إذاً... أستطيع أن أستنتج نتائج كثيرة تتولد عن التركيبة التي هي ٣ + ٢= ٥. هذا القالب من التفكير الذي يعتصر مقدمة الموضوع بين يديه، يعتصرها ليستخرج قطرات الماء التي في جوفها، فهو لا يأتي بشيء من عنده إنما كما نعتصر عنقود العنب ونستخرج عصيره، فالذي يعتصر هذا سيجد عصيراً في كأس أمامه. كل هذا العصير كان محتوىً ومتضمناً وكامناً في عنقود العنب.

هكذا التفكير عندما يأخذ توليد المعاني بعضها من بعض، كل ما يشترطه على نفسه هو أن يضمن أن الفكرة المستولدة كانت حقيقة موجودة في رحم الفكرة العليا التي استولدت. هذا النمط هو النمط الرياضي في التفكير، أي التفكير الرياضي. وعلوم الرياضة على اختلافها قائمة على هذا الأساس، تضع مقدمات يسمونها مسلمات يُفترض فيها القبول، ثم تكون المهارة الرياضية التي هي عبارة عن توليد النتائج التي يمكن إستخراجها من هذه المقدمات. وهذا هو تعريف العقل، فالعقل هو الانتقال من طرف إلى طرف يتولد عنه. والرؤية المباشرة كما ذكرناها ميزة لثقافة الشرق الأقصى التقليدية، لا نقلة فيها، إيمان = إيمان، فن = رؤية فنية، أرى اللوحة فأتقبلها، أقرأ القصيدة فأتقبلها أو لا أتقبلها وهكذا، فهذا شيء مباشر لا وسيط فيه إذاً فلا عقل، فالوسيلة هناك نسميها حدساً أو بصيرة، أو رؤية القلب أو ما شئت.

أما العقل فتعريفه على وجه الدقة في هذا المجال الذي نتحدث فيه الآن هو أن تكون هناك نقلة، فلا بد أن يكون عندي طرفان: طرف آخذه مأخذ التسليم ولو افتراضاً، وطرف ثانٍ يتولد عنه. هذه النقلة إذاً هي تعريف العقل وما يحدد العقل. مثل هذا التفكير الانتقالي ويسمونه بالانكليزية (Discursive Thinking) هو العقل، وهو الذي ارتكز عليه النمط الثقافي بصفة أساسية عند اليونان الأقدمين.

نقف هنا وقفة قصيرة قبل أن ننتقل إلى النمط الثالث، العجيب، كما يدلنا تاريخ الثقافات. فقد حدث ان تجاورت أمتان تجاوراً مباشراً، إحداهما كانت تلجأ إلى النوع الأول، والثانية تلجأ إلى النوع الثاني. أما الأولى فكانت فارس القديمة (إيران الآن)، وأما الثانية فهي اليونان. فثقافة الفرس القديمة، كما نعلم جميعاً، كلها من قبيل التصوف والرؤية المباشرة، وهم يتميزون بمزاج تغليف الفكرة بضباب يجعلها موحية ولكن لا تكون مباشرة. وهذه القوة الايحائية هي من أهم ما يميز الفن، والشعر، والتصوف والدين. العقل ليس قائماً على الايحاء، فهو قائم على البرهان. فالشيء إذا قيل في مجال العقل، يطلب البرهان، ويكون البرهان عبارة عن رد النتيجة إلى المقدمة التي ولدتها. إذا تبين هذا نكون إذاً قد أقمنا البرهان. أقول ان العجب، ان الأمتين المختلفتين ثقافة بهذا الاختلاف البعيد، قد وصلت بهما حالة العداء الى درجة ان نشبت بينهما حروب لم تنقطع، عداء نشأ عن اختلاف المزاج الثقافي، لدرجة أننا نعلم أن الاسكندر الأكبر عندما قام بحملته وأخذ يكتسح كل هذه البلاد، مصر وإيران، إلى أن وصل إلى الهند وغيرها، أعلن بصراحة أن هدفه الأساسي هو أن يهدم الحاجز الثقافي ليعيش الناس ثقافة واحدة. وبالطبع عندما قال هذا كان يعني بالثقافة الواحدة ثقافة اليونان في المقام الأول، ولكنه وصل إلى الهند وعاد كما كان، وكما هو معلوم أقام مدة في مصر وبنى الاسكندرية، ولكن مهمته فشلت.

● **د. صلاح قنصوه:** ألم يستطع أن يصنع مركّباً جديداً هو الثقافة الهيلينستية؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** هو ظنّ أنه نجح بعض النجاح، ولكني لا أظن أنه نجح، لأنه بعد أن مات الاسكندر بقرون عادت الحالة إلى أصلها، ففارس زرداشتية، واليونان عقلية.

● **د. صلاح قنصوه:** إذاً فأنتم لا تعتبرون أن الفترة الهيلينستية هي مزيج بين حضارتين.

○ **د. زكي نجيب محمود:** هنا ننتقل إلى **النمط الثقافي الثالث** من الانماط التي ذكرناها. فالذي يدقق في النمط الثقافي ـ العربي يجده قد استطاع أن يدمج الطرفين في كيان ثقافي واحد. وربما كان هذا التوحد في الثقافة العربية خافياً بعض الخفاء قبل نزول الاسلام، لأنه قبل الاسلام كانت الثقافة العربية المعروفة عقيدة وشعراً، لا تظهر فيها ظهوراً واضحاً القدرة على الدمج. ولكن عندما نزل الاسلام حدث شيء ثقافي واضح ومهم جداً، وهو أن برز دور للعقل، بمعنى أنه بينما لا نرى قبل الاسلام نثراً، إذ إن معظم ما نجده شعراً أو قطعاً نثرية تشبه الشعر في مضامينها. أما بعد الاسلام فنجد علماء لغة، علماء فقه، ضوء، فلك، كيمياء، وهكذا. فهذا نوع جديد كل الجدة وقائم على محور واضح المعالم وهو محور العقل. نركز إذاً على هذا النمط الثالث لنتبين خصائصه في وضوح.

اولاً: بدءاً من القرآن الكريم نفسه، فقد حضّ على العملية العقلية التي هي العملية العلمية. لا بد أن نكون على كثير من الدقة لكي تكون أفكارنا واضحة. الدين ليس علماً؛ الدين لا يحتوي على علم لأن العلوم ليست رسالته. رسالة الدين هي دائماً رسالة أخلاقية، رسالة تنظم السلوك الانساني. وأعظم ما يفخر به دين كالدين الاسلامي هو أنه يحضّ الناس على أن يعملوا عقولهم ليكتشفوا قوانين الكون، وليس هو الكتاب الذي يقول للناس قوانين الكون، فجاء المسلم مزوداً بهذا الحض والحفز والتشجيع لأن يفكر في الكون. وهذا التفكير في الكون ليس كما يراه البعض ان يجلس المرء على مقعد في بيته ويفكر في الكون، ولكن التفكير هنا هو أن يبحث المرء بحثاً علمياً في

هذه الظاهرة أو تلك. وليس المطلوب من كل مسلم أن يصنع هذا، إنما هي مسائل متروكة لمن وهبه الله القدرة على ذلك.

هذه مسائل تبلغ ذروتها دائماً في الموهوبين، فليس كل انسان شاعراً أو فقيهاً أو عالماً أو متصوفاً، فهذه كلها مواهب، ولكن يكفينا من أي شعب أو من أي أمة أن توجد فيها هذه المواهب ممثلة في أي عدد من الناس لنصف الأمة بصفة موهوبيها، لأن أصحاب المواهب فيها هم أبناؤها. هذه فكرة أرجو أن تكون واضحة، أي إذا قلنا أن اليونان تميزوا بمنطق العقل فلا نقصد أن كل يوناني في الطريق هو هكذا، وإذا قلنا أن الهند القديمة أو الصين القديمة قد تميزت بالرؤية الصوفية، فلا يقصد بذلك ان كل عابر سبيل هو هكذا، بالطبع كان فيهم التاجر الذي يحسب المكسب والخسارة، وكان هناك أيضاً الزارع الذي يلاحظ زرعه ملاحظة تشبه ملاحظة العلم إلا أنها على مشارف العلم وليست في جوفه. يكفي أن نجد عدداً من أصحاب المواهب في الأمة العربية قدموا لنا طرازاً جديداً لا هو يوناني خالص ولا هو شرق أقصوي خالص. إنما هو الطراز الذي تراه من زاويتين: فلو رأيته من زاوية أولى وجدت فيه معالم الادراك المباشر الذي يعتمد على شيء من الوجدان، ولو نظرت إليه من الزاوية الأخرى وجدت فيه معالم الادراك العقلي الذي يرتب النتائج على مقدماتها. ونضرب أمثلة لكي نوضح هذا الذي نراه، لأنه في صميم سؤال الثقافة العربية. هل هي تتميز بشيء خاص بها؟ نعم تتميز بشيء خاص بها. بالطبع في المناخ الذي نزلت فيه الرسالة الاسلامية كان الايمان مشتعلاً في القلوب، لا يريد بحثاً أو تحليلاً كما نشاهد ذلك في التاريخ كله؛ كل حركة في التاريخ فيها شيء من الرسالة الجديدة وتؤخذ هذه الرسالة في الخطوة الأولى مأخذ التصديق الذي يؤمن، من ثم تأتي الخطوة الثانية وهي أن يصب أصحاب التفكير العقلي تحليلاتهم على ذلك الذي كان قد وضع موضع الايمان في الخطوة السابقة.

وهذا ما حدث تماماً، لم يمض ثلاثة ارباع القرن بعد نزول الرسالة الاسلامية حتى وجدنا في القرن الثاني الهجري جماعة من الناس صممت على أن تفهم القرآن الكريم حق فهمه. هناك عدة جوانب مختلفة، كل جانب منها يعتمد على موهبة مختلفة. فأولها جانب اللغة، القرآن الكريم كتاب عربي، إذاً من البديهي أن من يصمم على فهمه فهماً عميقاً ان يدرس اللغة العربية دراسة علمية لكي يعرف أسرارها ومبادئها وقواعدها، وصحيحها من فاسدها، وشواهدها، ويعرف عنها كل شيء. ثم ينكب مرة أخرى على الكتاب الكريم، فإذا اللغة أمامه أشد نطقاً مما كانت عنده قبل أن يدرس اللغة. هذا شيء بديهي فأول ما وجدنا من الأنشطة العلمية ـ العلمية هنا بمعنى العقلية ـ هي هذه الدراسة اللغوية التي رأيناها في مدرسة الخليل بن أحمد في البصرة ومدرسة اخرى في الكوفة. كان هناك اختلاف بينهما في الأساس، ولكن كلتا المدرستين استهدفتا استخراج الاسس التي لا بد من الافصاح والكشف عنها لكي تُفهم اللغة العربية على أساس علمي صحيح. لنلحظ جيداً أن هذا الجهد بالنسبة إلى اللغة العربية كان يبذل للمرة الأولى في التاريخ، أي ان اللغة العربية كانت تقال وتكتب وينظم فيها شعر ولكن لم يحدث أن تصدى عالم قبل ذلك لاستخراج قواعد اللغة أو عروض الشعر أو لاستخراج الأشتقاق. كل هذا لم يكن له وجود، فلم يكن هناك معجم للمفردات؛ فالخليل بن أحمد وضع المعجم الأول أي جمع المفردات من أفواه الناس لأول مرة. هذا الجهد ما هدفه؟ هدفه فهم القرآن الكريم حق الفهم، أي فهماً مرتكزاً على أساس متين. نلحظ هذه الوقفة نفسها، رجل يبحث في اللغة بحثاً علمياً ليفهم دينه؟ فلننظر في هذه الوقفة فقط ونتخيلها ونتصورها فماذا نجد؟ نجد أمامنا رجلاً هو عالم عقلي علمي إذا شئت، هو متدين مؤمن بدينه إذا شئت، لأنهما كليهما قد دمجا في واحد. بل إنه حين أراد العلم أنما أراده

من أجل الدين. هذا الوجود ذو الوجهين المتكاملين، هو عملية تشبه ان تكون قد ضمت النمطين السالفين في نمط جديد واحد. نأخذ مثلاً الجانب الثاني، ومازلنا امام الجهد المبذول في القرن الثاني الهجري، أي لم يكد يمضي على الرسالة إلا جزء من القرن حتى تنبه أصحاب هذا الدين إلىضرورة أن يحلل ويوضح بالعمل. ولا بد مرة أخرى أن نؤكد ان العلوم التي تبنى على الدين ليست هي الدين، وهي مسألة لا بد وأن تكون واضحة، وإنما هي بناء علمي أقيم لخدمة الدين. والمسلم الذي لم يتعرض لمثل هذا البناء العلمي لا يزال مسلماً. إذاً هذا البناء العلمي هو خدمة علمية عقلية لمن يطبقها ويستطيعها ويجيدها. الجانب الثاني، هو جانب الفقه الاسلامي، فما هو الفقه؟ نحن أمامنا نص قرآني، ومجموعة احاديث نبوية شريفة ونريد أن نستخرج الاحكام الشرعية، كيف نستخرج هذه الاحكام؟ لأن الكتاب الذي بين يدي هو كتاب لكي أعيشه فكيف أعيشه، أعيشه بمعنى أن أعيش وفق الأحكام الواردة فيه. ولكن هل هذه الاحكام كلها ظاهرة لكل انسان؟ لا، فالظاهر منها قليل، والباقي يحتاج الى عقل وعلم يستخلصان من الآيات الكريمة ما قد كمن فيها من أحكام شرعية، فهي إذاً عملية عقلية. ومرة أخرى أقول دعنا نمعن النظر في فقيه معين يؤدي هذا الدور، ننظر اليه ما حقيقته؟ حقيقته أنه متدين وعالم في الوقت نفسه، وليست المسألة هنا مجرد تجاور العنصرين، وانما العنصران متشابكان لأن احدهما جاء ليخدم الآخر، فإذاً هما كيان واحد، فكأننا مرة أخرى أقول قد دمجنا النمطين السالفين في نمط واحد.

تستطيع أن تأخذ جوانب أخرى، مثلاً جانب تحقيق الاحاديث ومثل ما يسمونه علم الكلام، فما هو علم الكلام؟ أولاً سمي بهذا الاسم لأن أصحابه قد صبوا اهتمامهم العقلي على تحليل كلام الله من كلام غير الله. الله متكلم، أي أن هذا كلامه الذي هو القرآن الكريم. فمن هذه الزاوية اكتسبوا اسمهم. ما هي بضاعة المتكلمين؟ هي أنهم لاحظوا أن القرآن الكريم فيه مفاهيم أساسية جداً في البناء الاسلامي والعقيدة الاسلامية، ولكنها اذا دقق النظر فيها تحتاج الى توضيح، والتوضيح معناه تحليل المفهوم الغامض لاستخراج العناصر الداخلة في تكوينه لكي نفهمه. تماماً مثل أي عملية كيميائية لكي تفهم الهواء أو الماء أو قطعة الفحم، وما شئت، فهماً علمياً، عليك بالتحليل في المعامل، فالفهم هو التحليل أي رد الشيء الغامض إلى مكوناته التي دخلت في تكوينه. ونبدأ بأساس رسالة الإسلام، التوحيد، الله واحد، وقل هو الله أحد، فهذا هو الركن الأساس في العقيدة الاسلامية، ان أؤمن بأن الله واحد أحد. فما معنى الواحد وما معنى الأحد؟ قد يخيل لعابر السبيل من المؤمنين بأن واحداً لا تحتاج إلى تفسير أو تحليل، ولكن عند المستوى العلمي يجد أنها تحتاج، لأن هذه الواحدية فيها صفات كثيرة على الأقل، الصفات المتمثلة في اسماء الله الحسنى، فيها علم وارادة ورحمة وهكذا... الخ. إذاً فالسؤال يرد في الحال، هل تعدد الصفات في الذات الواحدة لا يعطيها شيئاً من التعدد؟ فنحن مؤمنون بالواحد ولا بد أن نفهم هذه الواحدية في هذا الضوء، نحتاج إذاً لعملية عقلية تبين لنا كيف ان تعدد الصفات لا يتناقض مع الواحدية المطلقة. لكن كيف؟ هنا لا بد من الشرح والتحليل، فهو واحد وأحد، قل هو الله أحد، هل هناك فرق بين أنه واحد وأنه أحد؟ نعم هناك فرق وإلا لما ذكرت الكلمتان واكتفي بواحدة. أما الواحدية فهي الجانب العددي أي ليس هنالك إله سواه، أما الأحدية فهي اشتقاق الصفات بعضها من بعض، أي لا تناقض في الذات الإلهية. نفهم هذا عندما نقيس على الذات في البشر؛ الذات الانسانية نجدها في حالة صراع داخلي، فكل منا يشعر أحياناً أنه يريد كذا والعقل يريد شيئاً آخر. وهكذا فهناك صراع داخلي، والسعيد من البشر هو الذي يسيطر على نفسه ويوحد هذه الدوافع والادوات المختلفة التي يتركب منها كيانه بحيث يخدم بعضها بعضاً، لا أن يحارب

بعضها بعضاً. هناك بعض الرهبان وجدوا ان الحياة في الاقتلاع، أن يقتلعوا الغريزة أو العاطفة، فهذا ليس بالشيء المقبول، فالافضل هو التوحيد بمعنى كيف تربي نفسك التربية التي تنسق بين الدوافع، وتجعل العقل يخدم القلب والعكس. فالله سبحانه وتعالى كما أنه واحد من الناحية العددية هو أحد، أي لا صراع فيه بين أهداف ووسائل... الخ كالذي نعهده في حياة البشر.

هناك أشياء أخرى كثيرة؛ الله عدل، ما هو العدل؟ القضاء والقدر، ما هو المقصود بهما؟ كل هذه مفاهيم تناولها المتكلمون بالشرح والتحليل الى العناصر المكونة لها كي تظهر تماماً مثل التحليل الكيميائي. لا فارق، نحلل المفاهيم لكي نرى عناصرها، فهذه عملية عقلية. لكن انظر مرة ثانية للقائمين بها وحاول ان ترى جوهر الرجل منهم ما هو؟ جوهره دمج نمطين في نمط، فهو دين وعقل معاً. ثم يأتي القرن الثالث الهجري فترى العجب، مما يؤكد الصيغة التي نزعمها للثقافة العربية. ففي هذا القرن صمم المسلمون على ان ينقلوا الى لغتهم العربية كل الثقافات الخارجية، فنقلوا من الثقافة اليونانية العقل، الناتج العقلي والمنهج العقلي. ولو كانت معداتهم لا تقوى على هضم العقل ومنهجه لما نقلوه، بدليل انهم لم ينقلوا الادب اليوناني، المسرحية والملحمة اليونانيتين، فمعداتهم لم تهضمهما، هذا من جهة. ومن جهة اخرى، نسأل لماذا لم يحدث للهند او للصين ان نقلت الثقافة اليونانية؟ لان معدتِهما لا تهضمان العقل والمنهج العقلي في ذلك الحين ـ فنحن لا نتكلم عن هذا العصر وما فيه من متغيرات ـ اذاً واضح جداً عندما يأتي العربي المسلم بثقافة جديدة عليه وهي الفلسفة اليونانية والعلم اليوناني، ثم يدمجها في رؤيته الدينية ليخرج بعد ذلك الفلاسفة المسلمون.

فمن هو الفيلسوف المسلم؟ هو رجل اراد ان يقرأ نتاج العقل اليوناني بلغة الشريعة او ان يقرأ الشريعة بلغة العقل. وبالفعل وجد همزة الوصل التي ترضيه، فكتاب ابن رشد وعنوانه كاف وهو **فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**، وهو أراد أن يدمج العقل اليوناني مع الشريعة في كيان واحد. وهكذا نستطيع أن نرى الزهرة الجديدة في القرن الرابع الهجري وما بعده، الزهرة الثقافية الجديدة التي هي الثقافة العربية، عندما نضجت فماذا نرى في القرن الرابع الهجري الذي هو العاشر الميلادي؟ يكفي أن تأخذ الرجال الذين حملوا تلك الثقافة لترى عينات أمام عينيك. نحن ذكرنا فلاسفة، فلنذكر معهم مثلاً أبا العلاء المعري، وقِفْ عند هذا الرجل وما أنتجه؟ هذا نبات جديد. مم تألف هذا النبات الجديد؟ هل هو يشبه الثقافة العربية كما كانت قبل الاتصال بالعقل اليوناني؟ لا. هل هو يشبه الكيان الذي يقوله أفلاطون، أرسطو؟ لا. هو مزيج جديد، هو ثقافة عربية، هو نموذج للثقافة العربية. أنا لا أعني أن نموذج الثقافة العربية تمثل في رجل واحد، ولكن خذ في كل مجال، في مجال النقد الأدبي تجد عبد القاهر الجرجاني. لننظر في نظريته في النقد الأدبي، نجد أنه لو كان يعيش بيننا الآن لكان هو امام المدرسة النقدية الجديدة التي يسمونها النقد الجديد والتي تعتمد على تحليل النص.

● **د.صلاح قنصوه**: هل تقصدون بذلك نوعاً من البنيوية؟

○ **د. زكي نجيب محمود**: لا، البنيوية شيء آخر، فهي تذهب إلى الينبوع، فهي تزعم أن الثقافة مثل النافورة، فالانبثاقة التي تخرج من النافورة ستتوزع نقاط ماء مختلفة متناثرة قد نظن أن كل نقطة مستقلة عن الأخرى، ولكننا إذا رددناها نستطيع أن نردها جميعاً إلى نافورة واحدة أخرجتها. وكذلك جوانب الحياة الثقافية في أي مجتمع، قد يخيل الينا أنها متناثرات. لو حللنا هذه المتناثرات كلها سنجدها صادرة عن أم واحدة موحدة في أعماق الماضي عند بدء التاريخ العربي أو التاريخ اليوناني عندما كانت الاسطورة هي الشكل الذي أخذه النشاط العلمي. ولاحظ ان

الاسطورة تعمل ما يعمله العلم ولكن بطريقتها، فهي تسأل عن الصلة، ترى الشمس تنتقل في السماء فتسأل وما علة حركة الشمس، وتفسر بحكاية كأن تقول أن هناك ملكاً يركب عربة، يجرها حصانان والعين البشرية لا تستطيع ان ترى المركبة... الخ. والعلم يسأل السؤال نفسه، ما علة حركة الشمس عبر السماء، ولكنه يجيب إجابة يكون مستعداً لأن يقيم عليها البرهان من نوع آخر غير إجابة الاسطورة. منذ عهد الاساطير في تحليل الظواهر، انبثقت الخيوط التي أخذ يمسك بعضها البعض، فظهرت الصورة المتتابعة للثقافة المعينة بالطبع مع بصمات العصور المختلفة. بل إن زعماء البنيوية يزعمون أكثر من هذا، وهو أنه لو تعمقنا في التحليل سنجد أن الأمة الثقافية للبشرية كلها واحدة، بدليل أننا نجد أن الاساطير الاساسية مشتركة بين الشعوب جميعاً. والبنيوية عندما نريد ان نستفيد بها كمنهج نقدي أدبي، ما علينا إلا أن نستخدم المنهج نفسه وهو أن أرد القصيدة أو الرواية التي أمامي أو أي ناتج أدبي أو فني أريد أن أنقده، إلى المصدر الذي صدرت عنه اجزاء هذا الناتج الفني. فالناتج الفني مثلاً قصيدة، أنا إذاً أمام كلمات مرصوصة وصور داخلية، هل هناك علاقة بين هذه الاجزاء وما هي؟ ثم هل هناك علاقة بين هذه القصيدة الجديدة والشعر الجاهلي، ما هي؟ ربط هذه السمات التي تَردّ الولد الى والده ـ إذا جاز هذا التعبير ـ هو نوع من البنيوية، بشرح آخر من زاوية أخرى للبنيوية، كلما وجدت نفسك ترد جزءاً ظاهراً للعين إلى جزء خاف عن العين لتعلله، يكون منهجك بنيوياً وأنت لا تدري. مثلاً فرويد عندما يفسر السلوك باللاشعور، هو لا يرى اللاشعور وإنما يعتقد أن هذا السطح الظاهري، الذي هو السلوك الذي نراه، مرده الى هذه البذرة الخفية، فهو إذاً بنيوي المنهج. مثلاً الماركسية عندما تفسر الظواهر الحضارية (المصانع، التجارة، الطبقات الاجتماعية) عندما يردونها إلى ماهو خفي لا تراه العين، والصراع الجدلي الذي يتحدثون عنه فهي اذاً بنيوية المنهج وهكذا. هي البنيوية.

● **د. صلاح قنصوه:** لنعد إذاً لاستئناف الحديث عن العقل العربي.

○ **د. زكي نجيب محمود:** بناء على كل هذا الذي ذكرناه نستطيع أن نستخلص في وضوح أهم المعالم التي تميز الثقافة العربية وحدها، وهي درجة الدمج بين العملية العقلية والنبضة الوجدانية في كيان واحد.

● **د. صلاح قنصوه:** ألا يزال هذا التوفيق أو هذا النوع من التأليف سائداً اليوم؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** أنا أعتقد أننا نجتاز مرحلة يصعب تحليلها لنرى كم هي عربية أو كم هي غير عربية، أو لنرى هل فيها مبدع، أي هل فيها جانب جديد نستطيع أن ندعيه لانفسنا، لأن شخصية العربي أو غير العربي لا تظهر فيما ينقله بقدر ما تظهر فيما ينتجه. فقد يصعب علينا الحكم على ثقافتنا الحاضرة لاننا سنجدها ممزقة لم تلتئم في شخصية واحدة. فيكفي أن تجد أن هناك من يعيش ثقافته كلها في بطون الكتب القديمة، وآخر يعيشها مع العرب، وثالثاً يعيشها محاولاً أن يدمج الطرفين في بناء جديد. فنحن لدينا أفراد مثقفون، ولكن لا أظن أن لنا روحاً ثقافية موحدة الآن حتى نستطيع أن نحكم عليها.

أود أن أضيف مَلْمَحاً أو مَعْلَماً آخر في غاية الأهمية، يميز الثقافة العربية تمييزاً واضحاً ربما الى يومنا هذا، وهو أن الثقافة العربية القديمة عند اسلافنا وفي عهد ازدهارها وقوتها كانت تعيش في عصر لم يعرف الفكر فيه إلا منهجاً واحداً وهو منهج توليد المعاني أو الاستنباط، الذي أشرنا إليه فيما أسلفنا، وهو منهج رياضي في المقام الأول ولكنه لا يصلح للعلوم الطبيعية كما

نعرفها اليوم. والعربي لأنه يعيش في صحراء أساساً حيث الصحراء بيته، فمعها تعددت الشعوب العربية. هنالك صحراء واحدة تمتد من الخليج إلى المحيط تعيش فيها الأمة العربية، وفي هذه الصحراء الواحدة واحات بعضها كبير والآخر صغير، وديان الانهار هي واحات كبيرة في هذه الصحراء الكبرى مثل وادي النيل في مصر والرافدين في العراق... الخ. إذاً كان من شأن هذا البيت الصحراوي أن يطبع ساكنه بطابع ما، فلا بد أن نجد هذا الطابع منعكساً في كل ما أنتجته الثقافة العربية قديمها وحديثها على حد سواء. فما هو هذا الطابع الذي يمكن أن يكون؟ بالطبع الصحراء توحي بالوحدة لأنها متجانسة إلى حد كبير؛ ثم توحي باللامتناهي لأن المسافر فيها لا يرى إلا أفقاً بعيداً يتراجع إلى الوراء كلما انتقل هو إلى الامام، شيء لا ينتهي؛ ثم فيها السماء صافية، فإذا أتى المساء استطاع ساكن الصحراء أن يرسل بصره الى اللامتناهي فيما هو أعلى؛ ثم التغير فيها قليل لدرجة أن لاحظ رحالة انكليزي منذ بضع سنوات قريبة ـ عندما كان يعبر الصحراء في رحلته ـ أكواماً من علب الصفيح التي كانت أطعمة يستخدمها الجيش الفرنسي ايام حرب الجزائر، واندهش لأنه وجد العلب كلها وكأنها خرجت من المصنع الآن، ليس فيها رائحة للصدأ، تلمع تحت ضوء الشمس، فلم تتغير هذه العلب. فهذا الثبات في الصحراء يأتي الى الذهن قبل التغير، ولك أن تلاحظ ان اليوناني يرى العكس، حيث كان التغير أقرب إلى ذهنه من الثبات، فكان يبحث عن الثبات وراء هذا التغير، وهذه كانت بداية الفلسفة اليونانية. أما لو كان العربي يتفلسف ففي الاتجاه العكسي، هو لا يرى إلا ثباتاً ومن الصعب عليه أن يجد المتغير الذي وراء هذا الثبات. وهذه هي إحدى مشاكلنا الثقافية الكبرى الآن.

إذاً من هذه الصفات الصحراوية يغلب على من يفكر ان يأتي تفكيره بادئاً من العام الى الخاص، بادئاً من الثابت إلى المتغير وليس العكس، ومن هنا وجدنا العربي صاحب ريادة فكرية عندما كان المنهج السائد هو هذا المنهج الرياضي. وجدنا له ريادة بالنسبة إلى اوروبا لأن هذا المنهج جزء من فطرته الصحراوية، وهو منهج لا يطلب منه إلا أن يضع معنى أكبر فيستخرج منه معنى أصغر. فبرع، وقد برع في الرياضة بصفة خاصة، وفي الفقه لأن الفقه ضرب من الاستنباط الرياضي. برع في التفكير ما دام المنهج هابطاً من العام إلى الخاص. ولكن ما حدث لأوروبا عند نهضتها ان أراد لها الله سبحانه وتعالى أن تضيف الى هذا المنهج ـ الذي ينتقل به صاحبه من العام إلى الخاص ـ منهجاً آخر يقرأ الطبيعة. المنهج الأول كان لا يبرع الا في قراءة المعاني المكتوبة أو المنطوقة، بمعنى أن يكون امامه لغة فيستنبط لغة من لغة، أما إذا أراد أن يقرأ ظواهر كونية مثل المطر، الخسوف والكسوف، غروب وشروق الشمس، فهو هنا ليس امام جملة لغوية يولد منها جملة أخرى، وانما هو أمام ظاهرة مباشرة للعين. عليه ان يبحث إذاً عن منهج جديد يقرأ به هذه الظاهرة أي نوع جديد من القراءة، فلم يفلح في أن يسير مع أوروبا في الجهد الكبير نحو قراءة من نوع جديد، ووقف عند النصوص اللغوية يقرأها ليولد منها المعاني فيبرع، لكنه لم يسع في الخطوة الجديدة ولذلك تخلف، وإلى يومنا هذا هذه الظاهرة هي معلم اساسي من تفكيرنا. طالما نحن في موقف يحتاج إلى استدلال توليد فستجد منا العلماء، أما إذا كنا في موقف يحتاج إلى قراءة ظاهرة واستخراج قانونها فالعلم عند غيرنا ونحن ننقل علمه.

● د. صلاح قنصوه: كيف تفسر جهود جابر بن حيان، والحسن بن الهيثم وغيرهما كقراءة للطبيعة المباشرة؟

○ د. زكي نجيب محمود: عندي إجابتان: الأولى أن العصر لا يحكم عليه برجل، فلا بد أن

تسوده ظاهرة يقال عنه بموجبها أنه مثلاً عصر العلم الطبيعي، هذه واحدة. جابر بن حيان وحيد عصره، ولكن جابر بن حيان على الرغم من أنه لجأ للتجربة ـ كما يفهمها ذلك العصر ـ إلا أنه وضع مقدمة كبرى لعمله كله، وهي العناصر الأربعة التي قال بها أرسطو، فهو قد وضع نشاطه الكيميائي تحت مظلة مقدمة تقبلها كما هي، ان الكون مكون من أربعة عناصر، وجعل جل جهده ان يحول عنصراً إلى عنصر، اذاً الاطار العام هو استنباط في آخر الأمر، هو توليد. أما في العصر الحديث أجد أن المسألة ليست رجلاً أو خمسين أو ألفاً بل أن تصبح قراءة الطبيعة ظاهرة ويستعان بها في الرياضة، والرياضة لغة للعلوم الطبيعية. هناك شيء آخر مختلف لم نسر فيه، فلسنا أقل عقلاً منهم، ولكن نتيجة لحوادث تاريخية حدثت عندنا أوقفتنا عن التقدم، فانطوينا على أنفسنا، فلما نجحت أوروبا في القراءة الجديدة التي هي قراءة الكون اشترينا منها النتائج التي تصل اليها، فعلمنا وما يصل مصانعنا نشتريه ونعلمه في الجامعات، والجيد فينا هو من يعرف كيف يشتري وماذا يشتري، أما أن يصنع هو العلم فلا، لم نعد صناع علم، لأنه علم يقرأ الطبيعة ونحن نرفض أن نقرأ الطبيعة. إذا تأملت الثقافة العربية الآن، تجد أن الصراع الكائن فيها هو هذا؛ البعض يظن ان العلم لا يزال قراءة كتب سواء أكانت قديمة أم جديدة، وآخرون يريدون أن يشدوهم من هذا المجال لا لكي يلغوا المجال الأول، وانما ليضيفوا إلى ذلك قراءة الطبيعة التي يحض عليها القرآن الكريم. ان يتفكر في خلق السموات والارض، ما هو خلق السموات والأرض؟ هو النجم، الذرة، الضوء، الصوت، الكهرباء... الخ، والتفكر فيها بمعنى استخراج قوانينها فهل صنعنا ذلك؟ لا، نحن لم نشارك لا بالقليل ولا بالكثير، ولا بد ان نكون صرحاء مع أنفسنا، فعلماؤنا هم حفظة علم، ولا استثني العلوم الانسانية من ذلك. فما هو العلم الانساني الواحد الذي يستطاع أن يعتمد عليه؟ وقد كتبت مرة لكي أبين للذين ينادون بأسلمة العلوم الانسانية بأن هذا ضرب من عدم الفهم، لأنهم يطالبون بأن تكون دراستنا لعلم الاجتماع أو علم النفس معتمدة على تراث ابن خلدون، الغزالي، ابن تيمية... الخ. فلماذا أقرأ الأجانب والمراجع الاجنبية. قد يكون هذا مفيداً لو كنت في مجال نصح تلميذ، لكن نحن نريد عالم اجتماع يضيف قوانين جديدة. هل أنا أقرأ الغزالي وابن خلدون لاضيف قوانين جديدة؟ لا، فأنا أقرأهما لاذاكر ما فيهما، ولكن هناك فرق كبير بين التلميذ وصانع العلم؟ سواء أكان صغيراً أم تلميذاً كبيراً، فإذا كان ارتكاز الاستاذ الضخم على كتب يقرأها ويفهمها ويؤلف منها كتاباً أو غيره، هو لا يزال يحفظ ولكن بعضهم يحفظ بلا فهم وبعضهم يفهم الكثير وهناك من يفهم أكثر وهكذا. ولكن نحن عندما نريد علماً إنما نريد صناعاً للعلم، لا تلاميذ صغاراً أو كباراً يحفظون علم الآخرين. فمن يقولون لماذا لا نعتمد على المراجع الاسلامية في علوم الاجتماع والنفس، يريدون منا ان نكون تلامذة، فبدلاً من أن نكون تلامذة للأجنبي نكون تلامذة للغزالي، لابن خلدون، فتكون بضاعتنا كتاباً ندرسه وليس قراءة الظاهرة. هذا هو المعنى الذي لا نتصدى له فقط بل لا نكاد ندركه؛ أن ندرك الفرق بين أن يصنع سوانا العلوم صنعاً جديداً، اضافة قوانين جديدة، وبين أن ننقل ما يكتبونه. هناك فارق بين أن نحفظ ما يكتبون وبين ما كتبوا نقلاً عن تجارب علمية أوصلتهم إلى قوانين وحقائق معينة. هذه الحقيقة البسيطة البديهية تغيب عنا.

● **د. صلاح قنصوه:** ربما يعود ذلك إلى أننا نكتفي بالاستهلاك ولا ننتجه للانتاج وربما ينسحب هذا على جميع مناحي الحياة.

○ **د. زكي نجيب محمود:** نعم، وهذا هو الفارق الرئيسي. فمن ينادي بأسلمة العلوم الإنسانية ليس عنده أي تصور. فهذا مَعْلَم آخر، وهو أننا نفكر في القالب الذي ينزل فيه الفكر من العام إلى

الخاص ليولد نتائج من مقدمات. وكل الذي نريده الآن هو أن ندخل في الاطار الجديد. صحيح قد يقال إذا البيئة الصحراوية كما زعمنا تساعد على تصور ما هو كلي ولا نهائي وغير ذلك لكي نجعله مقدمة ننزل منها إلى نتائج، فكيف تريد مني أن أخرج إذاً من الاطار الصحراوي. لا بالطبع. فلو تركت البيئة على سجيتها وأنا متفاعل معها تكون لها الغلبة، ولكن كلما أزداد الانسان نضجاً شارك في صنع بيئته فلا يصبح مجرد صنيعة بيئته وانما يصنعها.

● **د. صلاح قنصوه:** تحدثتم عن أدوار مقلوبة لتتابع الاجيال تجعل من الجيل الأحدث أشد تقليدية من السابق. هل ترونها ظاهرة عارضة أم أنها تحول عميق في مجرى الثقافة العربية؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** لا هي عارضة ولا هي جزء من الثقافة العربية. نعم هي ظاهرة نشاهدها في الشباب، انهم أشد ميلاً إلى الماضي من أبائهم ونعلل لماذا؟ وقد نختلف في الاجتهاد في التعليل. وأنا شخصياً أجد أكثر من نقطة تقال. **أولاً**، الشعور بالهزيمة: فبعد هزيمة عام ١٩٦٧، بصفة خاصة وعلى الرغم من اننا عوضنا الكثير بعد هذه الهزيمة بنصر عام ١٩٧٣، إلا أن نفوسنا ما زالت منطوية على الشعور بالهزيمة الى درجة كبيرة جداً. هذه أحسها الشباب أكثر مما أحسها الكبار. جزء من النتائج التي تترتب على شعور الانسان بالهزيمة هو البحث عن ركن يأوي إليه، وكثيراً جداً ما يكون هذا الملاذ عند أي إنسان هو العودة الى ماضيه ليحتمي به حتى يقنع نفسه ولو بالمخادعة أنه لا يزال قوياً، أي يلبس درع الأجداد لعله يستعيد الشعور بأنه لا يزال على شيء من القوة ولم يقتل نهائياً. **ثانياً**، الحالة الاقتصادية: فأيام كنا شباباً، وكانت هناك تظاهرات سياسية، كنا في كثير من الأحيان نخرج نحن طلبة العلوم الانسانية في تظاهرات ولا يخرج طلبة الهندسة والطب. لماذا؟ طالب الطب عندئذ كان أمامه مستقبل مضمون، والمستقبل المضمون يبث في صاحبه الأمل الذي يصعب أن يجعله يترك طريق الحياة الموصلة إلى المستقبل ليعود إلى الماضي أو غير الماضي، فنظرته تكون مستقبلية. اليائس اقتصادياً ـ كما نرى في معظم شبابنا ـ ماذا يصنع، فهو يفترض أنه ما زال طالباً وينظر أمامه في المستقبل فيجده مظلماً وأنه سيظل متعطلاً على الأقل لبضع سنوات، وان أسعده الحظ بعمل فلن يكفي بضع وجبات، دع عنك أن يفكر في الزواج... الخ.

هذا شيء غير معقول ولكنه قائم، فكيف ينعكس هذا الوضع على الشاب نفسه، إلا أن يلوذ بنسق يذكره بشيء من الأمل بأنه لا يزال قوياً وهذا لا يكون إلا في الماضي.

نقطة أخرى، وهي أن هناك فئة كبيرة أصبح ارتزاقها وقوتها الاجتماعية في أن تبث هذه النزعة. إذا قارنا بين جيل العشرينات والسبعينات لوجدنا أنه في الجيل الأول كان الكاتب المنفتح على الغرب والذي يعرض على الناس بضاعة الغرب، كان صوته أعلى من صوت من لم يستطع هذا الانفتاح. فكان من السهل ان تلحظ أن الأول له الكلمة العليا والثاني ما عليه إلا أن يتبع الأول. انعكس الوضع؛ أصبح صاحب الصوت الأعلى هو الذي يعرف شيئاً عن التراث وهو الذي ينادي بأعلى صوته أن العلم والمعرفة والثقافة هي في تلك الكتب التي بين يديه.

● **د. صلاح قنصوه:** تؤكدون كثيراً أن كل عصر أو مرحلة من مراحل الثقافة تطرح سؤالاً مركزياً. فما هو السؤال الذي يلح علينا اليوم؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** هذا السؤال هو التغير وأساساً هو الانسان، كيف يستطيع أن يعيش حراً؟ هذا هو السؤال الأساسي. هذه الحرية ليست حرية سياسية فقط وإنما هي حرية من

قيود الطبيعة، وهذه تعني اننا نريد علماً يفضح أسرار الطبيعة، أي يملّكنا زمام الطبيعة بواسطة قوانين العلم. من هنا نشأ الاهتمام المتزايد بمزيد ومزيد من العلم، الاهتمام بالعلم كوسيلة جديدة يتحرر بها الانسان من قيود الطبيعة لأن القيود السياسية ليست على بالهم الآن، لأنهم صناع الحضارة الجديدة فهم أحرار سياسياً، فهذه ليست همهم الآن، انما همهم القيد الباقي المتمثل في قيود الطبيعة. وقد تفرع عن هذا أنه طالما أن العلم يهمني إلى هذه الدرجة فما هي ضوابط الحقيقة العلمية؟ فهنا نشأت مدارس التحليل والبراغماتية والمادية الجدلية. وهناك جانب آخر غير علمي. العلم يماثل بين الناس جميعاً، فالكيميائي واحد في مصر، فرنسا وانكلترا... الخ، ولكن ماذا عن الفرد، هل يضيع البعد الفردي، ان مدار الانسان هو كيف يكون حراً بالعلم أولاً، ولكن قد يفرض العلم نوعاً من طمس الفردية. لا بد إذاً من الاحتفاظ بشيء من صنع القرار لنفسه، هذه هي شبكة الفكر في العصر الحاضر. وهذا يفتح امامنا أفق الحرية، ان الحرب العالمية الثانية جاءت لتفتح أفق الحرية السياسية للشعوب التي كانت محكومة، فنشأت نتيجة غريبة وهي أنه كان قبل ذلك، المجال الثقافي واحداً وهو الخاص بالرجل الأبيض الأوروبي، بمقدار ما تقترب منه فأنت مثقف، وبمقدار ما تبتعد عنه فأنت غير مثقف. فلما انتهت الحرب العالمية الثانية وأخذت كل شعوب الأرض استقلالها نشأت فكرة ثقافات وليس ثقافة واحدة. ومن هنا كان ترسيخ الشخصية القومية الوطنية في ثقافتها، فيتفرع من ذلك سؤال هو الا تتفاعل الثقافات؟ هناك من يقول نعم بالطبع، وهناك من يقول لا، ان هذا يصبح غزواً ثقافياً. اذاً السؤال الجوهري هو الانسان أساساً ولذلك تجد كل المدارس الفلسفية المعاصرة على اختلافها وتنوعها، موضوعها واحد وهو الانسان وليس ما وراءه، ولم تجد مدرسة منهم أي ضرورة في أن ترى ماذا يكون وراء الواقع. فالانسان يشغلهم كيف يعيش عالماً مستقلاً مثقفاً مثمراً مع غيره، هنا حدث لأمثالنا نوع من الصراع الغريب بين أن أحافظ على هويتي فأثبت، أو أن أساير العصر فأتغير فأحدث نوعاً من البلبلة، أأثبت على الماضي على حساب العصر أم أتغير مع متغيرات العصر، هذا هو السؤال بالنسبة إلينا.

● **د. صلاح قنصوه:** تُدرّس الفلسفة على اختلاف مراحلها وتعدد مذاهبها في جامعاتنا منذ فترة طويلة، هل يمكن أن نشير إلى اتجاهات فلسفية بارزة أو نصنفها داخل الجامعة أو خارجها في الوطن العربي؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** ليس لنا فلسفة خاصة بنا لا داخل الجامعات ولا خارجها، والعلة بسيطة وواضحة. الفلسفة بكل شروطها وفي كل عصورها هي في آخر المطاف تعليق على ثقافة قائمة، هذه الثقافة القائمة إذا كانت ديناً، يأتي النشاط الفلسفي ذا صبغة دينية، وإذا كانت علماً يأتي النشاط الفلسفي ذا صبغة تتعقب العلوم وضوابطها ومقوماتها وغير ذلك. في اليونان كانت الثقافة اخلاقية فتعقبت الفلسفة هذا المجال. لا بد لهذه الثقافة القائمة أن ينشأ لها فيلسوف ليحللها ويردها إلى المنبت الأول الذي صدرت عنه، هذه هي عملية الفلسفة. لا بد أن تكون الثقافة قد نبتت في المكان والزمان ليظهر فيلسوف لها من المكان والزمان، ثقافة مبدعة تولد فلسفة مبدعة تسايرها.

نحن في هذا العصر، نعيش في عصر مميزه الأولي هو العلم المستخدم للاجهزة في البحث العلمي، أو ما يسمونه بالتكنولوجيا. أياً كان العلم، الآن تزداد الاجهزة التي يستخدمها في البحث. ولنرى مجال الطب والهندسة الآن وكيف أنهما أصبحا مرتكزين على أجهزة، ما دام العلم هو العلامة الأولى والكبرى المميزة فهذا العلم لا نشارك نحن في صنعه، فصناعته هناك وفلسفته أيضاً

هناك. الفلسفة الغربية، منذ نشأت النهضة لتقرأ الطبيعة نشأت علوم الطبيعة، ولدت ولادة جديدة تقريباً، والفلسفة لها سؤال واحد رئيسي هو كيف اضمن ان الحقيقة العلمية المعنية صحيحة، فنشأت نظرية المعرفة. وقد نظن أن الفيلسوف المعاصر يتكلم في غير هذا، ولكن إذا دققنا وجدناه يبعد أو يقترب، لكن النواة التي يدور حولها هي ضوابط تضمن لنا صدق القضية العلمية، لأن هذه القضية اضطرته إلى تحليل العقل أحياناً، اضطرته إلى قدرته على ضبط الخارج نفسه، هل الظاهرة الكونية ثابتة أم مذبذبة، وعندئذ لا يكون هناك يقين ونكون امام نظرية الاحتمالات، هل هو مطلق أم نسبي، أي أن كل التفريعات كبيرة جداً، فعالم النهضة يمكن أن تقول انه نيوتن، وعالم هذا العصر الحديث تبلور في اينشتاين، فنيوتن قرأ الكون قراءة ميكانيكية وهي تقول: ليس هناك الا مكان ونقاط في المكان، أي مكان وحركة ـ وأراد أن يربط القوانين التي تحكم الحركة في هذا المكان. المكان في نظره مطلق فما يصدق هنا يصدق في أي مكان آخر، وقد بنى نظريته على هذا الأساس.

وجاء اينشتاين برؤية جديدة، الكون هو الكون نفسه، ولكنه جاء بقراءة جديدة، انها أمكنة وأزمنة وليست مكاناً وزماناً. تصور أنك مسافر في طائرة بسرعة الضوء، صحيح أنك لن تلاحظ انك قصرت ام أنك طولت، لأنك تعيش مع نفسك، إنما الأمر الواقع هو أنه مع سرعة الضوء الكتلة تتغير. الطول يتغير، لو أن معك قضيباً من الحديد فإنه سيقصر ويطول باختلاف المكان، فلكل مكان ظروفه وتأثيره على الحقيقة الطبيعية التي أبحث فيها.

على كل حال عندما نقلنا العلم مضطرين ـ لأننا نقلنا عمن يصنعونه ـ اضطررنا بالطبع إلى نقل فلسفته، فليس هناك فيلسوف لا علاقة له بالحركة العلمية ولكن بطريقته الخاصة.

الامريكي يقول أن الحقيقة العلمية صادقة بنتائجها، آخرون يقولون انها صادقة بشواهدها. هذا لا يعني أنهم مختلفون في الموضوع، فالقضية واحدة، ولكنهم يختلفون في تحليلها.

● **د. صلاح قنصوه:** ألا ترون أن ثمة علاقة بين الفلسفة وبين المواقف السياسية في المجتمع، أي أن هناك صوغاً للموقف السياسي أو التعبير عنه؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** نعم هناك علاقة ما دام الانسان هو المحور من حيث علاقاته بالآخرين، فالطابع المميز للعصر اليوم هو العلاقة بالآخر. فيما مضى عرفنا من الفلاسفة ما يوهم بأن الانسان برج، فسقراط يقول اعرف نفسك، فكأنني لو عرفت نفسي لانتهى الأمر، ديكارت يقول أنا أفكر فأنا موجود، فكان وجوده يعتمد فقط على أنه يفكر.

الآن نحن لا نقول هذا أو ذاك وإنما المشكلة اليوم هي أن يعرف المرء نفسه منعكساً في الآخر، بمعنى آخر، حقيقة الشيء إطلاقاً ـ والانسان ضمناً ـ لا تتضح الا بعلاقاته. فأنت عندما تحملق في قرن من الزمن لا تستطيع أن تعرف شيئاً إلا الحد الأدنى، فلكي تعرفني ستجد نفسك تبحث عن العلاقات حتى تتكون شبكة من هذه العلاقات، مجموعة الشبكة هذه هي الذات، هذه لفتة توجه ـ حتى في السياسة ـ طالما أنك تدرس الانسان، نوع التفكير في الانسان عندما يمتد يكون تفكيراً في السياسة، فعندما تضع الانسان في شبكة علاقاته، ما مدى هذه العلاقات؟ هناك من يقول أن المجتمع كله يكون جسماً واحداً، وهناك من يرفض هذا أو يقول انها مبالغة. فصحيح أن الفرد يعرف بعلاقاته ولكن من الممكن اجتزاء موقف بعينه دون أن أغفل العلاقات حتى تصل للانسانية كلها، هذا هو الاختلاف.

من حيث الحريات نريد أن نجري بحثاً في علاقة الانسان بالآخر، هل علاقتي به مثل علاقة حبة القمح بكوم القمح، بمعنى أنك تستطيع أن تأخذ حبة واحدة وتلقي بها في البحر فلا كوم القمح اهتم بها ولا هي أثرت فيه، أم أنها علاقة نزع الأصبع من الانسان؟ هذان هما الموقفان السياسيان الآن في العالم كله. فقد اختلفت الزوايا لأن الدراسة الجديدة هي دراسة الانسان في الآخرين، زراعته في الآخرين. لو سألت مسز تاتشر فإنها تقول بالفردية، ولذلك رأت حقيقة الانسان في فرديته، لأن هذا الفرد سيكون عضواً في مصنع، في مكتب، لكن لا بد أن يكون هناك هامش لا يشاركه فيه أحد، وعلى هذا الاساس فهي تبني اقتصاد بلدها، حيث تبيع كل ما هو مشترك للافراد حتى البريد، شركات الطيران، ويخالفها في ذلك طبعاً حزب العمال الذي يريد التأمينات. في العام قبل الماضي كان موضوع نقابة عمال الفحم هو البارز على الساحة البريطانية، وكما هو معروف فهذه النقابة أقوى نقابة في انكلترا، وزعيم هذه النقابة أقوى من رئيس أي وزارة، حيث كانت الوزارة ترضخ تماماً لمطالب هذه النقابة، حتى جاءت مسز تاتشر فرفضت الإذعان لهم وظلوا مضربين سنة كاملة حتى عادوا كما كانوا من قبل، وهدمت بذلك كثيراً من قوتهم.

وأنا أذكر هذا لأنك تقول كيف تتغير الفلسفة السياسية؟ فهي تتغير تبعاً للنظرة: كيف تكون علاقة الانسان بمجتمعه.

● **د. صلاح قنصوه:** هل هذا يتعلق بما يمكن أن يسمى بالايديولوجية؟ بمعنى الموقف النظري المرتبط بوضع اقتصادي سياسي معين؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** إن الفهم الشائع للايديولوجية هو ما وضعه الشيوعيون،ولكن في كل الحالات فإن الايديولوجية هي تنسيق الافكار تنسيقاً علمياً يوحدها في مذهب واحد، اما المعنى الشيوعي للايديولوجية فهو أن الحكومة أو الحزب وضع مركباً فكرياً يعايش الأمر. من أجل هذا رسخ هذا المعنى لدرجة انه أصبح تقريباً معنى الكلمة في عصرنا هذا، فأنت تعلم أن أول استخدام لكلمة ايديولوجية في التاريخ كان من فرنسا.

● **د. صلاح قنصوه:** ولكن قد يقصد بها أيضاً تعبير المفكر عن وضع اجتماعي ـ سياسي.

○ **د. زكي نجيب محمود:** إذا كنت أرتب أفكاري ترتيباً ينسقها، ولا يفرض علي، تكون هذه هي الايديولوجية، ولكن لغلبة المعنى الأول في عصرنا أصبح هو المعنى الذي يصف الكلمة، ولكن المعنى الحقيقي هو في كل نسق فكري.

● **د. صلاح قنصوه:** ربما كان الفكر انعكاساً بشكل أو بآخر بدرجة أو بأخرى للوضع الاجتماعي والسياسي.

○ **د. زكي نجيب محمود:** السؤال هنا هو فكر من، فكر الحزب أم فكري أنا، فليس هناك خلاف إلا في هذا. وهذا هو ما جعل كلمة ايديولوجية تأخذ المعنى الأول... وهذا يفرق الغرب عن الشرق وهو يجعلني مثلاً أرفض أن أعيش أيديولوجية وضعها غيري.

● **د. صلاح قنصوه:** في نهاية الحديث نود أن تكشفوا عن العقبات التي تعوق في رأيكم تحقيق رسالتكم في التنوير؟

○ **د. زكي نجيب محمود:** يخيل إليّ أن أهم عقبة هي أن المدار الأساسي في عملي هو توضيح الأفكار لإيجاد الفواصل التي تفصل فكرة عن فكرة أخرى حتى لا يحدث الخلط، وهذا شيء يحتاج إلى دقة تنبّه عقلي وهو ما لا يريده القارىء العربي لأنه لا يستطيعه □

قراءات في نقد اليسار العربي: التجربة الحزبية العربية من الكائن... إلى ما يجب أن تكون

حسين محمد محمود معلوم

باحث في شؤون الفكر القومي العربي، سبق له الكتابة بمجلة قضايا عربية.

«انني لا افرض.. انني لا اقترح.. انني اعرض..»

فولتير

قد لا توجد منطقة في عالمنا المعاصر تعاني المخاض الذي تعانيه المنطقة العربية. كما لا نعتقد أن عالم المستقبل سوف يشهد منطقة مليئة وحافلة بالتغيرات مثلما سيكون حال هذه المنطقة. مخاض صعب على درب طويل، بدأ منذ أكثر من قرن ونصف من الزمان، ولم يجد له نهاية بعد.

بشكل مبسّط، يستطيع أي مراقب متتبّع للأمور في المنطقة العربية، أن يقرر انه في مواجهة أمور غير طبيعية من شأنها أن تأخذ مساراً طبيعياً بعد ذلك عبر فترة قد تطول أو تقصر، شأنها شأن ما يقرره منطق الأمور. إن جميع المسائل والقضايا المطروحة على الفكر العربي من التي يعاصرها جيلنا حالياً، قد عايشها جيلان سابقان على الأقل من أبناء هذه الأمة، وتفاعلا معها بطريقة أو بأخرى. وكان نصيب هذين الجيلين الفشل في كثير من الأحيان، والنجاح في بعض الأحايين. وظل الانسان العربي دائماً في حالات الفشل والنجاح يكتشف أنه لم يجذر قضاياه أو يؤصل لها إلى الدرجة التي تسمح له بأن يجابه في عالم الغد ما يعرقل مسيرته في دنيا اليوم. وتظل قضايا المجتمع العربي مصدر إقلاق مستمر للإنسان العربي.

قد لا يختلف اثنان من التقدميين في الوطن العربي على دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية كغاية للنضال العربي. لا يحدث الخلاف حول سيادة الشعار المثلث (حرية، اشتراكية، وحدة) والذي يرمز إلى دولة المستقبل، فهو يتردد في كل مكان من الوطن العربي، وترفعه قوى كثيرة من الشعب العربي. ولكنهما يختلفان، ويختلف كثير غيرهما، في الإجابة عن السؤال.. كيف تتحقق..؟! كيف تقوم دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية..؟! وهذه هي «الثغرة القاتلة» التي تفتك بأمل الشعب العربي في إقامة دولة الوحدة، وتبقيها شعاراً من كلمات

مرصوصة تتعثر خطوات الذين يريدون أن يحققوه في الواقع العربي، لأنهم لا يتفقون على «كيف» يتحقق.

لقد كانت الظروف التاريخية، خلال ما انصرم من سنوات النصف الثاني من هذا القرن، في مصلحة تحقّق وحدة الوطن العربي، وكان الشيء المنتظر أن يسير العمل الوحدوي في خط صاعد، ومتفق مع توافر الظروف التاريخية الملائمة.
فهل كان ذلك كذلك؟

على الرغم من أهمية تحقّق هذه الوحدة وضرورتها، وعلى الرغم من توافر الظروف التاريخية الملائمة، والظروف الموضوعية المساعدة لتحقيق الوحدة العربية، لم يتم انجاز أي مشروع وحدوي (حقيقي) حتى الآن، وليست هناك أية دلالة على أن حركة الوحدة العربية تسير في خط صاعد، بل لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن النصر الذي تحقّق في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، بات مهدداً.. وإننا قد نشهد انتصاراً للإقليمية على أسس جديدة. لماذا؟ لماذا تعثرت الوحدة العربية رغم انتصار دعوة القومية العربية؟ لماذا لم تقم الوحدة بين الأقطار التي تأكد استقلالها؟ لماذا لم يستطع الحكام «الوحدويون» انجاز أي عمل وحدوي؟ لماذا تلوح في الأفق بوادر انتصار الاقليمية الجديدة؟

إن أسئلة من هذا النوع باتت تطرح نفسها بقوة علينا في هذه المرحلة، من منطلق الاستشعار بالخطر الذي يتهدّد الأمة العربية، وفداحة التردي الذي تعيشه من تفتت وطائفية وتشرذم وانحلال. فعلى الرغم من أن هدف الوحدة العربية كان ولا يزال أكبر محرك لثورتنا العربية، وأقوى دافع وراء مشروعنا الحضاري العربي، الا أن الانتكاسات والهزات الكبرى التي وقعت باسم الوحدة العربية وارتبطت بها، جعلت هدف الوحدة خاضعاً لظروف جديدة تتباين عما كان في السابق.

إن النكسات التي اعترضت هذه الوحدة العربية، جعلت الكثيرين من الوحدويين والثوريين (العرب) يندفعون من دون وعي أو قصد إلى نقل الهدف الوحدوي إلى المرتبة الثانية أو الثالثة في جدول اهتماماتهم السياسية، بل وذهب البعض منهم إلى حد شطب هذا الهدف الآن واستبداله بأهداف أخرى، اما لفرط الاحساس باستحالته أو عدم جدواه، أو لأن اهدافاً اخرى باتت تطرح نفسها بقوة على عقل المفكر العربي وحياته.

الذي نريد قوله هو التالي:
إن السرعة التي تسير بها عجلة الأحداث في عصرنا أصبحت لا تحتمل الأساليب البطيئة في الفكر والعمل العربيين، كما لا تحتمل منهج الصواب والخطأ، وأنه يجدر بنا تلمس سبيل المستقبل العربي من خلال نظرة شاملة عامة. ودعوتنا هنا تتمثل في ضرورة دفع جميع القضايا العربية إلى غرفة التحليل المستقبلي بدقة، ودراسة من قبل المتخصصين العرب، لكي يتم استشراف الصورة العربية في حدود المدى الزمني الذي يسمح به هذا التحليل المستقبلي.

إن قوى الثورة العربية، ولا شك، باتت تعاني أزمة خانقة تحكم الحصار حول عنقها وتهدّدها بالتحلل والفناء. ولا شك أيضاً أن واقعنا العربي بات يعاني تراجعاً واندحاراً عن المكانة الوطنية والاجتماعية التي أحرزها النضال العربي في اعوام الخمسينات والستينات، هذا من ناحية. من الناحية الأخرى، فلا شك أن اليسار العربي الراديكالي مسؤول مسؤولية مباشرة عن

هذه الأزمة التي تعاني منها الثورة العربية، ولا يفيد في هذا المجال التنصّل من هذه المسؤولية أو التهرب منها، وإلقاء تبعة الفشل التي أصابت الحركة الثورية العربية على شماعة «ضخامة قوة العدو»، أو «المتغيرات الدولية»، أو «إمكاناتنا الضعيفة»... فعدونا هو عدونا، ولا يجب أن ننتظر منه أن يهدأ أو يكفّ عن حشد كل إمكاناته لإحباط مسعانا الثوري وإفشال نضالنا المشروع والنبيل.

ومن ثم، وجب علينا أن نسلك السلوك الواقعي المطلوب، وأن نبادر ببحث أسباب الفشل التي أصابت حركة الثورة العربية، والتي حدّت من انطلاقاتها. فالثورة التي بدت في لحظات سابقة مبهرة النتائج وعظيمة الأمل، تعاني من الانتكاس والتردّي، وعلينا أن ندرك وبسرعة، وقبل فوات الأوان، الظروف والأسباب التي أدت إلى هذه الانتكاسة والتي جعلت عدونا يكاد يتمكّن منا.

كيف نبدأ؟

إن التشخيص الصحيح لأي مرض هو منتصف الطريق إلى العلاج الصحيح، هكذا يقولون. كذلك فإن التشخيص الصحيح للمشكلة التي بين أيدينا هو منتصف الطريق إلى الحل الصحيح. وسنحاول في هذه الدراسة أن نوضح فهمنا للمشكلة المثارة، على أمل أن يتاح لنا في دراسة أخرى توضيح فهمنا للحل.

إذا اتفقنا على هذا، فكيف نبدأ؟

أولاً: السمات العامة للتجربة الحزبية العربية

إن مجرد توافر ظروف تاريخية معينة مساعدة لتحقق هدف معين، لا يكفي بحد ذاته ليسير التاريخ في اتجاه تحقّق ذلك الهدف، ما لم يرافق ذلك ارادة وجهد انساني يستهدفان تحريك جميع الظروف في اتجاه تحقيق الهدف المنشود. وإذا كان القول بأن الإرادة والجهد الانساني لا يخلقان الأحداث من عدم صحيحاً، فإن القول بأن الإرادة والجهد الانساني من أبرز العوامل المحركة للتاريخ صحيح أيضاً. وبغياب الإرادة والجهد الانساني تظل الظروف الأخرى مجرد عوامل مساعدة معطلة تنتظر من يحركها. وفي التاريخ الانساني قضايا كثيرة لم تتحقق برغم ما كان يبدو من احتمال تحققها، بسبب عدم اقتران التطلع إليها بالجهد الانساني، وهناك قضايا غير يسيرة كان يبدو أنها تعارض اتجاه التاريخ تحققت بفعل الإرادة الانسانية الفاعلة والجهد الانساني المتواصل اللذين حرّكا المتناقضات في سبيل تحقيقها[1]، ولعل نجاح الصهيونية من اوضح الأمثلة التي تحققت برغم مناقضتها للتاريخ.

فماذا عن الحركة العربية الثورية؟

قلنا إنه على الرغم من توافر الظروف التاريخية الملائمة، والظروف الموضوعية المساعدة، إلّا أن العمل الوحدوي لم يكن في المستوى المطلوب. لقد افتقرت الحركة العربية الثورية، وما زالت، للأداة الثورية القادرة على تحريك الظروف في اتجاه تحقيق هذه الوحدة. فلماذا؟

---

(١) انظر: عوني فرسخ، **الظروف الاقليمية في الوطن العربي** (بيروت: الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٤)، ص ٩.

١ ـ غياب النظرية السياسية في العمل الحزبي العربي

النظرية السياسية هي مقوِّم أساسي وحيوي للعمل السياسي، ومن دونها فإن العمل السياسي يتحول إلى عمل عشوائي حافل بالأخطاء والانحرافات، ويصبح القرار السياسي وليد الآراء الشخصية والتطلعات الذاتية أو الاتجاهات الفردية. والمقصود بغياب النظرية السياسية في العمل الحزبي، هو غياب الأطروحات النظرية والحلول الفكرية الصحيحة للمشاكل التي يطرحها الواقع، أي غياب المعالجة الفكرية للخصوصيات التي يطرحها الواقع العربي. والحقيقة، التي لا مفرّ من الاعتراف بها، إن حركات حزبية عربية كثيرة قد تبنت مبادىء نظرية هي أقرب إلى الشعارات العامة منها إلى النظرية الفكرية المتكاملة، أو شبه المتكاملة.

إن حزباً كحزب البعث، وهو من أكبر الأحزاب التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمد في أفكاره النظرية على مجموعة الأحاديث التي كان يلقيها ميشيل عفلق على مجموعة ضئيلة من شباب الحزب الأوائل. ولقد اتصفت تلك الأحاديث بأنها أحاديث مرتجلة، فقد كان ميشيل عفلق يلقيها من دون اعداد سابق ومكتوب، واتصفت كذلك بأنها ذات لون ظرفي، وتالياً فقد كان ينقصها التأمل الهادىء وتسودها دوافع الصدفة التي تجعل عبارة ما تأتي نتيجة لعبارة طارئة، وهكذا[٢].

أما حركة القوميين العرب، وهي من أكبر الحركات السياسية القومية، فقد نشأت من دون أن تكون لقيادتها نظرية سياسية محددة، ولا شكل تنظيمي محدد. وكانت لدى القوميين العرب حساسية من التكوين الحزبي، حتى أنهم اعتبروا حزب البعث من الأحزاب المنتمية إلى عصر ما قبل النكبة (نكبة فلسطين عام ١٩٤٨)، وهو العصر الذي كان موضع انتقاد قيادة هذه الحركة. وقد بقيت الحركة حتى عام ١٩٦٠ تطرح مفهوماً «مثالياً» للقومية، ولا تطرح أي مضمون اجتماعي للوحدة أو للقومية. وقد أسفرت هذه المسيرة «التجريبية» نتيجة عدم وجود النظرية السياسية، عن سلبيات خطيرة في مسيرة الحركة[٣].

وقد كان لظهور «الناصرية» وصعودها الفكري والسياسي أثر كبير على فعالية كل من حزب البعث وحركة القوميين العرب، إذ بدا واضحاً أن القيادة الفكرية والسياسية لكل منهما بدأت في التخلخل وفقدان الجماهيرية التي تحوّلت بشكل شبه كامل إلى «الناصرية»، وبتولي عبدالناصر قيادة النضال العربي مع وجود التنظيمين. وبعيداً عن أي اتصال بهما وعلى وجه لا يقيم وزناً لوجودهما، اقتسم التنظيمان الذيلية «للناصرية»، التي كانت تعبر حتى وفاة عبدالناصر، عن قيادة الجماهير العربية والنضال العربي، فكان البعث ذيلاً حتى أوائل الستينات، ثم حلّت محله حركة القوميين العرب.

أما الأحزاب الشيوعية، فالحقيقة أنها لم تنج هي الأخرى من الفقر الايديولوجي الذي

---

(٢) انظر: مطاع صفدي، **حزب البعث: ماساة المولد، ماسة النهاية** (بيروت: دار الآداب، ١٩٦٤).

(٣) انظر: معن زيادة، «تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى»، ورقة قدّمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٢٣٠، ومحمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١٢٢.

تعرضت له الحركات والأحزاب القومية في الوطن العربي. وذلك على الرغم من الأصول المتعددة للنظرية الماركسية وتجذرها في الواقع الفكري والعالمي. والواقع أن تلك الأحزاب لم تستطع أن تقدم دراسات علمية بحسب المنهج الجدلي لمشكلة واحدة من مشكلات المجتمع العربي وخصوصياته، فعاشت هي الأخرى فقيرة مجدبة، كالحركات القومية، على توريد اصطلاحات فارغة، والمساهمة في محاربة نتف التيارات الثقافية الأخرى التي كان رذاذ امواجها يصل من وقت لآخر إلى بعض الحلقات الثقافية في بلادنا، من دون أن تكلف نفسها عناء التفكير في اعطاء شيء من البديل... بل على العكس، فقد اتقنت فنون الارهاب على الفكر العربي، فساهمت اعمق مساهمة في قتل مبادراته، واجهاض امكانات التحول فيه، كلما لاحت بعض طلائعها في الأفق[٤].

وفي التحليل الأخير، يمكننا القول بأن مثقفي اليسار القومي واليسار الشيوعي قد وقفوا عند حدود مسلماتهم الخاصة، فشغل المثقفون القوميون بمحاولات البرهان (النظرية) على (أصالة) الأمة العربية، وأهمية انبعاثها المعاصر وضرورة وحدتها. أي أنهم اندفعوا إلى تحاشي البحث في مشكلات الأمة العربية الاجتماعية والاقتصادية، وكل ما يتعلق بأوضاعها الواقعية. لقد كان ذلك المحصول الفقير من الفكر الروحاني التبشيري[٥]، هو المسؤول عن بقاء العمل الثوري أسيراً للحركات الجماهيرية العفوية، واصطدام فكر الجماهير بألغاز الدعوات الصوفية والتبشيرية. ولذلك كانت ثمة هوة كبيرة بين المثقفين والقوى المحركة من الجماهير. أما مثقفو اليسار الشيوعي وأحزابهم، فنتيجة للفقر الايديولوجي وعزلتهم عن الجماهير وعن حركة التحرر الوطني، وبسبب وقوفهم خارج تيار هذه الحركة، كانوا غير قادرين على تحديد استراتيجية واضحة منبثقة من الواقع الموضوعي. ولعدم وجود تلك الاستراتيجية، لم يستطيعوا التفريق بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، وهو الأمر الذي قادهم إلى كثير من التخبطات السياسية.

وهكذا، عبرت معظم أو كل الحركات والتنظيمات السياسية في الوطن العربي عن الجذر العميق ذاته، وهو غياب نظرية سياسية ثورية متماسكة تحكم وتضبط العمل السياسي وتحميه من مخاطر التجريبية والفشل.

إن النظرية السياسية هي أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري.

٢ ـ غياب النظرية التنظيمية في العمل الحزبي العربي

لا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النظرية السياسية والنظرية التنظيمية، ومن ثم كان لغياب الأولى أثر كبير على الثانية. ولقد تبدّت أزمة اليسار العربي على الصعيد التنظيمي، ربما أكبر منه على الصعيد الفكري. إن أزمة التجربة الحزبية العربية أنها لم تستطع أن تعي أن الجذور السياسية والايديولوجية للتنظيم تعتبر هي الأخرى شرطاً للبناء التنظيمي الناجح. وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي تكتسبها مسألة التنظيم في نظرية الثورة العربية، إلاّ أن هذه المسألة لم تحتل المكانة اللائقة في التجربة الحزبية العربية.

---

(٤) انظر: رفعت السعيد، **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦)، والياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤).

(٥) مطاع صفدي، «تطور الفكر القومي والممارسة الوحدوية،» **الشورى**، العدد ٥ (آب/اغسطس ١٩٧٤)، ص ٥٢.

إن تكوين كثير من الحركات الحزبية العربية جاء تكويناً «عفوياً» ان جاز لنا التعبير، إذ كان بعض تلك الحركات والمنظمات السياسية يولد، وبعضها الآخر يموت، من غير أن يخطر ببالها أن الشكل التنظيمي لولادتها سيلعب دوراً حاسماً في مستقبلها، وفي طبيعة اتجاهها السياسي وتركيبها الاجتماعي، بغض النظر عن نياتها الذاتية. لقد أدى هذا المنشأ «العفوي» إلى بقاء الثورة العربية ثورة تجريبية دون نظرية تنظيمية خاصة بها. وليس من قبيل الصدفة أن تكون الثورة العربية قد تحققت حتى الآن، وإلى حد كبير، عن طريق الانقلابات العسكرية «التقدمية» وليس عن طريق العمل الثوري الجماهيري بواسطة أحزاب ومنظمات ثورية. لكن المشكلة المثيرة للرثاء، ان الانقلاب العسكري «التقدمي» كان ينقاد بدافع من طبيعته، وفي كثير من الأحيان، إلى مقاومة الحزبية الثورية، والتصادم مع حركة تأطير الجماهير حزبياً. ويعوق من نمو وفعالية تنظيم الجماهير.

وإذا كانت المسألة التنظيمية مسألة، بوجه عام، من مسائل العمل الثوري الأساسية فلا بد إذاً من التعرض إلى ذلك الجذر التنظيمي للحركات والأحزاب السياسية العربية، وذلك عند طرح المسألة على بساط البحث. إن ذلك الجذر التنظيمي ينطبق بشكل صارم على التجربة الحزبية العربية بشكل عام، وعلى تجربة حزب البعث وحركة القوميين العرب على وجه الخصوص. فكل تجربة من التجربتين نشأت دون نظرية تنظيمية واضحة، وهي عندما تحسست أهمية تلك الأخيرة، انتابتها نزعة انتقائية. فراحت تفتش هنا وهناك عن صيغ تنظيمية صالحة. وتقارن وتتبنى ما بدا لها صالحاً من الأشكال التنظيمية والأنظمة الداخلية لأحزاب بعيدة عنها في الهوية الايديولوجية[٦].

أما الأحزاب الشيوعية، فقد عجزت عن وضع استراتيجية عربية ملائمة. ولا ريب أن هناك عوامل متعددة ساهمت في جرّ الأحزاب الشيوعية العربية، إلى هذا العجز التلقائي الجزئي، أو التام أحياناً. ومن الواضح أن البنية الستالينية النموذجية، وهي البنية التنظيمية الواضحة في كل تلك الأحزاب، كان لها دور في هذا الخصوص. لقد كان الفصل من الحزب والتشهير، أبسط عقوبة تنزل بكل من يخطر له أن يطور آراء جديدة قابلة، حسب التصور الستاليني، لأن تضرّ بوحدة الحزب الصخرية وبوحدانية خطه واتجاهه وكتلويته[٧]. ولا عجب بعد هذا أن تكون جميع المحاولات التي جرت لتطوير الماركسية بدلالة خصوصية الواقع العربي، قد تمتّ على أيدي مثقفين مفصولين من الحزب الشيوعي.

إن الحزب (التنظيم) الثوري الناجح هو قانون العمل السياسي الناجح، فالتنظيم الثوري هو أداة الثوار إلى الثورة. ورغم ذلك، وإضافة إلى غياب الارتباط بين الأشكال التنظيمية وبين الأهداف السياسية والاجتماعية للأحزاب العربية، نلاحظ أن المسألة التنظيمية تعتبر في غالب الأحيان كماً مهملاً، لا علاقة لها لا بالايديولوجية، ولا بالاستراتيجية لدرجة أنه يصعب علينا الكلام أصلاً عن تجربة تنظيمية عربية، إلا على نحو سلبي.

لقد تميزت التجربة التنظيمية للأحزاب العربية بسمات ثلاث:

---

(٦) انظر: صفدي، **حزب البعث: ماساة المولد، ماسة النهاية**، ص ١٩٠، وباسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الابحاث العلمية، ١٩٨٥)، ص ١١٧.

(٧) جورج طرابيشي، «حول مسألة تعدد التيارات في الحزب،» في: جوزيف ستالين [وآخرون]، **في التنظيم الثوري**، تعريب وتقديم جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩).

ـ العفوية التجريبية، وأخطر نتائجها انها تجعل الحزب المفروض فيه أن يكون رداً شاملاً على الواقع الفاسد، سواء بسياسته أم بحياته الداخلية، يتلوث بالواقع وتنقل امراضه إلى صفوفه.

ـ الانتقائية، وقد تبنتها بعض الأحزاب العربية المنشقة عن الأحزاب العربية التي رأت النور بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك كرد فعل على عفوية وتجريبية تلك الأحزاب من الناحية التنظيمية.

ـ النزعة التكتيكية، وهي الصفة التي تجمع بين التجريبية والانتقائية في مسائل التنظيم، وهي اعتبار المسألة التنظيمية مسألة شكلية وغير سياسية[٨].

والحال أننا إذا فهمنا معرفة العمل على أنها معرفة مدروسة للمستقبل، وعلى أنها جواب عن سؤال «ما العمل؟!»، نكون قد وصلنا إلى صعيد التنظيم. إلاّ أنه من الواضح أن المشكلات التنظيمية تشكل جزءاً من المسائل التي لم تحظ بعد بإنشاء نظري معمّق، على الرغم من أنها كانت في بعض الأوقات في مقدمة الأسباب التي أدت إلى الصراعات الايديولوجية.

وهكذا عبرت معظم، أو كل، الحركات والتنظيمات السياسية العربية عن الجذر العميق نفسه، وهو غياب نظرية تنظيمية متماسكة تحكم وتضبط العمل السياسي وتحميه من مخاطر التجريبية والفشل.

إن النظرية التنظيمية هي أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري.

٣ ـ غياب الرؤية الاجتماعية في العمل الحزبي العربي

لا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النظرية السياسية والنظرية التنظيمية، وبين النظرية (الرؤية) الاجتماعية. ومن ثم كان لغياب كل من الأولى والثانية اثر كبير على الثالثة. وهو الأمر الذي أدى إلى الضبابية التي تميّزت بها الحركات الحزبية العربية، وهو الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في مسيرة التجربة الحزبية العربية، وذلك على الصعيدين الفكري والحركي.

وإذا كان الحزب، مؤسسة جماهيرية ملتقية على رأي واحد من مشكلات التطور الاجتماعي وحلولها (نظرية) تعمل معاً (منظمة) من أجل تنفيذ رأيها (نظريتها) في الواقع الاجتماعي، وإذا كان التنفيذ في مجتمع منظم (دولة) يتم عن طريق صياغة العلاقات الاجتماعية في قوانين عامة وملزمة تصدرها السلطة التشريعية وتنفذها ولو بالإكراه، فإن غاية كل حزب أن يتولى السلطة ليترجم نظريته إلى قانون. أما ممن يتكون الحزب، فمن كل الذين يلتقون على نظريته ويلتزمون بها في الممارسة ويحتكمون إليها عند الخلاف[٩].

وإذا كان ذلك صحيحاً، وهو عندنا صحيح، فإنه يؤدي بنا إلى فهم مقولة «الرؤية الاجتماعية»، وماذا يمكن أن نعنيه بها. إنها تعني أولاً، تحديد الموقف من القضايا الاجتماعية، وتعني ثانياً، تحديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير (قوى التغيير) وتعني ثالثاً، التركيبة الاجتماعية لطليعة التغيير (أداة التغيير).

فهل كان ذلك كذلك في التجربة الحزبية العربية؟

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢ وما بعدها.

(٩) عصمت سيف الدولة، **نظرية الثورة العربية**، ٧ ج (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ج ٥، ص ٢٠.

أول ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن الأصول الاجتماعية لتلك الأحزاب كانت تتشكل من أبناء الارستقراطية والشرائح المتوسطة والصغيرة للبورجوازية العربية. إن حزباً كحزب البعث قد تحددت بنيته الاجتماعية منذ البدء بنوعية معينة، انحدرت منها عناصره الحزبية. وكانت تتشكل أساساً من المثقفين من طلاب وأساتذة وموظفين، ومن جذور طائفية تأتي بالدرجة الأولى من الجذور العلوية ثم الدرزية فالاسماعيلية فالمسيحية.

أما حركة القوميين العرب، فالواقع أن ما شاب هذه الحركة منذ نشأتها أنها قامت على كاهل ابناء الاقطاع والرأسمالية وبعض الأسر التقليدية الحاكمة، الذين اتخذوا من الدعوة القومية مجالاً للسير في ركاب الأفكار التقدمية، وذلك حتى لا يوصموا بالرجعية.. هذا طبعاً من دون أن يتنازلوا عن امتيازاتهم الموروثة.

أما الأحزاب الشيوعية العربية فقد تعرضت لمحنة التميّع الاجتماعي، وقد تشكلت البنية الاجتماعية لتلك الأحزاب كما يلي: ١ ـ أبناء الأقليات العرقية أو الدينية وعلى رأسهم اليهود والأرمن وغيرهم. ٢ ـ ابناء البرجوازية الصغيرة والمتوسطة. ٣ ـ قليل من العمال وعدد أقل من الفلاحين.

إن التركيب الاجتماعي للتجربة الحزبية العربية، أو على الأصح الانفصام بين الادعاءات النظرية للتمثيل الاجتماعي وبين واقعه الفعلي، هو أحد أبرز المسائل التي واجهت العمل الحزبي والسياسي العربي. إن هذه المسألة من الأهمية بمكان بحيث ان التردد في حسمها سيكون بالقطع منفذاً كبيراً من منافذ الارتداد ووأد الثورة. فبقاء هذا «الغموض» أو عدم الحسم العلمي، يفتح الباب أمام المغامرات السياسية أو التذبذب الاجتماعي.

إن السبب في هذه «الاشكالية» يكمن في أن اليسار العربي ظل حتى الآن يساراً «نخبوياً»، اعتمد بشكل أساسي على الفئات والقوى المثقفة، أو تلك القادرة بحكم وعيها الذاتي أو طموحاتها الاجتماعية على احتضان العمل السياسي وساحته الثورية. وكان لهذا التشكيل «النخبوي» اثره الكبير في الطبيعة «الانعزالية» التي ميّزت معظم، إن لم يكن كل، حركات اليسار العربي. فهي لم تستطع أن تحشد وراءها في حركتها السياسية، الفئات والقوى الاجتماعية الشعبية الساحقة، ومن ثم تركت ساحة العمل الثوري والسياسي فارغة لتملأها الأحزاب والحركات الاصلاحية (الوفد والاخوان المسلمون... الخ).

وهكذا عبرت معظم، أو كل، الحركات والتنظيمات السياسية العربية، عن الجذر العميق ذاته، وهو غياب نظرية (رؤية)، اجتماعية نابعة من نظرية سياسية وتنظيمية متماسكة، تحكم وتضبط العمل السياسي وتحميه من مخاطر التجريبية والفشل.

إن الرؤية الاجتماعية هي أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري.

٤ ـ غياب الممارسة الديمقراطية في العمل الحزبي العربي

من غير المتصور عقلاً، ومن المستحيل عملاً، أن يكون حزب ما ديمقراطياً في تعامله مع الأحزاب الأخرى أو المنظمات الجماهيرية أو حتى الجماهير ذاتها، إذا لم يكن هذا الحزب يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية. إن فاقد الشيء لا يعطيه كما يقولون، والجماهير تنظر إلى من يتغنّى بالديمقراطية ولا يمارسها في داخله، ولسان حالها يقول... «اتدعون للبر وتنسون أنفسكم؟».

ومن البـديهي أن الديمقـراطية هي أحـد الأركان التي تحفظ التنظيم الحـزبي من التيبّس والجمود العقائـدي، وتبعث في التنظيم الحيويـة التي تمكّنه من النجـاح في أوساط الجمـاهير، بـل أيضاً واستقطابها حول اهدافه وغاياته.

لكن المتابع للتجارب التنظيمية والحزبية العربية، يخلص منهـا إلى وجود أزمـة في الممارسـة الديمقراطية تعاني منها تلك الأحزاب. والذي لا شك فيه أن مجمل الأسباب التي ذكرناها من قبل تعتبر مسؤولة بشكل كبير عن هذه الأزمة. إن أسبـاب فقدان الـديمقراطيـة في التجربـة الحزبيـة العربية، إنما تدفع اجمالاً إلى تلـك العناصر الخمسـة السابق ذكرهـا وهي العفويـة التجريبيـة، الانتقائية، النزعة التكنيكية، فقدان النظرية السياسية، وغياب النظرية (الرؤية) الاجتماعيـة. على أنـه من الممكن الاشارة إلى أسباب اخرى سـاهمت بشكل أو بـآخر في تفـاقم ازمة الـديمقراطيـة الحزبية، ذلك أن المعالجات التكنيكية والسياسية التي صاحبت مولد الأحزاب العـربية تكشف عن خطأ تنظيمي وقعت فيه معظم تلك الأحزاب. وعليه، فإن هذا يتطلب دراسة لبعض العوامل الأولية التي كانت تعيق عملية البناء التنظيمي، وتطور الحياة الديمقراطية في داخلـه. إلّا أننا سنقـوم هنا بذكر تلك العوامل فقط، على أن نترك التوضيح لموضع آخر:

- نشأة الحزب حول القائد الروحي أو المفكر السياسي.
- الزعامية وعبادة الشخصية داخل الأحزاب العربية.
- ازدواجية الزعامة في التنظيم.
- نشأة التنظيم حول الشلة القيادية.
- الالتزام، وفقدان الالتزام التنظيمي داخل الأحزاب العربية.
- النقد والنقد الذاتي.
- العمل السرّي للحزب.
- فقدان التعامل الديمقراطي بين القوى الوطنية.

وإذا كـان الحزب هـو الأعضاء، وليس القيـادات، فإن الأحـزاب الكبرى هي التي تتجـاوز مؤسسيها، وتجدد قياداتها مع استمرارها في دعم عضويتها واستمرار نفوذها بين الجماهـير. وهنا يكمن الفرق بين مجموعة سياسية يعرف أفرادها بعضهم بعضاً، وتـربط بين كـوادرها الأسـاسية صـلات شخصية... وبـين حزب حقيقي مـوجود بعضـويتـه الـواسعـة بـين الجمـاهـير تتـزايـد كوادره وتتعدّد، وتبرز من بينها عناصر قيادية قادرة على تحريك الجماهـير، يتغذى كـل يوم بـدماء جديدة وأفكـار جديـدة تضمن استمرار وتطـور أسلوب عملـه وبرامجـه المرحلية، بل وسيـاسته وشعـاراته مـع التغير المستمـر في اتجاه التطـور. إن ذلك كلـه لا يتأتى إلّا بـديمقراطيـة التنظيم واحترام الشرعية الحزبية، المتمثلة في دستور الحزب أو لائحته الأساسية أو نظامه الأساسي القابل للتعديل والتطوير بأسلوب ديمقراطي، يعبّر دائماً عن مشاعر الأعضاء وآرائهم[١٠].

خلاصة القول، إنه آن الأوان لاستخلاص الدروس المستفادة التي تعين على انطلاقة جديدة لحركة التحرر العربي بآفاقهـا القوميـة. ونعتقد أن الـدرس الأعظم هو الضرورة الملحـة لممارسـة

---

(١٠) اسماعيل صبري عبدالله، «الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ١٦٤.

التعامل الديمقراطي داخل الأحزاب العربية، وفيما بين الأحزاب والقوى الوطنية.

وهكذا عبرت معظم، أو كل، الحركات والتنظيمات السياسية العربية عن الجذر العميق ذاته، وهو غياب الديمقراطية الحزبية داخلها بصفة خاصة، أو فيما بينها بصفة عامة.

إن الديمقراطية الحزبية هي أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري.

٥ ـ غياب التربية الثورية في العمل الحزبي العربي

إن إحدى السمات البارزة للتجربة الحزبية العربية والتي لم تستطع مواجهتها حتى الآن، هي غياب البرامج العلمية لاختيار الأفراد الطليعيين الثوريين، وفرزهم وفق شروط نفسية ونضالية محددة، ومن ثم، شهدت التجربة الحزبية العربية مجموعة من النماذج الشاذة والمنحرفة التي ساهمت بدورها في تعويق وتشويه حركة الثورة العربية.

إن أهمية وجود برامج نفسية لاختيار الأفراد والتفاعل معهم وتربيتهم الحزبية والنضالية، يرتكز بشكل أساسي على وجود نظرية في «علم الأخلاق» تحدّد طبيعة السلوكيات التي يجب الالتزام بها والتي تصبح ضابطاً للسلوك الشخصي والجماعي.

إن الأحزاب العربية لم تكن تهتم أبداً بتكوين التزام داخلي لشخصيتها وفكرها ونموذج عملها الثوري الخاص بها وفق برامج نفسية مدروسة. فالأحزاب القومية بصفة عامة لم تكن تهتم أبداً بذلك، بل أن أكبر حزب قومي، وهو البعث، كان لا يحفل اطلاقاً داخل مؤسساته بأية تربية إلزامية لأفراده.. بل كان همه أن يثير في العضو حرية انتمائه للطليعية وللسلوكية الطليعية من دون تحديد واضح لمضمون تلك السلوكية.. كعادة المرحلة التبشيرية كلها آنذاك.

أما الأحزاب الشيوعية العربية، فقد انطلقت دائماً من نقطة معاكسة، فحاولت أن تجعل التزام اعضائها بالحزبية فوق أي التزام آخر. ولذلك استطاع بعضها أن يحفظ تكويناته أبعد ما تكون عن الصراعات والأزمات، وذلك مقارنة بالأحزاب القومية. ومع ذلك فإن الأحزاب الشيوعية لم تبق مدة طويلة في حفاظها على تماسكها، حتى اعتراها ما اعترى الأحزاب القومية الأخرى، ولهذا فقد ظهر الحزب الشيوعي وكأنه مدرسة فاشستية في طريقة ضبطها لسلوكية أفرادها.

إن عملية الربط بين النظرية السياسية و «علم الأخلاق» المنبثق عنها، والذي ينظم مفردات السلوك العام والحزبي للأفراد، لم تلق اهتماماً حقيقياً من الأحزاب القومية والشيوعية، التي فشلت فشلاً ذريعاً في اعطاء التبريرات العلمية والسياسية والسيكولوجية لطبيعة السلوكيات الواجب اتباعها، اللهم إلّا بعض المبادىء والشعارات العامة عن اهمية التمسك بالفضائل الأخلاقية العامة، من دون دراسة دقيقة عن ماهية هذه الفضائل، ولماذا هي على هذا النحو وليس سواه، ولماذا هي ضرورة ليس فقط لوجوب الاتصاف بها من جانب الفرد، وإنما لأهمية التطور الموضوعي للحزب والثورة.

ولقد تسبب ذلك في تفشي مجموعة من الظواهر التي شهدتها ساحة العمل السياسي. فقد تكررت ظواهر الدسيسة والوقيعة وسلوك التآمر والتنابذ ومواقف التشكيك وتبادل التهم، وسادت منهجية المناورة كأفضل علاقة ذكاء بين فئات الشباب من العاملين في الحقل السياسي الحزبي، وأصبح التنابذ والتباغض وعقد الجبهات «الثورية» ما بين هذه الفئات، وفرط عقد تجمعات وإنشاء

تجمعات جديدة، واظهار أسماء وإسقاط أخرى، واشهار موقف والتشهير بـآخر وانحـلال الالتزام وسيادة سلوك الالتزامات المضاعفة (الدوبلات).

كل تلك الظواهر[١١]، كانت تشكل جـو الحياة العـامة اليـومية تقـريباً، في الأوسـاط الثورية والسياسية، حتى أفسدت الجو، فاختفت المثل والقيم وشـاهدت الحيـاة السياسيـة تلك الظـواهر خصـوصاً بعـد أن غذّى العمـل السياسي أسلـوب المناور والـدسّاس والمـرتشي والمتعدد الـولاءات لجبهات متناقضة، مضفياً على سلوكه من النعوت والصفات الايديولوجية المتعددة، بعـد أن دخلت اللغة «الايديولوجية» إلى عالم احبه الثوار المراهقون والمزيفون، وأصبحت وسيلـة مشروعة لتغطيـة جميع السلوكيات المنحرفة.

وهكذا عبرت معظم، أو كل، الحركات والتنظيمات السياسية العربية عن الجذر العميق ذاته، وهو غياب تربية ثورية صحيحة لأفراد تلك الحركات والتنظيمات.

إن التربية الثورية هي أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري.

٦ ـ تفشي ظاهرة التشرذم التنظيمي في العمل الحزبي العربي

إن ثمة قانوناً اجتماعياً تخضع له كما يبدو معظم المؤسسات العقائـدية في التـاريخ، سـواء منها المؤسسات الدينية أم الثقافية العليا أم الحزبية السياسية والثوريـة، فهي تسير من الـواحد إلى المتعدّد، ومن الالتزام البسيط إلى الالتزامات المعقدة المتناقضة. ولقد خضعت أحزابنا العـربية القومية والشيوعية إلى هذا القانون، وبصورة فاجعة اليمة. فهي قبل أن تتم نمـوّها لتتعـدّد بشكل يومي بزيادة الاغتناء، اجهضت وانقسمت وهبطت الالتزامات فيها حتى دون الالتزام العاطفي الأول، المجرد والبسيط. لقد كان مولد هذه الحركات يسير من نضج ظـاهري في البـداية، ثم يهبط في طريق الانهيار والتحلل، أي كأنها تولد عجوزاً ثم تموت سريعاً.

إن تعدد الانتماء الحزبي والتنظيمي، مشكلة كبرى تسم التنظيمات العربية الموجودة اليوم. ذلك أن الأحزاب القومية والشيوعية التي هـرمت في هذه المـرحلة وأصـابها من عـوامل الانحـلال والتشتت قد خلفتها اليوم تجمعات وفئات وتنظيمات حزبية متعددة. إن هذه الفئات قد دخلت فيما بينها حرب مزايدات على الأفكار القومية وتجاوزتها إلى الأفكار والادعاءات الماركسية[١٢].

إن هذه الظاهرة في الواقع، هي المحصلة النهائية لمجمـل الأسباب التي فصلنـاها من قبـل، فهذه الأسباب كانت هي المحرك الخفي لعـوامل التحلّق والشللية. ولذلـك يمكن وبصورة سريعـة تحديد الأسباب في النقاط التالية:

ـ غياب أي نظرية علمية لتغيير الواقـع. إن وجود هـذه النظريـة العلمية يضيق من فـرص الاختلاف و «التحلق»، ويحصرها في المضـايق الذاتيـة والشخصية فقط. فغيـاب أي وحدة فكـرية موضوعية بين أعضاء التنظيم الواحد، يفتح المجال أمام الادعاءات الايديولوجيـة والسياسيـة مما يؤدي إلى التشرذم.

---

(١١) مطاع صفدي، **التجربة الناصرية والنظرية الثالثة** (بيروت: مؤسسة الابحاث العلمية؛ منشـورات دار الحكيم، [د. ت.])، ص ١١ ـ ١٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩٧.

ـ كذلك فإن غياب نظرية في التنظيم، وسيادة عنصر التجريبية والعفوية، يفتح الطريق أمام الانحرافات التنظيمية التي تبقى بلا ضابط أو ناظم لها، ودون محاسبة حقيقية للمنحرفين تضمن الاستقرار على صيغة تنظيمية ملائمة.

ـ كذلك فإن عدم الاعتماد على الجماهير الشعبية في العمل الحزبي، وفتح الطريق أمامها للمراقبة والتوجيه الحزبي، كان يدفع إلى أعلى الهرم التنظيمي بالعناصر الطامحة للسيطرة والقفز على أكتاف هذه الجماهير، مدفوعة بالرغبة في التكسب من العمل الثوري ووجاهته المظهرية.

ـ كذلك فإن غياب الديمقراطية الحزبية وسيادة أسلوب تأميم القيادة لصالح الفرد أو الشلة القيادية يفتحان الطريق أمام الانحرافات الفردية وظهور نوازع الفرد الخاصة في التسلط وكبت الآخرين، والتنازع غير الموضوعي على القيادة والتوجيه.

إن غياب الديمقراطية الحزبية ليس له من متنفس سوى الانقسام والتفتت والتعدد كنتيجة حتمية لمصادرة الأسلوب الديمقراطي الذي ينعش الجدل داخل الحزب (التنظيم)، ويوظفه من أجل تطوير الحزب (التنظيم) وتجديد فعالياته وشبابه، فلا يتحول الخلاف أياً كان السبب إلى أحد عوامل الانقسام والتشرذم، بدلاً من التماسك والتوحد.

ـ كذلك فإن غياب تربية حزبية صحيحة لأفراد الحزب (التنظيم) تشعرهم بملكيتهم العامة للتنظيم، وتشعرهم بوجوب الاخلاص له وحمايته وتنظّم علاقاتهم المتشابكة كأفراد وهيئات حزبية معاً، يصبح سبباً جديداً لهذا التعدد الذي نشهده.

وعلى ذلك، فمن الطبيعي أن تكون سيادة روح الحلقية والشللية، وظاهرة الزعامة التي تأسر عقول الشباب المناضل، هي نتيجة طبيعية لسيادة روح الفردية التي تسيطر على أعداد منهم، يساعدهم في ذلك مناخ الأمية الايديولوجية والثقافية وضعف الكوادر من الناحيتين الفكرية والتنظيمية، فيحاولون باستمرار فرض سيطرتهم الفكرية، وإخفاء مطامع التزعم التي تستهدف البعض منهم. فيستخدمون التنظيم والايديولوجية غطاءً لتحقيق هذه الأهداف المزيفة، ثم ما يلبثون أن يجردوا التنظيم من وحدته مرتكبين أكبر جريمة وهي الانقسام والتشرذم.

وهكذا عبرت معظم، أو كل، الحركات والتنظيمات السياسية العربية عن الجذر العميق ذاته، وهو تفشي ظاهرة التشرذم التنظيمي في تلك الحركات والمنظمات.

إن التماسك والوحدة التنظيمية هما أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري.

٧ ـ انتشار أمراض العمل السياسي والتنظيمي في العمل الحزبي العربي

في تناولنا لمسيرة التجربة الحزبية العربية، تحدثنا عن أهم السمات التي تميزت بها تلك التجربة، والتي أدت بشكل مباشر، أو غير مباشر، إلى فشل تلك الأحزاب والمنظمات في تحقيق أهدافها. إلاّ أن تلك السمات التي تحدثنا عنها، أدت إلى مجموعة من أمراض العمل السياسي والتنظيمي، لتكون الأخيرة في الوقت ذاته إحدى السمات التي أثّرت على مسيرة الأحزاب والمنظمات العربية.

والواقع أن تلك الأمراض، والتي تعتبر وبحق من معوقات العمل السياسي والتنظيمي، انما ترجع وبشكل أساسي إلى بعض المعالجات التكنيكية والسياسية التي صاحبت مولد تلك المنظمات.

وعليه فإن هذا يتطلب منا دراسة تلك الأمراض التي أدت إلى إعاقة عملية البناء التنظيمي والإلتحام بالجماهير. إلّا أننا سنكتفي هنا، أيضاً، بذكر مجموعة الأمراض السياسية والتنظيمية على أن نترك التوضيح لموضع آخر.

أ ـ معوقات العمل السياسي

العمل السياسي هو في أبسط معانيه، تحديد لمشاكل الجماهير، وتشخيص سليم لآلامها، وإحساس صادق بآمالها، ثم رغبة وإصرار على حل هذه المشاكل وقدرة علمية على إيجاد الحلول الصحيحة لها، وقدرة حركية على تنظيم الجماهير وتحريكها لتنفيذ الحلول.

إلّا أن الأحزاب والمنظمات العربية لم تعِ هذا، ووصل بها الأمر إلى حد الوقوع في عدة أخطاء تضافرت جميعاً على تنفير الجماهير منها ومن كوادرها. وأصبحت تلك الأخطاء عبئاً أدى إلى تعويق عملها السياسي.

- التعالي على الجماهير.
- الجمود الفكري.
- الغوغائية والديماغوجية.
- المظهرية.
- البيرقراطية.

ب ـ معوقات العمل التنظيمي

على الرغم من أن هذه المعوقات تأتي تحت بند معوقات العمل التنظيمي، إلّا أنه من البديهي أنها تؤثر في النهاية على العمل السياسي ككل. وتعتبر ضمناً من معوقات العمل السياسي. ولكن تخصيصها هنا بالذات انما يجيء لانحراف هذه الأسباب ومخالفتها الصريحة لمبادىء العمل التنظيمي[١٣]:

- التسيّب التنظيمي.
- الجمود التنظيمي.
- الأوامر الاستبدادية والتسلطية.
- الخلافات بين الأعضاء.
- الشللية.

٨ ـ الاقليمية في العمل الحزبي العربي

على الرغم من أن الفكر القومي استطاع أن يحتلّ المساحة الأساسية من الواقع الثوري التقدمي في الوطن العربي، إلّا أنه غير قادر، حتى الآن، على إبداع الأساليب الصحيحة في تغيير هذا الواقع وتخطّي حدود الأزمة الراهنة. ومع أن الدعوة إلى إقامة الحركة العربية الواحدة، تنظيماً قومياً واحداً، يحتشد فيه كل الثوريين العرب المؤمنين بقضية الثورة العربية والوحدة

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسين كامل بهاء الدين، **الأسلوب العلمي في العمل السياسي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ١٠٤ و٢٢٣.

القومية، مستمرة منذ ما يقارب ربع قرن من الزمان، إلّا أن واقع هؤلاء الوحدويين ينبىء بعكس ما يتمنون. فلقد تعددت التنظيمات التي تتنازع فيما بينها شعار الوحدة، وتتنافس فيما بينها من أجل الحصول على مكاسب واهية، وفي النهاية فهي تبتعد عن غاياتها وأهدافها بالقدر الذي تجهل به الأسلوب الصحيح لتحقيق تلك الغايات.

إن التراجع الثوري الوحدوي الذي يسيطر ويهيمن على الوطن العربي، يعود في الواقع فيما يعود إليه، إلى غياب هذا النوع من التخطيط والذي نقصد به الأسلوب العلمي في العمل السياسي. إن الموقف الوحدوي العلمي يعني الانطلاق من موقف يقيس كل مشكلة وكل عمل من زاوية علاقته «بالكلّ» العربي، بدولة الوحدة ومصلحتها. لقد انحرفت الاقليمية الجديدة عن هذا الموقف وخرجت عنه، فأصبحت مواقفها «الوحدوية» تنطلق من موقف اقليمي[١٤].

إن السؤال الذي يمكن أن يوجه إلى كل المنظمات والأحزاب والحركات اقليمية التكوين والتي تستهدف فيما تعلن، إقامة دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية هو: هل يمكن أن يكون لأي منها خطة استراتيجية لتحقيق دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية؟ ونحن هنا لا نقصد بالسؤال عما إذا كان يمكنها أن تضع على الورق خطة استراتيجية، بل نقصد بالسؤال عما إذا كان يمكنها أن تقود النضال الجماهيري على المستوى التكتيكي في الوطن العربي، وذلك طبقاً لخطة استراتيجية واحدة.

إن الذي تتجاهله هذه التنظيمات، ان الأداة الاقليمية هي أداة قاصرة وعاجزة بحكم طبيعتها عن انجاز هذه الوحدة العربية، وهو الهدف الذي يتجاوز امكاناتها الاقليمية، فتصبح معه اداة غير متكافئة ومجردة الفاعلية، وغير متناسبة مع حجم المهمات التي يلقيها عليها النضال العربي ككل. إنها تتجاهل المسلمات البديهية للعمل التنظيمي. إن العمل التنظيمي العلمي يعلمنا أن وحدة الهدف تقتضي وحدة القوى، كما أن وحدة الاستراتيجية تقتضي وحدة الادوات التنظيمية. أما تلك الأحزاب فهي تقع في خطأ تجزئة القوى الواحدة ذات الهدف الواحد إلى منظمات متعددة ومتناقضة[١٥].

أما نحن، فنقولها في كلمات قلائل: «مناسبة الاداة للغاية».

إن هذه البدهية التي يعرفها معظم الناس، يعرفها الفلاحون الذين لا يحاولون حرث الأرض بأصابعهم بل بالمحاريث، ويعرفها الأطباء الذين لا يجرون العمليات الجراحية بالفؤوس بل بآلات الجراحة الدقيقة... الخ، ومع ذلك، فإن معظم التنظيمات العاملة من أجل الوحدة تسعى إلى هذا من خلال البناء الاقليمي حزبياً، وهكذا تحكم على نفسها منذ البداية بالقصور. قد يكون الحزب الاقليمي صالحاً لانجاز نجاحات اقليمية ربما، ولكنه فاشل حتماً إذا أراد أن يتصدى لمهمات الواقع العربي كله من خلال أداته الاقليمية القاصرة. سيفشل ان عاجلاً أو آجلاً، لأنه يتجاهل أول مبادىء نظرية الاسلوب العلمي، والتي تقضي بأن طبيعة الهدف هي التي تحدد طبيعة الاداة المناسبة.

إن كل التنظيمات التي نشأت مجسدة الاقليمية في تركيبها الداخلي، هي تنظيمات فاشلة

---

(١٤) نديم البيطار، **حدود الاقليمية الجديدة** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١)، ص ١٧٥.

(١٥) انظر: سيف الدولة، **نظرية الثورة العربية**، ج ٥، ص ٥١.

وعقيمة مهما رفعت من شعارات ومهما صدقت نيات أصحابها. إن فشل المنظمات الاقليمية الداعية إلى الوحدة العربية، أصبح لا يحتاج إلى صعوبة في التدليل على انتهازيته ونوازع الغباء والقصور فيه، بل إن الأمر الجدير بالعمل الآن، هو تعرية تلك المنظمات مما يسترها من شعارات تعلم هي قبل سواها كم هي ضالة ومضللة.

وهكذا عبرت معظم، أو كل، الحركات والمنظمات السياسية العربية عن الجذر العميق ذاته، وهو اقليمية النشأة والتكوين لكل منها.

إن قومية النشأة والتكوين هي أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري.

٩ ـ غياب المؤسسية في العمل الحزبي العربي

إن الحقبة الحالية تشهد ظاهرة في منتهى الخطورة. هذه الظاهرة هي تصفية مشروع أو جنين الدولة، والتقهقر بها إلى علاقات ما قبل الدولة بمفهومها الحديث، أي أنها ارتدت إلى الدولة ـ العشيرة، الدولة ـ الطغمة الحاكمة، الدولة الطائفية. إن هذه التصفية بدأت تتجلى في الانفصال المتزايد بين السلطة والجماهير، وفي تنامي الطابع الشمولي المحافظ للأنظمة العربية.

الأهم من ذلك كله، هو التنامي المذهل لظاهرة فساد الدولة فساداً ذا طابع سياسي، بحيث لم يعد مجرد مسألة فساد أخلاقي، بقدر ما هو فشل ذريع في بناء «مؤسسة الدولة».

إن الفشل «المؤسسي» أصبح يطاول جميع المؤسسات حتى تلك المنوط بها قيادة الثورة الثقافية والعلمية في الوطن العربي. إن مؤسسات الثقافة والتعليم والبحث العلمي تخطت إلى درجة الترويج لثقافة منحلة. إن مؤسسات الثقافة والتعليم والبحث العلمي من حيث كونها ادوات ومؤسسات ترفع شعارات التنوير وتشجيع البحث العلمي والفكري والدفاع عن حرية التفكير، انحطت إلى مستوى مدرسي مهمته الأساسية تخريج الآلاف من حملة الشهادات الجامعية. وتدهور مستواها قياساً بمجتمعات البلدان المتقدمة، وتراجع مستواها إلى مستوى مدرسة ثانوية. وبدأت الجامعات تشهد ظواهر خطيرة، منها تراجع مناخ الديمقراطية وحرية الفكر والتفكير، وسيطرة الفكر المحافظ الرجعي والتقليدي على الفكر الجامعي، وأصبح اللقب الجامعي في حالات عديدة مصدراً للثروة والدخل الطفيلي الكمبرادوري، ومنها التراجع المذهل في المستوى الثقافي والمهني للجسم التعليمي الجامعي بسبب حشر التنابلة والجهلة لأسباب سياسية وحزبية وطائفية في هذا الجسم... إلى آخر ما نعرفه ونعايشه من مظاهر الفساد في تلك المؤسسات[١٦].

وهكذا، فالأزمة بشكل أساسي هي أزمة بنيوية. كيف؟

إن للمؤسسات دوراً خطيراً في الصراع السياسي، سواء أكان داخلياً في شكل صراع اجتماعي بين القوى والفئات الاجتماعية، أم صراعاً قومياً ضد اعداء خارجيين. والحقيقة أن الواقع العربي لم يستطع حتى الآن، أن يخلق المؤسسات المناسبة للتحديث السياسي والثوري. ولا شك أن البنية المؤسسية هي التجسيد الحركي والابداعي للقيم الحديثة، وطبعاً فالتنظيم السياسي هو بنية البُنى الاجتماعية الأخرى وأكثرها تعقيداً وتطوراً، وهو الاطار الذي يحدّد في النهاية حركة

---

(١٦) ياسين الحافظ، **الهزيمة والايديولوجية المهزومة**، الآثار الكاملة، ٢ (بيروت: دارالطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٩٠.

سائر البنى الاجتماعية الأخرى وينظّمها. والتحدي الثوري الحقيقي الوحدوي يتحدى البُنى.. أو المؤسسات الثورية الوحدوية قبل أية بنية اخرى. فالبنية السياسية هي أداة تحديث سائر البُنى الأخرى. والواقع أن العمل السياسي العربي عجز حتى هذه اللحظة عن أن يبني مؤسسات.. عجز عن أن يصنع مؤسسات التحديث الخاصة به.

إذن، فالأزمة بشكل اساسي هي أزمة مؤسسية. كيف؟

إن الأزمة بشكل أساسي تكمن في العجز عن تحويل الأفكار والكلمات العظيمة، إلى مؤسسات عظيمة. وأهم تلك المؤسسات التي فشلنا في خلقها، حتى الآن، هي المؤسسة الثورية.. التنظيم الثوري الذي يقود عملية التثوير وتغيير الأفكار والبنى التقليدية في المجتمع. في هذه المؤسسة أكثر من أية مؤسسة أخرى، تتبدّى أزمة الثورة العربية والعمل الوحدوي.

١٠ ـ غياب الأسلوب العلمي في العمل الحزبي العربي

إن قضية اليسار العربي، أو التجربة الحزبية العربية، هي في رأينا من أهم القضايا التي ادت بشكل مباشر، أو غير مباشر، إلى الحال الذي وصلت إليه أمتنا العربية اليوم. وعلى ذلك فتناولنا لمسيرة التجربة الحزبية العربية على مدى اكثر من نصف قرن بالنقد والتحليل[١٧]، ليس تناولاً من أجل النقد فقط، وإنما للوصول إلى السمات الحزبية العامة التي أثرت على مسيرة التجربة على امتداد تلك المساحة الزمنية، تلك السمات التي كانت من أهم الأسباب التي أدّت إلى فشل تلك الأحزاب والمنظمات في الوصول إلى غاياتها التي طالما تشدّقت بها، وهي تحقيق غاية الأمة العربية في الوحدة، وبناء دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية.

إلّا أن تلك السمات التسع التي تحدثنا عنها، تعتبر وبحق، الأجزاء التي يمكن تجميعها في سبب وحيد، وهو الكل بالنسبة للأجزاء... إنه غياب الأسلوب العلمي في العمل السياسي الحزبي العربي. إنه السبب الأساسي وراء أزمة العمل الثوري العربي، والعقبة الرئيسية أمام تحقيق أهداف أمتنا العربية في مستقبل أفضل. فمن أهم الأسباب التي يمكن أن تقال في تشخيص أزمة التجربة الحزبية العربية، ان السياسة العربية، والحزبية منها بشكل خاص، لم تكن تنتهج قط أسلوباً علمياً لا في التفكير ولا في الحركة. وتالياً عجزت عن أن تحقق النصر والنجاح، وبذلك استحقت الهزيمة والفشل.

إن الأسلوب العلمي ليس شيئاً غير معروف، أو غير قابل للمعرفة، لأن كلًا منا ينتهج بقدر أو بآخر هذا الأسلوب وذلك في شؤونه الخاصة. أما انتهاجه في مجالات الانتاج والادارة فقد اصبح أمراً روتينياً، وذلك لأننا لا نعني بالأسلوب العلمي شيئاً أكثر من «التخطيط». وطبيعي أنه مع التسليم بالتخطيط كأسلوب علمي يحقق النجاح في كل المجالات، تختلف طبيعة الخطط وعناصر وكيفية تنفيذها تبعاً لتغير المجالات التي تطبق فيها. وطبيعي أن الذين اهتموا بمعرفة شيء من هذا العلم العظيم لا يجهلون بأن الأسلوب العلمي في العمل السياسي يتضمن عناصر ثلاثة لازمة ومتكاملة هي: النظرية والاستراتيجية والتكتيك. تلك هي عناصر الأسلوب العلمي في العمل السياسي والتي لا بد من توافرها، ليتحقق للعمل السياسي النجاح.

---

(١٧) هناك مجموعة من الدراسات تسبق هذه الدراسة، تتناول مجموعة التجارب الحزبية التي قامت في الواقع العربي، كل تجربة منها على حدة. وهي تتناول الحياة الداخلية والايديولوجية والتنظيمية لكل تجربة منها، سواء أكانت حزباً أم حركة.. وسنحاول نشرها تباعاً.

أ ـ النظرية

ما نعنيه بالنظرية هنا هو مجموع الحلول الفكرية للمشكلات التي يطرحها الواقع المعاش. فمن الطبيعي أن وجود نظرية ينطلق منها العمل السياسي، يقتضي المعرفة الكاملة الشاملة والدقيقة بالظروف المحلية والقومية والعالمية، ويتضمن تحليلاً علمياً لكل هذه الظروف يكشف عن اتجاهها التاريخي، فينتهي كل ذلك بصياغة مجموعة من «المبادىء» التي تتفق مع طبيعة ظروفنا واتجاهها العام.

من هنا، تأتي أهمية أن تكون لنا «نظرية»، وأن العمل السياسي الذي لا يستند إلى نظرية يستحقّ السخرية. وكل هذا صحيح لأن العمل السياسي الذي لا ينطلق من نظرية معروفة لا يعرف إلى أين ينطلق.

ب ـ الاستراتيجية

الاستراتيجية ببساطة هي ذلك الخط الثابت الذي يصل بين ما هو كائن، وما يجب أن يكون، أو بمعنى آخر هي الخطة التي تغطي المساحة الزمنية بين الواقع الذي يدور فيه العمل السياسي إلى الغايات التي يستهدفها والتي تحددها النظرية، أي ان الاستراتيجية تقابل التخطيط بعيد المدى (الشامل) في المجال الاقتصادي.

وكما أن الالتزام بنظرية من دون استراتيجية، لا يعدو أن يكون ثقافة فكرية مجردة فارغة من الالتزام والمحاسبة، كذلك فإن الالتزام باستراتيجية من دون نظرية لا يعدو أن يكون التزاماً شكلياً غير ذي مضمون لا يمكن متابعته، ولا يتحرج أحد في الخروج عليه. ومن ثم فالتخطيط (الأسلوب العلمي) في العمل السياسي يستلزم النظرية والاستراتيجية كليهما.

ج ـ التكتيك

على أساس النظرية وفي داخل إطار الاستراتيجية، يتحوّل العمل السياسي إلى ما لا حصر له من العمليات المتنوعة في طبيعتها المتفرقة في مواقع التنفيذ، والمقسمة على القوى العاملة في الحقل السياسي، أي أن تتحول الاستراتيجية إلى مهمات، ويوضع العمل السياسي كله في اختبار الممارسة، إذ هي المحك الذي لا يخطىء في كشف فاعلية النشاط السياسي، ولكنه يتعرض أيضاً لمخاطر الممارسة... ذلك لأن ثبات الخط الاستراتيجي من ناحية، والتغيرات التي تطرأ على ظروف المعارك من ناحية ثانية، ونشاط القوى المضادة من ناحية ثالثة، تستلزم أن يتوافر للعمل السياسي على مستوى الممارسة قدر غير قليل من المرونة والقدرة على المناورة.

إن مصدر الخطورة هنا، أن تفلت الممارسة السياسية على المستوى التكتيكي من الالتزام بالخط الاستراتيجي، أي أن يترك العمل السياسي لاهواء القائمين عليه من دون الارتباط بالخطة العامة.

د ـ في البعد الرابع

القضية الجوهرية هنا، هي العلاقة المتبادلة بين تلك العناصر الثلاثة للأسلوب العلمي للعمل السياسي (النظرية، الاستراتيجية، التكتيك).. لماذا؟ لأن مجرد توافرها لا يكوّن في حد ذاته أسلوباً علمياً إلّا بتوافر العلاقة المتبادلة بينها جميعاً، أي أن يكون كل منها في خدمة الآخر. فالأسلوب

العلمي في العمل السياسي يكتمل عندما تنسق المواقف والتحركات السياسية في الممارسة مع الاستراتيجية الضابطة للعمل السياسي، فلا تنحرف أو تتعارض الحركة نحو الغايات التي تحددها النظرية.

ولكن، كيف يمكن أن يتم ذلك؟ بوحدة التنظيم.

إن غياب الاستراتيجية العربية الثورية، أمر ليس خافياً على كثيرين من العاملين في الحقل السياسي من الذين فطنوا إلى أهمية إقامة صيغة للعمل السياسي العربي الموحد، إلّا أن الصيغ التنظيمية العربية قد باءت جميعها بالفشل[١٨]، وتالياً فإن غيبة التنظيم الثوري العلمي كانت هي الجذر العميق، وربما الوحيد، وراء افتقادنا إلى الأسلوب العلمي وعناصره الثلاثة (النظرية، الاستراتيجية، التكتيك). ومن ثم كان ذلك حكماً علنياً بالفشل والانحسار، فالهزيمة هي الجزاء المناسب لكل أسلوب غير علمي في العمل السياسي.

وهكذا عبرت معظم، أو كل الحركات والمنظمات السياسية العربية عن الجذر العميق ذاته، وهو غياب الأسلوب العلمي في العمل السياسي.

إن الأسلوب العلمي في العمل السياسي هو أحد الشروط اللازمة لوجود الحزب الثوري.

ثانياً: أفكار على طريق الحل

إن وقفة مع الذات كمقدمة لا حدود لها مع الواقع وما يدور فيه، لتبرز حقيقة واضحة المعالم قوية الاثبات، وذلك كله من خلال فهم موضوعي ونظرة علمية لفهم هذا الواقع وما يدور فيه. إن هذا الواقع الذي تعاني منه الأمة العربية بمجالاته ومراحله يفسر نفسه بنفسه، من أنه أبعد ما يكون عن تجسيد ذاك الطموح القومي في الذات العربية. وليست بعيداً عن أذهاننا معالمه الواضحة التي ترتد إليها جميع سلبياته، والتي تبدو بدورها واضحة كل الوضوح في برهانها الموضوعي عن التعاكس العملي مع ارادة البناء الصاعدة.

إن فشل المنظمات الاقليمية الداعية إلى الوحدة العربية، وكما قلنا من قبل، أصبح لا يحتاج إلى صعوبة في التدليل على انتهازيته، ونوازع الغباء والقصور فيه. ولماذا نحن بعيدون؟!

هل نعجز مثلاً عن أن ندلل من التاريخ القريب على فشل هذا الاسلوب الإقليمي وعجزه؟ ان ذلك يتطلب منا افراد دراسات خاصة عن العلاقات التي تحكم المؤسسات الاقليمية (دول التجزئة، المنظمات والأحزاب الاقليمية، المنظمات الثقافية والسياسية القائمة على التعدد، جامعة الدول العربية... الخ).

لقد استطاع القائد جمال عبدالناصر أن يضع يده بوضوح على الجذر العميق والسبب الأساسي في فشل الأحزاب والمنظمات الاقليمية في الوصول إلى هدفها في تحقيق الوحدة العربية. لهذا نراه يقول: «بالنسبة لهذا الموضوع، اللي أنا حتصوره بعد قيام الحركة القومية الواحدة، حيكون فيه وحدة سياسية موجودة تجمع الدول الاتحادية كلها.. ما يبقاش فيه فرق بين العراقي والسوري والمصري... يعني ممكن يطلع أغلبية سوريين أو أغلبية مصريين أو أغلبية عراقيين، ولكن يمثلوا شيء واحد، اللي هو التنظيم السياسي أو الحركة العربية الواحدة. ده يتساوى مع ده. الكل يمثل الدولة، أو الحركة العربية، لكن المشكلة النهارده إن احنا

---

(١٨) انظر: عصمت سيف الدولة، **الطريق إلى الوحدة العربية**، ٢ ج، خزانة الفكر العربي، السلسلة القومية، ٧ ـ ٨ (بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٤)، ج ٢، ص ١٧٢ وما بعدها.

شيئين أو أكثر. والنتيجة سيكون فيه تحزب وانقسام، وكل شيء سيحاول ان يقوى على حساب الآخر، مما يؤدي إلى التصادم والانفصال».

وهكذا استطاع الزعيم الراحل منذ البداية أن يحدّد أن التعدد الاقليمي يمثل عقبة أمام الوحدة، والحركة العربية الواحدة، لهذا نراه يحدد اسباب الأزمة الوحدوية في قوله.. «إن قضية الوحدة تمر بأزمة، ومن الواجب على جميع الوحدويين دراسة أسباب هذه الأزمة للعمل على مواجهتها. والسبب الأول للأزمة هو تعدد المنظمات التي ترفع شعار الوحدة، وتنادي بها. ولا يمكن أن تقوم وحدة عربية شاملة دستورية، إلّا إذا حققنا الوحدة السياسية أو وحدة العمل السياسي بين الذين يعتنقون الوحدةويدينون بالاشتراكية. لقد لاحظنا أنه بدلاً من أن تلتقي المنظمات التي تنادي بالوحدة عند هذا الهدف، فإن بعض الحزبيين كانوا يؤكدون ويركزون على الحزب وينسون الوحدة، ويعملون من أجل السلطة، ويخلقون بالتالي نزاعاً تضيع معه قضية الوحدة».

وما الحل؟

يقول جمال عبدالناصر: «... إذن، فالحركة العربية الواحدة هي الحل السليم الوحيد لمواجهة الأزمة، ومواجهة التناقضات الكثيرة في داخلها. وطالما أن هناك عناصر وقوى ترفع شعارات الوحدة، وتلتقي حول مبادىء واحدة، تواجه أعداء الحرية والاشتراكية والوحدة أولاً في داخل القطر الواحد لضمان تحقيق الأهداف، ولمواجهة القوى المضادة لهذه الأهداف، وثانياً على المستوى القومي العربي لضمان تحقيق الوحدة الدستورية».

وهكذا، استطاع جمال عبدالناصر (منذ أوائل الستينات من هذا القرن) أن يعبر عن خلاصة التجربة الحيّة، ويضع يده على أسباب الأزمة وطبيعة الحل.

الحركة العربية الواحدة في تنظيم قومي ثوري واحد.

تنظيم تتوقف قيمته الاجتماعية على مدى ما يتوافر لديه من مقدرة على تحقيق الحلول الصحيحة لمشكلات التطور الاجتماعي، كما هي محددة موضوعياً بواقع المجتمع العربي في هذه المرحلة التاريخية، التي تمر بها الأمة العربية. وهي مقدرة تتوقف على أمرين، أولهما: مدى صحة نظريته. وثانيهما: مدى ملاءمة تكوينه لأداء ما تلزمه به النظرية. الأول يعني أن يكون حزباً تقدمياً ثورياً، والثاني يعني أن يكون تكوينه متفقاً مع الوجود الموضوعي والقومي لمجتمعه العربي.

إن قومية الهدف تحدد بالضرورة اتجاه الحركة الثورية المنظمة ببعديها الحركيين، بألا تعكس الحدود الاقليمية، واقليمية الحدود انغلاقاً انعزالياً في ذاتها، وذلك من خلال تجسيد وحدوي للحل الوحدوي في اداتها الوحدوية. وعلى ذلك، فهي مطالبة كأداة تغيير ثوري قومي، بأن تجسد في ذاتها قومية أهدافها، هذا من ناحية. ومن الناحية الأخرى فإن قومية حركة التغيير الثوري ليست في أي حال عملية اقتحام عام للظروف الخاصة، وإنما هي دراسة علمية وعملية للظروف الخاصة بمنظار شمولي يعمل على مجابهة الظروف حسب مقتضياتها الثورية وبما يضمن للحركة بعدها القومي.

الحركة العربية الواحدة في تنظيم قومي ثوري واحد.

انها الرفض لواقع المعاناة، للتبعية والاستبداد للتخلف والاستغلال، للتجزئة والاقليمية، تطلعاً نحو الغد من خلال النضال القومي الثوري، طلباً للحرية والاشتراكية والوحدة.

ولكن يبقى السؤال الأكثر اهمية مطروحاً: كيف يمكن أن تقوم الحركة العربية الواحدة في تنظيم قومي ثوري واحد؟

والاجابة: إن هذا الحديث نرجو أن يكون قادماً، وإنّا فيه لمجتهدون □

■ كتب

نازلي معوض أحمد

التعريب والقومية العربية في المغرب العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ١٩٨ ص.

(سلسلة الثقافة القومية، ٦)

د. عفيف البوني

باحث بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية - تونس.

من خلال هذا الكتاب، وإضافة الى بعض أعمالها العلمية السابقة، تكون د. نازلي معوض أحمد من الباحثين القلائل في المشرق العربي، الذين وسّعوا اهتماماتهم لتشمل منطقة المغرب العربي لتعريف المشارقة ببعض هموم أشقائهم، بل وبعض القضايا الحيوية المتصلة بالماضي كما بالمستقبل العربي. واختيار الباحثة لموضوع هذا الكتاب، هو اختيار موفق في حد ذاته، واختيار المغرب العربي، هو أمر يستحق منا الثناء عليها.

موضوع التعريب، إذاً، مسألة قد شغلت النخب الفكرية والسياسية، كما شغلت الرأي العام والنضالات الوطنية ضد الاستعمار، وهي قضية ما زالت موضوع الساعة، على الرغم من أن التأريخ لها يبدأ مع عصر التتريك، ويستمر خلال العهد الاستعماري، ويتواصل خلال عهد الاستقلالات.

قسّمت الباحثة كتابها إلى أربعة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة؛ وهي عن التعريب والقومية العربية، وعن التعريب باعتباره قضية سياسية وطنية، وعن جهود التعريب في المغرب العربي، ثم انتهت إلى بحث مقومات التعريب في هذه المنطقة. ولقد حددت الباحثة هدفها من ذلك «تشخيص ظاهرة التعريب ومشكلته في المغرب العربي» (ص ١١)، واعتبرت عن حق بأنه ظاهرة فريدة في طبيعتها، نظراً لكونها معركة استرداد للذات الوطنية الأصيلة، على الرغم من أن الكاتبة قد قالت بأن التعريب «يمثل قضية نفسية معنوية في المقام الأول» (ص ١٠)، وفي هذا نختلف معها، لأن هذا القول يتباين مع هدف الدراسة ومحتواها الفعلي، ذلك أن التعريب في المغرب العربي، هو قضية مصيرية وطنية وقومية وحضارية، وهي قضية تلخص في تاريخها ومضمونها كل القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، إنها تلخص ماضي وصيرورة الوجود العربي- الاسلامي بكل ما اعترضه من تحديات في هذه المنطقة. ومع وعي الباحثة بأن مسألة التعريب كمفهوم، يختلف في المشرق عما هو في المغرب، إلا أنني تمنيت لو أنها توسعت في تحليل ذلك. ففي المشرق، يكاد الجدل حول التعريب ينحصر في

الجانب اللغوي والمصطلحات المتصلة بعلوم العصر، أما في المغرب العربي، فالمشكلة حولها صراع ونضالات ومفاهيم ومواقف ومصالح مختلفة بين النخب والأحزاب والفئات الاجتماعية. والصراع حول التعريب هو صراع ونقاش حول المبدأ نفسه، هل نُعرِّب أم لا داعي للتعريب، مع التعلل الظاهري بضعف الامكانات، واعتماد التدرج والتأجيل الدائم لحسم القضية؟ مشكلة التعريب في المغرب العربي هي مشكلة القرار السياسي المعرقل له، هذا إن استثنينا التوجه الرسمي الجزائري، لتعميم التعريب منذ عهد الرئيس هواري بومدين. إضافة إلى ذلك، هناك نخب مُفَرْنسة، تماطل وتتذرع لكي تمنع أي خطوة جدية نحو التعريب. ولقد تطرقت الباحثة الى هذه الاشكالية، بخاصة عند استعراضها التاريخي، وأشارت إلى التلازم بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الثقافي، في إطار السعي لتحطيم اللغة والثقافة العربيتين والشخصية العربية ـ الاسلامية. وهنا انحصر جزء من هذه الدراسة، في حدود ما أتاحته للكاتبة بعض مصادر مركز دراسات الوحدة العربية، دون أن تعتمد على مجموعة المراجع التي تتصل بحجم التعريب المتحقق في الادارة وفي التعليم، خصوصاً في المغرب والجزائر، حيث يطغى استعمال الفرنسية، وتكاد العربية تصبح مجرد لغة ثانية.

أما الفصل الثالث، فقد ضمنته الباحثة عرضاً عن الجهود القومية، مثل مكتب تنسيق التعريب بالرباط، وعمل المعاجم والمجامع العلمية، والمنظمات العربية المتخصصة. وفي ظني، أنه كان ينبغي دراسة الخطوات والمجالات التي وقع فيها التعريب فعلاً في بلدان المغرب العربي، حتى نقف على نمط هذه التجربة، وحدودها وأسباب تعثرها، والحجم الذي حققته، مع إمكانية مقارنة ذلك ببلد مشرقي، أو مقارنة تجربة الجزائر بكل من تونس والمغرب. وقد يكون للباحثة عذر في ذلك، حيث إنها أرادت إعطاء الملامح العامة دون التفاصيل، ومع ذلك، فإنها في إطار بعض التعميمات، وفي (ص ٩٩) يبدو أنها تسرعت بإصدار حكم نختلف فيه معها، ونقصد قولها: «ان أقطار المغرب العربي الثلاثة قد حسمت القضية من حيث المبدأ، واتخذت جميعها قرار تعريب التعليم». والوقائع بخاصة في تونس والمغرب، تقرّ بعكس هذا على مستوى الممارسة والتي هي وحدها المقياس، بخاصة في التعليم الثانوي والجامعي، وفيما يتصل بمختلف المواد العلمية وحتى بعض المواد الانسانية، إضافة إلى لغة الادارة المُفَرْنسة. ومن هذه التعميمات أيضاً القول بأن: «ايقن المسؤولون عن قطاعات التعليم في المغرب العربي بوجوب التخلص تدريجياً من الازدواجية اللغوية في النظام التعليمي للأقطار الثلاثة» (ص ٩٩)، وواقع الأمر يثبت أيضاً، أنه لا وجود لمسؤولين تبنوا هذا الموقف، بل إن عدد المفرنسين هو الطاغي من بين من يشرفون على خطوط التربية والتعليم، على الأقل في تونس والجزائر، ولعله كان من الأفضل بحث تجارب التعريب الثلاث كل على حدة، فالخطوات المحتشمة في تعريب بعض القطاعات التعليمية، كانت عبارة عن «أسَلمة». ففي الفلسفة مثلاً التي وقع تعريبها في قسم البكالوريا، تزايد كم «الفلسفة الاسلامية» على حساب الفلسفات الحديثة، والمناهج العلمية استبدلت أحياناً بمناهج تقليدية. وكل ذلك قد حصل في إطار خطة سياسية، تهدف إلى تصفية الفكر القومي واليساري العروبي، علماً أن العربية في هذه المنطقة ـ كما ترى الباحثة ـ هي أداة توحيد قطري وقومي، وهي المكون الأساسي لخصوصية البنية النفسية، والهوية الواحدة العربية ـ الاسلامية. حتى أولئك الذين ما زالوا يتكلمون لهجة بربرية، فإنهم يعتبرون العربية لغة الوطن والشعب والدين الواحد والموحّد، والجماعات التي من أصول بربرية تعرّبت في غالبيتها، وبعضها ما زالت لا

تستخدم العربية بالكامل، فهي لا تتكلم لهجة بربرية معينة، فكل جماعة منها لها لهجة خاصة بها لا يفهمها غيرها، ولا توجد لغة بربرية مكتوبة أو واحدة.

إن قضية التعريب في هذه الأقطار، هي بحق قضية استكمال الاستقلال الوطني، هي قضية التنمية والتقدم والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وهي بهذا أيضاً قضية الوحدة العربية والدخول إلى العصر من بابه العريض، لذلك، فالتعريب قضية تلخّص كل القضايا الأخرى، فهي أولاً وأساساً قضية سياسية ومصيرية، تتجاوز الجانب اللغوي والفني البحت. فالتعريب هو المشروع الحضاري للتخلص من بقايا الاستعمار والتبعية، ولانجاز الاستقلال الكامل، وصياغة النمط الخاص من الوجود الحضاري والفعل التاريخي، فهو بهذا الردّ الحقيقي والواعي على مشروع التغريب. وبين مشروعي التعريب والتغريب، تنقسم المواقف والمصالح، وتتصارع الفئات والتيارات الفكرية والسياسية، والتغريب مشروع الماضي فيما التعريب مشروع للمستقبل.

ولعل موضوع «القومية العربية» والذي هو شطر العنوان لهذا البحث، لم يأخذ حقه من التقصّي، كما هو شأن التعريب، على الرغم من أن القومية العربية هي سبب ونتيجة في مشروع التعريب في المغرب العربي. وتبقى ملاحظة أخيرة لا بد منها، وهي أن الباحثة وقعت في خطأ شائع بين الباحثين الغربيين والمشارقة، وهو اعتبار البربر في المغرب العربي أقلية، وفي ظني، وبحسب واقع الحال، لا ينطبق مفهوم الأقليات على واقع البربر في المغرب العربي، فهؤلاء «البربر» هم كبقية السكان، لهم الحقوق والواجبات نفسها، ولا يوجد أي شكل من التمييز أو التمايز بينهم وبين غيرهم، كما لا يشعر رجل الشارع العادي أنه غير عربي، فهنا العربي هو المسلم والمسلم هو العربي. وكل المغاربة متجانسون، يوجد فقط بعض الجماعات المنعزلة والتي تتكلم لهجة خاصة بها، لكنها مع ذلك لا تشعر بأنها «أقلية» ولذلك فلا وجود لـ «مطالبة البربر بالاعتراف بكيانهم الثقافي الذاتي» (ص ١٦٠)، وما يقال عن مشكلة بربرية، هو مجرّد محاولة من بعض الوجوه الفرنكوفونية، التي تعيش في الجزائر أو في فرنسا لأسباب سياسية وفئوية، وبقصد محاربة قرار التعريب في الجزائر، فلا وجود لنزعة بربرية انفصالية، ولا وجود للغة بربرية يمكن ان تكون لغة العلم والتعليم والادارة. أما إذا كان المقصود بذلك وجود فولكلور ثقافي شفوي أو غيره متميز فهذا صحيح، وينطبق على الجماعات البربرية، كما على الجماعات والقبائل والجهات العربية.

وخلاصة القول، أن هذا الكتاب يقدم عرضاً مفيداً وسهلاً لاشكالية اللغة العربية والتعريب في بلدان المغرب العربي، ليُعرف بها المعنيون بهذا الموضوع خصوصاً في بلدان المشرق، وسيظل التعريب هدفاً ومطلباً مجمعاً عليه بالفعل من قبل الرأي العام الشعبي، إلى أن يستجيب لذلك القرار السياسي المعطّل حتى الآن بهذا الخصوص □

Simha Flapan.

The Birth of Israel: Myths and Realities

ولادة اسرائيل: أساطير وحقائق

(London; Sydney: Croom Helm, 1987), 277p.

عباس شبلاق

كاتب وباحث في القضية الفلسطينية.

الرواية التي تروج لها الدوائر الصهيونية الرسمية حول الظروف التي أحاطت بقيام اسرائيل ما زالت هي الرواية الطاغية، ليس في اسرائيل فحسب بل لدى أوساط ـ اعلامية واكاديمية ورسمية ـ مهمة في الغرب. وتشتمل الرواية الصهيونية على فرضيات أبرزها: إن الزعماء الصهاينة قبلوا بقرار التقسيم في الوقت الذي رفضه العرب وبادروا إلى شن حرب استهدفت قذف اليهود في البحر، إن الفلسطينيين غادروا البلاد باختيارهم وذلك على الرغم من جهود بذلتها الزعامة الصهيونية بنية اقناعهم في البقاء، إن اسرائيل بعد انتصارها «المعجزة» في عام ١٩٤٨ سعت من أجل تحقيق السلام إلّا أن زعيماً عربياً واحداً لم يستجب لدعوتها.

إن كتاب **ولادة اسرائيل** يفحص صحة هذه الفرضيات التي اعتبرتها الدوائر الصهيونية بمثابة «حقائق تاريخية» ويصفها على أنها «أساطير دعائية» قادت السياسة الاسرائيلية إلى التعمية طيلة العقود التي أعقبت قيام الدولة.

أما مؤلف الكتاب فهو سيمحا فلابان، كاتب وناشر اسرائيلي معروف كان قد هاجر إلى فلسطين من بولندا في عام ١٩٣٠، ويعتبر أحد العناصر النشيطة فيما اصطلح على تسميته بقوى السلام الاسرائيلية. شغل فلابان منصب السكرتير العام في حزب «مابام» ورئيساً للادارة العربية فيه خلال الفترة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٨١. أصدر مجلة نيو اوتلوك (New Outlook) الشهرية كما عمل مديراً بمعهد الدراسات العربية ـ اليهودية ومعهد أبحاث السلام الاسرائيلي، وزميلاً ومحاضراً زائراً في جامعة هارفارد والمركز الأمريكي للدراسات الدولية وكذلك المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، والكتاب ـ موضوع البحث ـ هو آخر أعمال فلابان قبل وفاته في نيسان/ابريل عام ١٩٨٧.

انصب موضوع الدراسة أساساً على الفترة الحرجة التي أحاطت قيام اسرائيل بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥١، وهي فترة الخيارات الصعبة والمهمة للأطراف الرئيسية المتصارعة في فلسطين، التي قدر لها أن تحكم مسار

المشروع الصهيوني منذ الاعلان عن تأسيس الدولة وحتى هذه اللحظة.

استند فلابان في دراسته لتلك الفترة، إلى وثائق حديثة تم الافراج عنها حديثاً في اسرائيل كيوميات الحرب لبن غوريون، وبعض محاضر الاجتماعات للزعامة الصهيونية مما ساعده على عرض صورة ربما غير كاملة، لسبب أشار إليه في أكثر من موقع في الكتاب من أن العديد من الوثائق ما زالت قيد الحفظ ومحظور الاطلاع عليها، إلّا أنها ـ في تقديرنا ـ الأدق فيما نشر حتى الآن في تسجيل تاريخ تلك الفترة الحرجة.

إن فلابان في قراءته للوثائق الصهيونية ورصده لأحداث تلك الفترة وتحليلها، يتوصل إلى نتائج مغايرة تماماً للرواية الاسرائيلية الرسمية وهو يهدم تلك «الأساطير» التي قامت عليها واحدة تلو الأخرى. إن الكاتب لا يغفل مواقف الحركة الصهيونية التي سبقت قيام الدولة والقائمة على انكار حقوق العرب والداعية إلى إقامة الدولة اليهودية لتشمل فلسطين ومناطق عربية أخرى، إلّا أنه يركّز اهتمامه على خيارات بن غوريون وغيره من الزعماء الصهاينة في فلسطين غداة قيام الدولة. فهو يشير على سبيل المثال: إلى الخارطة التي تبنتها الحركة الصهيونية في عام ١٩١٩ وقدمتها إلى مؤتمر السلام في باريس في عام ١٩٢٢؛ كما يشير إلى رفض المؤتمر الصهيوني العشرين في عام ١٩٣٧ مشروع «لجنة بيل الملكية» بتقسيم فلسطين؛ وإلى برنامج بيلتمور (Biltmore) الذي أقره المؤتمر الصهيوني المنعقد في نيويورك سيتي في عام ١٩٤٢؛ وكذا الخارطة التي قدمتها الوكالة اليهودية في عام ١٩٤٦.

إن الاستنتاج الرئيسي الذي توصل إليه الكاتب هو أن القيادة الصهيونية في فلسطين بزعامة بن غوريون لم تتخل بالحقيقة في أي وقت عن أطماعها التاريخية وأن قبولها بقرار التقسيم لم يكن إلّا «تكتيكاً ذكياً منحها سلاحاً دعائياً قوياً رغم انها خرقته في كل مرحلة»، وأن هدف الحركة الصهيونية ظل على الدوام اقامة دولة يهودية متجانسة العرق تتعدى حدودها فلسطين لتشمل ـ في رأي بن غوريون ـ أجزاء أخرى من شرق الأردن والجولان وجنوب لبنان. وقد نجحت الزعامة الصهيونية ـ في رأي فلابان ـ في التوفيق بين مزاعمها التاريخية وانتهاجها لاستراتيجية مرنة في التطبيق تخضع للاعتبارات السياسية التي تمليها اللحظة التاريخية ذاتها.

ويمكن في ضوء هذا الاستنتاج فهم خيارات الزعامة الصهيونية في الفترة بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥١، تلك الخيارات التي أصبحت تشكل ثوابت أساسية في السياسة الاسرائيلية ولغاية المرحلة الراهنة، من ذلك:

أولاً: طرد السكان العرب والاصرار على عدم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. **ثانياً**: التوسع واحتلال المزيد من الأراضي العربية فيما تجاوز حدود التقسيم في عام ١٩٤٧. **ثالثاً**: العداء المطلق لحق الشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته الخاصة على أي جزء من أرض فلسطين. **رابعاً**: احباط أي محاولة للوصول إلى حل سياسي لأن ذلك يعني ـ في رأي بن غوريون ـ التزام اسرائيل بحدود التقسيم التي اعتبرها خطوة أولى على طريق تحقيق الحلم الصهيوني الكبير. أما القيادة الاسرائيلية الحالية فترى في الحل عودة إلى حدود عام ١٩٦٧، وهو ما ترفضه للسبب نفسه الذي دعا بن غوريون إلى رفضه.

إن فلابان يقدّم في دراسته أدلة جديدة على وجود خطة مسبقة لدى الزعامة الصهيونية لطرد السكان العرب من فلسطين سعياً وراء تحقيق أحد أهم الأهداف الصهيونية بإقامة دولة صافية العرق. وهي حقيقة تاريخية جرى انكارها بنجاح في الماضي

حينما سعت المصادر الصهيونية إلى أسلوب التزوير والتلفيق في وضع اللوم على العرب. ويعترف الكاتب بأن الجزء الأكبر من الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع ما زالت قيد الحظر، إلّا أن المصادر التي توصل إليها كانت كافية لحمله على الاستنتاج بأن الحركة الصهيونية عمدت بتدبير مسبق إلى إجلاء السكان العرب من خلال توجيه الضغوط الاقتصادية والنفسية، علاوة على شن الهجمات العسكرية وما رافقها من قتل وتدمير وتهجير ونهب. وهو يورد أمثلة عديدة كاستعمال الحصار والضغط الاقتصادي على مدينة حيفا لحمل سكانها العرب على المغادرة ويشير إلى ١٢ هجوماً ـ أشبه بالمذبحة في دير ياسين ـ شنتها عصابات ليحي وشتيرن بمباركة من بن غوريون على القرى العربية لزرع الفزع والخوف، كما يشير إلى التدابير التي تم اتخاذها لترحيل سكان مدينتي رام الله والرملة في مرحلة لاحقة. إن عمليات النهب الواسعة للأملاك العربية التي انشغلت بها قوات الهاغانا، أصبحت مصدر قلق لدى بعض القادة العسكريين ـ كما توضح ذلك بعض الوثائق ـ لما لها من تأثير في تعميم الفوضى وهبوط المعنويات بين أفراد هذه القوات.

ربما كان صحيحاً الافتراض بأن الزعامة الصهيونية لم تتبن رسمياً مبدأ طرد السكان العرب أو اقتراح تبادل السكان، ولكنها سعت بوعي وبنجاح إلى تحقيق ذلك خلال المراحل المختلفة لتقدم مشروعها في فلسطين.

إن الأسباب التي دعت البلدان العربية إلى إرسال جيوشها إلى فلسطين في ١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٨ لم تكن، وفق الاستنتاج الذي يتوصل إليه الكاتب، هي الرغبة في تدمير اسرائيل أو طرد اليهود من فلسطين، وهو اعتقاد شائع روجت له المصادر الصهيونية وأثرت المصادر العربية الرسمية ازاءه الصمت على النفي لأسبابها الخاصة. ربما حملت البلدان العربية على اتخاذ هذا القرار اعتبارات عديدة يشير الكاتب إلى بعضها، إلّا أن الحقيقة أن أياً من هذه البلدان لم تهدف إلى اجتياح المناطق المخصصة لليهود وفق قرار التقسيم.

إن فلابان يرى أن الخلافات بين البلدان العربية حول مستقبل المناطق العربية المتبقية من فلسطين وليس الحرب مع اسرائيل، كانت من أهم الاعتبارات وراء ارسال الجيوش العربية. ولم تكن الزعامة الصهيونية على جهل بالنيات العربية إلّا أنها سعت للحرب تحقيقاً لأطماع توسعية على حساب اتفاقات غير رسمية جرى التوصل إليها مع بعض الأطراف العربية. إن فلابان يلقي الضوء هنا على جانب كبير من الأهمية، وهو كيف أن الوكالة اليهودية استغلت هذه الاتصالات لخلق بعض الأوهام وتعزيز الفرقة في الصف العربي، مما أمكنها احتلال المزيد من الأرض وتقويض أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية في الجزء الباقي من فلسطين. ويتوصل فلابان إلى مفارقة تبدو غريبة مؤداها أنه على الرغم من أن حرب عام ١٩٤٨ كانت تبدو وكأنها مواجهة بين العرب واليهود على الصعيد العسكري إلّا أنها على الصعيد السياسي كانت مواجهة عربية ـ عربية.

ويستدل من الوثائق التي استند إليها الكاتب أن القيادة الصهيونية عملت على الدوام دون قيام دولة فلسطينية في المناطق التي لم يشملها الاحتلال في فلسطين، وان هذا كان هو الدافع الأول لدى هذه القيادة للدخول باتفاق تعاون ـ غير رسمي ـ مع الملك عبدالله ملك الأردن، تعهدت القيادة الصهيونية بمقتضاه بالموافقة على ضم المناطق العربية من فلسطين إلى الأردن مقابل ضمان حدود الدولة اليهودية. ويذكر فلابان أن المناسبة الوحيدة التي طرحت فيها بعض العناصر داخل القيادة الصهيونية في فلسطين

احتمال الموافقة على قيام دولة فلسطينية إلى جانب اسرائيل، كانت أثناء حصار العرب لمدينة القدس القديمة، ويرجّح الكاتب أن ذلك تم بتأثير الضغط العسكري الذي وجهه العرب في تلك المعركة المجيدة، ويذكر الكاتب أن الاقتراح لم يحظ بموافقة القيادة الصهيونية وما لبث أن طوي. على أن فلابان يشير في مناسبة لاحقة، إلى أن القيادة الصهيونية لوحت بموافقتها على الاقتراح للضغط على الأردن، وانتزاع موافقة الملك عبدالله على ضم المزيد من الأراضي العربية التي احتلتها خارج حدود التقسيم وهو ما نجحت في تحقيقه فعلاً.

وفي رصد الكاتب للاتصالات الدولية التي تمت في ربيع عام ١٩٤٨ ـ قبيل الاعلان عن قيام اسرائيل ـ و ردّ فعل القيادة الصهيونية على هذه الاتصالات يتوصل الكاتب إلى استنتاج مفاده أن الحرب العربية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٤٨، كان يمكن تحاشيها فيما لو رغبت تلك القيادة بذلك. وهو يشير في هذا إلى اقتراح أمريكي صدر على هيئة قرار من مجلس الأمن في آذار/مارس عام ١٩٤٨، يقضي بعقد هدنة ووضع فلسطين تحت الوصاية الدولية فور انتهاء الانتداب البريطاني. ويذكر فلابان ان بن غوريون عمد بالتعاون مع الملك عبدالله إلى تعطيل الاقتراح الأمريكي، وذلك على الرغم من موافقة شخصيات نافذة في الوكالة اليهودية، وكذلك موافقة جامعة الدول العربية في اجتماعها بدمشق في ١١ أيار/مايو عام ١٩٤٨ على الاقتراح، وجهود قام بها أمينها العام حينذاك عبدالرحمن عزام في هذا الاتجاه. ويلاحظ فلابان أن المندوب الأردني في هذا الاجتماع ـ رئيس الحكومة آنذاك ـ فوزي الملقي، كان هو المدافع الأوحد عن مبدأ التدخل العسكري في فلسطين.

«لقد هزم داود الأعزل جبروت جوليات» وهكذا انتصر جيش الدفاع الاسرائيلي الفتي، الأصغر والأقل سلاحاً على جيوش العرب الزاحفة لابتلاعه». تلك أسطورة صهيونية أخرى يتناولها الكاتب في دراسته ويقدم صورة مخالفة تماماً لهذا الزعم استناداً إلى أوراق الزعامة الصهيونية نفسها. والحقائق التي يعرضها فلابان هنا تدعم النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى ظهرت في الآونة الأخيرة في هذا الموضوع ـ بينها دراسة للمؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي ـ وملاحظات أبداها عدد من المراقبين الدوليين والمحايدين.

إن الكاتب يشير، مع ذلك، إلى أن التصريحات الملتهبة لبعض الرسميين العرب في تلك الفترة ساعدت على خلق الأسطورة الصهيونية، على الرغم من أن المصادر الصهيونية والأجنبية الرسمية كانت على بينة تماماً بحقيقة الوضع العسكري عند اندلاع القتال، وبرجحان كفة الصهاينة.

ويعرض الكاتب صورة ـ قريبة جداً من الواقع ـ للأوضاع الداخلية في البلدان العربية المشتركة في القتال والاعتبارات التي دعتها إلى إرسال جيوشها إلى فلسطين. لقد افتقدت الجيوش العربية وحدة الهدف والتنسيق، وذهبت بعض قياداتها إلى التنسيق مع الحركة الصهيونية على حساب أطراف عربية أخرى تعتبر حليفة. وان الوثائق التي اعتمدها فلابان أوصلته إلى قناعة ـ أكّدها في أكثر من موقع في الكتاب ـ في أن الزعامة الصهيونية كانت تدرك عندما دخلت الحرب بأن المناطق المخصصة لليهود وفق قرار التقسيم لم تكن مهددة بخطر الاجتياح.

ويورد الكاتب أن محصلة التقديرات المختلفة لحجم القوة العسكرية العربية المشتركة في القتال لم تتجاوز ثلث قوة الصهاينة علاوة على افتقار القوة العربية إلى العتاد والسلاح والتنظيم والخطة الواحدة.

ويشير إلى أن قوات الهاغانا والبالماخ تعاملت مع الجيوش العربية بصورة منفردة بما ضمن تفوقها والقدرة على فرض شروطها كما عكست ذلك اتفاقات الهدنة التي عقدتها اسرائيل مع البلدان العربية تباعاً في الفترة بين شباط/فبراير - تموز/يوليو عام ١٩٤٩، إذ إن البلدان العربية أعطت اسرائيل في هذه الاتفاقات ما لم تعطه الأمم المتحدة.

ويعلّق الكاتب على مجريات القتال الذي يحبّذ الصهاينة تسميته بـ «حرب الاستقلال» ويذكر أن القتال الفعلي لم يستمر أكثر من ستة أسابيع وقد تمكن الصهاينة بعد أسبوع واحد على اندلاع القتال من الانتقال إلى الهجوم خارج المناطق المخصصة لهم في قرار التقسيم. ويورد فلابان في هذا المجال بعض الاحصاءات ذات الدلالة، إذ إن حجم الخسائر التي تكبدتها اسرائيل قدّرت بستة آلاف قتيل، جاء ٥٠ بالمائة منها من عمليات هجومية و٢١ بالمائة من عمليات دفاعية، كما أن ٦٠ بالمائة من هذه الاصابات وقعت في مناطق خارج حدود التقسيم.

إن أوراق فلابان تثبت على نحو قاطع أن الزعامات والحكومات العربية المشتركة بالقتال في فلسطين أبدت استعدادها للتفاوض، بنية ايجاد حل سياسي يرتكز على القبول بواقع وجود كيان يهودي خاص في فلسطين، وان اتصالات تمت بهذا الشأن مع الزعامات الصهيونية لمناسبات مختلفة وبصورة مباشرة، وبعضها عن طريق وسطاء. إن فلابان يشير على وجه الخصوص إلى اتصالات تمت في صيف عام ١٩٤٨ بعد توقيع الهدنة الأولى، ويذكر أن الخارجية الاسرائيلية أناطت إلى الياهو ساسون بمتابعة هذه الاتصالات عبر «مكتب باريس» وأن اجتماعات تمت مع وفود رسمية مصرية. كما أن اتصالات تمت مع السوريين وبخاصة بعد وصول حسني الزعيم إلى السلطة بانقلاب عسكري، وكان يصرّ على لقاء بن غوريون شخصياً.

كان بن غوريون في الحقيقة بواد آخر ولم يكن معنياً - على ما تظهره أوراق فلابان - في التوصل إلى حل. وهو في الوقت الذي لم يعترض على اتصالات الخارجية الاسرائيلية (شاريت وساسون) مع العرب إلاّ أنه لم يعر تلك الاتصالات أهمية كبيرة، وكان يطيح بآمال التوصل إلى حل أولاً بأول عبر مغامرات عسكرية جديدة، كتلك التي شنّها ضد الجيش المصري في الجنوب وضد الجيش السوري في الشمال واحتلاله لمناطق جديدة في النقب والمثلث. إن إتفاقات الهدنة هي الصيغة الأفضل في رأي بن غوريون لأنها مكّنت اسرائيل من استثمار نتائج الفوز العسكري دون أن تلزمها بصيغة سلام تحد من القفزة التالية باتجاه المشروع الصهيوني الأكبر.

إن التكتيك الذي استعملته الزعامة الصهيونية في اتصالها مع العرب، هو الاصرار على المفاوضات المباشرة والمنفصلة مع كل طرف عربي على حدة، والاستغلال الأقصى للإنجاز العسكري وللخلافات العربية وهي المبادىء نفسها التي ما زالت تحكم عقلية الحكم في اسرائيل اليوم. لقد رفضت اسرائيل لهذا السبب التعاون في اطار «هيئة الوفاق الدولية» لحل المشكلة الفلسطينية التي جرى تشكيلها بقرار من الأمم المتحدة، وبدأت اجتماعاتها في مدينة لوزان في سويسرا في ٢٦ نيسان/ابريل عام ١٩٤٩، واعتبرت اجتماعات الهيئة مظلة للتفاوض المباشر مع البلدان العربية منفردة. ويعلق فلابان بأن جهود مارك ايثريدج (Mark Ethridge) رئيس الهيئة آنذاك، ذهبت عبثاً في محاولته اقناع شاريث بالتناقض القائم في موقف اسرائيل بين دعوتها لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالتوطين في البلدان

العربية، وإصرارها على التفاوض المباشر مع كل بلد عربي على حدة.

لم تتمخض اجتماعات لوزان عن شيء لأن «اسرائيل لم تكن مستعدة لدفع ثمن السلام» وهو تعبير استعاره فلابان من ساسون نفسه الذي لخص الموقف الاسرائيلي على النحو التالي:

١ ـ أن يسلّم العرب بجميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل.

٢ ـ تعديل الحدود فيما يخدم مصلحة اسرائيل فقط.

٣ ـ أن يكف العرب عن المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين، والقبول بمبدأ التعويض المتروك تقديره لاسرائيل وحدها، والذي لن يدفع على أي حال إلاّ بعد التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

٤ ـ اعتراف الأمر الواقع باسرائيل في حدودها الجديدة.

٥ ـ الموافقة الفورية على اقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع اسرائيل.

ويتناول الكاتب موقف الفلسطينيين تجاه السلام في تلك الفترة. ومع أن فلابان كالعديد من الدارسين المعاصرين يهوداً وعرباً، ممن يحبّذون الحكم على زعامة الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية الفلسطينية بمنظور اليوم ويأخذون عليه عدم الموافقة على قرار التقسيم، فإنه يقر بأن شخصيات وفصائل مهمة في الحركة الوطنية الفلسطينية رأت غير ما رآه الحاج أمين. ويلقي فلابان الضوء على جوانب ـ أهمل الباحثون جمع وثائقها وتسجيلها حتى الآن ـ في موقف الفلسطينيين في تلك الفترة، فهو يشير إلى العديد من الاتفاقات بعدم الاعتداء التي تم التوصل إليها بصورة محلية بين القرى العربية والمستوطنات اليهودية في الفترة التي سبقت الحرب واثناءها، وكيف أن هذه الاتفاقات لم تشفع للقرى العربية ـ مثل قرية دير ياسين ـ من الهجوم والمذابح. كما يشير الكاتب إلى مؤتمر رام الله للاجئين الفلسطينيين الذي عقد في آذار/مارس عام ١٩٤٩، وحضره أكثر من ٨٠٠ مندوب قاموا باختيار وفد يتحدث باسمهم في لوزان. وأورد فلابان ـ استناداً إلى رواية عضو في الوفد ـ جوانب على درجة كبيرة من الأهمية في موقف الفلسطينيين الذين كانوا يحاولون عبثاً اسماع صوتهم بعد المأساة التي حلّت بهم. لقد طالب الوفد الفلسطيني إلى لوزان البلدان العربية واسرائيل التوصل إلى اتفاق سلام قائم على حدود الهدنة القائمة آنذاك. كما سعى الوفد إلى اقناع الوفود العربية المشاركة واسرائيل بإعطاء الأولوية لمسألة عودة اللاجئين وليس لمسألة رسم الحدود. وقد رفضت اسرائيل التعامل مع الوفد على نحو رسمي، على اعتبار أن الوفود التي دعيت للمشاركة في لوزان كانت تمثل دولاً والوفد الفلسطيني لا يمثل دولة!

لقد سعى فلابان إلى تقديم عرض أمين، وهو لم يتوانَ في توجيه اللوم لنفسه وللفئة التي يمثلها من الليبراليين والاشتراكيين وأنصار السلام من الصهاينة. إن محنة هؤلاء أنهم يشيدون بيوتهم على أرض الآخرين، وفلابان يقرّ في مقدمة كتابه أنه كان جاهلاً بحقائق قد تبدو أولية حول موقف الحركه الصهيونية. والملاحظ أن مجاراة الفئات الليبرالية والاشتراكية داخل الحركة الصهيونية لاتجاهات التطرف والمغالاة، جاءت ملازمة في الغالب لحالات الانتصارات السهلة التي حققتها الحركة في منعطفات تاريخية معينة وما أكثرها، إن الكاتب يشير على سبيل المثال، إلى مجاراة حركة هاشومير هاتسوعير المؤتمر الصهيوني العشرين في آب/اغسطس عام ١٩٣٧ في رفض مشروع لجنة بيل الملكية في التقسيم، وكذلك موافقة حزب المابام على قرار اعلان اسرائيل بعد أن سعى إلى تأجيل ذلك لإعطاء فرصة للهدنة وللاقتراح

الأمريكي. كما أن فلابان يشير إلى التهافت الذي أصاب العديد من الكتاب والمثقفين والفنانين الاسرائيليين بعد «انتصار» عام ١٩٦٧ بالانضمام إلى حركة «اسرائيل الكبرى»، وإلى أن رفيقه السابق في الحزب ايغال الون رئيس أركان الجيش الاسرائيلي وقائد قوات البالماخ في حرب عام ١٩٤٨ كان المبادر إلى تشييد المستوطنة الأولى في الضفة الغربية بعد احتلالها.

وفلابان يوافق الرأي على أن مناحيم بيغن كان محقاً عندما واجه منتقديه في حرب لبنان، انه إنما يواصل سياسة أسسها بن غوريون نفسه. إن هذا الاستنتاج المهم لم يحمل الكاتب مع ذلك على الخوض في محاكمة نظرية للصهيونية أو مناقشة منطلقاتها الايديولوجية، مع أنه لا يمكن فهم نسيج العلاقة بين الوقائع التي يوردها إلاّ في ضوء مثل هذه المحاكمة. إن فلابان ـ كغيره من أنصار قوى السلام في اسرائيل الآن ـ يحبذ الانطلاق من اعتبارات سياسية قائمة على حقائق تكرست، مؤداها التوفيق بين وجود اسرائيل والنهوض الوطني للشعب العربي الفلسطيني. وفي هذا الإطار فإن الشك لا يخالجنا في أن فلابان نجح بانجاز عمل مهم في خدمة قضية السلام. وهو بعد أن طوح بالكثير من «الأساطير» الاسرائيلية لخدمة الحقيقة أمام الأجيال الشابة في اسرائيل، يدعو الباحثين العرب إلى القيام بتطويح «الأساطير» في الجانب العربي. المشكلة أن أساطير اسرائيل صدقها الكثيرون وأساطيرنا لم يصدقها أحد، ولكنها ما زالت تقود السياسة العربية إلى التعمية. إذاً ما معنى بقاء تلك الهوة الواسعة بين الخطاب العربي والفعل العربي تجاه اسرائيل؟ وما معنى أن نكون في حالة حرب مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ دون حرب، وما معنى أن نطلب السلام طيلة الوقت دون أن نبلغه؟□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٨)

وحدة العرب في الشعر العربي

دراسة ونصوص شعرية

إعداد : عبداللطيف شرارة

الثمن: ٥,٥٠ دولارات أو ما يعادلها

■ مؤتمرات

ندوة الفكر والفن والأدب لدعم الثورة الشعبيـة في فلسطين

صنعـاء، ١١ ـ ١٤ حزيـران/ يـونيـو ١٩٨٨

أولاً: البيان الختامي لندوة الفكر والفن والأدب لدعم الثورة الشـعبيـة في فلسطين

في رحـاب صنعـاء التـاريخيـة، وبمبـادرة من جامعة صنعـاء ومجلس السلم والتضامن اليمني واتحـاد الكتاب اليمنيـين، عقدت بـين الحادي عشر والرابع عشر من حزيران/يونيو ١٩٨٨ ندوة الفكر والفن والأدب لـدعم الثورة الشعبية في فلسطين، شارك فيها مثقفـون من أقطـار الوطن العـربي ومن مختلف التيـارات والتوجهات الفكرية والسياسية.

ومن مـوقـع تحسسـهم مسؤوليتهم إزاء ظاهرة مميزة من ظواهر الكفاح العربي، وبعد أن وقفـوا طويـلاً أمـام معـاني الانتفـاضـة الفلسطينيـة ودلالاتـهـا، وطـرحـوا آراءهم الفكـرية بهـا، ودرسوا مـا فتحتـه من آفـاق عربية ودولية، وما أطلقته من نشاطـات دعم على مختلف الأصعدة، وبعـد التـداول حـول الوسائـل اللازمـة للارتفـاع بهذا الـدعم إلى مستوى التلاحم مع انتفاضة شعبنا العـربي الفلسطيني الثـائر، أصـدر المجتمعون بيـانـاً ختامياً هذا نصه:

جسّـدت الانتفاضـة الفلسطينية البـاسلة فيما أبرزتـه من إجماع شعبي ووحـدة وطنية وتضحية بالنفس ومواصلة للكفـاح، أعمق ما تختـزنه الثقـافـة العـربيـة من قيم الحـريـة والايمـان والعدل والحق والتضـامن. وضربت للشعب العربي ولشعوب العالم أجمع مثلاً في البطـولة والـوطنيـة والاعتمـاد عـلى الـذات، فأصبح لها في الوعي العـربي السياسي فعـل ثورة ثقافية. ثورة في معنى استقـلالية العمـل السيـاسي، وثورة في فعـالية الجمـاهير ورفض التذرع بضرورة توافر كل الامكانات من أجـل استمـرار النضـال، وثـورة الايمـان بضرورة إخضـاع كل التنـاقضات الثـانويـة في الأمة لصـالـح مـواجهـة التنـاقض الـرئيسي مـع الصهيـونية، وثـورة في تحكيم روح الـوحـدة ومنهجها.

لقـد فتحت الانتفاضـة أمام العـرب آفاق البـدائل العـديدة لسيـاسات التسليم بـالأمر الواقع والانتظار. وأكدت للذين أصبح دورهم

التاريخي التشكيك المستمر بقدرة العرب على مواجهة تحديات الحاضر الكثيرة والخطيرة، أن الأمة العربية لم تفقد نوابضها الروحية والمعنوية القوية أبداً، وأنها ما زالت تنطوي على منابع لا تنفد للمقاومة والمجابهة والانتصار.

ان من أروع صفحات اللحظة الراهنة التي يعيشها الأحرار في الوطن العربي والعالم، مشهد هذا الشعب الفلسطيني يكشف عن نفسه كم بقي سليم الجوهر والارادة، متمسكاً بأرضه ومستقبله وتراثه غير آبه لوطأة الكيان الصهيوني ومظالمه، ولتفاوت ميزان القوى وللتقصير العربي ومحاولات الاحتواء ومصادرة القرار الوطني.

لقد أنهت هذه الانتفاضة العارمة حقبة كاملة من اليأس والقنوط والتسليم شملت قطاعات واسعة من الأمة، كما نقلت حركة التحرر العربي، القومي والانساني، ضد الصهيونية وإرادة السيطرة الأجنبية والنفوذ الاستعماري الى مرحلة جديدة.

وفي مواجهة الصهيونية التي تمثّل، فكرة وحركة، تحدياً للوجود العربي كله، وتنطوي على مشروع بناء ثقافة مضادة لثقافة الحرية والحق، وقفت الأمة العربية تقدم التضحيات الجسيمة للدفاع عن وجودها، وعن القيم الانسانية والروحية والحضارية التي تجسّدها.

وطوال مسيرة الكفاح العربي الحديث، كانت الأمة العربية تجد في مواجهتها دائماً الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تنفك عن وضع كل ثقلها وكل إمكاناتها في خدمة الصهيونية وضد إرادة التحرر العربي في كل الأقطار، مجسّدة بتحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل قمة العداء الاستعماري التاريخي لأمتنا وللشعوب المضطهدة كافة. فما تترك الولايات المتحدة فرصة دون أن تحاول ربط الأمة العربية باتفاقات ومعاهدات مذلّة. وقد ازداد نشاطها مؤخراً من أجل ابتكار الوسائل الهادفة إلى محاصرة الانتفاضة الفلسطينية، واجهاض واحدة من أبرز وأنبل علائم الصحوة العربية الحديثة.

إن هذه الانتفاضة العظيمة تمثّل حلقة في سلسلة متصلة الحلقات من نضال شعب فلسطين العربي، ولكنها الحلقة الأكثر صلابة وتوهجاً منذ حرب عام ١٩٦٧. فقد تميزت بعمومها أرض فلسطين قطاعاً وضفة ووطناً محتلاً منذ عام ١٩٤٨، وهضبة الجولان، كما تميزت بشمولها مختلف قطاعات الشعب في وحدة وطنية رائعة، وباستمراريتها من خلال آلية عمل محكمة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين بمجموعه، واضعة نصب عينيها هدف التحرير العظيم. وما أروع القيم التي جسّدتها هذه الانتفاضة من إيمان بالحق وتمسك بالوحدة ووعي للظروف المحيطة وتمثل لروح العصر ومعرفة بالعدو، بجوانب قوته وضعفه، وتوطيد للنفس على متطلبات صراع النفس الطويل وثقة بمجيء النصر. لقد كانت هذه الانتفاضة العظيمة التعبير الأقوى عن حالة الصحوة العربية في مواجهة التحالف الاستراتيجي الصهيوني ـ الأمريكي. وقد باتت معالمها ترتسم في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، واتسعت بفضل اتصال المقاومة الشعبية الباسلة في لبنان والجهود الشعبية العربية المتضافرة في شتى الأقطار، لمواجهة التغلغل الصهيوني وخطط فرض الاستسلام على الوطن العربي.

وقد شملت انجازات هذه الانتفاضة المباركة مختلف ساحات الصراع العربي ـ الصهيوني، وأصابت معسكر العدو بالذهول، ودفعته إلى الحيرة والتخبط والايغال في السقوط في مهاوي ممارسات القمع العنصرية، واقتراف الجرائم ضد الانسانية، بعد أن أدرك عجزه عن مواجهة الحقائق الجديدة

التي جسدتها الانتفاضة، وفي مقدمتها حقيقة التصميم القاطع لشعب فلسطين على تحرير وطنه واسترجاع كامل حقوقه.

ان الحرب الشعواء التي يشنها العدو الصهيوني منذ بداية الانتفاضة على شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل، والتي أطلق عليها «الحرب السابعة»، ووصفها بأنها أخطر حرب خاضها الكيان الصهيوني حتى الآن، وما زالت مستمرة منذ شهور طويلة، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تقدم له فيها كل دعم مادي ومعنوي، وذلك في محاولتها لانقاذ الاستراتيجية الصهيونية الاستعمارية، التي وضعتها الانتفاضة، في مأزق صعب، والقائمة على تحويل إسرائيل إلى قاعدة عسكرية ثابتة في المنطقة لا تستهدف شعب فلسطين فحسب، وإنما تستهدف الأمة العربية نفسها ووطنها العظيم.

إن الامبريالية الأمريكية ما زالت تحلم وتخطط لفرض التبعية الكاملة على أمتنا، والسيطرة على مصيرنا ومقدراتنا وثروتنا في سبيل الحيلولة دون وحدتنا القومية ودون تنميتنا المستقلة وتقدمنا الاجتماعي.

وإذا كان من المؤكد أنه لا خيار لأمتنا غير هزيمة هذه الاستراتيجية والانتصار في هذه الحرب المعلنة علينا، فمن المؤكد أن الانتفاضة قد فتحت الطريق واسعاً أمام تحقيق هذا الهدف، بما أبرزته من سقوط الرهان على الولايات المتحدة في أي محاولة لايجاد حل للصراع يضمن حقوق شعب فلسطين، ومن انهيار لنظرية الأمن الاسرائيلية التقليدية، وبقطعها الطريق على كل المحاولات الرامية إلى السير في نهج كامب ديفيد ومعاهدة عام ١٩٧٩.

إن الانتفاضة في الأرض العربية الفلسطينية ليست انتفاضة الشعب الفلسطيني فقط، وإنما هي التجسيد الأعمق لروح المقاومة الفذة لدى الشعب العربي بأجمعه. وكما كانت محاولات القضاء على الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية ترمي أيضاً إلى تكريس الأوضاع السياسية الراهنة في المشرق العربي، وبالتالي، إلى ضمان التصفية النهائية للحركة الشعبية والقومية العربية، فإن الالتحام بالانتفاضة الفلسطينية وتأمين شروط استمرارها يشكّلان اليوم قاعدة التحرر والتقدم في الوطن العربي بأجمعه.

إن المثقفين العرب وهم يقفون بإجلال أمام أرواح شهداء الانتفاضة ومن بينهم القائد البطل «أبو جهاد»، وتضحيات أبنائنا في مواجهة الاحتلال العنصري، وإذ ينطلقون من التزامهم بقضايا أمتهم وتحسّسهم لمسؤولياتهم في ضمان استمرار مقاومة الشعب الفلسطيني وثورته الباسلة، وإذ يعززون ثقتهم بالثورة الفلسطينية وبقيادتها الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية يؤكدون:

١ ـ ثقتهم بقدرة أمتهم على تحقيق النصر في هذا الصراع العربي ـ الصهيوني، الذي أكدت إسرائيل بممارساتها أنه كان ولا يزال صراع وجود.

٢ ـ ومن هذا المنطلق، فإنهم يدركون أهمية توطيد العزم على خوض صراع طويل الأمد، وأهمية أن يكون تحقيق أي حلول أو تسويات جزئية ومرحلية لاسترجاع بعض الحقوق الفلسطينية في فلسطين المحتلة، على حساب مصادرة الحقوق الكاملة والثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه المحتل.

٣ ـ ضرورة صياغة استراتيجية عربية موحدة في مواجهة التحالف الاسرائيلي ـ الأمريكي، تُحشد لها جميع الطاقات العربية، وتوظّف من خلالها كل الأوراق التي بأيدينا، وتتكامل فيها المقاومة الشعبية مع الحرب النظامية، وتفتح فيها للمقاومة جميع الحدود.

٤ ـ دعوة البلدان العربية إلى تحمل

مسؤولياتها في تأمين انتصار الانتفاضة، ومطالبة الحكومات العربية التي أخلّت بهذه المسؤوليات بدرجات مختلفة ـ خصوصاً من خلال المحاولات المتمثلة في مصادرة القرار الفلسطيني، والحيلولة دون التعبير الشعبي عن الالتحام بالانتفاضة، وقمع التظاهرات ـ بإصلاح سياستها، وإزالة العوائق التي تحرم الشعب العربي في كل أقطاره من حقه في التعبير عن تضامنه مع اخوته المكافحين في الأرض المحتلة، وإطلاق سراح المناضلين الفلسطينيين المعتقلين، وضمان الحضور الحيّ والكامل للشعب العربي في ساحة المواجهة، كما تطالبها بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين العرب، واحترام الحقوق والحريات الأساسية وفي طليعتها حرية الرأي، وتأكيد قيم الممارسة الديمقراطية لجميع المواطنين، وتوفير كل امكانات الصمود ومواصلة الكفاح الفلسطيني والعربي.

٥ ـ العمل على رصد محاولات التغلغل الصهيوني في وطننا العربي ومواجهتها، وفضح ارهاب الدولة الاسرائيلية والجرائم الصهيونية العنصرية باعتبارها جرائم ضد الانسانية، توطئة لمحاكمة مقترفيها باعتبارهم مجرمي حرب، واحباط المحاولات الصهيونية الرامية إلى إلغاء القرار الصادر عن الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ومطالبة الأسرة الدولية بجعله أساساً لسياستها تجاه الصهيونية العالمية ودولة إسرائيل.

٦ ـ ضرورة التعبير العملي، رسمياً وشعبياً، عن رفض السياسة الأمريكية الداعمة لاسرائيل والمتحالفة معها والمعادية للقضايا العربية، والمشجعة على انتهاكات حقوق الانسان في الأرض المحتلة، وعلى تعطيل كل الجهود المبذولة لإقامة السلام والعدل في المنطقة العربية، وذلك بهدف إجبار الولايات المتحدة على تغيير سياستها والاعتراف بحقوق شعب فلسطين.

٧ ـ تقديرهم للمبادرات الشعبية التي انطلقت في أنحاء مختلفة من العالم لدعم الانتفاضة، وتحيتهم لجميع القوى العالمية الصديقة التي أظهرت تعاطفها معها، وهم يدعون مجلس الأمن الدولي الى التدخل بجميع الوسائل من أجل وقف عمليات انتهاك حقوق الإنسان التي تمارسها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والاشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقات الدولية المتعلقة بالاحتلال، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، والعمل على الانهاء الفوري للاحتلال الصهيوني للأراضي العربية.

٨ ـ وهم إذ يقدرون موقف الكثير من وسائل الاعلام الغربية التي نقلت بأمانة صور محنة الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة، يذكّرون المجتمع الدولي، وبشكل خاص الدول الغربية التي ساهمت بدرجات مختلفة في إقامة إسرائيل وفي نكبة شعب فلسطين، بمسؤولياتهم، وبدعوتهم إلى ممارسة الضغوط المختلفة والتدخل الفوري من أجل وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في الأرض المحتلة، وتحقيق المطالب المرحلية للانتفاضة الفلسطينية.

٩ ـ تقدير مواقف القوى والدول المؤيدة لقضايانا ولا سيما الاتحاد السوفياتي وتعزيز الصداقة معها، وطرح الحقائق الجديدة، التي أوجدتها الانتفاضة، عليها، ودعوتها لتطوير مواقفها ومساندتها لكفاح الشعب العربي الفلسطيني، وكشف المخططات الصهيونية الرامية إلى المساس بقيم التضامن الانساني التي تجسّدها سياساتها من خلال موضوع الهجرة اليهودية والتعويضات.

١٠ ـ دعوة كل القوى الشعبية والوطنية العربية، على مختلف اتجاهاتها الفكرية الى

استلهام روح الانتفاضة في نشر أسلوب الحوار الوطني الديمقراطي داخلها وفيما بينها، وفي التشديد على الوحدة الوطنية والقومية، وتحصين المجتمع ضد النزاعات الطائفية والعشائرية والتقسيمية، وفي السعي إلى إطفاء بؤر الحروب الأهلية العربية، وضمان وحدة لبنان الوطنية واستقلاله وحريته، وفي الدعوة والعمل على ايقاف الحرب الايرانية ـ العراقية، وتوجيه كل الجهود نحو معركة تحرير فلسطين.

١١ ـ دعوة المثقفين العرب للارتفاع إلى مستوى المسؤولية السياسية والأخلاقية والوطنية، وإلى استلهام قيم الانتفاضة في إبداعهم، واغناء وتعزيز الشخصية الثقافية العربية والاسلامية، وحماية الثقافة القومية وتوسيع دورها في مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي.

١٢ ـ يهيبون بجميع أبناء الأمة العربية للانخراط في حركة التضامن والتأييد والدعم المادي والمعنوي والواسع للانتفاضة الشعبية والوطنية في الأرض المحتلة. ويناشدون جمهور المثقفين القيام بمسؤولياتهم، أينما وجدوا، في المبادرة إلى التعبئة الوطنية، وتكوين لجان المساندة والتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الانتصار للانتفاضة الفلسطينية المجيدة، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد.

صنعاء في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٨

ثانياً: المقترحات العملية والصيغة التنظيمية

تبلور، في ندوة الفكر والفن والأدب، وعي ثقافي يهدف إلى كيفية تطوير مساندة الكتّاب والفنانين للانتفاضة واستمرار النضال الفلسطيني، والبحث عن طرائق جديدة لهذه المساندة، من خلال الفعل الثقافي ذاته، بما هو فعل ذو خصوصية في الانتاج والتواصل، وبما هو متكامل في أشكاله وفاعليته وامكانات تنفيذه.

وانطلاقاً من هذا الوعي بمسؤوليات المثقفين والفنانين، تمت صياغة برنامج عمل يتضمن مقترحات يتلاحم فيها العاجل بالطويل المدى، إلّا أن هذه المقترحات ليست بديلاً عن صيغ أخرى للمساندة، كما أنها تؤكد على تحبيذ المبادرات الفردية التي أشير إليها في الندوة أو تباشرها أطراف متعددة.

وبالتلازم مع صياغة برنامج العمل، أدى التأمل في وسائل التنظيم والتنفيذ الى وضع صيغة تنظيمية تعتمد المرونة، حتى تضمن فاعلية أكثر وتيسر أسباب العمل المستمر، وتظل هذه الصيغة مفتوحة على احتمالات الممارسة.

ونعرض المقترحات على الشكل التالي:

١ ـ مقترحات عاجلة

أ ـ يطلق على عام ١٩٨٨ اسم «عام الانتفاضة».

ب ـ التعميم الاعلامي لوقائع الندوة.

ج ـ اعداد نشرة شهرية تجمع المقالات الصادرة عن الانتفاضة وتعميمها على الصحافة العربية.

د ـ تحقيق سلسلة مقابلات تلفزيونية واذاعية يقوم بها كتّاب وفنانون حسب الامكانات المتاحة.

هـ ـ توجيه نداء لخطباء الجمعة والدروس الدينية في أجهزة الاعلام، يدعو لتخصيص جزء من خطاب الجمعة للحديث عن الانتفاضة، ونداء لخطباء الكنائس للغرض ذاته.

و ـ الاعلان عن جائزة لأحسن سيناريو يتناول الانتفاضة، ويُنشر الاعلان على الصعيد العالمي.

ز ـ نشر يومية للانتفاضة في الصفحة الأولى من الجرائد العربية، وتتولى الصحافة أمر ذلك.

ح ـ تنظيم لقاء شعري وفني في أسبوع موحّد عبر جميع الأقطار العربية، وتكون المشاركة فيه حسب الامكانات الذاتية.

ط ـ تحسيس المهاجرين العرب بتطورات الانتفاضة من وجهة نظر عربية بواسطة الأشرطة الاذاعية والتلفزيونية.

ي ـ وضع كتب للجيب عن:

(١) الانتفاضة.
(٢) القضية الفلسطينية.
(٣) مختارات من الشعر الفلسطيني.

ك ـ الحصول على أشرطة التلفزات الفرنسية والسويدية والمجرية، وعلى الشريط المنجز في الامارات العربية المتحدة، واعادة تركيبها وتوزيعها في الأسواق.

ل ـ انتاج أفلام رسوم متحركة (كارتون) للأطفال.

م ـ اصدار ديوان الانتفاضة.

ن ـ تنظيم سهرات فنية ومسرح متجوّل، ويتم ذلك حسب الامكانات.

س ـ دعوة الصحافة العربية للتعريف بأدب الانتفاضة داخل فلسطين.

ع ـ انتاج مسلسلات تلفزيونية تقدم الآن في شكل دراما.

ف ـ تنظيم حملة توعية في البلدان الاشتراكية.

ص ـ قرش الانتفاضة الذي يقوم بجمعه الأطفال عبر الوطن العربي.

ق ـ انتاج شارة تحمل صورة فتى الحجارة وعرضها للبيع في الأسواق.

ر ـ اقامة نصب الانتفاضة في مدينة صنعاء، باعتبارها المدينة الداعية والحاضنة لندوة دعم الانتفاضة.

٢ ـ مقترحات طويلة المدى

أ ـ داخل الوطن العربي

(١) اعداد مؤتمر عالمي حول «المقدسي» يدعى اليه عدد من المستشرقين والكتّاب.

(٢) تنظيم ندوة مغلقة حول الانتفاضة، يساهم فيها مثقفون فلسطينيون من داخل وخارج فلسطين، وتصدر أعمال الندوة في كتاب.

(٣) دعم مشاريع انتاج أعمال موسيقية.

(٤) تنظيم حفلات متجولة لكبار الفنانين العرب.

(٥) اقامة جامعة صيفية خاصة بالدراسات الفلسطينية، ونرشح تونس لاستقبال الدورة الأولى.

(٦) انشاء مكتبات في البلاد العربية خاصة بالثقافة الفلسطينية وتوثيق النضال الفلسطيني بالتنسيق مع الجهات الممكنة.

(٧) تنظيم ارساليات كتب إلى الجامعات والمؤسسات الثقافية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة.

(٨) ترجمة أعمال فلسطينية إلى لغات أجنبية.

(٩) المساهمة في ترجمة الأعمال الأساسية للصهيونية، الفكرية منها والسياسية والابداعية، مع وضع مقدمات تحليلية ونقدية لابراز توجهها الصهيوني وخطورتها الفاشية والعنصرية.

(١٠) ارسال أساتذة عرب لالقاء دروس جامعية في جامعات عربية بالضفة وقطاع غزة.

(١١) ضرورة تنظيم زيارات لمثقفين وفنانين عرب للضفة الغربية وقطاع غزة، يقدمون فيها أعمالاً ثقافية وفنية متنوعة، ويتم ذلك عن طريق المؤسسات الثقافية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وبتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(١٢) التشجيع على اصدار كتب متنوعة للصور الفوتوغرافية بلغات متعددة حول الانتفاضة.

(١٣) دعم الفنانين الفلسطينيين، من سينمائيين ومسرحيين وتشكيليين، في الأرض المحتلة وعرض أعمالهم عبر الوطن العربي.

ب ـ خارج الوطن العربي

(١) تنظيم لقاءات حول الانتفاضة بين مثقفين عرب وأجانب.

(٢) حثّ الكتّاب العرب على المساهمة في الصحافة الغربية بغاية التعريف بوجهة النظر العربية.

(٣) استثمار ركن بريد القراء في الصحافة العالمية لدحض وجهة النظر الصهيونية.

(٤) تشجيع الكتّاب الكبار العالميين على زيارة فلسطين بدعوة من تجمّعنا.

(٥) مساندة كتّاب وفنانين عالميين في انجاز كتب وأعمال لصالح الثورة الفلسطينية.

(٦) اقامة معرض فني حول القضية الفلسطينية يزور عدداً من العواصم الأوروبية.

(٧) البحث في امكانية محاكمة عالمية للاحتلال الاسرائيلي، على أساس أن يكون أعضاء اللجنة من كبار الكتّاب والفنانين العالميين.

٣ ـ الصيغة التنظيمية

أ ـ تتويج أعمال هذه الندوة بتأسيس: «تجمّع المثقفين العرب لدعم الانتفاضة الفلسطينية».

ب ـ يعتبر المشاركون والمدعوون إلى هذه الندوة بمثابة هيئة تأسيسية للتجمّع.

ج ـ انتخاب أمانة دائمة لهذا التجمّع، مؤلفة من اثني عشر عضواً من مختلف البلاد العربية، واقتراح صنعاء مقراً لها.

د ـ تشكّل لجان محلية لهذا التجمّع في مختلف الأقطار العربية وفي خارج الوطن العربي.

هـ ـ تتولى الأمانة الدائمة التنسيق بين أعمال اللجان المختلفة، وتنظيم النشاطات المركزية التي أقرتها الندوة.

و ـ تنسّق اللجان المحلية في انجاز مشاريعها مع المؤسسات والهيئات والاتحادات القطرية الممكنة، كما تنسق بينها في ما تستدعيه الضرورة.

ز ـ تتولى الأمانة الدائمة البحث عن مصادر مستقلة لتمويل نشاطات التجمّع □

المؤتمر العربي الأول لتنسيق سياسات الزراعة والتجارة الخارجية وقواعد البيانات

القاهرة، ١٠ ـ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨

رضا هلال

باحث إقتصادي بمجلة
الأهرام الاقتصادي ـ القاهرة.

عُقِد المؤتمر العربي الأول لتنسيق سياسات الانتاج والتجارة الزراعية وقواعد البيانات، في القاهرة في الفترة ١٠ ـ ١٢ كانون الثاني/يناير الماضي.

وافتتح المؤتمر د. كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط المصري، بحضور وزير الزراعة في الأردن، السيد مروان الحمود، والسيد عثمان الدمناتي وزير الفلاحة واستصلاح الأراضي في المغرب، ود. يسري مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ود. محمد الرزاز وزير المالية، ود. عادل عز وزير الدولة للبحث العلمي في مصر.

واستهدف المؤتمر قيام حوار متخصص في مجالات الأمن الغذائي على الصعيد العربي، وتنسيق سياسات الانتاج والتجارة الخارجية بين الأقطار العربية، وما يتبع ذلك من ضرورة التنسيق في مجال قواعد البيانات الاحصائية الزراعية وطرق تجهيزها وتداولها.

الحضور العربي

اقترن الحضور السياسي المصري الواضح (مشاركة ٥ وزراء)، بحضور عربي كبير. فقد شاركت في المؤتمر وفود ١٢ بلداً عربياً هي: المغرب، الأردن، الكويت، السعودية، تونس، الامارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، العراق،اليمن العربية، الجزائر، وقطر. غير أن الحضور العربي، تميز بأنه كان حضوراً «فنياً» أكثر من كونه حضوراً «سياسياً» فلم يحضر جلسات المؤتمر سوى وزيري الأردن والمغرب، إلى جانب عدد من السفراء العرب في القاهرة.

وعدا ذلك شاركت بقية البلدان العربية المشاركة، بوفود ترأسها اختصاصيون زراعيون من وكلاء وزارات الزراعة ومديري الادارات والمستشارين فيها، وبعض أساتذة الجامعات والمعاهد العلمية.

وارتبط بغياب الوزراء العرب، غياب مماثل للمنظمات الاقليمية العربية: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمعهد العربي للإحصاء.

بينما حضر مراقبون لعدد من المنظمات الدولية: منظمة الأغذية والزراعة، البرنامج

الانمائي للأمم المتحدة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي.

وقُدِمت للمؤتمر ٤٩ دراسة وورقة عمل، حول ثلاثة محاور رئيسية: التنسيق العربي في مجال قواعد البيانات الاحصائية والغذاء، الأمن الغذائي على الصعيد العربي، والتنسيق العربي في مجال التجارة الخارجية للزراعة والغذاء. وخُصِص لكل محور جلستان: الأولى، على شكل حلقة نقاش بهدف وضع إطار نقاش للمحور محل المناقشة. والثانية، يتم فيها إلقاء عدد من الأوراق المتخصصة في الموضوع، ثم مناقشة تلك الأوراق، ثم الخروج بتوصيات محددة، يمكن أن تكون ذات نفع لمتخذي القرار في مجال السياسة الزراعية وتجارة الغذاء في جميع الأقطار العربية.

ونظراً لكثرة الأوراق المُقَدمة، واشتراك عدد كبير منها في مصادر البيانات والمعلومات، اتسمت معظم الأوراق بالتكرارية أو التشابه في أقسام كبيرة منها. ولذلك سنعرض بعضاً منها، كعينة يمكن أن تكون معبرة عن جل الأوراق.

١ ـ الاحصاءات الزراعية العربية

حول التنسيق العربي في مجال قواعد البيانات الاحصائية العربية، قُدِمت للمؤتمر ١٨ دراسة وورقة عمل ومداخلة خلال جلستين، في محاولة لرصد الواقع، واستشراف إمكانات التنسيق.

وعكست الجلستان ميزتين تتسم بهما الإحصاءات الزراعية: عدم الدقة، واللاشمول... كنتيجة للتخلف والقطرية. وفي هذا السياق كانت ورقة د. رشاد السعدني (مصر) عن: الوضع الحالي للإحصاءات العربية ومقترح للتنسيق.

فمن واقع دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ترصد الورقة «قصور الاحصاءات الزراعية العربية، وعدم استمرارية وتضارب المصادر». كما تشير إلى «تفاوت القصور من دولة عربية إلى أخرى. فبعض الدول تعتمد على الطريقة الشخصية في جمع البيانات الاحصائية، بينما تتبع دول أخرى طرقاً علمية في جمع البيانات ولكن بأساليب غير صحيحة. وتتفاوت أيضاً الاحصاءات الزراعية في دقة وكفاءة التبويب ما بين البدائية والدرجات الأكثر تطوراً.. وهي على أية حال غير موحدة من ناحية التقسيم الدولي بحيث يصعب المقارنة بينها... وبجانب هذا القصور فإن نشر البيانات الاحصائية العربية يعاني أيضاً من قصور من حيث الشمولية.. كما أن المنشور منها في كثير من الأحَيان قد لا تكون له صفة الاستمرارية...» وفي النهاية «يجد الباحثون ومستخدمو البيانات الاحصائية أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد كلية على الاحصاءات الدولية، خاصة تلك التي تقوم بنشرها هيئة الأغذية والزراعة العالمية...».

وتُرجِع الورقة القصور الإحصائي العربي والتوازن المفقود في التدفق الاحصائي إلى عوامل إقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية مثل: «قصور التمويل.. الخلافات العربية.. ضآلة القطاع الزراعي.. إزدواجية الاقتصاد بين قطاع حديث وآخر تقليدي.. والاجراءات الأمنية التي تؤدي إلى حجب الكثير من الاحصاءات الزراعية، وهذا التنسيق «يمكن أن يُثمر عن إنشاء هيئة عربية أو مركز عربي للمعلومات».. وهذا المشروع يمكن أن يؤدي إلى تقديم المعلومات والبيانات بتكلفة أقل، وبدرجة أعلى من الدقة والتجانس، وبكم أكبر. أما عن توصيل المعلومات فإن المشروع المقترح يتكون في العادة من وحدة مركزية وفروع في كافة الدول العربية واتصالات مع مراكز المعلومات العالمية في دول العالم المختلفة...».

ومن الكويت، قدم المهندس أحمد النقيب ود. عبدالعظيم مصطفى، ورقة عن: قواعد البيانات الاحصائية وتنسيقها. وبدأت الورقة بالتنبيه لأهمية توفير وتنسيق الإحصاءات الزراعية العربية «كوسيلة هامة للخطط القطرية، وكأساس يعكس فرص التنسيق العربي في المجالات الزراعية...».

وتتطلب تلك القاعدة «توحيد المفاهيم والمصطلحات ووحدات القياس الاحصائي في البيانات

التجمعية العربية إلى جانب توحيد فترات القياس على المستوى السنوي والموسمي».

وأشارت الورقة إلى ضرورة «مراجعة وتدقيق وتقييم قاعدة البيانات الإحصائية الزراعية المتاحة حالياً مع دراسة إمكانية إجراء تعداد زراعي شامل في المستقبل القريب».

ودعت إلى «تطوير قواعد البيانات الاحصائية الزراعية العربية»، من خلال: «تعميم إستخدامات الحاسب الآلي في الاحصاءات الزراعية القطرية وتدريب الكوادر الفنية.. وإيجاد الأساس الذي يمكن عن طريقه إستمرارية تحديث البيانات بصفة دورية».

وكما يبدو،فقد كانت الورقة الكويتية ورقة عمل قبل أن تكون ورقة بحثية. ولذلك انتهت بالدعوة إلى «دراسات تحليلية وتقييم الاداء في الأنشطة الزراعية العربية المختلفة» والدعوة إلى «التنبؤ بالمتغيرات الزراعية العربية الرئيسية: الانتاج الزراعي وفقاً للمجموعات والسلع الرئيسية، واستهلاك الغذاء، والتجارة البينية الزراعية، والفجوة الغذائية».

ومن الأردن، شارك د. سليمان عربيات بدراسة حالة عن بناء قاعدة للبيانات الإحصائية الزراعية في الأردن وعن المجهود الأردني على الصعيد القومي لإقامة قواعد مشتركة للبيانات الإحصائية الزراعية العربية.

وبدأت الورقة بالإشارة إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في الأردن من حيث المساهمة في «توفير الغذاء، توفير فرص العمل، الدخل القومي، الناتج المحلي الأجمالي، ودعم الميزان التجاري».

ثم انتقلت الورقة لحصر الهيئات الاحصائية الزراعية في الأردن: دائرة الاحصاءات العامة، وقسم الاحصاء الزراعي، ومديريتا الحراج والصحة الحيوانية في وزارة الزراعة، إلى جانب عدد من الأجهزة الاحصائية مثل أقسام الاحصاء الزراعي في مؤسسة الاقراض الزراعي، ومؤسسة التسويق الزراعي، واتحاد المزارعين ثم دوائر الأبحاث والجامعات.

أما جمع الاحصاءات الزراعية فيتم بعدة طرق: الطريقة الذاتية، الطريقة الموضوعية، الجمع بين الطريقتين الذاتية والموضوعية، التصوير الجوي، والخرائط المتكونة من القمر الصناعي. وأمّا عن المجهود الأردني على المستوى القومي، فقد تعاون الأردن ـ كما أشارت الورقة ـ مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجالات متعددة، إضافة إلى مشاركته في جميع المجهودات القومية في مجالات الاحصاء.

وفي ضوء الأوراق والدراسات التي قُدِمت حول البيانات الاحصائية الزراعية، توصل المؤتمرون لعدد من التوصيات مثل: إعداد كوادر فنية مؤهلة وتحفيزها بالقدر الكافي بما يضمن عدم تسربها إلى خارج الوطن العربي، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية والاقتصادية الزراعية، مع الإسترشاد بالتصنيفات الدولية في مجال الانتاج والتجارة.

وأوصى المؤتمر بإنشاء مركز عربي للمعلومات الزراعية، والعمل على الاستفادة من مراكز المعلومات العربية المتاحة لدى بعض المنظمات العربية القائمة، وتطويرها بشكل يُزيد من فعاليتها في توفير المعلومات من النشاط الزراعي والتجارة الخارجية في الأقطار العربية. وكان ضمن التوصيات «دعم أجهزة الاحصاء في وزارات الزراعة العربية وتشجيع التعاون وتبادل النشرات الاحصائية فيما بينها» إلى جانب «التوسع في استخدام النظم الحديثة في تجهيز وتبادل البيانات الاحصائية الزراعية بين الأقطار العربية».

٢ ـ التجارة الخارجية العربية

حظي محور التجارة الخارجية العربية في المواد الغذائية، بالمرتبة الثانية في جدول أعمال المؤتمر. حيث ناقش المؤتمرون ١٦ دراسة وورقة عمل، على جلستين متتاليتين.

وفي هذا السياق، كانت ورقة د. رجاء عبد الرسول (مصر) عن: التجارة الخارجية في الزراعة والغذاء. وتبدأ الورقة بالإشارة إلى «إرتفاع نصيبي التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي واطّراد تزايد نسبتها، بالإضافة إلى الانفتاح النسبي وبدرجات مختلفة لإقتصاديات الأقطار العربية على الأسواق الدولية».

ومن واقع إحصاءات التجارة الخارجية العربية ترصد الورقة عدة مؤشرات بالغة الدلالة مثل: تزايد درجة التبعية الخارجية لتزايد متوسط التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي. وعلى الرغم من الارتفاع المطّرد في حجم ونسبة التجارة الخارجية بشكل عام فإن التجارة العربية البينية لا تتجاوز ١٠ بالمائة من حجم التجارة العربية الاجمالية، وقد صحب الأهمية المتزايدة في دور التجارة الخارجية إختلال الميزان التجاري في السلع الزراعية، وتفاقم عجز هذا الميزان وارتفاع حجمه من ٥٦٠ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٥، أي ارتفع إلى أكثر من ٤٠ ضعفاً خلال ١٥ عاماً. فجميع الأقطار العربية تعاني من عجز ميزانها التجاري في السلع الزراعية.

ومن تلك المؤشرات أيضاً: أن الحبوب الغذائية هي أهم الواردات الزراعية والغذائية للأقطار العربية، وتبلغ نسبة هذه الواردات نحو ١٤,٦ بالمائة من جملة الواردات العالمية منها، مع ملاحظة أن سكان العالم العربي يمثلون ٥ بالمائة من سكان العالم.

وحول تنسيق التجارة العربية تؤكّد الورقة «أن مدخل توسيع التبادل التجاري بين الأقطار العربية من أهم وأقدم الجهود التكاملية والتنسيقية في الوطن العربي. وقد اعتمدت هذه الجهود بشكل أساسي على تحرير التبادل التجاري فيما بين الأقطار العربية من القيود الجمركية وغير الجمركية والرسوم والضرائب بحسبان أن ذلك من شأنه تحقيق التكامل التنموي الاقتصادي العربي».

وقدّم د. عبدالله أحمد منصور (البحرين) ورقة وزارة التجارة والزراعة البحرانية عن. تجارة الموارد الزراعية بين الدول العربية.

واعتماداً على البيانات الاحصائية للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي تؤكّد الورقة اعتماد جميع الأقطار العربية في توفير احتياجاتها من الواردات الزراعية من دول غير عربية، وهو إعتماد آخذ في النمو، ففي عام ١٩٨٤ وصلت قيمة الحبوب المستوردة إلى ٦,٦ مليارات دولار، واللحوم إلى ٢,٥ مليار دولار، والزيوت النباتية إلى ١,٢ مليار دولار، والألبان ١,٧ مليون دولار.

ويرتبط هذا النمو في معدل الاستيراد من الخارج، بتناقص نسبة الواردات البينية العربية من جملة الواردات الزراعية. ففي الخضر والفاكهة تراجعت هذه النسبة من ٣٨,٨ بالمائة إلى ٢٢,٦ بالمائة، وفي الحيوانات الحية تراجعت النسبة من ٣٩,٥ بالمائة إلى ٣١,٣ بالمائة، كما تراجعت في اللحوم ومستحضراتها من ١٥,٢ بالمائة إلى ١ بالمائة، وفي الألبان والبيض من ٨ بالمائة إلى ٤ بالمائة وفي الأسماك ومنتوجاتها من ١٦ بالمائة إلى ٤ بالمائة.

ثم تُقرر الورقة أن «الوضع الحالي التجاري للموارد الزراعية بين الدول العربية ـ بصورة عامة ـ لا تتجاوز نسبته في أحسن الظروف عن ١٠ بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية العربية وهي نسبة متدنية جداً».

ولذلك تشير الورقة إلى «ضرورة وجود إتفاقية عربية جماعية قابلة للتطبيق العملي وتطوير التجارة البينية العربية».

ومن مثال ذلك «الاتفاقية الاقتصادية المعقودة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨٢، التي نصت على إعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروة الطبيعية ذات المنشأ الوطني من الرسوم الجمركية».

وبعنوان «التنسيق الاقتصادي الزراعي العربي» شارك د. سعد نصار (مصر) بورقة

أساسية، فمن واقع الاحصاءات أكّد «ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية، وإتجاهه نحو التناقص، حيث انخفضت نسبته فيما يتعلق بالواردات من ١١,٧ بالمائة إلى ٨,٨ بالمائة من إجمالي الواردات العربية. كما ظلت نسبة الصادرات بين الدول العربية إلى إجمالي الصادرات العربية كما هي (٥ بالمائة تقريباً)... وذلك بين عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠».

وتُرجِع الورقة ضعف وانخفاض التبادل التجاري العربي البيني، إلى «تماثل او تشابه الانتاج في الدول العربية.. ووجود إرتباطات واتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية».

ومن وجهة ثانية تشير الورقة إلى «ضعف الاتفاقات الجماعية والثنائية التي تشجع التجارة بين الدول العربية عن طريق إزالة القيود الإدارية والنقدية والكمية أمام حركة تبادل البضائع والمنتجات بينها، وإعفائها من الرسوم الجمركية وحل مشاكل النقل والمواصلات وتوفير التسهيلات المصرفية والتسويقية الأخرى ورسم سياسات سعرية مناسبة».

أي أن المدخل للتنسيق الاقتصادي الزراعي العربي هو: تحرير التجارة! (وعلامة التعجب من عندنا).

وفي الإطار نفسه، جاءت ورقة جاسم محمد حبيب، ود. محمود العامري (ممثلي العراق) تحت عنوان «الإطار العام للسياسة الزراعية العربية».

وتنطلق الورقة من الاشارة إلى «العجز الكبير في الانتاج الزراعي العربي نتيجة لتخلف القطاع الزراعي..» ثم إلى أن «الوطن العربي اعتمد وبشكل كبير على التجارة الخارجية لتغطية العجز...». ثم تؤكّد الورقة أن هدفها هو: وضع إطار عام للتنسيق الزراعي العربي. وتقترح لذلك الغرض: وضع إطار عام لسياسة زراعية عربية مشتركة، وتنشيط التجارة الخارجية بين الأقطار العربية في تصدير واستيراد السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الضرورية. كما تقترح محاولة التنسيق بين الخطط التنموية الاقليمية بالإستفادة القصوى من مبدأ الميزة النسبية في التركز الزراعي. وأخيراً تقترح الاستفادة من رأس المال المتوافر في بعض الأقطار العربية لخدمة المشاريع أو تنفيذ مشاريع مشتركة.

وبعد جلستي التجارة الخارجية للزراعة والغذاء، قرر المؤتمر أن الأقطار العربية تعتبر مستورداً صافياً للغذاء، ولذلك أوصى بتنسيق سياسات التجارة الخارجية للحاصلات التصديرية والاستيرادية مع توفير الاطار المؤسسي والقانوني والمادي الذي يضمن استمرارية هذا التنسيق.

كما أوصى المؤتمر، بتنظيم إنتاج الزراعة التصديرية في الأقطار العربية لتفادي المنافسة الجامحة في الأسواق الخارجية مع الاهتمام بتطوير البنية الأساسية والخدمات التسويقية بما يساعد على زيادة كفاءة تسويق المنتوجات الزراعية. ثم كانت التوصية بتشجيع إنشاء المراكز التجارية وإقامة المعارض الزراعية بين الأقطار العربية للوقوف على أحدث ما تنتجه هذه الأقطار، والتعرّف على إمكاناتها التصديرية لتنشيط التبادل التجاري بينها.

وإلى جانب ذلك، التوصية بتوفير المناخ المناسب للتنسيق بين مُصدري ومستوردي الحاصلات الزراعية في الأقطار العربية لخلق قوة تفاوضية عربية تسمح بالحصول على أفضل شروط للتجارة مع الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي.

وأخيراً، التوصية بالإستفادة من الامكانات المتاحة للصناديق العربية في تشجيع التبادل العربي البيني للمنتوجات الزراعية ومستلزمات الانتاج.

٣ ـ الأمن الغذائي العربي

عن الانكشاف الغذائي العربي، كان المحور الثالث للمؤتمر الذي نوقشت حوله ١٥ دراسة وورقة عمل في جلستين حفلتا بأهم المناقشات.

وفي «الوضع الراهن للغذاء في الدول العربية وضرورة التنسيق بينها» قدّم د. مصطفى السيد عبدالعزيز ورقة أساسية.

وركّزت الورقة ـ في البدء ـ على أنه «في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ زاد إعتماد الوطن العربي على العالم الخارجي في الحصول على حاجاته من المواد الغذائية المختلفة» ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو الانتاج السنوي للحبوب في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ لم يتجاوز ١ بالمائة، في حين تركّزت الزيادة في متوسط الانتاج في مجال الفواكه والخضروات واللحوم الحمراء والبيضاء والسكر والبيض.

ثم توضح الورقة مؤشرات الإنكشاف الغذائي العربي، حيث انخفضت، درجة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٦٠ بالمائة في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، إلى ٤٩ بالمائة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤. وتعد نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح أقل النسب المحققة في مجموعة الحبوب (٣٤ بالمائة).

وعلى الجانب الآخر، كانت أعلى درجات الاكتفاء الذاتي المتحققة في مجال الخضر والفاكهة (٩٥ بالمائة) ثم اللبن (٩٣ بالمائة) ثم البطاطا (٩٠ بالمائة)... على الرغم من انخفاض تلك النسب عن النسب المتحققة في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ حين كانت على التوالي ١٠٤ بالمائة، ٩٥ بالمائة، ٩٠ بالمائة... مع انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم من ٨١ بالمائة إلى ٦٤ بالمائة، ومن الدواجن والبيض من ٧٥ بالمائة إلى ٦٦ بالمائة.

ويعود إنخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من الخضر والفاكهة واللحوم والبيض ـ كما تشير الورقة ـ إلى ارتفاع متوسط نمو الطلب على هذه المنتوجات، لزيادة المستهلك من تلك المواد في البلدان النفطية الغنية.

وكانت النتيجة ـ كما جاء في الورقة ـ انخفاض نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها، من ٨٨ بالمائة عام ١٩٧٠ إلى ٣٠,٢ بالمائة عام ١٩٧٥ إلى ١٤,٩ بالمائة عام ١٩٨٣. وبينما لا تتجاوز نسبة الصادرات من السلع الغذائية إلى إجمالي الصادرات الزراعية العربية ١٢ بالمائة، تصل نسبة الواردات من السلع الغذائية إلى إجمالي الواردات حوالى ٥٨,٥ بالمائة في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣.

كما تبلغ قيمة الواردات من الحبوب إلى إجمالي الواردات من السلع الغذائية (في المتوسط) ٤٥,٧ بالمائة خلال الفترة نفسها. بينما وصلت قيمة الصادرات من الخضر والفاكهة الغذائية ـ العربية حوالى ٤٢,٧ بالمائة عام ١٩٨١ وحوالى ٤٩,٢ بالمائة عام ١٩٨٢.

وتخلص الورقة من عرض مؤشرات الانتاج والاكتفاء الذاتي والتجارة الخارجية إلى أن «العالم العربي يعتمد على العالم الخارجي إعتماداً كبيراً في الحصول على حاجته من السلع الغذائية خاصة من الحبوب والقمح، كما أنه أكثر استقلالاً في مجال الخضر والفاكهة حيث تُعد نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات هي الأكثر إرتفاعاً وهو الأمر الذي يدمج العالم العربي في نمط تقسيم العمل الدولي الراهن في مجال الزراعة»! (وعلامة التعجب ـ مرة أخرى ـ من عندنا).

وتحت عنوان «أهمية التنسيق بين الدول العربية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي»، قدّم د. فوزي حليم رزق ورقة أساسية في الموضوع.

وقُصِد بالتنسيق «التعاون في المجال الاقتصادي العربي، وإيجاد الوسائل واتخاذ الاجراءات المشتركة لتسهيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بإقامة مجموعة من التنظيمات على المستوى الاقليمي تكفل التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وتوجيه الموارد الاقتصادية لكل منها وفقاً لاعتبارات الترشيد الاقتصادي وتذليل العقبات التي تعترض هذا التعاون».

وبعد تفسير التنسيق بالتعاون، تعدد الورقة مزايا التنسيق وفي مقدمتها إمكانية تطبيق مبدأ الميزة النسبية بالنسبة إلى انتاج

كل قطر من الأقطار العربية. وذلك بأن يتخصص كل قطر في إنتاج السلع التي تتمتع فيه بالكفاءة الانتاجية من حيث الجودة وتكاليف الانتاج، وتتبادل الأقطار السلع المنتجة في كل منها، بحيث تكمل بعضها البعض. فيصدر كل قطر السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، ويستورد السلع التي تتمتع الأقطار الأخرى في إنتاجها بميزة نسبية. وهذا التنسيق الذي تقترحه الورقة، يؤدي - كما جاء فيها - إلى زيادة فرص التوظف الكامل، والتقدم الفني، والتطور الصناعي، ويُزيد من فرص تسويق المنتوجات الزراعية العربية، ويُقلل من مخاطر التنافس بين البلدان العربية في مجال التجارة الخارجية.

وتصل الورقة بمزايا التنسيق - المأمول - لدرجة تحقيق التنمية المستقلة ونفي التبعية...!!

وأسفرت مناقشات دراسات وأوراق العمل حول محور الأمن الغذائي العربي، عن إتفاق بين أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر على أن قضية الأمن الغذائي هي أهم القضايا الاستراتيجية محل الاهتمام.

ولذلك أوصى المؤتمرون بالعمل المشترك لتنمية الغذاء على أساس تعزيز الصالح الاقتصادي المباشر لجميع الأقطار العربية وذلك من خلال تطبيق (مبدأ الميزة النسبية)، مع تدبير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المشتركة في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي.

وأوصى المؤتمر بتحديد أهداف معينة لبعض السلع الاستراتيجية المهمة لتحقق الحد الأدنى من نسب الاكتفاء الذاتي المطلوبة لتلك السلع على المستوى (القطري).

كما أوصى المؤتمر بالتنسيق بين الأقطار العربية في مجال تجارة المنتوجات الغذائية بما يوفر لها الحماية من تقلبات السوق العالمية.

تعقيب نقدي

دأبت الدراسات العربية على تقرير أن الانكشاف الغذائي العربي - أو الفجوة الغذائية العربية - أهم أسباب «التبعية العربية» للسوق الرأسمالية الدولية. وأكّدت ذلك دراسات وأوراق المؤتمر. غير أن فهم حركة أداء الاقتصادات العربية، يؤكّد أن تبعية بلدان الوطن العربي للتقسيم الدولي للعمل - بخاصة في مجال الغذاء - هي المسؤولة عن العجز الغذائي العربي، فالنمط الحالي لتقسيم العمل الدولي في مجال الغذاء يتميز بسيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على إنتاج وتصدير السلع الغذائية الأساسية كالحبوب والألبان ومنتوجاتهما، فيما تتخصص بلدان الوطن العربي - إلى جانب عدد كبير من البلدان النامية - في إنتاج وتصدير بعض السلع الغذائية التي تجد سوقها في البلدان الرأسمالية المتقدمة مثل الفواكه والخضروات، الأمر الذي أدى - مع الزيادة السكانية وتغير النمط الاستهلاكي - إلى الفجوة الغذائية العربية الراهنة بخاصة في مجال الحبوب.

وهذا الفهم، لا ينفي حقيقة أن الفجوة الغذائية أدّت إلى تكريس التبعية، وإن كان ينفي أن تكون الفجوة الغذائية سبباً والتبعية نتيجة.

وفي هذا الاطار كان من الملاحظ في دراسات وأوراق المؤتمر أن الدعوة للتنسيق - أو التكامل - الاقتصادي العربي، هي دعوة لتنسيق أو تكامل السوق في إطار التقسيم الدولي للعمل، وتتجه للتركيز على الميزة النسبية للإنتاج وتحرير التبادل التجاري كشرطين، ليصبح التنسيق أو التكامل مجرد دعم أو تتويج لعملية اطراد تقسيم العمل الدولي.

ووفق تلك الدعوة، فإن التنسيق أو التكامل

لن يحل مشكلة الفجوة الغذائية الراهنة أو التبعية المتزايدة، لأن النمط الحالي للتقسيم الدولي للعمل ـ كما أوضحنا ـ هو المسؤول الأساسي عن وجود وتعمق تلك الفجوة. والتنسيق أو التكامل بشرط زيادة الاندماج في تقسيم العمل الدولي لن يؤدي إلّا إلى اتساع الفجوة وتفاقم التبعية.

إن نقطة البدء هي البدء بالتسليم بالتخلف النسبي للاقتصادات العربية ـ بخاصة في الزراعة ـ ثم التسليم بواقع من التبعية للتقسيم الدولي للعمل.

وبعد ذلك، فإن التنسيق أو التكامل، عملية إرادية تفترض تطوير الاقتصادات العربية أولًا، وفك روابطها بالتقسيم الدولي للعمل ثانياً.

وتلك العملية الارادية، عندما تتحول إلى قرار سياسي، ستكون هي التحدي الحقيقي لنفي التخلف والتجزئة والتبعية □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثالثة من

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)

البحر الأحمر
والصراع العربي ـ الإسرائيلي
التنافس بين استراتيجيتين

الدكتور عبدالله عبد المحسن السلطان

الثمن: ٧ دولارات أو ما يعادلها

* يوميات

موجز يوميات الوحدة العربية
أيار (مايو) ١٩٨٨

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

أ ـ القمة العربية

ـ أكّدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته في ختام دورة اجتماعاتها المكثفة التي بدأتها في بغداد برئاسة ياسر عرفات، رئيس اللجنة، على أهمية انعقاد القمة العربية المقبلة لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، واعتبر البيان أن القمة العربية ضرورية لتعزيز التضامن العربي وتوحيد الموقف إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني، وشدّد على ضرورة حشد جميع الطاقات العربية من أجل تصعيد النضال لتحرير الأراضي المحتلة وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٦). في هذا الصدد أعلنت **وكالة الأنباء الجزائرية** أن مؤتمر القمة العربية الطارىء سوف يعقد في السابع من حزيران/يونيو القادم في العاصمة الجزائرية (**الأهرام**، القاهرة، ١٩٨٨/٥/٩)، وقد غادر أحمد طالب الابراهيمي، وزير الخارجية الجزائري، ومحمد شريف، الرجل الثاني في جبهة التحرير الوطني، الجزائر لتسليم قادة الدول العربية دعوات لحضور القمة العربية الطارئة. ومن المقرر أن يناقش المؤتمر وسائل دعم الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة على الصعيدين القومي والدولي، وتعزيز الجهود الدولية من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط (**الدستور**، عمان، ١٩٨١/٥/٩). وقد تسلمت كل من البحرين وقطر الدعوة الجزائرية لحضور القمة العربية الطارئة، وصرح محمد أحمد عبدالغني، وزير الدولة لدى رئاسة الجمهورية الجزائرية، أن المسؤولين في البلدين أكّدوا حضورهم للقمة (**الثورة**، بغداد، ١٩٨٨/٥/٢٣). من جهة ثانية سلّم أحمد طالب الابراهيمي، وزير الخارجية الجزائري، الدعوة الجزائرية للملك حسين، العاهل الأردني، وصرح هاني الخصاونة، وزير الاعلام الأردني، أن الأردن يرحب بعقد القمة المقبلة (**النهار**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٢٣)، واضاف أن نجاح القمة يتطلب أن يكون جدول أعمالها مفتوحاً بحيث لا ينحصر بموضوع الانتفاضة الفلسطينية فقط بل يتناول أيضاً جميع القضايا العربية. وأوضح أنه لا يمكن تجاهل موضوع الحرب العراقية ـ الايرانية لما لانعكاسها من تأثير على مسار تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما أنه يجب التمييز بين مؤسسة القمة العربية ومؤسسة الجامعة العربية، مشيراً إلى «أن عدم عودة مصر للجامعة لا يعني بالضرورة عدم امكانية مشاركتها في القمة العربية بخاصة وأن اغلبية البلدان العربية قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية معها» (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٨/٥/٢٤). من ناحيتها واصلت الجزائر تسليم رؤساء البلدان العربية دعوتها لمشاركتهم في القمة، وتسلم الشيخ زايد بن سلطان آل

نهيان، رئيس دولة الامارات، الدعوة الجزائرية، وافادت الأنباء عن موافقة الامارات لحضور القمة (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٨/٥/٢٤). كما تسلم لبنان الدعوة الجزائرية، وأفادت مصادر رسمية أن الشيخ أمين الجميل، الرئيس اللبناني، أكد لمحمد أحمد عبدالغني، المبعوث الجزائريّ إلى لبنان، حضور لبنان القمة وضرورة تقديم مساعدات عربية لدعمه (**العمل**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٢٧). وكذلك تسلمت الجمهورية العربية اليمنية الدعوة الجزائرية. وصرح عبدالكريم الارياني، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، ان أفضل ما يقدمه العرب للانتفاضة الفلسطينية هو تحقيق الحد المطلوب من التضامن العربي (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٨/٥/٢٧).

ب ـ مجالس الوزراء

ـ دعا المؤتمر الثاني للمسؤولين عن ادارة الحدود والمطارات والموانىء الذي نظمته الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس، إلى إيجاد قوة عربية لمكافحة الارهاب واختطاف الطائرات، وإلى إعداد قانون عربي لهذه الغاية يتضمن القواعد التي تحدد مفهوم الارهاب. وأكد المؤتمر أهمية تكثيف اجراءات حماية المطارات من الأعمال الارهابية وتشديد الرقابة على الحدود والموانىء للحيلولة دون عمليات التسلل. كما أكد المؤتمر ضرورة التعاون العربي والدولي لإيجاد الأساليب الناجعة لمكافحة اختطاف الطائرات (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٨/٥/٢٧).

ـ بدأت في تونس اجتماعات الدورة الثالثة للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وستبحث الدورة التي ستستمر أعمالها يومين، مجموعة من المشروعات تتعلق بتجسيد «الاعلان العربي حول البيئة والتنمية»، بخاصة ما يتضمنه من حرص على مكافحة آفة التصحر والتلوث الصناعي بخلق وعي بيئي لدى المواطن العربي يكفل خلق صلة وثيقة بين الانسان ومحيطه الطبيعي (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٨/٥/٣٠).

ج ـ الأمانة العامة

ـ وجّه الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية، نداء إلى كل «عمال العالم» وإلى منظماتهم النقابية يدعوهم فيه إلى فضح القمع الاسرائيلي الذي يعاني منه العمال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، كذلك دعا كل عمال العالم إلى أن يحملوا حكوماتهم على بذل المساعي من أجل تغيير المعاملات التمييزية، والقوانين والاجراءات الاستثنائية المسلطة على العمال الفلسطينيين، وأضاف أن هذه الأوضاع تتنافى والمواثيق والقوانين والأعراف الدولية، وتنفي الادعاءات الصهيونية بأن اسرائيل دولة ديمقراطية (**الدستور**، عمان، ١٩٨٨/٥/١).

ـ أكّد الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن اسرائيل تهدف من وراء اجتياحها العسكري لجنوب لبنان إلى تحويل أنظار العالم عن الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة وتلهية الرأي العام الدولي عن الجرائم التي يرتكبها العدو ضد الشعب الفلسطيني، كما يقيم الدليل على استهتار اسرائيل بإرادة المجتمع الدولي، ويؤكد موقف اسرائيل الرافض لأي سلام شامل يحقق الحقوق الفلسطينية والعربية التي أقرّها القانون الدولي، وعبّر الأمين العام لجامعة الدول العربية عن أمله في ألّا يضيف المجتمع الدولي قراراً آخر إلى القرارات ٤٢٥ و٥٠٨ و٥٠٩ التي لم تنفذ، وأن يتخذ التدابير الحازمة الكفيلة بإنهاء العدوان الاسرائيلي عن القطر العربي بصفة نهائية (**الصباح**، تونس، ١٩٨٨/٥/٧).

ـ صرح الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بأن قرار اعادة العلاقات المغربية ـ الجزائرية سيكون له الأثر على تنقية الأجواء في منطقة المغرب العربي لصالح شعوبها. ووجه القليبي رسالتين إلى كل من الشاذلي بن جديد، الرئيس الجزائري، والملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، أعرب فيهما عن اعتقاده بأنه سيكون لقرار اعادة العلاقات انعكاس ايجابي على اجتماعات القمة العربية الطارئة التي ستعقد في السابع من حزيران/يونيو المقبل في الجزائر (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٩٨٨/٥/١٨).

ـ أعرب الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن ارتياحه لدعوة معمر القذافي، الرئيس الليبي، إلى حسين حبري، الرئيس التشادي، والمعارضين التشاديين له، لزيارة ليبيا وإجراء مصالحة بين الجانبين. ورأى القليبي أن الموقف الليبي يفتح صفحة جديدة من العلاقات بين ليبيا وتشاد (**العلم**، الرباط، ١٩٨٨/٥/٢٩).

د ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ تم عقد اتفاقية في إطار تطوير وتعميق التعاون بين اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ومركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي من أجل تحقيق

أهدافهما المشتركة وفي سبيل توحيد الجهود والامكانات والطاقات العربية. واتفق الطرفان على التعاون في جميع الأمور المتعلقة بالمهام والأنشطة المتشابهة وتبادل المعلومات والوثائق الخاصة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك وإقامة دورات وندوات مشتركة والمشاركة في الفعاليات العلمية التي ينظمها كل منهما (**الثورة**، بغداد، ١٩٨٨/٥/٢).

ـ أُعلِنَ في القاهرة عن عودة مصر لعضوية الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية التي تتخذ من دمشق مقرّاً لها، بعد أن كانت العضوية مجمدة لأكثر من عشر سنوات مضت (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٨/٥/١٠).

ـ قال عبدالله القويز، رئيس صندوق النقد العربي، في حديث لـ**هيئة الاذاعة البريطانية**، ان مجلس ادارة الصندوق سيناقش مشروعاً خاصاً بدعم سياسة الاقراض بالصندوق يهدف إلى جعل الإقراض أكثر قرباً من تحقيق الأهداف التكاملية للصندوق بحيث يكون الاقراض مرتبطاً بأهداف كمية مثل، مدى التزام الدولة المقترضة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية، ومدى التزامها باتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار. وأوضح أن المجلس خصص ٢٥٠ مليون دولار لادارة الاستثمارات العربية ولدعم سياسة الإقراض المقبلة. واضاف أن المجلس سيناقش تقديم القروض إلى مصر بعد أن أعيدت عضويتها إلى الصندوق مؤخراً، كما سيناقش مشروع إنشاء معهد عربي للسياسات الاقتصادية من المقرر أن يبدأ العمل فيه اعتباراً من بداية العام القادم في أبو ظبي. وأوضح القويز أن المعهد سيكون تابعاً للصندوق بهدف تعزيز الجانب التدريبي الذي يقوم به الصندوق للمستويات الفنية المتوسطة بوزارات المالية والبنوك المركزية بالبلدان العربية، اضافة إلى قيامه باجراء بحوث ميدانية اقتصادية تستمد من تجارب البلدان العربية للمساهمة في حل مشاكلها الاقتصادية المعاصرة. وشدد القويز على ضرورة الغاء الرسوم الجمركية بين البلدان العربية وتوحيد الرسوم الجمركية العربية الخارجية (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٨/٥/١٣).

ـ قدم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي قرضاً لتونس بمبلغ ٥,٥ مليون دينار كويتي (٢٠ مليون دولار) بموجب اتفاقية قرض وقعت بين الجانبين في مقر الصندوق في الكويت وذلك للمساهمة في تمويل مشروع ري سهل القيروان. وقع الاتفاقية نيابة عن الحكومة التونسية محمد الغنوشي، وزير التخطيط، وعن الصندوق، عبداللطيف الحمد، المدير العام. وتبلغ فائدة القرض ٤,٥ بالمائة يتم سداده خلال ٢٢ عاماً بما فيها فترة امهال قدرها ٦ أعوام. وبهذا القرض ترتفع مساهمة الصندوق في تمويل مشاريع التنمية في تونس إلى حوالى ٧١,٣ مليون دينار كويتي، ما يعادل (٢٦٠ مليون دولار) (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٨/٥/٢٤).

ـ اتخذت الجمعية العمومية للاتحاد العربي للنقل الجوي (اكو) في ختام اجتماعاتها التي عقدت في دمشق واستمرت ثلاثة ايام، قراراً بإنشاء شركة «التمويل العربية» لشراء واستئجار الطائرات لحساب البلدان العربية. وقرر الاتحاد تشكيل لجنة لمتابعة اجراءات انشاء الشركة وتأمين رأسمالها من خلال التفاوض مع الصناديق العربية التي تبدي استعدادها للمساهمة في المشروع. كما اتخذت الجمعية عدة توصيات دعت إلى التعاون بين شركات الطيران العربية في مجالات تدريب واعداد الكوادر الفنية والتجارية والهندسية وكافة الاختصاصات الأخرى بهدف الاستغناء عن الخبرات الأجنبية. وناقشت الجمعية القرارات الصادرة عن منظمة (الاياتا) والتي حظرت استخدام طائرات الضجيج من الفئة الأولى كالبوينغ (٧٢٧) والتي تستخدمها عادة شركات الطيران العربية وشركات طيران دول العالم الثالث، وطلبت من المندوبين العرب في المنظمة تقديم اعتراضهم على قرارات (الاياتا) التي ستعقد اجتماعاتها المقبلة في سويسرا أواخر العام الحالي كون القرارات تهدف إلى احتكار الشركات الكبرى في الدول الصناعية تسيير الرحلات الجوية ولا تأخذ في الاعتبار مصالح الشركات الصغيرة (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٨/٥/٢٨).

٢ ـ قضايا عربية

ـ عمّ اضراب عام وشامل مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بمناسبة أول أيار/مايو عيد العمال العالمي، فيما وقعت اشتباكات ومواجهات مع قوات العدو في ثلاثة مخيمات بقطاع غزة مما أسفر عن مصرع شخص. وجرت اشتباكات ومواجهات بالأيدي والسلاح الأبيض مع قطاعات المستوطنين وقوات العدو في مدينتي الخليل ونابلس، وقد ضرب جنود الاحتلال اثنين من الصحافيين في نابلس لقيامهما بتصوير المظاهرات الاحتجاجية ضد الاحتلال (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٨/٥/٢).

ـ أفادت **وكالة رويتر** استناداً إلى مصادر امريكية، أن الادارة الامريكية اقترحت مشروعاً لحل النزاع المصري ـ الاسرائيلي حول منطقة طابا. ويقضي

هذا المشروع بوضع طابا تحت السيادة المصرية بحيث يرفع العلم المصري وحده في المنطقة، مقابل السماح لاسرائيل بادارة المنشآت السياحية التي كانت قد اسستها سابقاً (انترناشيونال هيرالد تريبيون، واشنطن، ١٩٨٨/٥/٣). وقد اعلن أحمد ماهر، مدير الادارة القانونية في وزارة الخارجية المصرية، ان مصر لن تقبل أية مقترحات جديدة تمس السيادة المصرية الكاملة على طابا، وأشار في حديث لصحيفة الاتحاد الظبيانية إلى أن المقترحات الاميركية تقوم على أساس السيادة الكاملة لمصر على طابا والإقرار بكل علامات الحدود التي تقوم بها مصر مع بعض الترتيبات التي لا تمس السيادة (السفير، بيروت، ١٩٨٨/٥/٤). من جهة ثانية قال رافي بارنز، المتحدث باسم اسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي، إن شامير يرى أن الاقتراح الأمريكي لإنهاء نزاع طابا مع مصر غير مقبول في صورته الحالية، واضاف أن الاقتراح لا يوجد فيه شيء لاسرائيل (اخبار الخليج، المنامة، ١٩٨٨/٥/٤).

ـ اجتاحت قوة عسكرية اسرائيلية قدّرت بألفي جندي الأراضي اللبنانية في القطاعين الأوسط والشرقي بحجة تعقب رجال المقاومة وادّت هذه العملية إلى اعتقال العشرات من ابناء القرى التي استهدفتها ونسف عدد من المنازل (السفير، بيروت، ١٩٨٨/٥/٤)، وقد قدّم لبنان شكوى ضد اسرائيل إلى خافيير بيريزدي كويلار، الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي (العمل، بيروت، ١٩٨٨/٥/٤). إلّا أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولي يدين الاجتياح الاسرائيلي بجنوب لبنان ويطالب بانسحاب فوري للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ووقف كل عمل ينتهك سيادة لبنان وأمن سكانه المدنيين (السفير، بيروت، ١٩٨٨/٥/١١).

ـ دعا الملك حسين، العاهل الأردني، الشعب الفلسطيني إلى اعتماد خيار الوحدة أو الاتحاد الفيدرالي باعتبارهما طريق العرب كلها وليس طريق الفلسطينيين والأردنيين فقط، واضاف أن الأردن مع السلام العادل الذي إذا تقرر الحل سياسياً، فالأردن على استعداد للذهاب إلى مؤتمر دولي على أساس قراريّ مجلس الأمن ٣٣٨ و٢٤٢ وحضور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل لشعب فلسطين وعدم جواز احتلال الأرض بالقوة ومعالجة البعد الفلسطيني بجميع جوانبه (السفير، بيروت، ١٩٨٨/٥/١٠).

ـ وقعت اشتباكات عنيفة في محيط الحرم القدسي الشريف في أعقاب صلاة الجمعة، وأصيب عشرات المتظاهرين وأربعة من رجال الشرطة الاسرائيليين بجروح في اشتباكات استمرت نحو تسعين دقيقة، بدأت عندما تظاهر نحو ٧٠٠ من المصلين من مسجد الأقصى إلى مسجد قبة الصخرة، وحرق المتظاهرون الأعلام الاسرائيلية والأمريكية والقوا الحجارة على مركز للشرطة في منطقة الحرم الشريف فاقتحمت فرقة من الشرطة العسكرية المنطقة واعتقلت ١٩ فلسطينياً (العمل، بيروت، ١٩٨٨/٥/١٤). من جهة أخرى دعا ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مؤتمر صحافي عقده في بغداد، المجتمع الدولي إلى العمل السريع لتطبيق اتفاقيات جنيف لحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وأعلن أنه بعث برسائل عاجلة إلى رئيس مؤتمر القمة الاسلامية والسكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس حركة عدم الانحياز والجامعة العربية وقداسة البابا طالبهم فيها بالتحرك الفوري لحماية المقدسات الاسلامية والمسيحية من الجرائم الصهيونية (الثورة، بغداد، ١٩٨١/٥/١٥).

ـ استقبل رونالد ريغان، الرئيس الأمريكي، شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، الذي يقوم بزيارة الولايات المتحدة. وصرح بيريز اثر اللقاء «أن السلام في المنطقة العربية يرتكز على قراريّ مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وينطلق من بنود قرار ٢٤٢ اضافة إلى تعهد مبادلة الأرض بالسلام، وهذا يمكن تحقيقه في مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية كل على حدة». ودعا إلى اجراء «حوار بين اسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك» معتبراً أن ذلك يشكل «نقطة مركزية» (النهار، بيروت، ١٩٨٨/٥/١٩).

ـ استقبل ميخائيل غورباتشوف، الزعيم السوفياتي، عصمت عبدالمجيد، وزير الخارجية المصري، الذي وصل أمس الأول إلى موسكو في زيارة هي الأولى من نوعها منذ ١١ عاماً إثر تدهور العلاقات بين البلدين في أوائل السبعينات. وصرح عبدالمجيد إثر اللقاء بأن محادثاته كانت «بناءة جداً» في اطار الاتصالات بين البلدين حول السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وفي مجال التعاون الثنائي. وأضاف أنه سلّم الزعيم السوفياتي رسالة من حسني مبارك، الرئيس المصري، تعكس الرغبة المشتركة في التعاون السوفياتي ـ المصري. على صعيد آخر وقع عصمت عبدالمجيد وادوار شيفرنادزه، نظيره السوفياتي، اتفاقاً للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين، يقضي بمساهمة الاتحاد السوفياتي بتوسيع وتحديث مصنع الحديد والصلب في حلوان، وزيادة الصادرات

المصرية واستخدام حصيلة هذه الصادرات في تسديد الديون المصرية للاتحاد السوفياتي (**الأهرام**، القاهرة، ١٩٨٨/٥/٢١). وقالت **وكالة تاس** السوفياتية في ختام زيارة عصمت عبدالمجيد لموسكو، أن غورباتشوف، أكد خلال المحادثات مع الجانب المصري، «أن مفتاح الحل لأزمة الشرق الأوسط يظل متوقفاً على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي للسلام في المنطقة، اضافة إلى ضرورة اخذ مصالح الأطراف المعنية بالأمر وهي سوريا والأردن واسرائيل» (**الدستور**، عمان، ١٩٨٨/٥/٢٢).

ـ أعلن جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي، «أن فرص اقرار السلام في الشرق الأوسط لا تبشر بالتفاؤل»، إلّا أن «استعداد زعماء المنطقة للاستماع إلى مقترحاته يعطيه بعض الأمل» (**العرب**، الدوحة، ١٩٨٨/٥/٢١). من جهة ثانية أعلن في العاصمة الأردنية أن شولتز سيقوم بجولة رابعة في المنطقة تشمل مصر واسرائيل وسوريا والأردن بهدف مناقشة خطته التي تنص على عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة تسهيلاً للمفاوضات بين الأطراف المعنية على أساس «حكم ذاتي للفلسطينيين لمدة ثلاث سنوات» في الأراضي المحتلة، وفتح باب المحادثات أثناء هذه الفترة «للوصول إلى حل نهائي يقرر مصير هذه الأراضي» (**العمل**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٢٥).

ـ دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة يومها المئة والثامن والستين. وأصدرت قيادة الانتفاضة نداء للمعلمين والأساتذة بتنظيم لجان تتولى تدريس المناهج الوطنية في البيوت والساحات. ومن المعروف أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي كانت قد أمرت بإغلاق ٨٠٠ مدرسة وخمس جامعات وعشر كليات مما عطل دراسة ٣٠٠ ألف تلميذ وطالب في الأراضي المحتلة. وقد كشفت مصادر فلسطينية أنه بدخول الانتفاضة شهرها السادس وفي مواجهة أوامر السلطات الاسرائيلية الهادفة إلى تعطيل التعليم، استطاع الفلسطينيون إقامة شبكة واسعة من لجان التعليم تتولى التدريس للطلاب سراً (**الشعب**، القاهرة، ١٩٨٨/٥/٢٤).

ـ أوصى خافيير بيريزدي كويلار، الأمين العام للأمم المتحدة، بتمديد فترة انتداب قوة الفصل التابعة للأمم المتحدة، في مرتفعات الجولان على الحدود السورية ـ الاسرائيلية لمدة ستة أشهر إضافية. وقدم دي كويلار تقريراً حول الوضع في الجولان، أشار فيه إلى أنه رغم هدوء الموقف في مرتفعات الجولان فإن «الخطر يبقى كامناً» على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وسيبقى كذلك على الأرجح ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٢٤).

ـ ساد الاضراب العام جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين استجابة لنداء الانتفاضة بمناسبة مرور أربعين يوماً على اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية. وقد حصلت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين العرب وقوات الاحتلال الاسرائيلي، وأفادت الأنباء عن اصابة ١٥٠ مواطناً فلسطينياً بجروح (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٨/٥/٢٦).

ـ أعلن معمر القذافي، الرئيس الليبي، «أن الحرب في تشاد قد انتهت». ودعا حسين حبري، الرئيس التشادي، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المعارض غوكوني وداي لزيارة ليبيا لتحقيق «المصالحة الوطنية»، ووعد بأن ليبيا سوف تعمل ما في طاقتها لتحقيق هذه المصالحة (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٢٦). من جهته قال حسين حبري في تصريح له في اديس أبابا حول دعوة القذافي له وللمعارضة التشادية، لزيارة ليبيا واجراء مصالحة بينهما، إنه مستعد لمقابلة الرئيس الليبي، بدون شروط، موضحاً أن الأمر يتعلق بنزاع بين ليبيا وتشاد وليس بمصالحة بين التشاديين. وأضاف أن اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية مكلفة بحل هذه المشكلة (**الصباح**، تونس، ١٩٨٨/٥/٢٩).

ـ أعلن بيان عسكري عراقي أن القوات العراقية شنّت هجوماً برياً أسفر عن تحرير كامل لمنطقة الشلمجة ونهري دعيجي وجاسم ومخفري بوبيان وكوت سوادي وجزيرة طويلة والفياضي وشلهة الأغوات (**الثورة**، بغداد، ١٩٨٨/٥/٢٦). وقد اعترفت ايران بالهجوم العراقي، وقالت الاذاعة الايرانية: إن القوات الإيرانية انسحبت إلى مواقع جديدة بعد أن اخلت منطقة شلمجة بعد معارك ضارية مع الجيش العراقي (**النهار**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٢٦) من جهته قال طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي: إن استعادة شبه جزيرة الفاو ومنطقة شلمجة من شأنه أن يغير الميزان العسكري والسياسي لمسار الحرب مع ايران. وطالب عزيز طهران بقبول قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ «بدون مماطلة». ويذكر أن طهران أعلنت قبولها للقرار بشرط اعلان العراق «الطرف المعتدي في الحرب» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٣٠).

ـ اختتمت في اديس ابابا أعمال المؤتمر الرابع

والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية، بإصدار قرارات دعت إلى انعقاد المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الأوسط على أن تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف المعنية وعلى أن يضمن هذا المؤتمر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ودعا المؤتمر اسرائيل إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط من مختلف الأراضي العربية المحتلة، وأكد ادانته للتعاون القائم بين نظام جنوب افريقيا واسرائيل في المجال النووي. ورحب المؤتمر بانعقاد القمة العربية الطارئة الشهر المقبل في الجزائر لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني، ودعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكف عن تأييد السياسة الاسرائيلية العدوانية. وجدد المؤتمر تفويضه للجنة المصالحة المشكلة ضمن اطار منظمة الوحدة الافريقية لتسوية النزاع الليبي - التشادي، ورحب بالموقف الليبي المتعاون مع اللجنة. وقرر المؤتمر تأجيل اجتماع المؤتمر الدولي الخاص ببحث مشكلة الديون الافريقية إلى كانون الأول/ديسمبر من العام القادم (**الأهرام**، القاهرة، ١٩٨٨/٥/٢٨).

- بدأت القوات السورية خطة الانتشار في الضاحية الجنوبية لبيروت بعد أن أثمرت الاتصالات الايرانية - السورية واللبنانية - السورية إلى خطة تنهي القتال بين حركة «أمل» و «حزب الله». وقد دخلت القوات السورية العاملة في لبنان مع حوالى ٥٠٠ جندي ودركي لبناني إلى منطقة الشياح والغبيري (**النهار**، بيروت ١٩٨٨/٥/٢٨).

٣ - علاقات عربية

١ - تكتلات عربية

- أفاد تقرير وارد من البحرين أن جسر السعودية - البحرين ساهم في تنمية التبادل التجاري بين بلدان مجلس التعاون كما أنعش تجارة الترانزيت من بلدان الخليج إلى دول الخارج. وقال التقرير ان الجسر ساهم في تقوية الروابط بين بلدان الخليج وبخاصة بين السعودية والبحرين وسجلت حتى الآن ١١١ حالة زواج ما بين البلدان الخليجية. واضاف التقرير أن الجسر ساهم في تبادل العملات الخليجية كما أدى إلى كسر احتكار السلع وتنشيط الحركة السياحية بين بلدان المجلس بحيث عبر الجسر حتى الآن أكثر من خمسة ملايين شخص (**هيئة الإذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٨/٥/٣).

- أعلن عبدالله القويز، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس صندوق النقد العربي، أن أهم الخطوات المؤدية إلى تحقيق السوق الخليجية المشتركة قد تمّ اتخاذها وهي الغاء الرسوم الجمركية بين دول مجلس التعاون، أما بقية الخطوات في هذا المجال وهي حرية انتقال رؤوس الأموال وبقية عناصر الانتاج فهي موجودة قبل قيام مجلس التعاون ولم يبق إلاّ موضوع توحيد التعرفة الجمركية بين دول المجلس بالنسبة للعالم الخارجي (**العرب**، الدوحة، ١٩٨٨/٥/٧).

- أكد محمود المستيري، وزير الخارجية التونسي، في تصريح لصحيفة **البيان** الصادرة في دبي أن ما تمّ من تقارب بين تونس وليبيا من جهة وبين المغرب والجزائر من جهة أخرى يثبت أن المغرب العربي الكبير سائر نحو ترسيخ التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وأوضح أن ما تمّ خلال لقاء «جربة» بين زين العابدين بن علي، الرئيس التونسي، ومعمر القذافي، الرئيس الليبي، من اتفاقات تتعلق بتنقل الأشخاص والبضائع والاقامة والعمل والتملك في كلا البلدين، يشير إلى السير نحو الوحدة بين ليبيا وتونس وهذا يمكن ربطه بتصورات شعوب المنطقة عن وحدة المغرب العربي (**العلم**، الرباط، ١٩٨٨/٥/٢٦).

ب - علاقات بين قطرين عربيين أو أكثر

- أعلن علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في جمهورية اليمن الديمقراطية، أن بلاده وقّعت اتفاقاً مع الجمهورية العربية اليمنية يشترك بموجبه البلدان في استغلال حقول نفطية تقع في المنطقة الحدودية الفاصلة بينهما. وقال البيض في تصريح بثته اذاعة جمهورية اليمن الديمقراطية أنه وقع الاتفاق مع علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، كما تمّ الاتفاق على إقامة استفتاء حول مشروع دستور موحّد للبلدين. ويذكر أن العلاقات بين البلدين توترت في آذار الماضي بعد إحياء نزاع قديم حول استغلال حقل نفطي مشترك في منطقة شبوه (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٥).

- قررت وزارة الخارجية المصرية ايفاد بعثة دبلوماسية إلى جمهورية اليمن الديمقراطي للاتفاق على اجراءات اعادة فتح السفارة المصرية في عدن، في إطار التمهيد لإعلان عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (**صوت العرب**، القاهرة، ١٩٨٨/٥/٨).

- أعلن رسمياً في كل من الجزائر والمغرب عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى

السفراء اعتباراً من يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٨٨ وذلك بعد قطيعة بينهما بدأت منذ ٧ آذار/مارس عام ١٩٧٦. وصدر بيان صحافي مشترك جاء فيه أنه في اطار الحوار السياسي القائم بين البلدين الذي تمثل مؤخراً بإرسال وفود مغربية وجزائرية متبادلة رغبة من الجانبين بإقامة علاقة حسن الجوار والتعاون، ورغبة منهما في تسريع اقامة وحدة المغرب العربي الكبير، وتجسيداً للإرادة الصادقة للإسهام في تقوية التضامن العربي لمساندة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، واهتماماً منهما بالعمل لإنجاح الجهود الدولية المبذولة لإجراء استفتاء لايجاد حل عادل ودائم لنزاع الصحراء الغربية، قرر البلدان استئناف العلاقات بينهما (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٧/٥/١٩٨٨). وقد رحبت كل من موريتانيا وليبيا وتونس والسعودية بإعادة العلاقات المغربية - الجزائرية (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٨/٥/١٩٨٨). كما رحبت الامارات العربية المتحدة وقطر باعادة العلاقات، وتسلمت كل من الجزائر والمغرب رسائل من معظم رؤساء البلدان العربية أعربت عن الارتياح للخطوة الجزائرية - المغربية التي من شأنها أن تساهم في تنقية الأجواء العربية قبيل انعقاد القمة العربية الطارئة في الجزائر الشهر المقبل، والتي من شأنها أن تحضر الأجواء الملائمة لحل نزاع الصحراء الغربية (**الخليج**، الشارقة، ١٩/٥/١٩٨٨). في هذا الصدد ذكرت **وكالة فرانس برس** أن خافيير بيريز دي كويلار، الأمين العام للأمم المتحدة، أجرى اتصالات مع كل من موريتانيا وجبهة البوليساريو ومالي فور اعادة العلاقات المغربية - الجزائرية بهدف المشاركة في قمة منظمة الوحدة الافريقية التي ستعقد أواخر الشهر الجاري في اديس ابابا وذلك لتوفير الأجواء الملائمة لجهود المنظمة والأمم المتحدة من أجل تسوية مشكلة الصحراء الغربية (**العلم**، الرباط، ٢٠/٥/١٩٨٨). وفي ضوء اعادة العلاقات، أعلن مصدر مسؤول في الرباط أن المغرب سيشارك في مؤتمر القمة العربي الطارىء في الجزائر. وقال، إن هذا القرار يأتي في أعقاب اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد ١٢ عاماً من القطيعة (**النهار**، بيروت، ٢١/٥/١٩٨٨). من جهتها رحبت جبهة البوليساريو بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر، وقال محمد عبدالعزيز، الأمين العام للجبهة، إن «اعادة العلاقات المغربية - الجزائرية لا تؤثر على علاقة الجبهة بالجزائر». واعرب عن أمله في أن تكون اعادة العلاقات خطوة ايجابية لتسوية نزاع الصحراء الغربية، ودعا إلى التفاوض المباشر بين الجبهة والمغرب لسحب القوات المغربية من الصحراء، معتبراً، أن ذلك يشكل «الحد الأدنى الذي يستحيل من دونه تنظيم استفتاء حر وعادل لتقرير مصير الشعب الصحراوي (**الخليج**، الشارقة، ٢٢/٥/١٩٨٨). وقد تواصلت الاتصالات على الصعيد المغربي، إثر اعادة العلاقات الجزائرية - المغربية، وفي هذا الصدد التقى زين العابدين بن علي، الرئيس التونسي، محمد عبدالعزيز، الأمين العام لجبهة البوليساريو، في اديس ابابا على هامش مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية. وقال بيان للبوليساريو ان اللقاء الذي تم أمس الأول وهو الأول من نوعه، تناول «الموقف في المغرب وبصفة خاصة في الصحراء الغربية» (**الدستور**، عمان، ٢٨/٥/١٩٨٨).

- وافق الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي والاجتماعي على تقديم قرض للبحرين قيمته ٥,٥ ملايين دينار كويتي للمساهمة في بناء جسر ثانٍ يربط المحرق بالمنامة وذلك اضافة إلى الجسر الموجود حالياً. وتبلغ فائدة القرض ٦ بالمائة يسدد خلال فترة ٢٠ عاماً (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ٢١/٥/١٩٨٨).

- أعلن الحسناوي الخالدي، السفير الجزائري في الكويت، بأن «اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر ومصر محتملة ويمكن اعلانها قبل القمة العربية الطارئة المقبلة». وكشف عن «وجود اتصالات مصرية - جزائرية ستتواصل خلال انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا أواخر الشهر الحالي»، وفيما يتعلق بدعوة مصر لحضور القمة العربية، اوضح «أن مثل هذه الدعوة تأتي بقرار من القمة وليس من قبل الدولة المضيفة للقمة» (**الأهرام**، القاهرة، ٢٥/٥/١٩٨٨). إلّا أنه بعيد افتتاح القمة الافريقية، غادر حسني مبارك، الرئيس المصري، اديس ابابا من دون أن يتم اللقاء الذي كان متوقعاً بينه وبين الشاذلي بن جديد، الرئيس الجزائري، كما أفادت بعض المصادر (**النهار**، بيروت، ٢٧/٥/١٩٨٨).

- أفادت التقارير الواردة من تونس أنه في ضوء تحسين العلاقات التونسية - الليبية وفتح الحدود بين البلدين، فقد بلغ عدد الزوار الليبيين إلى تونس منذ بداية العام الحالي ١٢ ألف شخص في حين زار تونس العام ١٩٨٧، ٧٠٠ شخص فقط (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ٢٨/٥/١٩٨٨). وحول التعاون بين البلدين اتفقت ليبيا وتونس على اجراء استكشافات في المنطقة البحرية الواقعة على حدود البلدين لمد خطوط أنابيب للنفط

تربط بين مصفاة الزاوية في ليبيا ومنطقة زارزيز جنوب شرق تونس الساحلية. وأفادت نشرة **الميس** أن هذا الاتفاق تم التوصل إليه خلال اللقاء الذي عقد في بلدة جربة التونسية في ٢٣ من الشهر الجاري، بين زين العابدين بن علي، الرئيس التونسي، ومعمر القذافي، الرئيس الليبي، وسيتم توقيع الاتفاق بالصيغة النهائية منتصف الشهر القادم خلال زيارة الرئيس التونسي لليبيا (**الميس**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٥/٣٠).

٤ ـ اتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ قرر المؤتمر النقابي العمالي العربي الذي بدأ أعماله في القاهرة في العاشر من الشهر الجاري، إنشاء صندوق عمالي قومي يكون مقره القاهرة باسم «الصندوق العمالي العربي لدعم الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة» يمول من تبرعات التنظيمات العربية والعمال العرب، والتبرع بحصيلة الاشتراكات النقابية العربية عن شهر أيار/مايو لتمويل الصندوق، واعتبار ١٥ أيار/مايو يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وطالب المؤتمر بعودة مصر إلى مكانها في منظمة العمل العربية، كما قرر اصدار طابع بريدي تذكاري في مختلف الدول العربية لمساندة الانتفاضة والتنسيق مع منظمة التحرير لتوصيل الدعم إلى الشعب الفلسطيني وإصدار مطبوعات لنشر أخبار الانتفاضة (**الأهرام**، القاهرة، ١٩٨٨/٥/١٢).

ـ أكد أنور الخليل، رئيس اتحاد المصارف العربية، أن ما تردده وسائل الاعلام الغربية والأمريكية حول تراجع المصداقية الائتمانية للدول والمصارف العربية غير صحيح لأن المقاييس التي تتبعها في هذا التقييم لا تنطبق بالضرورة على البلدان العربية كون الأرقام المتاحة تؤكد ذلك. وأوضح الخليل في تصريح لصحيفة **الخليج** أن دراسة متخصصة أجراها الاتحاد تشير إلى أن نسبة رساميل المصارف العربية إلى مجموع موجوداتها هي بحدود ٧ بالمائة بينما يبلغ المعدل العام لأكبر ٥٠٠ مصرف عالمي نحو ٤ بالمائة فقط (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٨/٥/١٩).

ـ أعلنت الجمعية الوطنية الأردنية لمكافحة التدخين عن تشكيل هيئة تأسيسية تضم عشرة ممثلين عن البلدان العربية لإنشاء اتحاد عربي لمكافحة التدخين. ويهدف هذا الاتحاد الذي تم اختيار عمان مقراً له إلى توحيد وتنسيق العمل العربي لمكافحة التدخين كإحدى الوسائل المهمة لتحقيق هدف الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٨/٥/٢١).

ـ أوصلت ندوة «تطوير التعليم المستمر والتدريب» التي عقدت في جامعة الكويت من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو الحالي، بمشاركة عدد كبير من الباحثين العرب وممثلين عن الجامعات العربية، بضرورة قيام مركز اقليمي لجمع الوثائق والدراسات المتعلقة بتحديث أساليب التعليم وتنفيذ البرامج التعليمية للتوصل إلى وضع سياسة تعليمية عربية شاملة تأخذ في الاعتبار المراحل التي توصلت إليها كل جامعة لناحية استخدام الكومبيوتر والوسائل التقنية الحديثة الأخرى، ولناحية وضع وتنفيذ البرامج التي تربط الأهداف التعليمية بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية (**الدستور**، عمان، ١٩٨٨/٥/٢٩).

* ببليوغرافيا

* ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

كتب

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الصناعية. **دليل المؤسسات العربية التدريبية في الصناعة.** بغداد: المنظمة، ١٩٨٧. ٣٢٨ ص.

٢ ـ **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٧.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. ٨٦٤ ص.

مراجعة كتب

٣ ـ عطية، احسان، سمير جبريل وجمال الطلب (معدّون). «مناطق عربية محتلة: حقائق وارقام.» **المنتدى:** السنة ٣، العدد ٣٣، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٢١ ـ ٢٢. (فهد الفانك)

٤ ـ Corvisies, André. «Dictionnaire d'art et d'histoire militaires.»

دراسات شرقية: السنة ١، العدد ٣، ربيع ١٩٨٨. ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

تاريخ وجغرافيا

كتب

٥ ـ ضاهر، مسعود. **الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي.** مع لوحات اصلية للفنان فارس غصوب. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨. ٢٠٠ ص. (سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث، ٤)

٦ ـ عمارة، محمد. **معارك العرب ضد الغزاة، ١١٨٧ ـ ١٨٠٧.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨. ١٨٤ ص.

دوريات

٧ ـ همام، طلعت. «قراءات جديدة في ملفات الوفد القديم: ثوار وباشوات.» **الموقف العربي:** السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٩٤ ـ ١٠٥.

سياسة وفكر قومي

كتب

٨ ـ اومليل، علي. **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية.** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧. ٢١٥ ص.

٩ ـ عصاصة، سامي. **عربدة سياسية: مقالات في الاقتصاد والسياسة.** القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ١٩٨٨. ٢٢٦ ص.

١٠ ـ قاسم، وجيه حسن. **نظرة جديدة في التحالف الصهيوني الامبريالي**. القاهرة: دار البيادر، ١٩٨٨. ١١٧ ص.

١١ ـ محمد، علي سبتي. **دراسات في الحرب العراقية الايرانية**. بغداد: [د. ن.]، ١٩٨٧. ١٩٧ ص.

دوريات

١٢ ـ ابراهيم، سعد الدين. «العرب... والاتحاد السوفياتي.» **المنتدى**: السنة ٣، العدد ٣٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٣ ـ ٦.

١٣ ـ ابو طالب، حسن. «ندوة ثلاثون عاماً على الوحدة، القاهرة، ٢٢ ـ ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ١٥٧ ـ ١٦٥.

١٤ ـ اسماعيل، طلعت. «ندوة الطفل الفلسطيني: ولد في اليأس ويعطينا الأمل، تونس، ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٨.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ١٤٦ ـ ١٥١.

١٥ ـ «الانعطاف الجديد.» **الحوار الفكري والسياسي**: السنة ٦، العدد ٣٦، خريف ١٩٨٧. ص ٢٧٢ ـ ٢٨٠.

١٦ ـ برادة، محمد. «إذا اراد العرب الخروج من ازمتهم عليهم الاقتناع بضرورة الموت.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٤٠ ـ ٤٥.

١٧ ـ بركات، خليل. «وحدة الداخل مثالاً يحتذى لوحدة الخارج.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٦٢ ـ ٦٧.

١٨ ـ بشور، معن. «من وحي حزيران.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٤ ـ ٩.

١٩ ـ بنسعيد، سعيد. «العرب والمستقبل: الفكر القومي العربي بين الاتباع والابداع.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ٢٨ ـ ٤٣.

٢٠ ـ «تجار الموت.» **الحوار الفكري والسياسي**: السنة ٦، العدد ٣٦، خريف ١٩٨٧. ص ٢٨١ ـ ٢٨٨.

٢١ ـ تليمة، عبد المنعم. «القضية: ان تكون الامة او لا تكون.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٠ ـ ١٦.

٢٢ ـ الجادر، عادل حامد. «دراسة في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٦١ ـ ١٨٠.

٢٣ ـ جبور، جورج. «الفكر السياسي العربي بين التبعية والابداع.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٧ ـ ٣٢.

٢٤ ـ جريس، صبري. «امير الجهاد.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٨٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٣ ـ ١٢.

٢٥ ـ الجوجري، عادل. «العسكرية المصرية والصديق الامريكي.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ١٢ ـ ١٦.

٢٦ ـ حافظ، صلاح الدين. «تكنولوجيا قهر الحريات...!» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٤ ـ ١٠.

٢٧ ـ حافظ، كمال. «الامريكيون قادمون.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٨٦ ـ ٨٩.

٢٨ ـ حجازي، حسين. «سياسات دول الطوق العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٨٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٢٥ ـ ٥٨.

٢٩ ـ «الحوار العربي ـ السوفياتي: خلاصة بعض اوراق العمل، عمان، ١٦ ـ ١٨ آذار (مارس) ١٩٨٨.» **المنتدى**: السنة ٣، العدد ٣٢، أيار/ مايو ١٩٨٨. ص ٢٦ ـ ٢٧.

٣٠ ـ الخالدي، طلال. «مفهوم العروبة عند الشيخ عبد الحميد بن باديس.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٣٣ ـ ٣٧.

٣١ ـ خطاب، نظيرة محمود. «النشاط الصهيوني في اقطار امريكا اللاتينية: مجالاته وابعاده.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٨١ ـ ١٩٧.

٣٢ ـ درويش، يحي. «النكبة الفلسطينية.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٥٠ ـ ٥٧.

٣٣ ـ «رؤية للنظام العربي: الواقع والطموح.» لقاء نظمه مركز الدراسات العربية، لندن، ٦ ـ ٧ آذار (مارس) ١٩٨٨. **المنتدى**: السنة ٣، العدد ٣٣، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٨ ـ ١٤.

٣٤ ـ الزنتاني، عبد الوهاب. «ولم لا نصدق القذافي...؟» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٣٦ ـ ٣٩.

٣٥ ـ زهر الدين، صالح. «الوحدة العربية من خلال الوثائق الاستعمارية.» **الفكر التقدمي**: العدد ٥، نيسان/ ابريل ١٩٨٨. ص ٨٢ ـ ٩١.

٣٦ ـ السيد، عدنان. «ست سنوات على غزو لبنان... استراتيجية الاقتطاع والتقسيم الاسرائيلية: الحلقة الأولى.» **الموقف**: العدد ٦١، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٨ ـ ١٢.

٣٧ ـ شاهين، احمد. «الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الاطار العربي.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٨٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ١٣ ـ ٢٤.

٣٨ ـ الشبيبي، علي. «الانتفاضة ومدلولاتها البعيدة في الذكرى الاربعين لولادة الكيان الصهيوني: الجيش يواجه الانهيار.» **المنبر**: العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٤١ ـ ٤٥.

٣٩ ـ شكري، غالي. «ازمة الصحافة العربية في الغرب.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٣٣ ـ ٣٦.

٤٠ ـ صايغ، يوسف. «التسوية السياسية في الافق التاريخي للقضية الفلسطينية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ٩١ ـ ١٠٥.

٤١ ـ عبد الله، حسين. «الحمام يرفع الاعلام الفلسطينية: البنية التحتية تدهش الاحتلال.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٦٨ ـ ٧٣.

٤٢ ـ عبد الكريم، ابراهيم. «اسرائيل والمشروع الوحدوي العربي: عودة الى توصيف التحديات المتبادلة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٤٣ ـ ٥٥.

٤٣ ـ «عدم استخدام طريقة ريتشارد نيكسون.» **الحوار الفكري والسياسي**: السنة ٦، العدد ٣٦، خريف ١٩٨٧. ص ٢٨٩ ـ ٣٠٦.

٤٤ ـ علي، عرفة عبده. «المنظمات الارهابية في الكيان الصهيوني.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٧٨ ـ ٨٤.

٤٥ ـ الفانك، فهد. «حول الحوار العربي السوفياتي، عمان، ١٦ ـ ١٨ آذار (مارس) ١٩٨٨.» **المنتدى**: السنة ٣، العدد ٣٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٢٨ ـ ٣١.

٤٦ ـ «فشل سحر ريغان.» **الحوار الفكري والسياسي**: السنة ٦، العدد ٣٦، خريف ١٩٨٧. ص ٢٥٩ ـ ٢٦٨.

٤٧ ـ قنديل، حنان ماهر. «ندوة التغيرات السياسية الحديثة في الوطن العربي، القاهرة، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ١٦٦ ـ ١٧٦.

٤٨ ـ كيلاني، هيثم. «الانتفاضة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٣ ـ ٢٥.

٤٩ ـ مصطفى، هالة. «التيار الاسلامي في الارض المحتلة.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ٧٥ ـ ٩٠.

٥٠ ـ مناف، عبد العظيم. «عفواً رئيس الجمهورية.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٤ ـ ١١.

٥١ ـ المؤمن، حسين. «قضية مكفارلين: احدى مفردات الصراع البارد.» **الحوار الفكري والسياسي**: السنة ٦، العدد ٣٦، خريف ١٩٨٧. ص ٢٣٦ ـ ٢٥٨.

٥٢ ـ «ندوة المستقبل العربي: حول اشكالية الاشتراكية: حلقة نقاش، القاهرة، ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٨.» شارك فيها برهان غليون، حسام عيسى، حسين معلوم، سمير امين، طه عبد العليم طه، احمد سيد احمد، محمد السيد سعيد؛ ادار الحلقة محمود امين العالم. **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ١٠٦ ـ ١٣٩.

٥٣ ـ نوفل، احمد سعيد. «الممارسات العنصرية الصهيونية ضد عرب فلسطين ١٩٤٨.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٥٨ ـ ٧٦.

٥٤ ـ ـــــــ . «ندوة العنصرية والصهيونية، القاهرة، ١٨ ـ ٢٠ آذار (مارس) ١٩٨٨.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٨٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٩٣ ـ ٩٨.

٥٥ ـ النجار، غانم. «الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج.» **المنتدى**: السنة ٣، العدد ٣٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٩ ـ ١٣.

٥٦ ـ هاشم، عمرو. «العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٧.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٨٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٥٩ ـ ٧١.

٥٧ ـ الغبرا، شفيق. «الانتفاضة الفلسطينية: اسبابها، آلية استمرارها، واهدافها.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ٥٩ ـ ٧٤.

انظر ايضاً: ٧، ٨٠، ٩٠، ١٠٥، ١٠٨، ١١٧

مراجعة كتب

٥٨ ـ «الانتفاضة... الدم غلب السيف.» **الموقف**

العربي: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ١٥٢ ـ ١٥٦. (سيد زهران)

٥٩ ـ حسين، عدنان. «العامل القومي في السياسة المصرية.» **الفكر التقدمي**: العدد ٥، نيسان/ ابريل ١٩٨٨. ص ١٢٢ ـ ١٢٥. (عدنان السائح)

٦٠ ـ حماد، مجدي. «اسرائيل وافريقيا: دراسة في ادارة الصراع الدولي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٢٠٤ ـ ٢٠٨. (سمير حسين)

٦١ ـ شتا، احمد عبد الونيس علي. «الدولة العاصية: دراسة في التعارض بين مواقف الدول والتزاماتها الدولية في الامم المتحدة مع التركيز على اسرائيل وجنوبي افريقيا.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٢٠٩ ـ ٢١٧. (محمد جمال محمد عرفة)

٦٢ ـ هويدي، امين. «صناعة الاسلحة في اسرائيل.» **المنتدى**: السنة ٣، العدد ٣٣، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٩ ـ ٢٠. (خالد الفيشاوي)

٦٣ ـ Dieckhoff, Alain. «Les Espaces d'Israël.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٨٢، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٩٩ ـ ١٠٦. (محمد علي اليوسفي)

٦٤ ـ Farah, Tawfic E. and Yasumasa Kuroda (eds.). «Political Socialization in the Arab States.»

المستقبل العربي: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ١٤٩ ـ ١٥٦. (علي الصاوي)

٦٥ ـ Gadan, Monique. «Islam et nationalisme en Algérie.»

دراسات شرقية: السنة ١، العدد ٣، ربيع ١٩٨٨. ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

٦٦ ـ Kaminsky, Catherine et Simon Kruk. «La Stratégie soviétique au Moyen Orient.»

دراسات شرقية: السنة ١، العدد ٣، ربيع ١٩٨٨. ص ١٥٤.

انظر ايضاً: ١١، ١١٩

اقتصاد

دوريات

٦٧ ـ الابرش، رياض. «الزراعة العربية من الثورة الخضراء الى الامن الغذائي.» **الاقتصاد**: السنة ٢١، العدد ٢٩١، نيسان/ ابريل ١٩٨٨. ص ٣١ ـ ٣٨.

٦٨ ـ الامم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. «اجتماع خبراء حول تعزيز طاقة البحث والتطوير وارتباطهما بقطاعات الانتاج في بلدان منطقة الاسكوا، عمان، ١٥ ـ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٤، العدد ٥١، ربيع ١٩٨٨. ص ١٥٧ ـ ١٦٤.

٦٩ ـ ايوب، مدحت. «الاتحادات السلعية سلاح العالم الثالث.» **الموقف العربي**: السنة ١٢، العدد ٩٦، ايار/ مايو ١٩٨٨. ص ٢٥ ـ ٢٩.

٧٠ ـ الجنابي، طاهر موسى. «ملاحظات حول آثار وتذبذب اسعار البترول على الاقتصاد العربي.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٤، العدد ٥١، ربيع ١٩٨٨. ص ٦١ ـ ٩٦.

٧١ ـ حلباوي، يوسف. «المشاريع العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١١٧ ـ ١٢٩.

٧٢ ـ الحمادي، علي مجيد. «الآفاق الاقليمية لتجربة التصنيع في اقطار مجلس التعاون الخليجي.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٤، العدد ٥١، ربيع ١٩٨٨. ص ٩٧ ـ ١٢٢.

٧٣ ـ الحمصي، أمل. «اضواء على المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب: المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الكويت، ٦ ـ ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٨.» **الاقتصاد**: السنة ٢١، العدد ٢٩١، نيسان/ ابريل ١٩٨٨. ص ١٣ ـ ١٧.

٧٤ ـ خورشيد، معتز. «النماذج الرياضية والمحاكاة في اتخاذ القرارات والدراسات المستقبلية.» **عالم الفكر**: السنة ١٨، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٧٣ ـ ١١٤.

٧٥ ـ رشاد، محمد. «تقرير عن المؤتمر التعاوني العربي: الحركة التعاونية العربية، ٧، الكويت.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١١٦ ـ ١٢٥.

٧٦ ـ صادق، علي توفيق. «النفط ضمن اطار الحسابات القومية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٤، العدد ٥١، ربيع ١٩٨٨. ص ٩ ـ ٤٢.

٧٧ ـ صندوق النقد العربي. «اعمال الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، تموز (يوليو) ١٩٨٧.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٤، العدد ٥١، ربيع ١٩٨٨. ص ١٤٣ ـ ١٥٦.

٧٨ ـ عبد المسيح، اشواق ناطق. «الآثار النقدية للسياسة المالية في اقطار الخليج العربي.» **التقرير الاقتصادي الدولي**: السنة ٢٨، العدد ١، ١٩٨٨. ص ٣٣ ـ ٥٠.

٧٩ ـ غيبة، حيدر محمد. «نحو تنمية عربية تعتمد على الذات.» **الاقتصاد**: السنة ٢١، العدد ٢٩١، نيسان/ ابريل ١٩٨٨. ص ٢١ ـ ٣٠.

٨٠ ـ قضماني، احسان. «المشروع الصهيوني بين الاقتصادي والعسكري.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٩٨ ـ ٢٠٣.

٨١ ـ المختار، مطيع. «بعض ملامح العلاقات الاقتصادية قبل قيام جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٤١ ـ ١٦٠.

٨٢ ـ النابلسي، محمد سعيد. «واقع وتطور التجارة العربية البينية حديثاً واهميتها في إطار العلاقات الاقتصادية العربية.» **النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)**: السنة ١٤، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٧ ـ ١٢.

٨٣ ـ الوكيل، ابراهيم محمد. «العوامل الاقتصادية في عمليات التكرير.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٤، العدد ٥١، ربيع ١٩٨٨. ص ١٢٥ ـ ١٤١.

انظر ايضاً: ٥٦، ٩٧

مراجعة كتب

٨٤ ـ مرسي، فؤاد. «التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٢١٨ ـ ٢٢١. (جورج المصري)

٨٥ ـ Hedley, Don. «World Energy: The Fact and the Future.»

النفط والتعاون العربي: السنة ١٤، العدد ٥١، ربيع ١٩٨٨. ص ١٦٥ ـ ١٧٧. (محمد مختار اللبابيدي)

اجتماع

كتب

٨٦ ـ ابو عناقة، علي. **الاحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية ـ الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧. ١٨٢ ص.

٨٧ ـ الغزاوي، جلال الدين. **دراسة حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٨. ١١٣ ص. (حوليات كلية الآداب، الحولية التاسعة، الرسالة الخمسون)

٨٨ ـ الفيل، محمد رشيد. **هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الافادة منها**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٨. ٨٤ ص. (حوليات كلية الآداب، الحولية التاسعة، الرسالة الحادية والخمسون)

٨٩ ـ المنظمة العربية لحقوق الانسان. **حقوق الانسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة، ١٩٨٨. ٢٢٣ ص.

دوريات

٩٠ ـ انصاري، حامد. «حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة: التمتع بسلطة ذاتية من منظور مقارن.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ٤٤ ـ ٥٨.

٩١ ـ التير، مصطفى عمر. «الود المفقود بين الباحث وصانع القرار في الوطن العربي: ملاحظات حول علاقة المثقف بالسلطة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٣٠ ـ ١٤٠.

٩٢ ـ درويش، منير. «هجرة العقول العربية: اسباب ونتائج وحلول.» **الموقف**: العدد ٦١، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٤٢ ـ ٥٥.

٩٣ ـ الزين، نزار. «مشكلة بطالة الشباب من خريجي الجامعات العربية واقتراح وظيفة جديدة للجامعة تسهم في حل المشكلة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٧٩ ـ ٨٥.

٩٤ ـ السعدني، عبد القادر. «صحفيون مهاجرون وليست صحافة مهاجرة..!!» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٣٧ ـ ٤٤.

٩٥ ـ صعب، حسن. «تطوير صورة العرب في الغرب.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٦٨ ـ ٧٨.

٩٦ ـ عبد الرحمن، عواطف. «الدراسات المستقبلية: الاشكاليات والآفاق.» **عالم الفكر**: السنة ١٨، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٧ ـ ٣٨.

٩٧ ـ عبد الفضيل، محمود. «الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل: نظرة تقويمية.» **عالم الفكر**:

السنة ١٨، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٥١ ـ ٧٢.

٩٨ ـ عمر، معن خليل. «مهددات ومحصنات الامن الاجتماعي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٥٦ ـ ٦٧.

٩٩ ـ العويني، محمد علي. «الصور النمطية والسياسة الخارجية العربية.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٩٧ ـ ١١٥.

١٠٠ ـ فرجاني، نادر. «عن البشر والتنمية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ٤ ـ ٢٧.

١٠١ ـ ـــــــ. «مستقبل البشرية بين رؤى العالم الثالث وفظاظة العالم.» **عالم الفكر**: السنة ١٨، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨. ص ٣٩ ـ ٥٠.

١٠٢ ـ قابل، محمد صفوت. «الصناعة العربية واستراتيجية الاحلال محل الواردات.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٨٦ ـ ٩٧.

١٠٣ ـ قنديل، أماني. «البعد الاعلامي في قضايا حقوق الانسان.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٢٤ ـ ٢٧.

١٠٤ ـ المسلمي، ابراهيم عبد الله. «الاقاليم في الصحافة اليومية المصرية.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٤٥ ـ ٦٩.

١٠٥ ـ نعمة، عصماء. «دور المرأة في الثورة الفلسطينية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٢٧ ـ ٤٢.

انظر ايضاً: ١٩، ٧٢، ٧٥

مراجعة كتب

١٠٦ ـ سلامة، غسان. «نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨. ص ١٤٠ ـ ١٤٩. (محمد سيد احمد)

انظر ايضاً: ٦٤

ثقافة

دوريات

١٠٧ ـ جواد، قيس خزعل. «حول المفهوم والمصطلح في الفكر العربي والغربي.» **دراسات شرقية**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ١٩٨٨. ص ٦ ـ ١٠.

١٠٨ ـ الحضراني، بلقيس ابراهيم. «بدايات الملامح القومية في الشعر اليمني المعاصر.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١٢٢ ـ ١٢٨.

١٠٩ ـ الحميد، عبد الله صالح. «نظرية الترجمة في الوطن العربي: بداية مرحلة جديدة؟» **دراسات شرقية**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ١٩٨٨. ص ٥٩ ـ ٦٨.

١١٠ ـ خليل، أسامة. «وشائج الرحمن بين لغة عدنان ولوغوس يونان.» **دراسات شرقية**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ١٩٨٨. ص ١١ ـ ٢٥.

١١١ ـ الصاوي، احمد حسين. «نظرات في بحوث الاخراج الصحفي.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٢٨ ـ ٣٢.

١١٢ ـ العجم، رفيق. «المنطق في ابعاده الاسلامية والعربية بين الفارابي والغزالي.» **الابحاث**: السنة ٣٥، ١٩٨٧. ص ٢١ ـ ٥٢.

١١٣ ـ غليون، برهان. «العرب والغرب.» **دراسات شرقية**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ١٩٨٨. ص ٦٩ ـ ٨٣.

انظر ايضاً: ٥٦

تربية وتعليم

دوريات

١١٤ ـ حداد، نبيل. «اسس القبول لطلبة الاعلام العرب.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٧٠ ـ ٨٤.

١١٥ ـ حسين، عبد المنعم محمد. «مقدمة في نظرية المنهج: بعض ملامح نظرية المنهج.» **مجلة كلية التربية باسوان**: العدد ١، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ١٤٨ ـ ٢٠١.

١١٦ ـ طه، محمد محي الدين. «التربية نحو المهنة أو التوجيه المهني.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٩٠ ـ ٩٥.

١١٧ ـ علي، صبري ابراهيم. «الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة: دراسة ميدانية.» **مجلة كلية التربية باسوان**: العدد ١، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. ص ٣٠٤ ـ ٣٧١.

١١٨ ـ مطر، فاطمة خليفة. «التثقيف العلمي: عناصره

ومهماته في الوطن العربي.» **المنابر**: السنة ٣، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ٧٩ ـ ٨٩.

مراجعة كتب

١١٩ ـ اللقاني، أحمد حسين. «الصراع العربي الاسرائيلي في مناهج التاريخ بالمملكة المتحدة (بريطانيا).» **رسالة الخليج العربي**: السنة ٨، العدد ٢٤، ١٩٨٨. ص ٢٢١ ـ ٢٢٨.

علوم وتكنولوجيا

دوريات

١٢٠ ـ لبيب، سعد. «وقفة مع القمر العربي بعد مرور ثلاث سنوات على اطلاقه.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٥١، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ص ١١ ـ ٢٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General and Bibliography

Books

1 - Adams, Michael (ed.). *The Middle East: Handbooks to the Modern World.* Oxford, Eng.: Facts on File Publications, 1987.

2 - *The Middle East and North Africa, 1988.* London: Europa Publications Ltd., 1987. 910 p.

3 - *The World of Learning 1988.* London: Europa Publications, 1988. 1925 p.

History and Geography

Periodicals

4 - Mattar, Philip. «The Mufti of Jerusalem and the Politics of Palestine.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 227-240.

5 - Neff, Donald. «Struggle over Jerusalem.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 15-23.

Book Reviews

6 - Lytle, Mark Hamilton. «The Origins of the Iranian - American Alliance, 1941-1953.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 311-312. (R.K. Ramazani)

7 - Simmons, James C. «Passionate Pilgrims: English Travelers to the World of the Desert Arabs.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 106-107. (Grace Halsell)
See also: 76, 79

Politics and National Thought

Books

8 - Halliday,Fred and Hamza Alavi (eds.). *State and Ideology in the Middle East and Pakistan.* London: Macmillan, 1988.

9 - Hunter, Jane. *Israeli Foreign Policy: South Africa and Central America.* Boston: South End Press, 1987.

10 - James, Alan. *Interminable Interim: The UN Force in Lebanon.* London: The Centre for Security and Conflict Studies, 1988. 35 p. (Conflict Studies, 210)

11 - Kaikobad, Kaiyan Homi. *The Shatt al-Arab Boundary Question: A Legal Reappraisal.* Oxford, Eng.: Oxford University Press, 1988. 164 p.

12 - Livingstone, Neil C. and Terrell E. Arnold. *Beyond the Iran/ Contra Crisis: The Shape of U.S. Anti-Terrorism Policy in the Post-Reagen Era.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1988. 384 p.

13 - O'Ballance, Edgar. *The Gulf War, 1980-87.* Elmsford, N.Y.: Pergamon Brassey's, 1988. 240 p.

14 - Pogany, Istvan. *The Arab League and Peace Keeping in Lebanon.* Aldershot, Hants: Avebury/Gower, 1987. 214 p.

15 - Shlaim, Avi. *Collusion across the*

Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine. Oxford, Eng.: Oxford University Press, 1988. 692 p.

16 - Smith, Charles D. *Palestine and the Arab-Israeli Conflict.* New York: St. Martin's Press, 1988. 250 p.

17 - *U.S. Strategic Goals in the Middle East and the Gulf.* Washington, D.C.: Conant and Associates Ltd., 1987. 59 p.

See also: 4, 5

Periodicals

18 - Abdel Rahman, Hasan. «Interview with Director of the Palestine Information Office.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 9-14.

19 - Alder, Raya. «The Tenants of Wadi Hawarith: Another View of the Land Question in Palestine.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 20, no. 2, May 1988. pp. 197-220.

20 - Arafat, Yasser. «Interview with Chairman of the Palestine Liberation Organization Yasser Arafat.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 1-8.

21 - Bergus, Donald C. «Forty Years on Israel's Quest for Security.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 201-208.

22 - Bernstein, Marver H. «Israel: Turbulent Democracy at Forty.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 193-201.

23 - Boulby, Marion. «The Islamic Challenge: Tunisia since Independence.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 590-614.

24 - Carter, Jimmy. «Interview with President Jimmy Carter.» *American - Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 24-37.

25 - ———. «The Middle East Consultation: A Look to the Future.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2 Spring 1988. pp. 187-192.

26 - Cohen, Raymond. «Twice Bitten?: The European Community's 1987 Middle East Initiative.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 3, Spring 1988. pp. 33-40.

27 - Deeb, Marius. «Shia Movements in Lebanon: Their Formation, Ideology, Social Basis and Links with Iran and Syria.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 698-729.

28 - Faksh, Mahmud A. «U.S. Policy in the Middle East: Incongruity in Political Strategy and Action.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 28-46.

29 - Hunter, Shireen T. «Iran and the Spread of Revolutionary Islam.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 730-749.

30 - Ibrahim, Saad Eddin. «Egypt's Islamic Activism in the 1980s.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 632-657.

31 - James, Patrick, Michael Brecher and Tod Hoffman. «International Crisis in Africa, 1929-1979: Immediate Severity and Long-Term Importance.» *International Interactions:* vol. 14, no. 1, 1988. pp. 51-84.

32 - Joffé, George. «Islamic Opposition in Libya.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 615-631.

33 - Khalidi, Walid. «Toward Peace in the Holy Land.» *Foreign Affairs:* vol. 66, no. 4, Spring 1988. pp. 771-789.

34 - ———. «La Morale du Hizbollah et sa logique.» *Maghreb - Machrek:* no. 119, janvier - mars 1988. pp. 39-64.

35 - Kramer, Martin. «Tragedy in Mecca.» *Orbis:* vol. 32, no. 2, Spring 1988. pp. 231-248.

36 - Nakhleh, Emile A. «The West Bank and Gaza: Twenty Years Later.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 209-226.

37 - Olmert, Yosef. «Domestic Crisis and Foreign Policy in Syria: The Assad Regime.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 3, Spring 1988. pp. 17-25.

38 - Parsons, Anthony. «The Iranian Revolution.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 3, Spring 1988. pp. 3-8.

39 - Roberts, Hugh. «Radical Islamism and the Dilemma of Algerian Nationalism: The Embattled Arians of Algiers.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 556-589.

40 - Al-Rumaihi, Mohammad. «Arabian Gulf Security.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 47-56.

41 - Sela, Avraham. «The Changing Focus of the Arab States' System.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 3, Spring 1988. pp. 41-54.

42 - Shadid, Mohammed K. «The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 658-682.

43 - Shepard, Graham H. «Personality Effects on American Foreign Policy, 1969-84: A Second Test of Interpersonal Generalization Theory.» *International Studies Quarterly:* vol. 32, no. 1. March 1988. pp. 91-123.

44 - Stanger, Cary David. «A Haunting Legacy: The Assassination of Count Bernadotte.» *The Middle East Journal:* vol.42, no. 2, Spring 1988. pp. 261-272.

45 - Wapner, Paul. «Problems of U.S. Counter-Terrorism: The Case of Libya.» *Alternatives:* vol. XIII, no. 2, April 1988. pp. 271-289.

46 - Al-Yoshin, Grigori. «A Mission to Israel.» *International Affairs* (Moscow): no. 5, May 1988. pp. 102-107, 144.

See also: 4, 5, 105

Book Reviews

47 - Amin, S.H. «Law and Justice in Contemporary Yemen: People's Democratic Republic of Yemen Arab Republic.» *The Muslim World Book Review:* vol. 8, no. 3, Spring 1988. pp. 34-37. (M.A. Khan)

48 - Arjomand, Said Amir (ed.). «From Nationalism to Revolutionary Islam.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 2, Winter 1987-88. pp. 56-61. (Roger M. Savory)

49 - Bahbah, Bishara. «Israel and Latin America: The Military Connection.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 20, no. 2, May 1988. pp. 245-246. (Steven Heydemann)

50 - Beling, Willard A. (ed.). «Middle East Peace Plans.» *The Muslim World Book Review:* vol. 8, no. 3, Spring 1988. pp. 26-27. (Sheikh R. Ali)

51 - Bookbinder, Hyman and James Abourezk. «Through Different Eyes.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 110-114. (Bruce Stanley)

52 - Burrowes, Robert D. «The Yemen Arab Republic: The Politics of Development, 1962-1986.» *The Muslim World Book Review:* vol. 8, no. 3, Spring 1988. pp. 34-37. (M.A. Khani)

53 - Caplan, Neil. «Futile Diplomacy. Vol. 2: Arab-Zionist Negotiations and the End of the Mandate.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 318-319. (Philip Mattar)

54 - Cleveland, William L. «Islam against the West: Shakib Arslan and the Campaign for Islamic Nationalism.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 2, Winter 1987-88. pp. 56-61. (Roger M. Savery)

55 - Cordesman, Anthony H. «Western Strategic Interests in Saudi Arabia.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1075-1077. (Shahram Chubin)

56 - Dawisha, Adeed. «The Arab Radicals.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1093-1095. (Hamied Ansari)

57 - Day, Arthur R. «East Bank / West Bank: Jordan and the Prospects for Peace.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 3, Spring 1988. pp. 55-63. (Daniel P. Resnick)

58 - ——— . ——— . *The Muslim World*

Book Review: vol. 8, no. 3, Spring 1988. pp. 27-29. (T.B. Irving)

59 - Dekmejian, Hrair. «Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 2, Winter 1987-88. pp. 56-61. (Roger M. Savory)

60 - Faris, Hani A. (ed.). «Arab Nationalism and the Future of the Arab World.» *The Muslim World Book Review:* vol. 8, no. 3, Spring 1988. pp. 23-25. (Abdullah Ahsan)

61 - Hameed, Mazher A. «Saudi Arabia, The West and the Security of the Gulf.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1075-1077. (Shahram Chubin)

62 - Hunter, Jane. «Israel Foreign Policy: South Africa and Central America.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 101-102. (Steve Goldfield)

63 - Ignatius, David. «Agents of Innocence.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 107-108. (Hume A. Horan)

64 - Kamil, Leo. «Fueling the Fire: U.S. Policy and the Western Sahara.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1091-1093. (Arthur Kilgore)

65 - Katz, Mark N. «Russia and Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 20, no. 2, May 1988. pp. 249-250. (George Lenczowski)

66 - Nonneman, Gerd. «Iraq, the Gulf States and the War: A Changing Relationship, 1980-1986 and beyond.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1073-1075. (Eric Hooglund)

67 - Peretz, Don. «The West Bank: History, Politics, Society and Economy.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 3, Spring 1988. pp. 55-63. (Daniel P. Resnick)

68 - Petran, Tabitha. «The Struggle over Lebanon.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 309-310. (Helena Cobban)

69 - Quandt, William B. «Camp David: Peacemaking and Politics.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 20, no. 2, May 1988. pp. 246-249. (Richard Cottam)

70 - ——— . ——— . *International Security:* vol. 12, no. 4, Spring 1988. pp. 203-211. (Janice Gross Stein)

71 - Ramazani, R.K. «Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East.» *American Political Science Review:* vol. 82, no. 1, March 1988. pp. 347-349. (Mohsen M. Milani)

72 - Rowley, Gwyn. «Israel into Palestine.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, March 1988. pp. 1084-1085. (As'ad Abukhalil)

73 - Rubenberg, Cheryl A. «Israel and the American National Interest: A Critical Examination.» *Race and Class:* vol. XXIX, no. 4, Spring 1988. pp. 108-110. (Louis Kushnick)

74 - Rubenstein, Richard. «Alchemists of Revolution: Terrorism in the Modern World.» *Orbis:* vol. 32, no. 2, Spring 1988. p. 263. (Patrick Clawson)

75 - Samii, Kuross A. «Involvement by Invitation: American Strategies of Containment in Iran.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 311-312. (R.K. Ramazani)

76 - Seale, Patrick. «The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1945-1958.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 308-309. (Yahya Sadowski)

77 - Sharkansky, Ira. «The Political Economy of Israel.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 314-315. (Arie Arnon)

78 - Sheffer, Gabriel (ed.). «Dynamics of Dependence: U.S.-Israeli Relations.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 313-314. (Robert Springborg)

79 - Shikara, Ahmad Abdul Razzaq. «Iraqi Politics 1921-41: The Interaction

between Domestic Politics and Foreign Policy.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1069-1071. (Gerd Nonneman)

80 - Shipler, David K. «Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1062-1065. (Michael Adams)

81 - Sluglett, Marion Farouk and Peter Sluglett. «Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1072-1073. (Gerd Nonneman)

82 - Smith, David. «Prisoners of God: The Modern-Day Conflict of Arab and Jew.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1062-1065. (Michael Adams)

83 - Spector, Leonard. «Going Nuclear.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 102-104. (Mark Gaffney)

84 - Thakur, Ramesh. «International Peacekeeping in Lebanon: United Nations and Multinational Force.» *The Middle East Journal:* vol. 43, no. 2, Spring 1988. pp. 320-321. (Naomi Joy Weinberger)

85 - ——— . ——— . *Political Studies Quarterly:* vol. 103, no. 1, Spring 1988. pp.161-163. (George L. Sherry)

86 - Young, Ronald J. «Missed Opportunities for Peace: U.S.-Middle East Policy, 1981-1986.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 98-100. (Michael Rubner)

See also: 6, 102, 106, 112, 113, 114

Economics

Books

87 - Al-Ameen, A. *The External Debt Problem of the Third World Countries.* Kuwait: The Industrial Bank of Kuwait, 1988. 39 p. (The IBK Papers, 28)

88 - Dawisha, Adeed and I. William Zartman (eds.). *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State.* London: Croom Helm, 1988. 310 p.

89 - Lehn, Walter and Uri Davis. *The Jewish National Fund.* London: Kegan Paul International, 1988.

90 - *World Outlook, 1988: Forecast of Political and Economic Trends for 1988 in over 165 Countries.* London: The Economist Intelligence Unit, 1988. 200 p.

Periodicals

91 - Al-Chalabi, Fadhil J. «OPEC and the Present Structural Limitations on Its Oil Price Control.» *OPEC Review:* vol. XII, no. 2, Summer 1988. pp. 115-122.

92 - Cruver, Philip C. «An Opportunity for OPEC in the Alternative Energy Industry.» *OPEC Bulletin:* vol. XIX, no. 4, May 1988. pp. 9-12.

93 - Cunha, Antonio-Gabriel M. «Economic Performance and Macroeconomic Adjustment in Egypt.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 83-97.

94 - Kirdar, Nemir A. «Investcorp: The Creation of an Institution.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 75-82.

95 - Looney, Robert E. «Growth Prospects of the Saudi Arabian Private Sector.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 65-74.

96 - Oppenheimer, Peter M. «Arab Oil Power: Permanent Eclipse or Temporary Fading?» *Middle East Review:* vol. XX, no. 3, Spring 1988. pp. 9-16.

97 - Saad, Jafar Mansour. «OPEC's Oil Production and Pricing Policies.» *OPEC Bulletin:* vol. XIX, no. 23, April 1988. pp. 12-17.

98 - Al-Sabah, Mohammad. «The Dutch Disease in an Oil Exporting Country: Kuwait.» *OPEC Review:* vol. XII, no. 2, Summer 1988. pp. 129-144.

99 - Sulimirski, Witold S. «The Future of U.S.-Arab Banking Cooperation.»

American-Arab Affairs: no. 23, Winter 1987-88. pp. 60-64.

100 - Vandewalle, Dirk. «Egypt and Its Western Creditors.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 3, Spring 1988. pp. 26-32.

Book Reviews

101 - Ben-Porath, Yoram (ed.). «The Israeli Economy: Maturing through Crises.» *Middle East Reveiw:* vol. XX, no. 2, Winter 1987-88. pp. 49-55. (Howard Pack)

102 - Mallison, W. Thomas and Sally V. Mallison. «The Palestine Problem in International Law and World Order.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1059-1062. (Kader Asmal)

103 - Rumaihi, Muhammad. «Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf.» *The Muslim World Book Review:* vol. 8, no. 3, Spring 1988. pp. 37-38. (F. el-Manssoury)

See also: 55, 61, 66, 77

Sociology

Periodicals

104 - Morris, Benny. «Haifa's Arabs: Displacement and Concentration, July 1948.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 241-259.

105 - Wagaw, Teshome G. «The Emigration and Settlement of Ethiopian Jews in Israel.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 2, Winter 1987-88. pp. 41-48.

Book Reviews

106 - Gilboa, Eytan. «American Public Opinion toward Israel and the Arab-Israeli Conflict.» *Middle East Review:* vol. XX, no. 2, Winter 1987-88. pp. 62-64. (Harold M. Waller)

107 - Salacuse, Jeswald W. and Laurence O. Michalak. «Social Legislation in the Contemporary Middle East.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2, April 1988. pp. 1095-1098. (Chibli Mallat)

Culture

108 - Abd-el-Jawad, Hassan and Mohammad Awwad. «Reflexes of Classical Arabic Interdentals: A Study in Historical Sociolinguistics.» *Al-Abhath:* vol. XXXV, 1987. pp. 75-102.

109 - Abulhaija, Lutfi Ahmad. «An Acoustic Characterization of the Emphatic Vs. Non-Emphatic Consonants in Arabic as Spoken in Jordan.» *Al-Abhath:* vol. XXXV, 1987. pp. 103-114.

110 - O'Cornesse, Dominique. «L'Institut du monde arabe et ses activités.» *Maghreb-Machreck:* no. 119, janvier-mars 1988. pp. 65-75.

Book Reviews

111 - Jayyusi, Salma Khadra (ed.). «Modern Arabic Poetry: An Anthology.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 20, no. 2, May 1988. p. 263. (Aida A. Bamia)

112 - Said, Edward. «After the Last Sky.» *The Middle East Journal:* vol. 42, no. 2, Spring 1988. pp. 315-316. (Laurice A. Brand)

113 - Said, Edward W. «After the Last Sky: Palestinian Lives.» *The Muslim World Book Review:* vol. 8, no. 3, Spring 1988. pp. 29-32. (Khalid Masud)

114 - Tack, Deane A. «The Palestinian.» *American-Arab Affairs:* no. 23, Winter 1987-88. pp. 108-110. (Graham E. Fuller)

Science and Technology

Periodicals

115 - Bernadette, Hendrickx. «La Termi-

la Xe session du MELCOM tenue à l'Institut du monde arabe, Paris, 18-20 avril 1988.» *Etudes orientales:* vol. 1, no. 3, printemps 1988. pp. 60-63.

116 - Boukris, Salima. «Compte-rendu de nologie technique en langue arabe.» *Etudes orientales:* vol. 1, no. 3, printemps 1988. pp. 14-18.

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مختارات قومية لمحمد عزة دروزة

محمد عزة دروزة

تحرير : ناجي علوش

الثمن: ١٨ دولاراً او ما يعادلها

- **الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣)** (١٨٤ ص ـ ٢ $)..... ناجي علوش
- **جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤)** (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $)..... أحمد فارس عبد المنعم
- **الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥)** (٢٨٨ ص ـ ٣ $)..... د. عبد المنعم سعيد
- **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦)** (٢٠٠ ص ـ ٢ $)..... د. نازلي معوض أحمد
- **الوحدة النقدية العربية (٧)** (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $)..... د. عبد المنعم السيد علي
- **اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨))** (٣٦٨ ص ـ ٣,٥٠ $) ..... د. نادية محمود محمد مصطفى
- **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)**
(٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) ..... د. اسامة عبد الرحمن
- **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠)** (١٠٨ ص ـ دولار واحد) ..... د. غسان سلامة
- **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥**
(١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) ..... د. محمد الاطرش
- **معوقات العمل العربي المشترك (١٢)** (١٥٦ ص ـ ٢ $) ..... د. وليد عبد الحي
- **رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣)** (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) ..... د. نادر فرجاني
- **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤))** (٣٢٤ ص ـ ٤ $)) ..... د. أحمد طربين

- **موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١)** (٥٤٠ ص ـ ١١ $) ..... د. علي محافظة
- **تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨))** (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،**
(١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) ..... د. محمد لبيب شقير
- **تطور الفكر القومي العربي** (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ..... ندوة فكرية
- **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،**
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧)) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي** (٥٤٨ ص ـ ١١ $) ..... ندوة فكرية
- **التصحر في الوطن العربي** (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) ..... د. محمد رضوان الخولي
- **كيف يصنع القرار في الوطن العربي** (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- **صناعة الانشاءات العربية** (٣٩٢ ص ـ ٨ $) ..... د. انطوان زحلان
- **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة** (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية ..... ندوة فكرية
- **السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية** (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- **الفلسفة في الوطن العربي المعاصر** (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية ..... ندوة فكرية
- **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) ..... د. علي خليفة الكواري
- **الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي**... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) ..... د. راسم محمد الجمال
- **صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية**... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
(٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) ..... د. سامي مسلّم
- **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي** (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية ..... ندوة فكرية
- **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**.. طبعة ثانية،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ..... د. عبد العزيز الدوري
- **دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥))** (٣٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) ..... مجموعة من الباحثين
- **الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي**... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) ..... د. محمد رضا محرم
- **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين،**
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ..... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:**
المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $) ..... د. فؤاد حمدي بسيسو
- **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**... طبعة ثالثة (٥١٦ ص ـ ١٠,٥٠ $) ..... د. حليم بركات
- **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة**
... طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ٥ $) ..... د. حسن نافعة
- **اللغة العربية والوعي القومي**... طبعة ثانية (٤٨٤ ص ـ ٩,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**...طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) ..... د. وميض جمال عمر نظمي
- **السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $) ..... د. هالة ابو بكر سعودي

من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية** (٣٥٤ ص ـ ٧$) ..... د. نادر فرجاني
- **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥** (٢٥٢ ص ـ ٥$) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة** (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٢)) (٢٠٨ ص ـ ٤$) ..... د. سلوى شعراوي جمعة
- **صورة العرب في الصحافة البريطانية: دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة** (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١)) (٣٤٨ ص ـ ٧$) ..... د. أحمد يوسف أحمد
- **الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية.** (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) ..... د. أحمد يوسف أحمد
- **تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١))... طبعة ثالثة** (٣٨٨ ص ـ ٨ $) ..... د. محمد عابد الجابري
- **ما بعد الرأسمالية** (سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)) ؛ ٢٦٠ ص ـ ٥ $) ..... د. سمير أمين
- مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي (٢٤٤ ـ ص ٥ $) ..... د. أسامة الغزالي حرب
- القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ـ دراسة مستقبلية ـ (٢٢٤ ص ـ ٤,٥٠ $) ..... د. ناصيف يوسف حتي
- **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)** (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) ..... د. خلدون حسن النقيب
- المجتمع والدولة في المشرق العربي (٣٢٠ ص ـ ٦,٥٠ $) ..... د. غسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٥٦ ص ـ ٣ $) ..... د. محمد عبد الباقي الهرماسي
- **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (٤٢٤ ص ـ ٨,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- **العرب ومستقبل النظام العالمي** (٢٩٢ ص ـ ٦ $) ..... د. عبد المنعم سعيد
- العرب ودول الجوار الجغرافي (٦٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) ..... د. عبد المنعم سعيد
- **الاقباط والقومية العربية** ـ دراسة استطلاعية ـ (٢٣٦ ص ـ ٥ $) ..... د. أبو سيف يوسف
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦** (٨٦٤ ص ـ ١٧,٥٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (٣٨٠ ص ـ ٧,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) ..... د. مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. ابراهيم ابراش
- صورة العرب في عقول الامريكيين (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. ميخائيل سليمان
- السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩) (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. بو قنطار الحسان
- الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع ـ بحوث تمهيدية (٤٤٠ ص ـ ٩ $) ..... مجموعة من الباحثين
- حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي (٢٥٢ ص ـ ٥ $) ..... ندوة فكرية
- وحدة المغرب العربي (٢٥٤ ص ـ ٥ $) ..... ندوة فكرية
- التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٠٢ ص ـ ٢٢ $) ..... ندوة فكرية
- **الهوية القومية في السينما العربية** (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... مجموعة من الباحثين
- العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. سعدون حمادي
- **الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي** (٥٢٤ ص ـ ١٠,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية،** (نقد العقل العربي (٢)) (٦٠٠ ص ـ ١٢ $) ... طبعة ثانية ..... د. محمد عابد الجابري

سلسلة الثقافة القومية

- **حقوق الانسان في الوطن العربي (١)** (١٨٠ ص ـ ٢ $)..... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $)..... د. عصمت سيف الدولة